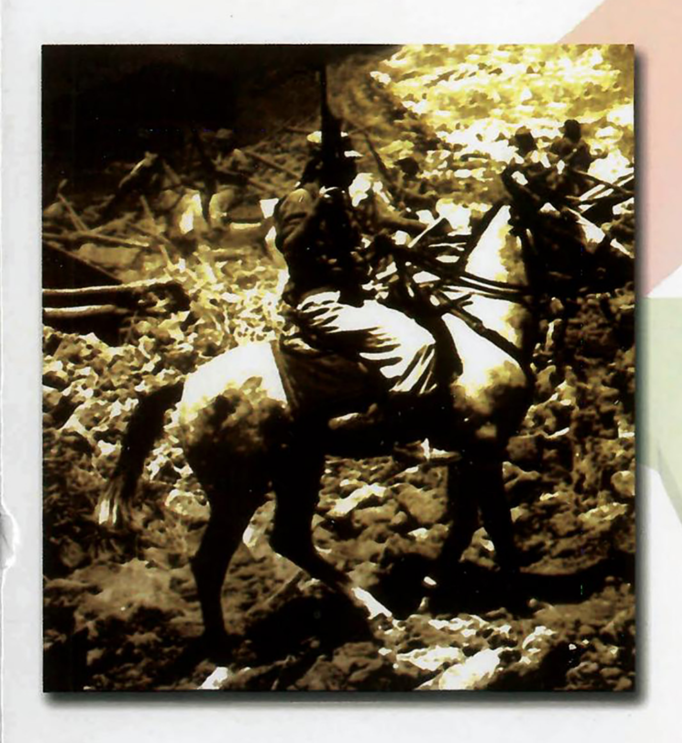
الحرب من أجل فلسطين

إعادة كتابة تاريخ ١٩٤٨

تعقيب: إدوارد سعيد



يوجين روغان
آفي شلايم

تعريب: أسعد كامل إلياس

مكتبة العبيكان

الحرب من أجل فلسطين

إعادة كتابة تاريخ 1948

بإشراف يوجين روغان وآفي شلايم
مع تعقيب بقلم إدوارد سعيد

تعريب
أسعد كامل إلياس

مكتبة العبيكان

Original Title:

The War For Palestine
Rewriting the History of 1948

ISBN 0-521-79476-5

الرياض 11595، المملكة العربية السعودية، شمال طريق الملك فهد مع تقاطع العروبة، ص . ب . 62807
Obeikan Publishers, North King Fahd Road, P.O. Box 62807, Riyadh 11595, Saudi Arabia

الطبعة العربية الأولى 1425هـ ـ 2004م

ISBN 9960 - 40 - 181 - 2

ⓒ مكتبة العبيكان، 1424هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

روغان، يوجين

الحرب من أجل فلسطين ـ إعادة كتابة تاريخ ١٩٤٨م/ ترجمة أسعد كامل إلياس . ـ

الرياض، 1424هـ

376 ص؛ 16,5 × 24 سم

ردمك: 2 - 181 - 40 - 9960

1 ـ حرب فلسطين، ١٩٤٨ 2 ـ النزاع العربي الإسرائيلي

أ . إلياس، أسعد كامل (مترجم) ب . العنوان

ديوي: 956.042 1423 / 2423

رقم الإيداع: 1423 / 2423

ردمك: 2 - 181 - 40 - 9960 ISBN

المحتوى

المساهمون

- فواز أ. جرجس Fawaz A. Gerges أستاذ كرسي كريستيان أ. جونسون لدراسات الشؤون الدولية والشرق أوسطية في كلية سارة لورنس، نيويورك.
- رشيد خالدي Rashid Khalidi أستاذ التاريخ ومدير مركز الدراسات الدولية في جامعة شيكاغو.
- جوشوا لانديس Joshua Landis أستاذ مساعد لتاريخ الشرق الأَوسط في جامعة أوكلاهوما.
- بني موريس Benny Morris أستاذ مساعد لتاريخ الشرق الأَوسط في جامعة بن غوريون في النقب.
- ليلى پارسونز Laila Parsons مديرة مساعدة لمركز دراسات الشرق الأَوسط والمحاضرات في تاريخ الشرق الأَوسط في جامعة هارڤارد.
- يوجين روغان Eugene Rogan زميل في كلية سانت أنتوني ومحاضر في التاريخ الحديث للشرق الأوسط في جامعة أوكسفورد.
- إدوار سعيد Edward W. Said أستاذ جامعي في جامعة كولومبيا.
- آڤي شلايم Avi Shlaim زميل في كلية سانت أنتوني، وأستاذ العلاقات الدولية في جامعة أوكسفورد.
- تشارلز تريب Charles Tripp محاضر رئيسي في شؤون الشرق الأَوسط السياسية في كلية الدراسات الشرقية والأفريقية (SOAS) جامعة لندن.

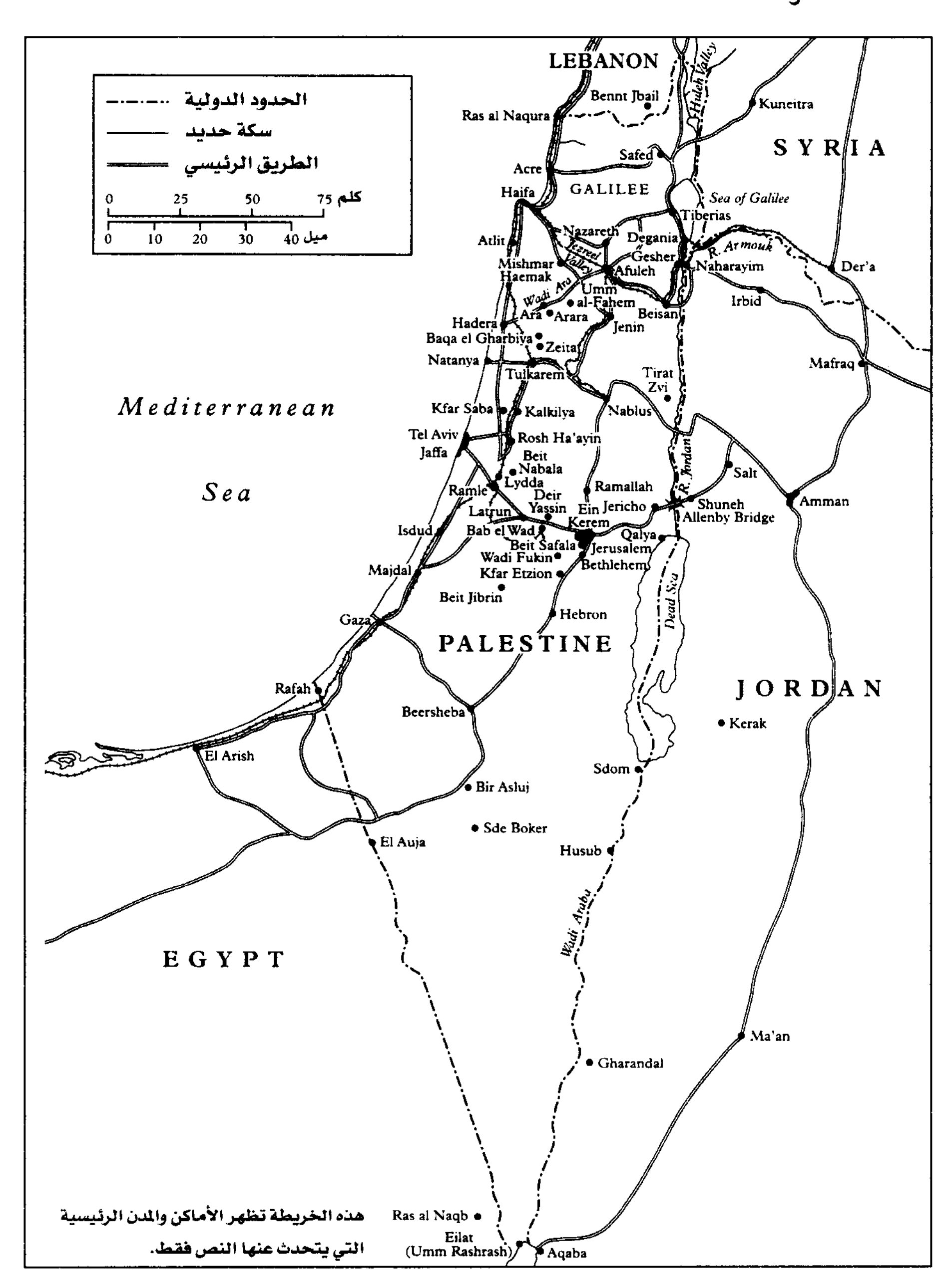
تسلسل تواريخ الأحداث

29	تشرين الثاني (نوفمبر) 1947	الأُمم المتّحدة تتبنّى قرار تقسيم فلسطين
30	تشرين الثاني (نوفمبر) 1947	نشوب الحرب الأهلية في فلسطين
10	آذار (مارس) 1948	الهاغانا تتبنّى الخطّة D للاستيلاء على القرى والمدن والضواحي.
19	آذار (مارس) 1948	الولايات المتحدة تقترح تعليق خطة التقسيم وفرض وصاية على فلسطين
3 ـ 15	نيسان ـ (أبريل) 1948	عملية ناحشون: هجوم عسكري يهودي لفتح الطريق إلىٰ القدس
8	نيسان ـ (أبريل) 1948	مقتل عبد القادر الحسيني في معركة القسطل
9	نيسان ـ (أبريل) 1948	مجزرة دير ياسين
18	نيسان ـ (أبريل) 1948	استيلاء الهاغانا على مدينة طبريا
22	نيسان ـ (أبريل) 1948	الهاغانا تستولي على حيفا
10	أيار (مايو) 1948	غولدا مائير تجتمع مع الملك عبد الله في عمّان
11	أيار (مايو) 1948	الهاغانا تستولي على صفد
13	أيار (مايو) 1948	الجيش الأردني يستولي على غوش أتسيون
13	أيار (مايو) 1948	يافا تستسلم للقوّات اليهودية
14	أيار (مايو) 1948	انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين
15	أيار (مايو) 1948	إعلان قيام دولة إسرائيل
15	أيار (مايو) 1948	جيوش العراق، وسورية، ولبنان، وشرق الأردن، ومصر تدخل فلسطين
20	أيار (مايو) 1948	الأمم المتحدة تعيّن الكونت فولك برنادوت وسيطاً في فلسطين

28	أيار (مايو) 1948	سقوط الحي اليهودي في القدس القديمة في يد الجيش الأردني
11	حزيران (يونيو) 1948	بدء هدنة مدتها أربعة أسابيع
8	تموز (يوليو) 1948	العرب يستأنفون القتال: إسرائيل الرابحة على كل الجبهات
11 ـ 12	تموز (يوليو) 1948	استيلاء الجيش الإسرائيلي على اللد والرملة
18	تموز (يوليو) 1948	بدء الهدنة الثانية
6	أيلول (سبتمبر) 1948	قرار جامعة الدول العربيَّة بإقامة حكومة عموم فلسطين ومركزها غزّة
17	أيلول (سبتمبر) 1948	اغتيال الكونت برنادوت من قبل عصابة شتيرن، وتعيين الدكتور رالف بانش وسيطاً بالنيابة
20	أيلول (سبتمبر) 1948	نشرت الأُمم المتّحدة خطة برنادوت
15	تشرين الأَوَّل (أكتوبر) 1948	إسرائيل تشن هجوماً على الجيش المصري في النقب
29 ـ 31	تشرين الأَوَّل (أكتوبر) 1948	عملية حيرام: الجيش الإسرائيلي يطرد جيش الإنقاذ العربي من الجليل ويجتاز الحدود إِلىٰ لبنان
16	تشرين الثاني (نوفمبر) 1948	مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يدعو إِلىٰ إجراء محادثات هدنة
11	كانون الأَول (ديسمبر) 1948	أنشأت الأُمم المتّحدة لجنة التوفيق لفلسطين ودعت إِلىٰ عودة اللاجئين أَو إعادة توطينهم
22	كانون الأَول (ديسمبر) 1948	إسرائيل تشن هجوماً ثانياً، وتدفع الجيش المصري إِلىٰ ما وراء حدود الانتداب، ولكن الجيش المصري احتفظ بقطاع غزّة
7	كانون الثاني (يناير) 1949	انتهاء القتال
13	كانون الثاني (يناير) 1949	وفدان إسرائيلي ومصري يجتمعان في رودُس لإجراء محادثات هدنة برئاسة الدكتور بانش.
24	شباط (فبراير) 1949	إسرائيل ومصر يوقعان اتفاقية هدنة
23	آذار (مارس) 1949	إسرائيل ولبنان يوقِّعان اتفاقية هدنة
3	نيسان (أبريل) 1949	إسرائيل وشرق الأردن يوقِّعان اتفاقية هدنة.
20	تموز (يوليو) 1949	إسرائيل وسورية يوقِّعان اتفاقية هدنة.

اختزالات

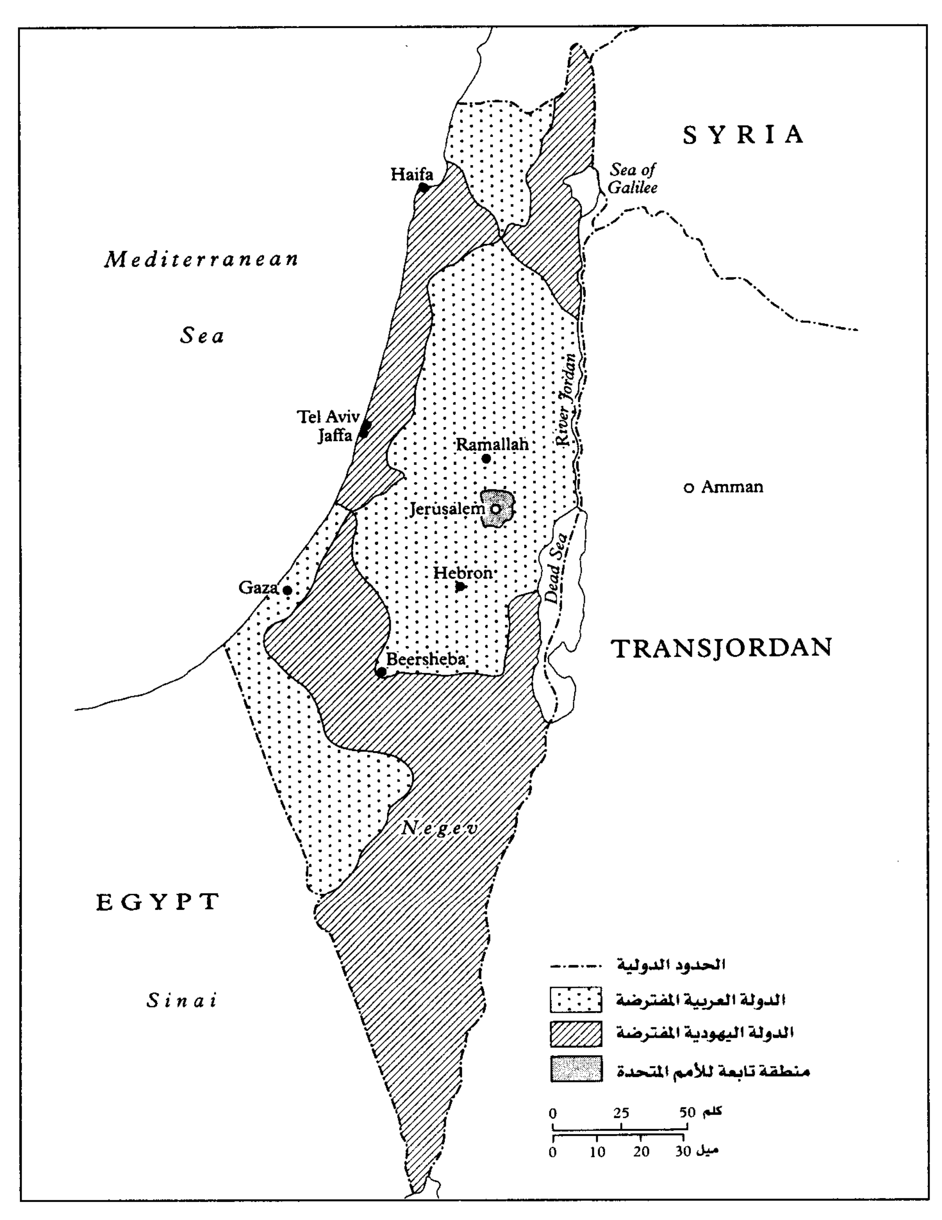
AACOI	لجنة التحقيق الأنكلو ـ أمريكية
ALA	جيش الإنقاذ العربي
B G Archive	أرشيف بن غوريون، سيدي بوكر، إسرائيل
CZA	الأرشيف الصهيوني المركزي، القدس.
FRUS	العلاقات الخارجية للولايات المتحدة
ICP	الحزب الشيوعي العراقي
IDF	قوات الدفاع الإسرائيلية
IDFA	أرشيف قوّات الدفاع الإسرائيلية، غفاتايم، إسرائيل
IEF	القوات العراقية
IJMES	المجلة الدولية لدراسات الشرق الأَوسط
ISA	أرشيف دولة إسرائيل، القدس.
ISA, FM	أرشيف دولة إسرائيل، أوراق وزارة الخارجية
IZL	إرغون تسفاتي ليومي، أَو اختصاراً «إرغون» ومعناها المنظمة العسكرية القومية
JAE	الرئيس التنفيذي للوكالة اليهودية
JNF	الصندوق القومي اليهودي
LHI	لوحامي حيروت إسرائيل، أَو اختصاراً عصابة شتيرن. معناها «المقاتلون من أجل حرية إسرائيل»
PRO	مكتب السجلات العامة، كيو، المملكة المتحدة
PRO, FO	مكتب السجلات العامة، أوراق وزارة الخارجية البريطانية
USNA	الأرشيف الوطني للولايات المتحدة، سوتلاند، ماريلاند وواشنطن العاصمة



الخارطة رقم 1:

فلسطين في زمن الانتداب

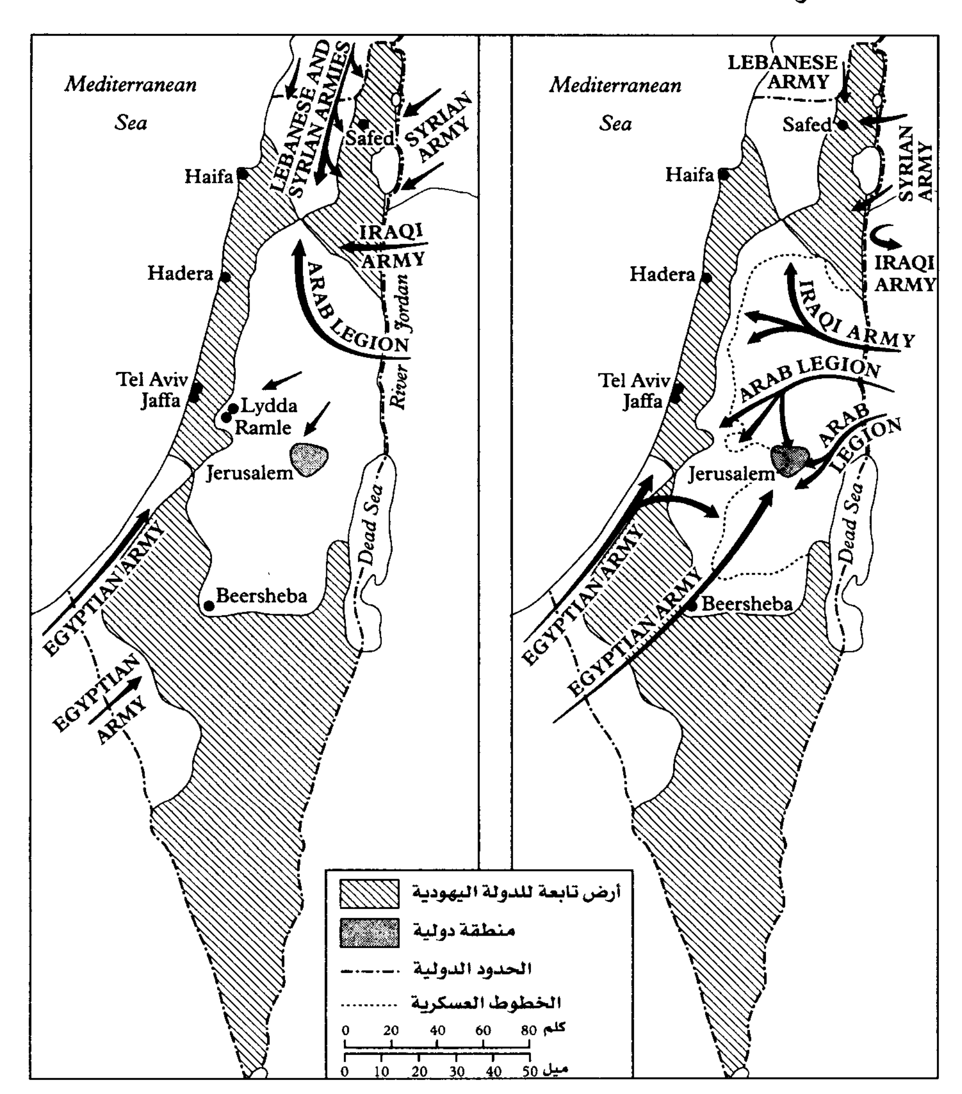
المصدر : آفي شلايم، «تواطؤ عبر نهر الأردن، الملك عبد الله والحركة الصهيونية وتقسيم فلسطين» (أكسفورد، مطبعة جامعة أكسفورد، 1988) لوحة الواجهة.



الخارطة رقم 2:

خطة التقسيم التي أعدّتها الأُمم المتّحدة، 1947

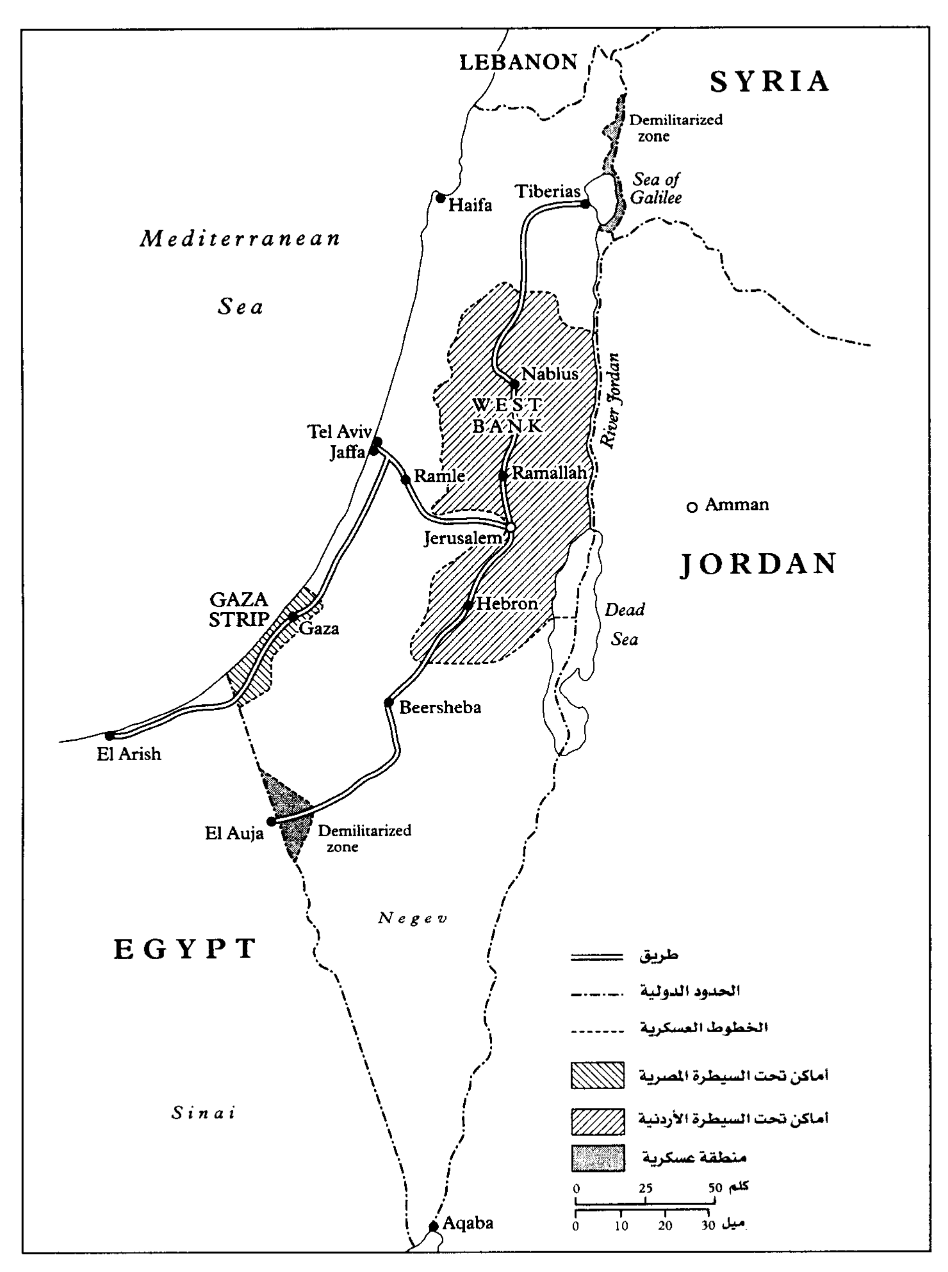
المصدر : آفي شلايم، «تواطؤ عبر نهر الأردن، الملك عبد الله، والحركة الصهيونية وتقسيم فلسطين» (أُكسفورد، مطبعة جامعة أكسفورد، 1988)، صفحة 118.



الخارطة رقم 3:

خطة الغزو التي أعدتها جامعة الدول العربية مقارنة مع الغزو الفعلي.

المصدر : سِمحا فلاپان، «الصهيونية والفلسطينيون» (لندن: كروم هيلم 1979)، صفحة 322.



الخارطة رقم 4:

إسرائيل عقب اتفاقيات الهدنة العربية ـ الإسرائيلية، 1949.

المصدر : آفي شلايم، «تواطؤ عبر نهر الأردن، الملك عبد الله والحركة الصهيونية وتقسيم فلسطين» (أُكسفورد، مطبعة جامعة أكسفورد، 1988)، صفحة 429.

مقدّمة

استمرت حرب فلسطين أقل من عشرين شهراً، بدءاً من قرار الأُمم المتّحدة الذي أوصى بتقسيم فلسطين في تشرين الثاني (نوفمبر) سنة 1947، حتى آخر اتفاقية هدنة، التي جرى توقيعها بين إسرائيل وسورية في تموز (يوليو) 1949. تلك الشهور العشرون حوّلت المشهد السياسي للشرق الأَوسط. والحقيقة، يمكن اعتبار سنة 1949 لحظة فاصلة في تاريخ المنطقة بكاملها. فقد دُمِّرت فلسطين العربية ونشأت دولة إسرائيل الجديدة. وقد عانت مصر وسورية ولبنان من هزيمة ساحقة، وحافظ العراق على خطوطه، وأحرز شرق الأردن في أفضل الأحوال، نصراً باهظ الثمن. وفَقَدَ الرأي العام العربي الثقة بسياسييه، بعد تقبُّله للهزيمة، دَعْكَ عن هزيمة بهذا الحجم. وفي غضون ثلاث سنوات من انتهاء حرب فلسطين، اغتيل رئيسا وزراء مصر ولبنان وملك الأردن، وأُطيح برئيس جمهورية سورية وملك مصر في انقلابين عسكريين. وما من حدث طبع السياسة العربية في النصف الثاني من القرن العشرين بطابعه بمثل هذا العمق. إن الحروب العربية ـ الإسرائيلية، والحرب الباردة في الشرق الأَوسط وبدء الكفاح الفلسطيني المسلَّح، وسياسات صنع السَّلام بكل تعقيداتها، هي نتائج مباشرة لحرب فلسطين.

تكمن أهمية حرب فلسطين أيضاً في حقيقة أنَّها كانت أول تحدٍّ واجهته دول الشرق الأَوسط حديثة الاستقلال. ففي سنة 1948، كان الشرق الأَوسط قد

تخلّص لتوه من الحكم الاستعماري. ومع أن إسرائيل كانت الدولة الأحدث في المنطقة عندما أعلنت استقلالها في 15 أيار (مايو) 1948 لم يكن جيرانها أكبر منها عمراً بكثير. كانت مصر لا تزال مرتبطةً ببريطانيا في علاقة شبه استعمارية بسبب معاهدة سنة 1936. وأعطت معاهدة سنة 1946 مع شرق الأردن بريطانيا تحكماً واسعاً بشؤون شرق الأردن العسكرية والمالية، إلىٰ حدّ أن الأسرة الدولية استنكفت عن الاعتراف «باستقلاله»، فكان لا بدّ من إعادة التفاوض حول أحكام المعاهدة في كانون الثاني (يناير) 1948. أما لبنان وسورية فقد حصلا على استقلالهما عن فرنسا في سَنَتي 1943 و1946. وحتى العراق، الذي حظي باعتراف دولي بصفته دولة مستقلّة في السنوات بين الحربين العالميتين، دخل في محادثاتٍ سرِّيَّة مع بريطانيا في سنة 1947 لإعادة التفاوض حول معاهدة 1930 بغية تقليص الوجود العسكري البريطاني في العراق «المستقل». إن القادة الوطنيين في العالم العربي، الذين أشرفوا على مرحلة الانتقال إلىٰ الاستقلال، سقطوا عند أول عقبة عندما أخفقوا في أن يكونوا عند أقوالهم البلاغية في إنقاذ فلسطين من التهديد الصهيوني. إن هذا الإخفاق ولّد أزمةً للشرعية في جميع الدول العربية تقريباً.

يلعب التاريخ دوراً رئيساً في تشكيل الدول، وإضفاء الشرعية على أصول الدولة ونظامها السياسي، في الشرق الأَوسط كما في أي مكان آخر. إن حكومات المنطقة تتمتّع بكثير من السلطات المباشرة وغير المباشرة على عمليَّة كتابة التاريخ. وكتب التاريخ للمدارس الابتدائية والثانوية يعود أمرها إلىٰ الدولة حصراً. ومعظم الجامعات في الشرق الأَوسط تديرها الدولة كما أن أعضاء هيئاتها التدريسية موظّفون لدى الدولة. وجمعيات التاريخ الوطنية والمطابع الحكومية تؤدي دور المصافي لإزالة الروايات التاريخية غير المصرَّح بها ونشر الحقائق التي تسمح بها الدولة، وبما أن الترقية في مؤسسة تدريس التاريخ مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتزام الخط الرسمي، فإن المؤرخين لم يجدوا حافزاً للعمل على كتابة نقدية للتاريخ.

وبدلاً من ذلك، دأب المؤرخون العرب والإسرائيليون على الكتابة بنمط قومي غير نقدي. ففي إسرائيل، عكس المؤرخون ذوو النزعة القومية، في كتاباتهم، الذاكرة الجماعية للرأي العام الإسرائيلي بتصويرهم الحربَ على فلسطين بأنَّها كفاح مرير من أجل البقاء، ونصر يكاد أن يكون معجزة. وفي العالم العربي اتّسمت روايات تاريخ الحرب الفلسطينية بإنشاء العبارات الاعتذارية، وعبارات إرضاء الذات، وتوجيه اللوم إلىٰ الآخرين، ونظريات المؤامرة. فالكتابات التاريخية ذات النزعة القومية، سواء لدى العرب أو الإسرائيليين، تنحو منحى «نشدان الشرعية» أكثر مما تنحو منحى محاسبة الماضي محاسبةً نزيهة[1].

نسيج أساطير

إن عبء إضفاء الشرعية على الأعمال القومية في حرب فلسطين، في قاعات السياسة كما في فصول المدارس، قد تسبّب في الخلط بين كتابة التاريخ والنزعة الوطنية في ما يمكن تسميته «التاريخ الرسمي»[2]. إن الاختراع السياسي للتاريخ هو صفة مشتركة بين إسرائيل والدول العربية، ولو أن ذلك يعود إلىٰ

(1) سِمحا فلابان، «ولادة إسرائيل، الأساطير والحقائق» The Birth of Israel: Myths and Realities، (نيويورك 1987)، أبراهام سيلا «الكتابة العربية لتاريخ حرب 1948: السعي للشرعية»، وفي كتاب لورنس سيلبرشتاين «نظرات جديدة على تاريخ إسرائيل: أوائل سنوات الدولة» New perspectives on Israeli History: The early years of the state (نيويورك، 1991) ص: 124 ـ 54.

(2) أ. ج. هوبسباون يحلّل تناظر تغذية الروح القومية في أوروبا في كتابه «الأمم والقومية منذ سنة 1780: البرامج ـ الأسطورة والواقع» Nations and Nationalism Since 1780: Programme, Myth, Reality (كامبردج، 1990) ص ص: 85 ـ 91. للاطلاع على الاستخدامات المختلفة للتاريخ من أجل تحقيق الولاء المدني في الجمهورية الفرنسية الثالثة والإمبراطورية الألمانية الثانية، راجع كتاب هوبسباون «إنتاج التقاليد على نطاق واسع: أوروبا، 1870 ـ 1914»، في كتاب إريك هوبسباون وتيرنس رينجر «ابتكار التقليد» The Invention of Tradition (كامبردج 1984) ص: 272 ـ 274.

أسباب مختلفة، فروايات التاريخ الرسمية العربية ترمي إِلىٰ تعزيز مصالح الدولة بواسطة تعبئة المواطنين الذين زالت أوهامهم نتيجة لهزيمة جيوش بلدانهم وفقدان فلسطين العربية، في حين أن روايات التاريخ الرسمية الإسرائيلية تسعى إِلىٰ تثبيت المصير الصهيوني الجلي، ولكن مع تخفيف المسؤوليّة عن العواقب السلبية للحرب. هذه الممارسة حملت جيلاً جديداً من المؤرخين الناقدين على النظر إِلىٰ الروايات التاريخية عن سنة 1948 بأنّها نسيج من الأساطير.

إن جماعة من الباحثين الإسرائيليين قادت منذ أواخر الثمانينيات من القرن العشرين حملة على أساطير إسرائيل التأسيسيَّة. إن التاريخ الإسرائيلي النقدي الجديد كان الحافز إليه الغزو الإسرائيلي للبنان في سنة 1982، عندما سعت حكومة حزب الليكود إِلىٰ إيجاد استمرارية تاريخية بين أعمالها المثيرة للجدل في لبنان وأعمال الآباء مؤسسي إسرائيل في فلسطين سنة 1948.

من المهم أن نذكر أن رئيس وزراء إسرائيل في ذلك الحين، مناحيم بيغن، استند في دفاعه عن أعمال حكومته إِلىٰ سياسات داڤيد بن غوريون، أول رئيس وزراء لإسرائيل، في سنة 1948، وقد ادّعى بيغن أن الفارق الوحيد بينهما هو أن بن غوريون لجأ إِلىٰ الخداع والتورية، في حين أنه هو ينفِّذ سياسته على المكشوف. واستشهد بخطة بن غوريون لتقسيم لبنان عن طريق إقامة دولة مسيحية شمال نهر الليطاني، وجهوده التي بذلها دون هوادة لمنع قيام دولة فلسطينية. وكذلك خلال حرب 1948، تدميره تدميراً شاملاً قرى وبلدات عربية ضمن حدود إسرائيل وطرد سكّانها من البلد، كل ذلك من إجل إقامة دولة يهودية صافية[3].

إن كلام بيغن حرّك، عن غير قصد، إعادة تقييم أصول إسرائيل. إن حرب الاستقلال، وهو الاسم الذي يطلقونه في إسرائيل على حرب 1948، تسامت دائماً على الجدل. والباحثون، الذين كان دافعهم في حالات عديدة

(3) فلابان «ولادة إِسرائيل» ص 5.

تبرئة اسم بن غوريون والحطّ من قدر بيغن، بدأوا يلقون نظرة على هذه الحملات التي استهدفت تدمير القرى وطرد السكّان على نطاق واسع. وقد ساعدتهم في ذلك سياسة ليبرالية لحفظ الوثائق (الأرشفة) التي بموجبها يفرج عن الوثائق الحكومية لتكون موضع تدقيق من عامة الناس، بعد مرور ثلاثين سنة، الأمر الذي أتاح الاطلاع على كمية ضخمة من الوثائق الخاصة بحرب 1948 وذيولها. وقد برهنت المحفوظات الإسرائيلية أنها كاشفة إلىٰ حد كبير.

لقد وضع سِمحا فلابان Simha Flapan جدول الأعمال عندما قلّص الكتابة التاريخية حول تأسيس دولة إسرائيل في سنة 1948 إلىٰ سبع أساطير هي: أن الصهيونيين قبلوا قرار التقسيم الصادر عن الأُمم المتّحدة بينما كانوا يخطّطون للسلام، وأن العرب رفضوا التقسيم وشنّوا الحرب، وأن الفلسطينيين هربوا طوعاً وفي نيّتهم العودة منتصرين، وأن الدول العربية وحّدت صفوفها لطرد اليهود من فلسطين، وأن الغزو العربي جعل الحرب أمراً لا مفر منه، وأن إسرائيل المفتقرة إلىٰ وسائل الدفاع عن نفسها كانت تواجه الدمار على يد غولياث العربي، وأن إسرائيل بالتالي سعت إلىٰ السَّلام فلم يتجاوب مع سعيها أي مسؤول عربي. ثمة أساتذة إسرائيليون آخرون تناولوا هذه المواضيع بتوسّع. أحدهم بني موريس الذي قدّم أول دليل موثق يبين مسؤوليّة إسرائيل عن هرب الفلسطينيين من منازلهم[4]. إن آفي شلايم قلب أسطورة غولياث العربي وقدّم وثائق بشأن عروض سلام قدّمها إلىٰ إسرائيل الملك عبد الله ملك الأردن وحتى الزعيم السوري حسني الزعيم[5]. وبيّن إيلان بابيه Ilan Pappé أن بريطانيا كانت أبعد ما تكون عن منع قيام دولة يهودية كما تحاجج كتابة التاريخ الصهيونية، بل كانت تسعى بدلاً من ذلك إلى منع قيام دولة فلسطينية[6]. إن العواقب

(4) «نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين»، 1947 ـ 1949 (كامبردج، 1988).

(5) تواطؤ عبر نهر الأردن، الملك عبد الله والحركة الصهيونية وتقسيم فلسطين (أُكسفورد 1988).

(6) «بريطانيا والصراع العربي ـ الإسرائيلي» 1948 ـ 51، (لندن 1988).

الاجتماعية لاختلاق الأساطير من قبل الدولة كانت بدورها موضع نقد من قبل زئيف شتِرنْهل Zeev Sternhell[7]. إن هذه الأعمال أثارت جدلاً واسعاً داخل إسرائيل، وأصبح مؤلفوها مجموعة تتسم بالوعي الذاتي ويشار إليها باسم «المؤرخين الجدد» أَو «علماء الاجتماع الناقدين»[8].

لقد كان هناك دائماً تقليد نقدي في الروايات العربية لتاريخ 1948، ولو أن النقد في أي بلد عربي بذاته كان في الأغلب موجهاً ضد أعمال الدول العربية الأخرى. إن المفكرين العرب، سعوا مباشرة بعد نتيجة الحرب التي أطلقوا عليها اسم «النكبة»، إِلىٰ تفسير هزيمة العرب بأنَّها ناجمة عن عيوب المجتمع العربي بصورة عامة. وقد كان قسطنطين زريق، وساطع الحصري، وموسى العلمي، وجورج حنا، بين أكثر هؤلاء المفكرين تأثيراً، وحظيت أعمالهم بتداول واسع في العالم العربي. يقول وليد الخالدي محاججاً: «مع ذلك فإن هذه الكتب لم تتمكّن من أن تمحو وتدفن إِلىٰ الأبد أساطيرنا عما حدث في حرب 1948، بالرغم من تداولها على نطاق واسع». وفي حين أن الخالدي يطلق صفات متماثلة على كتابة التاريخ لدى إسرائيل والعرب، فإن تلخيصه للأساطير العربية جدير بالاستشهاد به مطولاً، فهو يقول:

«إن أبرز الأساطير العربية عن حرب 1948، ومعظمها يستمر تداوله حتى يومنا هذا، تصوير القوات الصهيونية بأنَّها مجرد عصابات إرهابية كانت مطوقة من كل الاتجاهات من قِبل الجيوش العربية في المرحلة الأولى من الحرب (15 أيار/ مايو ـ 11 حزيران/ يونيو). إن طليعة القوات المصرية وصلت إِلىٰ ضواحي تل

---

(7) «الأساطير المؤسّسة لإِسرائيل: القومية ـ والاشتراكية، وصنع الدولة اليهودية». (برنستون، نيويورك 1998).

(8) بني موريس، «كتابة التاريخ الجديدة: إِسرائيل وماضيها» في كتاب موريس «1948 وما بعد، إِسرائيل والفلسطينيون» (أكسفورد 1994) ص: 1 ـ 48. وآفي شلايم «النقاش حول 1948» المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط العدد 27 (1995) ص: 287 ـ 304.

أبيب الجنوبية، ووصلت القوات العراقية الزاحفة قريباً جداً من ساحل البحر الأبيض المتوسط غربي قلقيلية وطولكرم، بينما وصل الجيش الأردني إِلىٰ الضواحي الشرقية لمدينة تل أبيب. وكل ما كان مطلوباً هو بضعة أيام أخرى لتوجيه ضربة قاضية إِلىٰ العدو تحسم الموقف بصورة نهائية، عندما تصاعد الضغط الدولي إِلىٰ تهديدات وأخطار، الأمر الذي فرض الهدنة الأولى على العرب. وهكذا فإن الكيان الصهيوني انتزع النصر من فكّي هزيمة محتمة»[9].

إن علماء التاريخ الإسرائيليين وجَّهوا اهتمامهم إِلىٰ كتابة التاريخ عند العرب، ربما نتيجة لتوجه هؤلاء العلماء إِلىٰ نقد الذات من الناحية التاريخيَّة. إن عمانويل سيفان، في تحليله لأساطير العرب السياسية، رأى في تكرار مواضيع كالحروب الصليبيَّة رمزاً إِلىٰ معركة مستمرة بين العرب المسلمين وأعدائهم في أرض فلسطين المقدَّسة، والأهمية الرمزية المعطاة للقدس، مثالين لهما علاقة خاصة بنمط التفكير العربي عقب حرب فلسطين[10]. أما أبراهام سيلا، الذي درس بمزيد من التوسّع الكتابة العربية لتاريخ 1948، فقد رسم متوازيات بين الروايات العربية والإسرائيلية. وهو، شأنه شأن الروايات الإسرائيلية السابقة لتاريخ 1948، يحاجج بقوله: «إن كتابة العرب لتاريخ حرب 1948 تتألَّف بصورة طاغية من أدبيات غير أكاديمية اعتمدت في معظم الحالات على الذاكرة الجماعية أكثر من اعتمادها على الكتابة النقدية للتاريخ».

ويقول سيلا إِنَّه، بسبب عدم القدرة على بلوغ التكافؤ العسكري مع إسرائيل أَو تحقيق خطة العرب القومية لتحرير فلسطين، «فإن تاريخ حرب 1948 هو جزء أساس من «عمل لم يبلغ نهايته بالنسبة للقومية العربية»»[11].

---

(9) وليد خالدي «خمسون عاماً على حرب 1948، أولى الحروب الصهيونية ـ العربية» (بيروت 1998) ص: 13 ـ 14.

(10) أساطير سياسية عربية (باريس 1995).

(11) سيلا «كتابة التاريخ العربية» ص: 125 ـ 146.

الدول العربية والقومية العربية

إن أحد تفسيرات المثابرة على ظهور الأساطير القومية في الكتابة العربية لتاريخ 1948 يكمن في التمييز بين القومية الأضيق للدولة ـ الأمة، والقومية العربية الأوسع. إن التجربة الاستعمارية في سنوات ما بين الحربين العالميتين أعطت دفعاً للمملكة العربية الكبرى التي تَخَيَّلَها الشريف الحسين بن علي الهاشمي خلال الحرب العالمية الأولى. إن تقسيم «الهلال الخصيب» إلىٰ دول متمايزة تحت الانتدابين البريطاني والفرنسي كان معناه أن النزاعات القومية استمرت ضمن حدود الدول العربية الجديدة بدلاً من أن تكون على المستوى القومي العربي الشامل، وهكذا فقد استُخدم التاريخ لبث الروح الوطنية في نفوس المصريين، والعراقيين، واللبنانيين، والسوريين، ولكن ليس على حساب هويتهم المشتركة باعتبارهم عرباً. ولدى حصول هذه الدولة على استقلالها في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كانت النخب السياسية قد انبثقت بما لها من مصالح أرادت حمايتها ضمن الحدود التي رسمتها السلطات الاستعمارية. إضافة إلىٰ ذلك، لم يكن هناك مُنَافح ذو شعبية عن القومية العربية بمعناها الشامل. إن الدعوات التي أطلقها الأمير عبد الله بن الحسين لإقامة اتحاد سورية الكبرى لم تلق إلاّ القليل من الجاذبية الأيديولوجية على المستوى الشعبي، بل نظر إليها الناس كمحاولة لتوسع شرق الأردن إقليمياً. والعروبة بمعناها الشامل لم يكن لها إلاّ ظهور رمزي في الكلام البلاغي الرسمي في مصر، وسورية، ولبنان، والعراق[12]. كما أن جامعة الدول العربية، التي تأسَّست في 21 آذار/ مارس 1945 لم تقم بعمل لتجاوز المصالح القطرية الفردية.

وينبغي ألا يُفاجىءَ أحداً القولُ إن الدول العربية قاتلت في حرب فلسطين

---

(12) سيلفيا حاييم «القومية العربية: دراسة في التأليف» (بيركلي، كاليفورنيا، 1962)، ومايكل دوران «العروبة قبل عبد الناصر: الوطنية المصرية والسياسة المصرية والقضية الفلسطينية» (نيويورك 1999).

بمفاهيم قطرية محضة، مسترشدة ببرامجها الداخلية ومصالحها القطرية. وفي حين كان القادة العرب يتحدَّثون عن ضرورة حماية فلسطين العربية من التقسيم، كان الملك فاروق يضع مصالح مصر في المقام الأول، والملك عبد الله فعل مثل ذلك بالنسبة لمصالح شرق الأردن، والرئيس القوتلي بالنسبة لمصالح سورية، وهذا ما فعله أيضاً القادة الآخرون بالنسبة لمصالح بلدانهم. إن العديد من القادة العرب الذين كان يراودهم الخوف على الاستقرار الداخلي في بلدانهم، لم يخصُّوا «النضال المشترك» ضد إسرائيل إلاَّ بجزء يسير من قواتهم المسلّحة. ولم يكن السَّبب أن رؤساء الأركان العرب فشلوا في تنسيق خططهم للمعركة، وإنما رفضوا أيضاً رفضاً قاطعاً أن يضعوا قوّات بلدانهم تحت قيادة دولة أخرى. وأسوأ من عدم رفع راية الأمة العربية، أن الجيوش العربية كادت أن تتصادم حول حجم وموقع القوات التي ترفع أعلامها الوطنية عندما كانت ترسل قوات من دول عربية مختلفة للمأوى في نفس المدينة. وما من بلدٍ عربي كان مستعداً أن يجازف بإرسال قواته لإنقاذ دولة عربية «شقيقة» تتعرّض لهجوم إسرائيلي. وعندما حلّ ما حلّ بالدول العربية أخذت كل دولة عربية تتفاوض بشأن هدنتها مع إسرائيل دون اهتمام بالتنسيق العربي الشامل.

ومع بدء كتابة الروايات الأولى عن حرب فلسطين في الخمسينيات من القرن العشرين، كانت القومية العربية هي موضوع البحث القومي السائد في العالم العربي. إن الهزيمة في فلسطين والإطاحة بالأنظمة القديمة المسؤولة عن «النكبة» قد جعلتا الرأي العام العربي مشدوداً إِلىٰ برنامج القومية العربية. وقد أتيح آنذاك للقومية العربية مُنَافِحٌ يتمتع بالشعبية وبسحر الشخصية (كاريزما) على نحو لافت للنظر. إن الرئيس المصري جمال عبد الناصر قد حظي بتأييد شعبي ليس في بلده فحسب بل في سائر الأراضي العربية. إن القوميين العرب حقَّقوا المصالح الذاتية الضيِّقة للقادة العرب في سنة 1948، وتوجهوا بسورة غضبهم ضد الذين خلفوهم في الأردن، وسورية، ولبنان، والعراق. غير أنّه ثبت أن

القوميين العرب لم يكونوا أكثر فاعلية في تحقيق تحرير فلسطين أَو إلحاق الهزيمة بإسرائيل، من أسلافهم. وقد أدّى ذلك إِلىٰ توجهين في كتابة تاريخ 1948 : إن الدول العربية المدافعة عن نفسها تبنّت «أسلوباً اعتذارياً موجهاً نحو تعزيز الشرعية السياسية» في حين أن القوميين العرب أخذوا يكتبون هذا التاريخ «بأسلوب النقد الذاتي الذي كان يرمي إِلىٰ استخلاص دروس تاريخية وتحفيز إجراء تغيير اجتماعي جذري وتغيير سياسي أَو أيديولوجي استعداداً للجولة التالية ضد إسرائيل»[13]. غير أن كلا الطرفين لم يهتما كثيراً بالدقّة التاريخية لرواياتهما.

ميزة المنتصر

رغم أن هناك بالتأكيد مجالاً لروايات تاريخية عربية جديدة عن حرب فلسطين، فإن المفكرين العرب يفتقرون إِلىٰ المادة للقيام بهذه المهمة، وخلافاً لما هي الحال في إسرائيل، لا يوجد في الدول العربية قانون «الثلاثين سنة» الذي يحكم رفع السرِّيَّة عن الوثائق الحكومية. وحتى الآن لا توجد مواد وثائقية عن حرب فلسطين في مصر، أَو الأردن، أَو العراق، أَو سورية أَو لبنان. وبالتالي لا توجد إمكانية فورية لرفع السرِّيَّة عن وثائق في هذه الدول. وهذا ما حمل الكتّاب على اللجوء إِلىٰ المصادر المتاحة، والقيام، في أحسن الحالات، بتفسيرها تفسيراً جديداً يعكس التبدلات في الحقائق السياسية على مدى السنوات الخمسين التي تفصلنا عن أحداث حرب فلسطين. فقد كتب المؤرِّخ الفلسطيني وليد الخالدي سلسلة أعمال تتعلّق بنصف القرن الذي انقضى منذ قرار الأُمم المتّحدة الخاص بتقسيم فلسطين وحرب سنة 1948 مستنداً إِلىٰ الوثائق التي جمعها هو شخصياً عبر السنوات الماضية، دون أية حاشية أَو مرجع يوثق النصوص التي كتبها[14]. أما الصحفي المصري محمَّد حسنين هيكل فقد

(13) سيلا «كتابة التاريخ العربية» ص 125.

(14) «الصهيونية في مئة عام 1897 ـ 1997»، «خمسون عاماً على تقسيم فلسطين 1947 ـ 1997»=

رجع إلىٰ مذكراته اليومية التي دوّنها خلال الحرب مستنداً إليها في إعادة تقييمه لحرب فلسطين[15]. وحتى في حالة وجود مواد محفوظات وثائقية، كأوراق البلاط الهاشمي في الأردن، كان الاطلاع عليها محصوراً قطعاً بمؤرخي القصر لكي يقوموا بتحرير ونشر وثائق تعزِّز الخط الرسمي للحكومة الأردنية بشأن حرب فلسطين[16]. إن الباحثين العرب لا يجدون سنداً لهم لإجراء مراجعة نقدية للروايات التاريخية الوطنية في بلدانهم. وحقيقة الأمر أن كثيراً من الدول العربية تَقْصُرُ حرية التعبير على طرق تحول دون البحث العلمي النقدي. وهكذا، فإنه بعد مرور عقد من السنين على نشر الروايات التاريخية الإسرائيليَّة النقدية الكبرى عن حرب فلسطين، لا توجد حتى الآن أدبيات بأقلام باحثين في الجانب العربي!.

إن الصلة بين رواية تاريخيَّة وطنية والشرعيَّة السياسية للدولة تجعل أي تَحَدٍ للحقائق الرسمية أمراً قابلاً للجدل. إن الحجج التي قدَّمها المؤرخون الإسرائيليون الجُدد قد أثارت نقاشاً ضخماً في إسرائيل انطلق من الندوات الأكاديمية منتقلاً إلىٰ الصحافة ووعي الرأي العام. ولما كان التحدي قد جاء من الأكاديميين الإسرائيليين الذين وجدوا موادهم الأكثر إثارة للجدل في المحفوظات الإسرائيلية، مما جعل النتائج التي توصل إليها المؤرخون الإسرائيليون الجُدد أشد مدعاة للانزعاج لدىٰ الرأي العام الداخلي في إسرائيل.

ومع ذلك، فإن حرية هذا النقاش هي مقياس لأمن المؤسَّسات السياسية الإسرائيلية. ذلك أن صيانة حق حرية التعبير تتطلَّب قدراً كبيراً من الاستقرار السياسي لصيانته في مواجهة الحقائق التي تقرّها الدولة. ولعله بسبب خروج

= (بيروت، 1998) دير ياسين (بيروت 1998) «خمسون عاماً على حرب 1948» (بيروت 1998).

(15) «العروش والجيوش: هكذا انفجر الصراع في فلسطين» المجلد الأول (القاهرة 1998).

(16) محمد عدنان البخيت، وهند أبو الشاعر ونوفان رجا السوارية «الوثائق الهاشمية، أوراق عبد الله بن الحسين» المجلد الخامس، فلسطين، 1948. (عمان 1995).

إسرائيل منتصرة في سنة 1948 وفي النزاعات العربية ـ الإسرائيلية اللاحقة؛ تمكّن المؤرخون الجُدد من تحدِّي ما رسخ في الذاكرة الشعبية التي كانت أسيرة ما رواه المؤرخون التقليديُّون، دون أن يلحقوا الضرر بإيمان الرأي العام بشرعية المؤسَّسات المدنية والعسكرية لدولة إسرائيل. إن المثل القديم القائل إن التاريخ يكتبه المنتصرون، لا ينطبق تماماً على هذه الحالة. فإذا أخذنا في الاعتبار أن الدول العربية المهزومة كتبت رواياتها التاريخية الخاصة عن حرب فلسطين، فقد يكون التعبير الأقرب إِلىٰ الدقَّة أن نقول إن «إعادة النظر النقدية» في تاريخ أمةٍ ما، هو ميزة يحظى بها المنتصر.

عند حلول الذكرى السنوية الخمسين لحرب فلسطين، كانت عشرون سنة قد انقضت على قيام سلام بين مصر وإسرائيل، وأربع سنوات على قيام سلام بين الأردن وإسرائيل. كما أن الفلسطينيين والإسرائيليين كانوا قد تبادلوا الاعتراف وأوجدوا إطاراً للسلام سمح لرئيس منظمة التحرير الفلسطينيَّة ياسر عرفات أن يعود إِلىٰ منطقة حكم ذاتي ضيِّقة ومجزَّأة في قطاع غزّة والضفَّة الغربيّة. ومع انتهاء القتال، أدَّى مستوى جديد من التفاعل بين العرب والإسرائيليين إِلىٰ تقويض الأهداف التي كانت مصدر معلومات الروايات التاريخية التقليديَّة السَّابقة للصراع العربي ـ الإسرائيلي. ومع انعدام إمكانية تحرير فلسطين وعدم إمكان حدوث جولة جديدة في الحرب مع إسرائيل، صارت الأُسس الأيديولوجية للتاريخ القديم غير ذات علاقة. إن النسيج القديم للأساطير يكاد أن يكون الآن هدَّاماً للاتجاه الذي سلكته دول المجابهة السَّابقة، والقول إِن العرب بحاجة إِلىٰ الإقدام على فحص نقدي لتاريخهم ليس دعوة تبسيطية لتقليد النقاشات التاريخية التي جرت في إسرائيل منذ الثمانينات من القرن العشرين، بل إنَّه إقرار بأن التاريخ الذي لم يعد يحظى بالمصداقية لا يخدم إضفاء الشرعية على الدولة، ولا يلهم مواطنيها، ولا يزوّدهم بالمعلومات. إن الذين أسهموا في تأليف هذا الكتاب يقترحون، كخطوة أولى، إعادة كتابة تاريخ حرب فلسطين.

إعادة كتابة تاريخ حرب فلسطين

إن هذا الكتاب يعيد فحص الدور الذي أداه جميع المشاركين في حرب فلسطين، على أساس مصادر المحفوظات الوثائقيَّة حيثما وُجدت، وعلى أساس المواد الجديدة التي دخلت ميدان الرأي العام، من قبيل المذكرات والمعلومات من منابعها الأولى التي وجدت طريقها إِلىٰ النشر.

وهذه المجموعة من شأنها أن تؤدي إِلىٰ تلاقي كبار المؤرخين الإسرائيليين الجدد والباحثين المختصين بالشرق الأَوسط من عرب وغربيين، لإعادة النظر في حرب سنة 1948 من منظور كل من البلدان التي كان لها ضلع في الحرب. ويعالج المؤلِّفون، في أحوال كثيرة، قضايا أثارها المؤرخون الإسرائيليون الجُدد تتعلَّق بإدارة الحرب، والدبلوماسية بين إسرائيل والدول العربية. بيد أن المقالات التي كتبت عن الدول العربية اعتمدت قصداً على مصادر محلية لإعادة فحص التاريخ من منظور عربي. ولكن ندرة المواد الجديدة تحد من مدى عملية التنقيح. إذ يقدِّم المؤلِّفون أعمالهم آملين أن تتوفَّر في المحفوظات (الأرشيف) العربية وثائق رسمية تسمح بإجراء مراجعة تدقيقيَّة أشمل للصراع العربي ـ الإسرائيلي.

هذه المجموعة تحتوي على مقالات عن جميع الدول العربية التي شاركت في حرب فلسطين باستثناء دولة واحدة: هي لبنان. وبالرغم من أقصى الجهود التي بذلها محرِّرو المقالات فقد ثبتت استحالة العثور على مساهم لتقديم بحث عن دور لبنان في الحرب. وتظل العلاقات اللبنانية ـ الإسرائيلية موضوعاً حسَّاساً للغاية في آخر جبهة نشطة من جبهات الصراع العربي ـ الإسرائيلي، والتي تفاقم وضعها بسبب تاريخ تعاون بعض الموارنة مع الصهيونية، واحتلال إسرائيل لشريط واسع في جنوب لبنان، ونفوذ سورية على سياسة لبنان الخارجية. لقد نشرت دراستان حول «العلاقة الخاصة» الصهيونية ـ المارونية على أساس مصادر إسرائيلية. إن لورا ايزنبرغ نشرت بحثاً في

الدبلوماسية التي أدَّت إلىٰ معاهدة صهيونية ـ مارونية أجهضت على الفور في سنة (1946)[17]، وألقى كيرستين شولتزه نظرةً على استمرار المحاولات الإسرائيلية للتدخّل في شؤون لبنان الداخلية[18]. وقد ترجم كِلا العملين إلىٰ اللغة العربية ونُشرا في بيروت، مع أن كتاب شولتزه صُودر، على نحو ينذر بالشر، من قِبل الرقابة اللبنانيّة، ووجهت قوى أمن الدولة إلىٰ المؤلِّف تهمة «التحريض على فتنة طائفية»[19]. ولم يكن في أي من العملين الكثير من الكلام عن دور لبنان العسكري في حرب سنة 1948، وهو دور كان في الحدود الدنيا. لقد أرسل لبنان وحدة عسكرية رمزية من ألف جندي اجتازت الحدود إلىٰ شمال منطقة الجليل فصدّتها القوات الإسرائيلية التي احتلت بدورها شريطاً من الأرض في جنوب لبنان وظلت تحتله إلىٰ أن وَقَّعَ الجانبان اتفاقية هدنة في 23 آذار (مارس) 1949. بيد أن لبنان قام بدور سياسي هام في الإعداد للحرب. لقد كان رئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح مُجَلجِلاً في خطبه البلاغية الداعية إلىٰ نصر شامل في فلسطين. وحقيقة الأمر، أن الصلح كان موضع انتقاد من قِبل القادة الآخرين لأنّه كان الأكثر حدّة في كلامه خلال اجتماعات جامعة الدول العربية في حين أن بلده كان الأصغر مساهمة في ميدان المعركة. إن اتجاه الرئيس بشارة الخوري المحافظ، وجلجلة رئيس وزارئه، وطبيعة العلاقات المارونية ـ الصهيونية، وتجربة لبنان في ميدان المعركة والاحتلال الإسرائيلي الذي استمر مدة قصيرة، توفر مادة لرواية استقلالية لبنانية تخلب الألباب، لسنة 1948، وهي رواية يبدو أنَّه لا بدّ لها من انتظار مناخ سياسي أكثر ملاءمة.

إن معظم المقالات في هذا الكتاب تطرح تاريخاً وطنياً لـ: فلسطين، إسرائيل، مصر، الأردن، العراق، سورية. هنالك استثناءان هما؛ إعادة بحث

---

(17) «عدو عدوي: لبنان في الخيال الصهيوني المبكر، 1900 ـ 1948». (ديترويت، متشغان، 1994).

(18) «دبلوماسية إسرائيل المستترة في لبنان» (لندن، 1998).

(19) كما وردت في صحيفة ديلي ستار اللبنانية باللغة الإنكليزية، عدد 27 شباط/ فبراير 1999.

نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من قبل بني موريس، ودراسة ليلى پارسونز حول موضوع الدروز في حرب فلسطين. إن الدراسة الأصلية التي كتبها بني موريس أثارت جدلاً ضخماً، سواء من جانب الإسرائيليين الذين اعتقدوا أنه يسفِّهُ بلده، ومن جانب الفلسطينيين الذين كانت حجتهم أن المادة الوثائقية التي كشفها بني موريس كانت أكثر ذمّاً لأعمال إسرائيل من استنتاجات بني موريس القائلة «إن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين نجمت عن الحرب، وليس عن تدبير»[20] وخلال السنوات التي انقضت بعد نشر كتاب «الولادة» The Birth، رُفِعت السِّرِّيَّة عن عدد كبير من الوثائق الإسرائيلية الجديدة، وبخاصّة المحفوظات الوثائقيَّة للقوّات الإسرائيلية ووزارة الدفاع الإسرائيلية، ويعالج بني موريس في إعادة تقييمه لخروج الفلسطينيين في سنة 1948 إحدى النقاط الأكثر إثارة للجدل والتي أثارها الناقدون الذين سبقوه: أي التفكير الصهيوني في «عملية النقل ـ الترانسفير»، أي طرد الفلسطينيين من الأراضي التي تضمهم لإقامة الدولة اليهودية العتيدة. بني موريس يوثّق نقوله. فالفكر الصهيوني حول الموضوع يمضي من «العشوائية» إلىٰ إجماع مفترض تأييداً للفكرة من سنة 1937 فما بعد، التي جرى عليها الإسهام في ما حدث سنة 1948». أما الجزء الثاني من أطروحته فإنه يبحث في تهجير الفلسطينيين من شمال منطقة الجليل في عمليَّة حيرام (28 ـ 31 تشرين الأول، أكتوبر 1948)، مع دليل واضح على الفظائع التي اقترفتها القوات الإسرائيلية ضد القرويين الفلسطينيين. غير أن بني موريس يستمر في رفضه الربط بين «التفكير بالترانسفير» و«سياسة» الطرد، منكراً

---

(20) موريس «الولادة» The Birth ص 286. من بين النقاد الإسرائيليين، كاتب سيرة حياة بن غوريون، شابتاي تيفيث نشر سلسلة مقالات في جريدة هآرتس اليومية الإسرائيلية (7، و14، و21، نيسان/ أبريل، و19 أيار/ مايو، 1989) و«اتهام إسرائيل بالخطيئة الأصلية» تعليق (أيلول 1989)، أحد الذين قالوا إن موريس لم يذهب بعيداً بما فيه الكفاية، راجع كتاب نورمان فنكلشتاين «أساطير، قديمة جديدة» Myths, Old and New ومقال نور مصالحة «نقد بني موريس» مجلة دراسات فلسطينية 21/ 1 (1991) ص: 66 ـ 97.

وجود أي قرار اتخذته الهيئات التنفيذية لليشوف (أَي اليهود الأوائل في فلسطين) باتباع «سياسة» طرد عامة خلال حرب 1948.

تختلف ليلى پارسونز مع هذا الاستنتاج على أساس إجراءات إسرائيل ضد الدروز، مركّزة أيضاً على عمليَّة حيرام. وتوثق پارسونز علاقة خاصة قامت بين اليِشوف والدروز في زمن الانتداب وتطورت إِلىٰ «تحالف سري في زمن الحرب» مع حلول سنة 1948. وهي تحاجج قائلة إن الأمثلة العديدة على التعاون الدرزي ـ الإسرائيلي خلال الحرب وعدم طرد أحد من الدروز من قراهم، يقوّض ادعاءات بني موريس بشأن عشوائية طرد الفلسطينيين. وحقيقة الأمر هي أنّه حتى لو حدث في قرية واحدة أن خرق الدروز الفلسطينيون اتفاقاً ما قبل المعركة وقاتلوا ضد الجيش الإسرائيلي، فإن القرويين الدروز لم يطردوا بعد المعركة. وتقول ليلى پارسونز إنَّه إذا كان قد سمح للدروز بالبقاء عن قصد، فهذا يعني بصورة ضمنية على أقل تقدير «سياسة ثابتة جزئياً ترمي إِلىٰ طرد المسلمين». ومن الواضح أن ثروة الوثائق في المحفوظات الإسرائيلية لا تزال تترك مدى لتباينات في التفسير بين الباحثين.

أما إدوارد سعيد، في مقالته التي جاءت خاتمة للكتاب، فإنّه يبحث في عواقب حرب 1948 بعد مرور خمسين سنة. إن عدم التوازن بين القوة العسكرية الإسرائيلية وقوة المؤسَّسات الإسرائيلية من جهة، والجهود الفلسطينية لإقامة دولة في غزّة وفي أجزاء من الضفَّة الغربيّة، يجعل حل الدولتين الذي أرادته الأُمم المتّحدة في قرار التقسيم الصادر سنة 1947 موضع تساؤل. يقول إدوارد سعيد: إن الحل الأمثل للفلسطينيين قد يكون في دولة ثنائية القومية. ومع قلَّة المدافعين عن هذه الرؤية في أي من الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، تكون فكرة إدوارد سعيد قد طُرحت قبل أوانها. والحقيقة هي أن هذه الفكرة قد تكسب أرضية لها عندما يختار جيل جديد من الباحثين، بعد نصف قرن من الآن، إعادة النظر في تاريخ حرب فلسطين بمناسبة ذكرى مرور قرن عليها.

1 الفلسطينيون سنة 1948: الأسباب الرئيسيّة للفشل

رشيد الخالدي

بين أوائل فصل الربيع وأواخر فصل الخريف من سنة 1948، تحوَّلت فلسطين العربية تحولاً جذرياً. في بداية تلك السنة كان العرب يشكِّلون أكثر من ثلثي سكان البلد، وكانوا أكثرية في خمسة عشر من أقضية البلد الستة عشر[1]. وعلاوة على ذلك، كان العرب يملكون نحو 90 بالمائة من أَراضي فلسطين ذات الملكية الخاصة[2]. وخلال بضعة شهور من القتال الشديد بدءاً بمطلع فصل

(1) أفضل دراسة موثوقة عن السكّان في فلسطين أعدّها (جوستين مكارثي) بعنوان «سكان فلسطين: إحصاء السكان في العهد العثماني المنتهي وفي عهد الانتداب» The Population of Palestine: population Statistics of the Late Ottoman period and the Mandate (نيويورك، 1990). وهو يشير في دراسته إِلىٰ أن عدد السكّان العرب في فلسطين كان 1,339,773 في سنة 1946، وأن عدد السكان اليهود كان 602,586 (ص 37). وقد ازداد عدد السكان من الجانبين في سنة 1948. إن أرقام عدد السكان بحسب الأقضية مستمدة من تقرير الأُمم المتّحدة الذي استشهد به وليد الخالدي في كتابه «من الملاذ إِلىٰ الفتح، قراءات في الصهيونية والمشكلة الفلسطينية حتى سنة 1948» (بيروت 1971) ص 678، خارطة على ص 671.

(2) الخالدي «من الملاذ إِلىٰ الفتح» ص 680 خارطة على ص 673، أرقام من الأُمم المتّحدة على أساس إحصاءات الانتداب البريطاني، تبين أن اليهود كانوا يملكون في سنة 1946 نسبة 10,6 بالمئة من أراضي الأملاك الخاصة في فلسطين، وأن العرب، مالكين مشتركين أَو أفراداً، كانوا يملكون كل البقية من الأرض. وبموجب حسابات أجراها المكتب العربي في لندن، واستند فيها إِلىٰ أرقام بريطانية رسمية، لم يملك اليهود سوى 23 بالمئة من الأرض القابلة للفلاحة في فلسطين «مستقبل فلسطين» (جنيف 1947).

الربيع من سنة 1948، كانت القوات العسكرية للسكّان اليهود المنظمين تنظيماً جيداً والذين كان عددهم يتجاوز 600,000 شخص بقليل قد هَزَمَتْ شر هزيمة قوات الأكثرية العربية التي كانت ضعفي عددها. وخلال الشهور التي أعقبت هذه الهزيمة، ألحقت القوات اليهودية هزيمة ساحقة بعدّة جيوش عربية كانت قد دخلت فلسطين في 15 أيار (مايو) 1948. وعلى مدى تلك المدة شديدة الاضطراب، هُجِّرَ أكثر من نصف العرب الفلسطينيين الذين يناهز عددهم مليوناً وأربعمئة ألف نسمة من منازلهم أَو فرّوا منها. أمّا الفلسطينيون الذين لم يهربوا من المناطق المستولى عليها فقد تقلّصوا إِلىٰ أقلية صغيرة ضمن دولة إسرائيل الجديدة (التي تسيطر الآن على نحو 77٪ من أرض فلسطين التي كانت تحت الانتداب). وعند انتهاء القتال استولى الأردن على المناطق الفلسطينية التي كانت خاضعة لسيطرة جيشه غربي نهر الأردن، بينما تولى الجيش المصري إدارة القطاع الذي احتفظ به حول غزّة، بمحاذاة الحدود المصرية. وفي خضم هذه النكبة ـ وهو الاسم الذي انحفر في الذاكرة الفلسطينية[3] ـ وجد الفلسطينيون أنفسهم يعيشون تحت إشراف أنظمة حكم متنوعة وغريبة عنهم، مسلوبين حجماً كبيراً من ممتلكاتهم، وفاقدين السيطرة على معظم جوانب حياتهم.

كيف ولماذا حدث هذا التحوّل الهام؟ إن معظم الروايات التقليديَّة المقرَّرة لما حدث في حرب 1948 تميل إِلىٰ التركيز على الأحداث التي وقعت بعد 15 أيار (مايو) 1948، أي تاريخ تأسيس دولة إسرائيل وتدخّل الجيوش العربية دون جدوى في فلسطين في أعقاب انهيار الفلسطينيين المدوّي. غير أن الحقيقة هي أن الضربات القاصمة لتماسك المجتمع الفلسطيني حلّت به قبل الخامس عشر من أيار (مايو)، خلال مطلع فصل الربيع من سنة 1948. علاوةً على ذلك، فإن الحجّة المركزية في هذا الفصل من الكتاب هي أن الأسباب الأساس لهذا

---

(3) هذا عنوان العمل الأصيل الذي كتبه قسطنطين زريق بعنوان «معنى النكبة» (بيروت 1948) ونشره بعنوان «معنى الكارثة» The Meaning of the Disaster ر. بيلي وايندر (بيروت، 1956).

الانهيار، والإخفاق السياسي الفلسطيني الأكبر، تكمن في الماضي أكثر منه في الحاضر، ولها علاقة بالقيود التي كبّلت المؤسَّسات السياسية الفلسطينية وضعف بُنية هذه المؤسَّسات، والفئوية التي كانت سائدة في طبقة الوجهاء الذين سيطروا على المجتمع الفلسطيني وشؤونه السياسية، والعيوب الخطيرة في القيادة[4].

إن الصدمات المحدّدة التي أدَّت إلىٰ تفكّك المجتمع الفلسطيني في الأسابيع التي سبقت 15 أيار (مايو) حدثت في ذروة سلسلة متصاعدة من التفجيرات والكمائن، والمناوشات والمعارك الضارية التي فجَّرتها موافقة الجمعية العمومية للأمم المتحدة على **القرار رقم 181 بتاريخ 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947 القاضي بتقسيم فلسطين إلىٰ دولة عربية وأخرى يهودية**. وخلال بضعة الشهور الأولى لهذه الحرب الأهلية الشرسة، كانت هناك نجاحات ونكسات لاحقة لكلا الجانبين في القتال الشديد في أجزاء عديدة من البلد. ولكن، منذ بداية شهر آذار (مارس) وحتى منتصف شهر أيار (مايو) 1948، بدأت تظهر آثار التفوّق المذهل لقوّات الحركة الصهيونية، الذي ترافق مع ضعف الخصم العربي، فكان أن أحرزت القوات الصهيونية سلسلة من الانتصارات الحاسمة على الفلسطينيين. وهذه الانتصارات أدَّت إلىٰ سقوط العديد من المدن والبلدات العربية من ضمنها أكبرها وأهمّها، إضافة إلىٰ مئات القرى الفلسطينية، والاستيلاء على عدد من الطرق، والمواقع الاستراتيجية. وكانت النتيجة الرئيسة لهذه الهزائم الساحقة في ربيع سنة 1948 طرد الموجة الأولى من عرب فلسطين[5]. وموجة الخروج الأولى هذه، قبل 15 أيار (مايو) 1948، قد تكون

---

(4) راجع عيسى خلف في كتابه «العمل السياسي في فلسطين: الفئوية العربية والتفتّت الاجتماعي، Politics in palestine: Arab Factionalism and Social Disintegration 1948 - 1939 (الباني، نيويورك، 1991).

(5) راجع بني موريس في كتابه «ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، 1947 ـ 1949» (كامبردج، 1987)، وكتاب موريس «1948 وما بعده: إسرائيل والفلسطينيون» (أُكسفورد، 1994). من أوائل الذين نشروا نتيجة أبحاثهم في محفوظات الوثائق الإسرائيلية =

شملت نصف المجموع النهائي البالغ 750,000 نسمة أَو نحو هذا العدد من الفلسطينيين الذين أصبحوا لاجئين بسبب القتال في سنتي 1948 ـ 49[6].

وهكذا فإن الخامس عشر من أيار (مايو) 1948 لم يُسَجِّل ولادة دولة إسرائيل فحسب، بل سجّل أيضاً الهزيمة المؤكّدة للفلسطينيين على أيدي خصومهم الصهيونيين، بعد عقود من السنين حفلت بالصراع بين الجانبين للسيطرة على البلد.

ويؤشر هذا التاريخ أيضاً إِلىٰ نقطة الوسط تقريباً في طرد ما يقرب من نصف عدد السكان العرب في فلسطين وهروبهم. إن هذه الهزيمة الساحقة وضعت نهاية لأي أمل متبقٍ بأن ترى الدولة العربية التي دعت خطة التقسيم التي أعدتها الأُمم المتّحدة إِلىٰ قيامها النور في يوم من الأيام. بدلاً من ذلك، فإن الدولة العربية المفترض قيامها خُنقت في المهد. هذه الدولة وقعة ضحية القدرات العسكرية المتفوقة التي كانت لدى دولة إسرائيل الوليدة، وعداء أَو لامبالاة الدول العظمى كافة، ومعظم الدول العربية، وتواطؤ عدد من القادة العرب مع بريطانيا وإسرائيل ضد الفلسطينيين[7]، وإخفاقات الفلسطينيين

= المتعلّقة بهرب اللاجئين الفلسطينيين، اثنان هما توم سيغيف، 1949: «الإسرائيليون الأوائل» «The First Israelis» (نيويورك، 1986) وسِمحا فلابان، «ولادة إسرائيل: الأساطير والحقائق» «The Birth of Israel: Myths and Realities» (نيويورك، 1987).

(6) يَصْعُبُ التأكّد من العدد الدقيق للاجئين، وكان هذا العدد منذ زمن طويل موضع خلاف، وذلك إِلىٰ حد كبير لأسباب سياسية. إن موريس في كتابه «الولادة» الصفحة الأولى يتحدَّث عن «نحو 600,000 ـ 760,000 لاجىء، إن الرقم الأول قليل جداً، بينما يبدو الرقم الثاني أقرب إِلىٰ الصحة، وهو قريب جداً من تقارير الأُمم المتّحدة في ذلك الحين.

(7) آفي شلايم، «تواطؤ عبر نهر الأردن» «Collusion across the Jordan» (أُكسفورد 1988) هذا الكتاب هو أفضل مصدر عن هذه الناحية من حرب 1948. راجع أيضاً ماري ويلسون في كتاب «الملك عبد الله، وبريطانيا وصنع الأردن» «King Abdullah, Britain and the Making of Jordan» (كامبردج 1987).

أنفسهم المتتالية. ومع أهمية هذه العوامل كلها بالنسبة لهزيمة الفلسطينيين، فإن العامل الأخير هو الذي سيكون موضوعاً لكثير من التحليلات التالية.

يجب أن نتذكّر مدى هذه الهزيمة إذا أردنا أن نفهم أسبابها، فمع انتهاء القتال بتوقيع اتفاقات الهدنة سنة 1949، كان أكثر من نصف شعب فلسطين قد اقتُلع من أرضه. والفلسطينيون سكان المدن الذين زاد عددهم عن 400,000 نسمة في ذلك الحين، أو نحو 30 بالمئة من مجموع سكان فلسطين العرب، كانوا بين أوائل من فقدوا ممتلكاتهم[8]. وقبل الإعلان عن قيام دولة إسرائيل في 15 أيار (مايو) 1948 تم الاستيلاء على القسم الأكبر من ممتلكاتهم[9] وحدث مثل ذلك آنذاك أو بعيد ذلك للسكان العرب في مدن وبلدات اللد، والرملة، وعكا، وصفد، وطبريا، وبيسان، وبئر السبع[10]. إن هؤلاء إضافة إلىٰ سكان يافا وحيفا، كانوا يشكِّلون نحو نصف سكان المدن الفلسطينيين، ولا بد من أن نضيف إليهم ثلاثين ألف عربي كانوا يعيشون في الجزء الغربي من القدس والذين طُردوا من منازلهم في الوقت ذاته. إن هؤلاء اللاجئين الجدد من سكّان المدن في فلسطين كانوا بوجه عام الفلسطينيين الذين يتمتعون بأعلى مستوى من التعليم والمهارات والثروة.

كان المصير الأسوأ من نصيب أكثرية الفلسطينيين من سكان المناطق

---

(8) مكارثي، مستشهداً بآخر تقديرات بريطانية لسكان المدن في البلاد سنة 1944، إذ يحدد عدد السكان العرب بما مجموعه 408,000 نسمة. كتاب «السكان» ص 163.

(9) عن موضوع يافا، راجع كتاب مصطفى مراد دباغ «بلادنا فلسطين» المجلد الرابع، الجزء الثاني «في الديار اليافية» (بيروت، 1972). وعن موضوع حيفا راجع كتاب محمود يزبك «حيفا في آخر العهد العثماني، 1864 ـ 1914: مدينة إسلامية في طور التحول» (لايدن، 1998) ومي صيقلي في كتابها «حيفا: تحول مجتمع عربي، 1918 ـ 1939» (لندن، 1995).

(10) كان يعيش نحو 199,000 عربي في هذه المدن والبلدات في سنة 1944، ومعظمهم أُرغموا على الهروب من منازلهم في سنة 1948. مكارثي «السكان» ص 163.

الريفية، حيث النزاع على امتلاك الأرض والمواقع الاستراتيجية مستمر منذ عقود من السنين يُحسم لمصلحة الصهيونيين على نطاق واسع، ذلك أن أكثر من 400 قرية مما يزيد عن 500 قرية عربية في فلسطين، استولى عليها الصهاينة المنتصرون قبل توقف القتال عند توقيع اتفاقات الهدنة بين إسرائيل والدول العربية في سنة 1949.

إن سكان هذه القرى انْتُزِعُوا منها أَو هربوا فَزِعين، وصُودرت أَراضيهم، ومُنعوا من العودة إِلىٰ قراهم[11]. كانت هذه تبدلات حاسمة: ففي 77٪ من مساحة أرض فلسطين التي وقعت تحت السيطرة الإسرائيلية، كانت النتيجة النهائية لهذه العملية خلق أكثرية يهودية ذات حجم كبير، وانتقال أكثر من 18 مليوناً من مجموع 26 مليون دونم في فلسطين من السيطرة العربية إِلىٰ السيطرة اليهودية[12]. ولقد كانت هذه التبدّلات طويلة الأجل أيضاً: فبعد انقضاء أكثر من نصف قرن لا تزال قائمة خطوط التقسيمات الديموغرافية وتقسيمات الممتلكات التي أوجدها ذلك الحدث المزلزل.

ثمة تفسيرات كثيرة عرضت لهذا الانهيار الذي تهاوى فيه المجتمع الفلسطيني بسرعة أذهلت حتى خصومه الصهيونيين. والتفسير الإسرائيلي شبه الرسمي المُتعارف عليه لهذه الوقائع ـ والذي حَسَمَ طريقة فهم هذه الأحداث

---

(11) راجع وليد خالدي في مقال «كل ما بقي: القرى الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل وأفرغتها من سكانها في سنة 1949» «All that Remains: The Palestinian Villages Occupied and Depopulated by Israel in 1948» (واشنطن العاصمة، 1992) ويأتي المقال على ذكر 418 قرية من هذا القبيل.

(12) من أصل 26 مليون دونم من الأرض في فلسطين كان اليهود يملكون نحو 1,5 مليون دونم في سنة 1948. وعند انتهاء القتال سيطر اليهود على أكثر من عشرين مليوناً. راجع كتاب هند أمين البديري «أرض فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ». (القاهرة 1998) الجدول رقم 23 على ص 274.

في الغرب حتى يومنا هذا ـ عزا المسؤولية بكاملها إلىٰ العرب. صلب هذا التفسير هو أن الفلسطينيين غادروا لأن القادة العرب، العازمين على تدمير إسرائيل، طلبوا منهم أن يهربوا[13]. وخلال العقد الماضي من السنين أو نحو ذلك، دحض عدد من الباحثين، معظمهم إسرائيليون، مستخدمين محفوظات ووثائق إسرائيلية وبريطانية، هذا التفسير بكامله[14]. إنَّهم في عملهم هذا قوّضوا تقويضاً أساسياً عدداً من الأساطير الرئيسية التي روّجت لها إسرائيل ونشرتها منذ زمن طويل[15].

استفاد «المؤرخون الجدد» الإسرائيليون من بينات اكتشفت حديثاً في

---

(13) كان رئيس وزراء إسرائيل داڤيد بن غوريون هو نفسه من أعطى لاحقاً هذه المزاعم شكلاً قانونياً في خطاب ألقاه سنة 1961، وفق ما يشير إليه إيلان پاپيه في كتابه «صنع الصراع العربي ـ الإسرائيلي، 1947 ـ 1951» «The Making of the Arab-Israeli Conflict, 1947-1951» (لندن، 1994) ص: 88 ـ 89.

(14) بني موريس «الولادة»، توم سيغيف، 1949، سمحا فلاپان «ولادة إسرائيل» وآڤي شلايم «تواطؤ»، هؤلاء كلهم قدّموا مساهمة هامة إلىٰ هذا النهج، وهذا ما فعله أيضاً إيلان پاپيه في كتاب «صنع الصراع» وفعله آخرون من بينهم مايكل پالومبو في كتابه «النكبة الفلسطينية» «The Palestinian Catastrophe» (لندن 1987).

(15) في بعض الحالات قام المؤلفون الأحدث عهداً من أمثال وليد خالدي وأرسكين تشايلدرز، بالتوسع في تحليل الكتاب السابقين في ردودهم قبل عشرات السنين على الصيغة الإسرائيلية لرواية الأحداث، تشمل هذه الردود: وليد خالدي في مقاله «خطة دالت: الخطة الصهيونية الرئيسية للاستيلاء على فلسطين»، ميدل إيست فوروم، العدد 37 (تشرين الثاني (نوفمبر) ـ 1961) ص ص: 22 ـ 28 ـ «سقوط حيفا» ميدل إيست فوروم، العدد 35 (كانون الأول (ديسمبر) ـ 1959) ص: 22 ـ 32، «لماذا غادر الفلسطينيون»، ميدل إيست فوروم، العدد 34، (تموز ـ يوليو ـ 1959) ص: 21 ـ 24 و35، أرسكين تشايلدرز «الخروج الآخر» مجلة سپكتيتور العدد رقم 6933 (12 أيار ـ مايو ـ 1961) ص: 672 ـ 675، و«أمنية صامتة: من مواطنين إلىٰ لاجئين» في مقال إبراهيم أبولغد، أعيدت بعنوان «تحول فلسطين» (إيڤانستون، ولاية إيلينوي، 1971) ص: 165 ـ 202. إن مقالة الخالدي الأصلية «خطة دالت» ومراسلات 1961 حولها وأعمال تشايلدرز، وعدداً من الملحقات، أعيد نشرها في «مجلة دراسات فلسطينية» العدد 18 (خريف 1988) ص: 4 ـ 70.

المحفوظات الصهيونية ومحفوظات الدولة الإسرائيلية وغيرها من الوثائق، لكي يثبتوا بصورة خاصة التفنيد السابق لما تبين أنه كان ادعاءات لا أساس لها البتة أن القادة العرب طلبوا من الفلسطينيين أن يهربوا. إن الكثير غير ذلك مما له أهمية قد أوضحه هذا التاريخ التصحيحي المنشور حديثاً. ولكن إذا أخذنا بعين الاعتبار المصادر الإسرائيلية والغربية التي استمد المؤرخون الجدد معطياتهم منها بصورة رئيسة، وتركيزهم في المقام الأول على إسرائيل، فإن تحليلاتهم كانت تتعلَّق أَولاً بأعمال إسرائيل والدول العظمى، وثانياً بأعمال الدول العربية والفلسطينيين. إن هذه الروايات، بتفسيرها أعمال الفلسطينيين، لم تُضِفْ بصورة عامة إِلاَّ القليل، مشدّدة على تفوق قوة الصهيونيين، وضعف التماسك العربي اجتماعياً وسياسياً، وهروب الطبقتين العربيتين العليا والوسطى قبل بلوغ القتال ذروته[16].

إن معظم الروايات التاريخية العربية لما حدث في سنة 1948 كان يميل إِلىٰ تأكيد أن الفلسطينيين تغلّبت عليهم قوة ضخمة متفوّقة[17]. وقد كان التركيز في هذه الروايات على القوة التي تتمتّع بها القوات الصهيونية، وتواطؤ البريطانيين المنسحبين مع الصهيونيين، والدعم الذي لا يقدّر بثمن الذي جاءهم من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وأكّد مؤرخون عرب آخرون التواطؤ المزعوم بين إسرائيل وشرق الأردن، علماً بأن شرق الأردن قد زجّ في الميدان في فلسطين الجيش العربي الأقوى بين بقية الجيوش العربية، وأكّدوا أيضاً الضعف العسكري

---

(16) راجع، على سبيل المثال كتاب موريس «الولادة» ص: 128 ـ 31.

(17) من أشهر روايات هذه الأحداث وأكثرها تأثيراً ما كتبه عبد الوهاب كيالي بعنوان «فلسطين: تاريخ حديث» «Palestine: A Modern History» (لندن 1978) والذي نُشر بالعربية في عدة طبعات، وما كتبه ناجي علوش بعنوان «المقاومة العربية في فلسطين» (بيروت 1968). انظر أيضاً كتاب غسان كنفاني «ثورة 1936 ـ 1939 في فلسطين: خلفية وتفاصيل وتحليل» (بيروت 1974).

النسبي للدول العربية والخلافات الضروس الموهنة التي قامت بينها. أما غيرهم من المؤلّفين فقد ركّزوا على قيام القوات الصهيونية بهجمات إرهابية على المدنيين، ولا سيما في دير ياسين[18]، وقصفها الكثيف للمناطق المزدحمة بالسكان في المدن، وخاصة المدن اكبرى، أي يافا وحيفا والقدس[19].

ولا مجال للشك في أن الفلسطينيين، بالرغم من تفوقهم عددياً على السكان اليهود، كانوا يواجهون قوات متفوقة على عدة مستويات. إن الخلل في التوازن الذي كان يميل لمصلحة اليشوف (أي السكان اليهود في فلسطين) لم يجد بطبيعة الحال انعكاساً له في الصيغة الإسرائيلية لتاريخ الصراع. فهذه الصيغة وصفت اليشوف بأنهم الأقل عدداً بالنسبة للفلسطينيين وأنهم كجاصرون وبائسون في صراعهم مع الفلسطينيين[20]. بيد أن هذا التفسير لا يمكنه أن يصمد أمام تدقيق موضوعي لحقائق الصراع أو لنتائجه. إن أحد أحدث المؤرخين الإسرائيليين لحرب فلسطين يقر بالخلل الكبير الذي كان يميل لمصلحة الصهيونيين في ذلك الحين. هذه الرواية، وهي بشكل عام ليست متعاطفة مع الفلسطينيين، تصف الافتقار إلىٰ قوات فلسطينية نظامية مدرَّبة، وعدم وجود بنية لقيادة مركزية، أو مصدر موثوق للحصول على الأسلحة والعناصر الأخرى للضعف العسكري الفلسطيني «مقارنة مع القوة الهائلة نسبياً للقوات الصهيونية»[21].

---

(18) نشر وليد الخالدي سرداً موثقاً عن مجزرة دير ياسين بعنوان «دير ياسين، الجمعة، 9/ 4/ 1948» (بيروت، 1998). لقد استند الخالدي في الوصف الذي قدّمه إلىٰ شهادات عشرات من الناجين من المجزرة وعلى روايات معاصرة وأحدث عهداً تم نشرها عن هذه الأحداث.

(19) انظر، على سبيل المثال، الخالدي «من الملاذ إلىٰ الفتح» ص: 1 ـ 62.

(20) انظر، على سبيل المثال حاييم وايزمان «التجربة والخطأ: سيرة حياة حاييم وايزمان بقلمه» «Trial and Error: The Autobiography of Chaim Weizmann» (لندن، 1949) ص: 573 ـ 89.

(21) حاييم ليڤنبيرغ «استعداد السكان العرب في فلسطين عسكرياً، 1945 ـ 1948»=

ومع أن القوّات الصهيونية كانت متفوقة من وجوه عديدة، فقد كانت للفلسطينيين عدة ميزات جلية. إحدى هذه الميزات التفوّق الكبير في الأعداد ووجود مئات القرى العربية في سائر أنحاء البلد، وخاصة وجود العديد منها بمحاذاة أهم الطُرق الاستراتيجية. وكان لدى عرب فلسطين أيضاً ملاك (كادر) من المقاتلين المتدرّبين على حرب العصابات وعدد من القادة العسكريين الأكفّاء الذين نجوا من القمع البريطاني الشرس في ثورة 1936 ـ 1939، وعدد من الاختصاصيين الذين لديهم الاستعداد والقدرة على استخدام تكتيكات الرعب، بما لا يقل عن الحال لدى الصهيونيين. أخيراً، كانوا يتوقّعون أن يتلقّوا قدراً من المساندة من العالم العربي المحيط بهم. فإذا كان يرى بعض اليهود في فلسطين أنَّهم يواجهون قتالاً شاقاً ضد العرب، فقد كان ذلك بالتأكيد مفهوماً نظراً لهذه العوامل.

ومع ذلك، فعندما وُضِعَت القدرات العسكرية الصهيونية موضع الاختبار ضد الفلسطينيين مع كل ميزاتهم الجلية في المعارك الحاسمة في ربيع سنة 1948، لم يكن نصيب الفلسطينيين في نهاية الأمر الهزيمة فحسب، بل حلّت بهم هزيمة منكرة. لماذا حدث ذلك؟ وبصورة خاصة لماذا لم يتمكّن الفلسطينيون من جعل ما يملكون من ميزات مؤثِّراً في ساحة المعركة عند لحظة الحسم؟ وما سبب هزيمتهم في كل الاشتباكات العسكرية الهامّة بدءاً من أواخر آذار (مارس) وحتى انتهاء الانتداب في 15 أيار (مايو) 1948؟ ولماذا أدت هزائمهم في الميدان إِلىٰ انهيار بهذا الحجم في مجتمعهم، وإِلىٰ هروب مئات الآلاف من شعبهم؟

إن حالات العجز والأخطاء الفلسطينية لم تلق، كما لاحظنا في كتابة التاريخ العربية، إلاَّ القليل نسبياً من الانتباه ـ ولو أن عدداً قليلاً من المؤرخين

= «The Military preparations of the Arab Community of Palestine, 1945-1948» (لندن، 1993).

الفلسطينيين حاول أن يتفحص بعض الأسباب الداخلية للإخفاقات الفلسطينية[22]. وبدلاً من ذلك، كان التوجه في كتابة التاريخ هذه إلىٰ التركيز على أسباب خارج المجتمع الفلسطيني لتفسير الكوارث التي حلّت بهذا المجتمع في سنة 1948. ولكن التفسيرات التي تركّز على عوامل خارجية تُغفل بُعداً ذا أهمية، أي ما سبب ضعف الفلسطينيين إلىٰ هذا الحد، وما الذي كان بإمكانهم أن يفعلوه بصورة أفضل ـ حتى بالرغم من تعدّد أعدائهم وميزان القوى الذي لم يكن لمصلحتهم ـ، لماذا كانت هزيمتهم هزيمة كاملة إلىٰ هذا الحد؟ بعض المؤرخين العرب تجنّبوا هذه المواضيع بسبب حساسيتها، موجهين انتباههم إلىٰ الانقسامات الداخلية الفلسطينية التي لا يزال لها صدى مؤلم. ولعل ذلك حدث أيضاً لأن مجالات التحليل هذه كان ينظر إليها بأنَّها تخدم هدف إسرائيل من حيث إبعاد الانتباه عن مسؤوليتها عن أحداث سنة 1948، وبالأخص طردها اللاجئين الفلسطينيين. إن هذا التوجّه، بأشكاله القصوى، ينتج رؤية عن الانهيار الذي حدث في سنة 1948 تتجاهل سلبيات عمل الفلسطينيين في ما حدث، أو بالأحرى أية مسؤولية لهم عن المصير الذي حاق بهم.

ومن المهم، قبل أن نمضي إلىٰ ما هو أبعد في البحث، أن نؤكِّد أن الصِّيغ التاريخية التي أنتجتها هذه الكتابة العربية التقليدية للتاريخ، مع كل ما فيها من عيوب، تختلف اختلافاً أساسيّاً عن الأساطير الإسرائيلية عن «الأصل» التي يجري حالياً تفنيدها من قِبل «المؤرخين الجدد» الإسرائيليين. وهذا صحيح، خاصة أن عدواً قوي العزيمة ومصمِّماً على السيطرة على البلاد قد أخضع

---

(22) هذه تشمل عيسى خلف «السياسة في فلسطين» وفيليب مطر «مفتي القدس، الحاج أمين الحسيني والحركة الوطنية الفلسطينية» (نيويورك، 1988) ورشيد خالدي «الهوية الفلسطينية: بناء الوعي الوطني الحديث» «Palestinian Identity: The construction of Modern National Consciousness» (نيويورك، 1997).

الفلسطينيين لقوة قاهرة، لم يكن أسطورة. علاوة على ذلك فليس بالأسطورة أن الشعب الفلسطيني كان ضحية لهذا النهج، بغضّ النظر عما كان يمكنه أن يفعل بصورة مختلفة في هذا الوضع البالغ الصعوبة، وبغضّ النظر أيضاً عن خطايا الإهمال أَو الأعمال التي ارتكبها القادة. في هذا الوضع، كما في العديد غيره من الأوضاع التي وقعت خلال هذا الصراع، لا يمكن أن يوجد تعادل سهل بين الجانبين، مهما تاق بعض الناس إِلىٰ ظهور «مؤرخين جدد» عرب لتحطيم «الأساطير» في الجانب العربي.

إن أية محاولة جادة لتفسير الأسباب الأساسية لهزيمة الفلسطينيين في سنة 1948، حتى ولو ركّزت هذه المحاولة على الأسباب الداخلية للهزيمة التي لم تلق الكفاية من الدراسة، يجب أن تفعل على أقل تقدير شيئين. أولهما، أنّه يجب أن تتفحّص الأَحداث التي وقعت قبل ذلك التاريخ بزمن طويل، لأن نبش جذور ما حدث في فلسطين سنة 1948، يستلزم تحليل الاتجاهات التي كانت سائدة خلال العقود من السنين التي دام فيها الانتداب البريطاني، بل قبل ذلك. وثانيهما، أن المحاولة يجب أن تذهب إِلىٰ أبعد من التأكيدات التقليدية فيما يتعلّق بالآثار السياسية والعسكرية الموهنة الناجمة عن الانقسامات العميقة في المجتمع الفلسطيني، وفي أوساط النخبة من هذا المجتمع، وأن تحاول تقديم تحليل لهذه الانقسامات بأسلوب غير تبسيطي. ونظراً للتأثير العميق الذي أحدثته ثورة 1936 ـ 1939 في هذه المجالات وغيرها فمن المهم، بصورة خاصّة، تفحّص هذه الثورة والآثار طويلة الأجل التي خلفها إخفاقها على المجتمع الفلسطيني والشؤون السياسية لهذا المجتمع. وأخيراً، فإن محاولة من هذا القبيل يجب أن تفسّر افتقار الجسم السياسي قبل سنة 1948 إِلىٰ التنظيم، والتماسك، والإجماع، وخاصة بالنظر إِلىٰ التباين مع حركات عربية أخرى ومع وضع اليشوف في المدة ذاتها. سيقدِّم هذا الفصل بداية في بعض هذه الاتجاهات، مع أن مداه المحدود يستبعد بطبيعة الحال تحليلاً كاملاً لكل هذه المسائل.

الانتداب والفشل في تشكيل مؤسّسة فلسطينية

كان المجتمع الفلسطيني قبل سنة 1948، بدون شك، ممزّقاً بسبب الانقسامات الداخلية، وكان بالتأكيد يفتقر إِلىٰ التماسك في عدد من الوجوه، بيد أنّه من المهم، عند تحليل هذه الانقسامات الداخلية، تجنّب المقاربة التي، بمقارنتها المجتمع الفلسطيني حصراً باليشوف، تتوصّل في النهاية إِلىٰ تحليل دائري يعزو الإخفاقات السياسية الفلسطينية إِلىٰ تخلّف المجتمع الفلسطيني اجتماعياً بالقياس إِلىٰ المجتمع اليهودي في فلسطين. والأجدى هو مقارنة المجتمع الفلسطيني بالمجتمعات العربية الأخرى، التي يتشابه معها تماماً، بدلاً من مقارنته باليشوف الذي يختلف عنه كلياً في كل الوجوه الهامَّة[23]. وهذا من شأنه أن يجعل بالإمكان عزل بعض أسباب الإخفاقات السياسية للحركة الوطنية الفلسطينية، ومن الناحية الجوهرية بمقارنة المهمّة التي واجهتها بالمهمات التي واجهتها الحركات الوطنية العربية الأخرى في الوقت ذاته.

على الصعيد السياسي، يجب أن تؤخذ في الحسبان حقيقة أن الجسم السياسي العربي الناشىء حرم من أي خصيصة من خصائص «الدولة»، وأي امتلاك لأداة من أدوات سلطة الدولة. وفي هذا الصدد، كان الفلسطينيون في وضع مغاير كلياً لليشوف تحت قيادة الحركة الصهيونية، ومغاير لشعوب مصر، والعراق، وسورية، ولبنان، والأردن، ومغاير للشعوب في معظم المناطق المستعمرة أَو شبه المستعمرة في الشرق الأَوسط وشمال إفريقيا في سنوات ما بين الحربين العالميتين. وعلى وجه التحديد، لم تكن هناك موافقة دولية على

(23) من أجل مقاربة تقارن بين المجتمع الفلسطيني في عهد الانتداب والمجتمعات الأخرى في الشرق الأَوسط في مراحل متقابلة من التطور، راجع ر. خالدي «المجتمع العربي في فلسطين زمن الانتداب: الكأس نصف الملآن؟» ورقة قُدِّمت إِلىٰ مؤتمر عن «مقاربات جديدة لدراسة المجتمعين العثماني والعربي في القرون الثامن عشر والتاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين» جامعة بوغازيجي إستانبول، أيار (مايو) 1999.

هويتهم الوطنية، ولا سياق مقبول ومتفق عليه يستطيع استقلالهم وقوميتهم المفترضان أن يعبرا ضمنه عن نفسيهما، ولا وسيلة للمطالبة بالوضع السياسي أَو الدستوري الذي كان ينبغي لمكانتهم كأغلبية أن تحقّقه لهم «بصورة طبيعية».

إن المفارقة بينهم وبين وضع معظم البلدان العربية الأخرى في الوقت ذاته تلقي ضوءاً ساطعاً على هذه الحالة، فمع حلول سنة 1946 كان اليمن، والمملكة العربية السعودية، ومصر، والعراق، وسورية، ولبنان، وشرق الأردن، قد أصبحت دولاً مستقلة (على الأقل اسمياً). بينما كان المغرب، وتونس ومعظم مشيخات الخليج محميات أوروبية بنماذج مختلفة، وهي أيضاً كانت على الأقل اسمياً تحت إشراف حكوماتها المؤلَّفة من أهل البلاد الأصليين. الجزائر وحدها (وليبيا حتى هزيمة الإيطاليين في الحرب العالمية الثانية) كانت مستعمرة تحت حكم أوروبي مباشر، فلم يكن لأهل البلاد، فعلياً، أية حقوق وكان لهم القليل فقط من الإشراف على شؤونهم. كانت الجزائر وليبيا، على غرار فلسطين، البلدين العربيين الوحيدين المستهدَفَين للاستعمار الاستيطاني الذي احتفظ لنفسه بمعظم الحقوق السياسية والحقوق الأخرى للمستوطنين الأوروبيين الوافدين، بدلاً من أن تكون هذه الحقوق للأكثرية العربية من أهل البلاد الأصليين. ومع أن بريطانيا وفرنسا قد احتفظتا بقواعد عسكرية وبقسط من الإشراف حتى في الدول المستقلَّة اسمياً في سنوات ما بين الحربين العالميتين، فإن جميع البلدان العربية ما عدا فلسطين (ومرة أخرى باستثناء ليبيا والجزائر) كانت لها بنية دولة أهلية معترف بها. إضافة إِلىٰ ذلك، كان أمراً مقبولاً في كل واحدة منها أن السيادة ستعود في نهاية الأمر إِلىٰ الأكثرية الوطنية بموجب مبادىء ويلسون التي جسَّدها ميثاق عصبة الأمم. وقد كان هذا صحيحاً حتى ولو كان بعض السلطات وخصائص السيادة في كل بلد عربي واقعياً تستبقيه لنفسها الدول المستعمرة مؤقتاً قبل الحرب العالمية الثانية، وحتى إذا كان هناك نضال مستمر لنقل هذه السلطات والخصائص إِلىٰ أهل

البلاد. وهكذا فإن أوضاع الدول المستعمرة في معظم البلدان العربية في تلك المدة (سواء أكانت دولاً مُنْتَدَبَة أَو غير ذلك) كانت تستند إِلىٰ فرضية أن هناك في كل حالة وجوداً لشعب كائن، أَو في طور التكوين، وأن له بالتالي حقّ الاستقلال وكيان الدولة.

كان للصهيونية وضع مشابه لأوضاع هذه الشعوب العربية، ومُعترف به صراحة بموجب أحكام الانتداب على فلسطين. إن الانتداب أقحم صيغة **إعلان بلفور** (المعروف باسم **وعد بلفور**) عندما تحدَّث عن «شعب يهودي» له حق في وطن قومي واعترف بالحركة الصهيونية تحت اسم **الوكالة اليهودية** بصفتها «هيئة عامّة لغرض تقديم المشورة إِلىٰ الإدارة والتعاون معها» بغية إقامة هذا الوطن[24]. وعلى نقيض صارخ من ذلك، حرم الفلسطينيون صراحة، وعن طريق الإهمال والأعمال معاً، أن ينالوا نفس الاعتراف القومي والإطار المؤسّساتي. إن صكّ الانتداب على فلسطين كما أعلنته عصبة الأمم بتاريخ 24 تموز (يوليو) 1922، أتى على ذكر «الحقوق المدنية والدينيَّة للسكان غير اليهود الموجودين في فلسطين». إن صياغة هذه الوثيقة هي ذات مدلول، إذ أنّها لم تتحدَّث عن وجود الفلسطينيين كشعب ـ لقد جاء وصفهم فقط «كسكّان غير يهود» ـ ولم تأت على ذكر حقوقهم السياسية أَو القومية. وحقيقة الأمر أن الفلسطينيين العرب، الذين شكّلوا أكثر من 90 بالمائة من سكان البلاد عندما احتلّها البريطانيون في سنة 1917، لم يرد ذكرهم باسمهم كعرب فلسطينيين في أي من إعلان بلفور أَو في صك الانتداب. وبالتأكيد لم يكن ذلك سهواً أَو حدث مصادفة في الوثيقتين، كما ظهر من طريقة تنفيذ صكّ الانتداب في السنوات التي تلت صدوره.

---

(24) نص صك الانتداب يمكن العثور عليه في كتاب ج. سي. هوريفتس، «الشرق الأَوسط وشمال أفريقيا في السياسة العالمية: سجل توثيقي» «The Middle East and North Africa in World Politics: A Documentary Record» المجلد الثاني (نيوهافن، كونكتيكت، 1979) ص: 305 ـ 9.

إن النظام الحكومي الذي أوجده البريطانيون لتنفيذ أحكام صكّ الانتداب عكس الأفكار الأساسية التي تضمنتها هذه الوثيقة. فالعرب الفلسطينيون لم يتح لهم الوصول إِلىٰ أية مناصب هامّة ذات مسؤوليَّة في حكومة الانتداب البريطاني.

كان ذلك مغايراً لأساليب الانتداب الأخرى، حيث يحكم أمير ورئيس وزراء في شرق الأردن، وملك ورئيس وزراء في العراق، ورئيس جمهورية ورئيس وزراء في كل من سورية ولبنان، وكل هؤلاء تحت سلطة مندوبين ساميّين بريطانيين وفرنسيين. وحتى عندما كان بعض شاغلي هذه المناصب مجرّد دمى أَو رؤساء بالشكل، كانت لهم سلطة اسمية، وأحياناً أكثر كثيراً من ذلك. أما في فلسطين فقد كان المندوب السامي البريطاني المصدر الأعلى للسلطة في البلاد، بل المصدر الوحيد. فلم يكن في فلسطين برلمان أَو هيئة تمثيليَّة منتخَبة، أَو مجلس وزراء، ولم يكن هناك موظفون عرب أصحاب مسؤوليَّة. ولم يعط الانتداب الفلسطينيين حق إقامة كيان شبه دولة يتمتع بالحكم الذاتي وبالسلطة، وله علاقات دولية مُعترف بها على نحو ما كان متاحاً للصهيونيين عن طريق الوكالة اليهودية، التي أمر صكّ الانتداب تحديداً البريطانيين بإقامتها ومساعدتها. إن الاقتراح البريطاني في سنة 1923 لتعيين وكالة عربية من قِبل المندوب السامي (بدلاً من أن تكون منتخَبَة على غرار الوكالة اليهودية، كانت «تقليداً باهتاً للوكالة اليهودية، ولكن دون إقرارها في صكّ الانتداب ودون وضع دولي لها»)[25].

إن أهمية المكانة شبه الرسمية الممنوحة للوكالة اليهودية من قِبل بريطانيا وعصبة الأمم عن طريق صكّ الانتداب لا تحتاج إِلىٰ تأكيد. فقد وفَّرت هذه

---

(25) آن موزلي ليش «العمل السياسي العربي في فلسطين، 1917 ـ 1939، الإحباط الذي أصاب الحركة الوطنية» «Arab Politics in Palestine, 1917-1939: The Frustration of a Nationalist Movement» (إيتاكا، نيويورك، 1979) ص: 186 ـ 187.

المكانة للحركة الصهيونية شرعية دولية وضمنت لها الاتصال بلندن وجنيف، وهما أمران كانا لا يقدّران بثمن، إضافة إلىٰ توفير إطار يستطيع شبه الدولة الإسرائيلي أن يتكون ضمنه بدون عائق، بل وبدعم بريطاني جمّ(26). وليس من المبالغة القول إن الدعم السخي من قِبل أكبر قوة إمبريالية في عصرها كان ذخراً لا يقدَّر بثمن للحركة الصهيونية في مسعاها للتغلّب على خصومها الفلسطينيين.

كانت هناك قبل سنة 1939 بضع محاولات بريطانية لإصلاح هذا الخلل في توازن هيكلية حكومة الانتداب التي كانت محابية للصهيونيين، مثال ذلك المقترحات المختلفة لإقامة مجلس تشريعي، أَو المقترحات الخاصَّة بقيام وكالة عربية. ترى هل كان من الممكن للفلسطينيين، لو حصلوا على ميزة تكتيكيَّة بقبولهم بعض تلك المقترحات، تحويل المؤسَّسات الناتجة عن هذا القبول لمصلحتهم، أم أن قدرتهم على فعل ذلك كانت ستعاني من الانقسامات المستمرّة التي كانت البلاء الذي أصاب النخبة الفلسطينية؟ إن ذلك أمر لا يمكن البت به. في أي حال، كانت تلك المقترحات في نظر الفلسطينيين ممسوخة إلىٰ حد قاتل إذ أنّها طلبت منهم أن يقبلوا أحكام صكّ الانتداب التي كرست الوضع الأدنى للأكثرية العربية مقارنة بوضع اليهود، وأنكرت عليهم الحقوق التي كان ينبغي أن تنساب إليهم بوصفهم الأكثرية. بعبارة أخرى، لم تمنح هذه الأحكام العرب الفلسطينيين حقّ تقرير المصير الوطني ولا وضعاً مقبولاً دولياً كاللذين منحا ليهود فلسطين وللشعوب التي كانت تحت حكم انتدابات أخرى في سورية، ولبنان، والعراق، وشرق الأردن. بدلاً من ذلك كان من شأن هذه المقترحات البريطانية (إذا لم يسحبها أَو لم يلغها البريطانيون أنفسهم) أن تتيح للفلسطينيين أن يتقاسموا مع اليهود بعض الوظائف الحكومية. بيد أنّهم، خلافاً

---

(26) يمكن تقدير درجة هذا الدعم على الصعيد الاقتصادي وحده خلال العقد الأول من الانتداب يمكن قياسها بواسطة كتاب بربارة سميث «جذور التقسيم في فلسطين: السياسة الاقتصادية البريطانية، 1920 ـ 1929» «The Roots of Separation in palestine: British Economic policy, 1920-1929» (سيراكيوز، نيويورك، 1995).

للوضع بالنسبة لليهود، كان عليهم أن يقبلوا هذا التقاسم ليس كحق لهم مكرّس في الوثائق التي تحوي صك الانتداب، بل على كُرهٍ منهم.

ثمة عوامل هامة في تقييم إخفاقات الفلسطينيين. فقد كانوا يفتقرون إِلىٰ المنتدى «المحايد» المعترف به، ولا منازع له، أَو الكيان الذي توفره دولة أَو شبه دولة. لقد أثبت وجود منتدى من هذا القبيل بالنسبة لليشوف وللبلدان العربية الأخرى الخاضعة لنظام الانتداب، أنه لا يقدَّر بثمن من أجل بناء الجسم السياسي حوله، أَو للتنافس عليه، أَو ليكون مركزاً لعمله، حتى وإن لم توافق الدولة المستعمرة على إعطاء الإشراف الكامل عليه. لقد كتب عيسى خلف: «إن الأهم من مؤسسات الحكم الذاتي هو أن الافتقار إِلىٰ سلطة فعّالة على الدولة كان يعني أن الوجهاء العرب الفلسطينيين الذين كانوا على رأس الحركة الوطنية لم يكن في مقدورهم أن يستخدموا موارد الدولة لتركيز السلطة في أيديهم وبالتالي لإيجاد طبقة متماسكة»[27].

وهكذا فقد كان محكوماً على العمل السياسي الفلسطيني أن يُصاب بنسبة من الإحباط أعلى مما تعرض له العمل السياسي في البلدان العربية الأخرى. ففي البلدان الأخرى الخاضعة للانتداب كان هناك نزاع مستمر مع دولة الانتداب على السلطات التي يجب منحها للحكومة الوطنية، ولكن لم يكن ثمة شك في إمكانية تمتع تلك الحكومة مستقبلاً بالسيادة. ففي مصر تمكن البريطانيون وحلفاؤهم المصريون من إبعاد حزب الوفد ذي الشعبية الواسعة، عن السلطة لأكثر من نصف الثلاثين سنة التي انقضت بين الاستقلال في سنة 1922 وحتى سنة 1952، ولكن مع ذلك كانت هناك عناصر حيوية من سلطة الدولة، بمعنى ما، في أيدٍ مصرية. وقد احتفظت الدول الأوروبية بقوات مسلَّحة في البلدان العربية ضد إرادة سكّانها، ولكن الكفاح ضد هذه الدول كان يدار من ضمن الدولة، أَو كان يمكن أن يدار من ضمنها عندما يتم الفوز بالإشراف على الدولة. لقد تكلّل

(27) خلف «العمل السياسي في فلسطين» ص 236.

بالنجاح هذا الكفاح من أجل الاستقلال التام عبر التحرّر من الاحتلال العسكري الأجنبي في معظم البلدان العربية خلال عقد من السنين منذ سنة 1945.

أما الفلسطينيون فلم يتح لهم إطلاقاً مثل هذه الميزات. كما أنَّهم لم يتمكنوا من ابتكار منتدى حكم ذاتي خاص بهم يستطيعون به تحدي السلطة المستعمرة وربائبها الصهيونيين لأسباب سنتحدَّث عنها فيما يلي.

فشل سياسة الوجهاء

عند تحليل فقدان الفلسطينيين التماسك السياسي، لاسيما في عقد الثلاثينيات الحاسم من القرن العشرين وما بعده، فإن عدم الحصول على آليات الدولة وغياب أي منتدى وطني مركزي آخر مُعترف به لا يفسّر كل شيء. ولكن، كما رأينا، ذلك مهم لفهم التباينات بين وضع الجسم السياسي الفلسطيني ووضع الجسم السياسي لكل من اليشوف والحركات الوطنية في الدول العربية الأخرى. لقد كانت هناك أيضاً عوامل داخلية هامة أخرى خاصة بالفلسطينيين تحديداً تساعد في تفسير سبب فشل الفلسطينيين الكامل على الصعيدين السياسي والعسكري في الأعوام التي سبقت سنة 1948. لقد كان الفلسطينيون محرومين من الإشراف على دولة ويفتقرون إِلىٰ منتدى شبه دولة، فعقدوا سلسلة مؤتمرات قامت بانتخاب هيئة تنفيذية عربية برئاسة موسى كاظم باشا الحسيني، ولم يعترف البريطانيون بهذه الهيئة، وكثيراً ما تجاهلوها، وهي ظلّت إِلىٰ حدّ بعيد غير فعّالة إِلىٰ أن غابت عن الوجود في سنة 1934. إن أسباب ذلك كثيرة، من ضمنها الانقسامات في صفوف النخبة الفلسطينية وشبه إجماعها على الاعتقاد بأنَّها قادرة على إقناع البريطانيين بتغيير سياستهم المسانِدة للصهيونيين. هذا الوهم، الذي ولّده انغماس هذه النخبة، خلال العهد العثماني، في ما أسماه ألبرت حوراني «سياسة الوجهاء»[28]، التي اعتبروا

(28) ألبرت حوراني «الإصلاح العثماني وسياسة الوجهاء» في مقالة في كتاب و. بولك ور. تشامبرز «بدايات التحديث في الشرق الأوسط: القرن التاسع عشر» (شيكاغو، إيلينوي، 1968) ص: 41 ـ 68.

أنفسهم بموجبها وسطاء طبيعيين بين المجتمع المحلي والسلطة الخارجية المسيطرة ـ هذا الوهم انتهى نهاية مفجعة، ويبدو أن كثيرين من الوجهاء الفلسطينيين ظلوا حتى سنة 1939 يعتقدون أن مجرد عرض عدالة القضية الفلسطينية سيحمل البريطانيين على أن «يروا المنطق» وأن يتخلّوا عن الصهيونية ويمنحوا الفلسطينيين الاستقلال تحت قيادة الوجهاء، بطبيعة الحال.

في هذا الوضع الذي يشبه الفراغ، كانت القيادات الدينية تسيطر بصورة متزايدة على الشؤون السياسية لعرب فلسطين، بتفويض وتشجيع ودعم مالي من البريطانيين، والحقيقة أن المؤسَّسات الدينية ـ السياسية الخاضعة لإشراف هؤلاء القادة اتخذت إلىٰ حد كبير طبيعة «التقليد المبتكر» حسب تعبير هوبسباوم ورينجر[29]. وكان البريطانيون قد أوجدوا بعد احتلالهم البلاد منصباً جديداً تماماً هو منصب «المفتي الأكبر» الذي كان يسمى أيضاً «مفتي القدس والديار الفلسطينية». وقد كان هناك سابقاً منصب مفتي القدس، وكان هذا في الماضي منصباً هامّاً، ولكنه مقتصر على مدينة القدس من حيث المدى الجغرافي والسلطة. إن منصب المفتي، في النظام العثماني وكل نظام إسلامي آخر، كان دائماً منصباً خاضعاً من حيث السلطة والمكانة لرئاسة القاضي[30]. وكان القاضي يعيّن من قِبل الدولة العثمانية من بين صفوف العاملين في المؤسَّسة الدينية الرسمية العثمانية، ولم يحدث قط أن كان القاضي من أسرة محلية. أما المفتي، وكذلك نائب القاضي الذي كان أيضاً كبير موظفي المحكمة الشرعية، فإنَّهما بالمقابل كانا دوماً من المسؤولين المحليين[31]. إن النظام القائم قد

---

(29) إريك هوبسباوم وتيرنس رينجر مقالة «ابتكار التقاليد الشعبية» «The invention of Tradition» (كامبردج 1983).

(30) هذه النقطة تخص حيفا أوردها يزبك في «حيفا في أواخر العهد العثماني».

(31) للحصول على تفاصيل كيفية تطبيق هذا النظام في القدس في أواخر العهد العثماني، راجع مقالة ر. خالدي «الهوية الفلسطينية» ص: 65 ـ 69.

أعيدت هيكلته بالكامل من قِبل البريطانيين الذين جعلوا المفتي في موقع يسمو على جميع المسؤولين الدينيين الآخرين في فلسطين.

وعلى غرار ذلك، ووفقاً لنظرتهم إِلىٰ فلسطين كبلد يضم ثلاث طوائف دينية (واحدة منها فقط، أي اليهود، لها حقوق ومكانة قومية) فقد أوجد البريطانيون المجلس الإِسلامي الشرعي الأعلى في سنة 1921. لقد كان هذا المجلس هيئة جديدة كلياً ـ أي تقليداً آخر مبتكراً ـ وعهد إِلىٰ هذا المجلس بإدارة إيرادات الأوقاف في فلسطين التي كانت سابقاً تُشرف عليها الدولة العثمانية، إضافة إِلىٰ عدد من المهمات الأخرى[32]، وهذا المجلس بصفته تلك كان يقصد منه أن ينقذ بريطانيا العظمى، الدولة غير الإِسلامية، من عبء القيام مباشرة ببعض المهمات الدينية التي كانت تتولاها الإمبراطورية العثمانية المنقرضة قبل سنة 1918. إن بريطانيا، إضافة إِلىٰ إعطائها هذا المجلس سلطة الإشراف على إيرادات الأوقاف الكبيرة وما يتبع هذا الإشراف من رعاية للأوقاف منحته سلطة ترشيح وتعيين القضاة وأعضاء محكمة الاستئناف الشرعية والمفتين المحليين. وكان هذا المجلس مخولاً أيضاً أن يوظف وأن يعزل جميع مسؤولي الأوقاف والمحكمة الشرعية الذين يتقاضون رواتبهم من أموال الأوقاف[33].

لقد عمد البريطانيون إِلىٰ تعيين رجل واحد في كلا هذين المنصبين المستَحدثين، والمتمتعين بسلطة غير مسبوقة، وهما منصب المفتي ومنصب رئيس المجلس الإِسلامي الأعلى، وهذا الشخص هو الحاج أمين الحسيني[34].

---

(32) إيرادات الأوقاف العامة مخصّصة للأعمال الخيرية، وغيرها من الخدمات العامة. انظر كتاب يتزحاك ريتر، «الأوقاف الإِسلامية في القدس تحت الانتداب البريطاني» «Islamic Endowments in Jerusalem under British Mondate» (لندن 1996).

(33) بريطانيا العظمى، «أوراق القيادة البرلمانية» تقرير اللجنة الملكية لفلسطين» «تقرير بيل» (لندن 1937) ص: 80 ـ 82.

(34) أفضل معالجة لموضوع المفتي هي في كتاب مطر «مفتي القدس».

لقد ظل تعيينه مفتياً في سنة 1921 مصدر خلاف شرس منذ ذلك الحين. فالحاج أمين الحسيني، الذي كان شقيقه، وثلاثة أجيال سابقة من أسرته قد شغلوا منصب مفتي القدس للمذهب الحنفي، قد تم تعيينه من قِبل المندوب السامي البريطاني، سير هيربرت صموئيل، الذي أعطاه أسبقية على مرشحين آخرين أكبر سناً وأكثر كفاءة كما يبدو. لقد كانت هذه مقامرة على أن يقوم هذا الراديكالي الشاب الذي لم يمضِ وقت طويل على إصدار عفو عنه عقب حكم صادر بحقّه بسبب أنشطته الوطنية، بخدمة المصالح البريطانية عن طريق المحافظة على الهدوء لقاء ترقيته إِلىٰ هذا المنصب. وعلى الرغم من الشكاوى الصهيونية المستمرة بحقّه، كان يمكن القول أن المقامرة أعطت ثمارها بالنسبة للبريطانيين حتى منتصف الثلاثينات من القرن العشرين، أي عندما أصبح المفتي عاجزاً عن احتواء المشاعر الشعبية. ومن بين كل قادة الحركات الوطنية الآخرين في البلدان العربية خلال تلك المدة (ومن بين القادة الفلسطينيين) كان المفتي وحده الشخصية الدينيَّة القائدة التي تستمد أساس سلطتها من مؤسَّسة دينية «تقليدية»، ولو أن هذه المؤسسة كانت ابتكاراً جديداً.

ونظراً للإمكانات الكبيرة التي وضعتها بريطانيا بين يديه، ونظرا لمهارته السياسية الفذَّة، أصبح الحسيني خلال عقد من السنين القائد السياسي الفلسطيني المسيطر على الوضع، وبصفته هذه أصبح «مانع الصاعقة» بالنسبة لاستياء الصهيونيين. إن هناك عنصراً من كتابة التاريخ المتسمة بفقدان الذاكرة تكمن في تشويه سمعة المفتي، وذلك بتأثير سيرته اللاحقة بعد سنة 1936. وواقع الأمر أن الحسيني خدم البريطانيين خدمة جيدة جداً خلال خمس عشرة سنة التي تلت تعيينه، أو على الأقل حتى سنة 1936 عندما شعر أنه مضطر لأن يأخذ جانب الثورة الشعبية المتنامية ضد أسياده البريطانيين السابقين. إن إحدى المؤشرات على كيفية نظر البريطانيين إِلىٰ المفتي كإنسان له قيمة هو استعداد إدارة حكومة الانتداب المشهورة بتقتيرها لدعمه مالياً. فعندما تناقصت إيرادات

الأوقاف بعد الانهيار الاقتصادي الكبير سنة 1929، ومن ثم تقلّصت إيرادات المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى قام البريطانيون بدعم هذا المجلس بأموال بريطانية مباشرة بدءاً من سنة 1931، وبطبيعة الحال أبقوا هذا الأمر مكتوماً[35].

ومع مرور الوقت ظهرت منافسات فئوية ونقابية وسياسية بين أطراف متنازعة امتدت إلىٰ المؤسَّسات التي كانت تحت سيطرة المفتي (كان من بين هذه المؤسَّسات حزب سياسي هو «الحزب العربي الفلسطيني» برئاسة ابن عم المفتي، السيد جمال الحسيني) ولكن هذا في النهاية لم يؤدّ سوى إلىٰ زيادة تشرذم المجتمع الفلسطيني وتفسّخ عمله السياسي. ومع أن الفلسطينيين تمكّنوا من الظهور كجبهة موحّدة أمام خصومهم على مدى سنوات عديدة بعد الحرب العالمية الأولى، فقد ظهرت على السطح فيما بعد الانقسامات الداخلية بين النخبة، وتمكّن البريطانيون من استغلالها، بما لهم من خبرة في بثّ الفرقة داخل المجتمعات المستعمرة، لكي يتمكّنوا من حكم هذه المجتمعات المستعمرة، بصورة أكثر فاعلية. كذلك استغل الصهيونيون هذه الانقسامات، ويُعتقد أن أجهزة مخابرات صهيونية قامت بأنشطة سرِّيَّة في الأوساط العربية خلال تلك السنوات، وهذا أمر لا يزال يحتاج إلىٰ إلقاء الضوء عليه بصورة كاملة[36]. وبغضّ النظر عما قد يكون فعله البريطانيون والصهيونيون في هذا

---

(35) لمزيد من التفاصيل عن هذه الإعانات البريطانية السرية راجع كتاب ويلدون ماتيوس «حزب الاستقلال العربي في فلسطين 1927 ـ 1934» «The Arab Istiqlal party in palestine, 1927-1934» (أطروحة دكتوراه، جامعة شيكاغو، 1988). للمزيد عن زيادة المعونات البريطانية للمجلس الإسلامي الأعلى في مطلع الثلاثينات من القرن العشرين راجع ريتر، الأوقاف الإسلامية ص: 30 ـ 33.

(36) زاخاري لوكمان في «رفاق وأعداء: العمال العرب واليهود في فلسطين، 1906 ـ 1948» «Comrades and Enemies: Arab and Jewish Workers in palestine, 1906-1948» (بيركلي، كاليفورنيا، 1966)، وهو يلقي ضوءاً على ريئوفين شيلواح، مؤسّس الموساد الذي، إضافة إلىٰ تنظيم شبكات تجسّس في البلاد العربية خلال الثلاثينات من القرن العشرين، كان أيضاً ينظّم العمال من عرب فلسطين.

الصدد، كان الوجهاء الفلسطينيون، المحرومون من الوصول إلىٰ أية سلطة حقيقية، والمحبطون عند كل منعطف إزاء خصومهم الأقوى، قد دبّ بينهم الانشقاق إلىٰ حد يبعث على اليأس. ومع حلول الثلاثينيات من القرن العشرين، كانت القيادة الفلسطينية منشقة بين فئة مسيطرة بقيادة المفتي الذي عيَّنه البريطانيون، وفئة أخرى أوثق انحيازاً إلىٰ البريطانيين بقيادة رئيس بلدية القدس السابق، راغب النشاشيبي، وتفاقمت بين هذه الفئة والفئة الأخرى خصومة مريرة[37]. إلىٰ هذه الانقسامات وغيرها في أوساط النخبة لا بد من إضافة انقسام آخر: أعني الانقسام بين معظم أفراد النخبة من جهة، وتيّار متنام من الشباب والمفكرين الفلسطينيين الناقمين، ومعهم كثيرون من الطبقة الوسطى. وقد تفجّرت النقمة أيضاً في أوساط الفلاحين السابقين الذين فقدوا أراضيهم وأخذوا يتدفّقون على المدن، خاصة حيفا ويافا، وبين كثيرين في المناطق الريفية الذين أثقلت كواهلهم الديون المستحقّة للتجار والمرابين في المدن[38]. إن بعض هؤلاء طُردوا من أراضيهم بسبب شراء الصهيونيين للأرض وبالتالي طردهم منها، وآخرون طُردوا بسبب سياسة «اليد العاملة العبرية» التي فرضها أليشوف، في حين تم تهجير آخرين من أراضيهم على أيدي الملاكين العرب الذين حوّلوا الأرض إلىٰ بيارات للحمضيات تدر عليهم ربحاً أوفر، (وتحتاج إلىٰ عدد أقل من اليد العاملة). هذا الوضع البائس زاده بؤساً الانهيار الاقتصادي في مطلع الثلاثينات من القرن العشرين عندما تأثَّرت فلسطين

(37) سيرة حياة راغب النشاشيبي، بقلم الصحفي ناصر الدين النشاشيبي «صوت القدس الآخر: راغب النشاشيبي والاعتدال في العمل السياسي الفلسطيني، 1920 ـ 1948» (اكزيتر، 1990) هذا الكتاب يجب استخدامه بعناية، ولكنه يحتوي على مادة من منبعها.

(38) عمليات هؤلاء التجار والمرابين في الأرياف في أواخر القرن التاسع عشر معروضة في كتاب بشارة دوماني «إعادة اكتشاف فلسطين: التجار والفلاحون في جبل نابلس، 1700 ـ 1900» «Rediscovering palestine: The Merchants and peasants of Jabal Nablus, 1700-1900» (بيركلي، كاليفورنيا، 1995).

بالانهيار الاقتصادي العالمي بعد أن كانت فلسطين قد ازدادت اندماجاً في الاقتصاد العالمي خلال العقود السابقة.

وازداد هذا الوضع تفاقماً بتأثير التنامي السريع في الهجرة اليهودية، إذ أن وصول النازيين إِلىٰ الحكم دفع آلاف اليهود إِلىٰ الهرب من أوروبا طالبين اللجوء في فلسطين، في وقت أغلقت فيه معظم البلدان عمداً أبوابها أمام هؤلاء اليهود[39]. وخلال السنوات من 1933 وحتى 1936 ارتفعت نسبة اليهود من مجموع سكان فلسطين من 18٪ إِلىٰ نحو 30٪، بعد أن كانت قد تقلَّصت أَو بقيت راكدة بين سنتي 1926 و1932. ففي سنة 1935، وحدها، أي في ذروة هذا التدفق من اللاجئين الهاربين من الاضطهاد الهتلري، وصل إِلىٰ فلسطين قرابة 62,000 مهاجر يهودي، وهو رقم يفوق مجموع السكان اليهود في فلسطين حتى سنة 1919. وفي حين بدا المشروع الصهيوني للبعض في بداية الثلاثينيات من القرن العشرين آيلاً في الأجح إِلىٰ الفشل إذ كان يبدو أن اليهود لن يفوقوا العرب قطّ من حيث عدد السكان، فإنه بسبب التعديلات الديموغرافية وسيطرة الصهيونيين على البلد بعد سنوات قليلة بدا هذا المشروع فجأة في نطاق الممكن.

فشل الثورة العربية

كانت للفلسطينيين بطبيعة الحال نظرة مختلفة إِلىٰ ما رآه الصهيونيون تحولاً كبيراً لمصلحتهم. ففي أواخر العشرينات من القرن العشرين ومطلع الثلاثينيات كان قد ازداد استياء قطاعات عديدة في المجتمع الفلسطيني من الانقسامات المهلكة بين الوجهاء والعجز الظاهر في قيادتهم للحركة الوطنية. إن

---

(39) بينما استقبلت فلسطين 232,524 مهاجراً يهودياً بين سنة 1932 وسنة 1943، فقد استقبلت الولايات المتحدة، بمساحاتها الشاسعة أن تستقبل 170,883 مهاجراً يهودياً فقط في المدة ذاتها. و. خالدي «من الملاذ إِلىٰ الفتح» الملحق السادس، الجدول C، ص 855.

هذا الاستياء قد أدّى إلىٰ أشكال مختلفة وأكثر راديكالية في النشاط الشعبي. من بين هذه الأشكال تأييد السياسة الداعية إلىٰ مقاطعة البريطانيين، والقيام بنشاط أكبر ضد البريطانيين والصهيونيين من قِبل مجموعة من الشباب؛ كجمعية الشبان المسلمين وتنظيمات مختلفة من فرق الكشافة، وتزايد نفوذ حزب الاستقلال الراديكالي القومي. إن هذا الحزب نادى باتباع أسلوب حزب المؤتمر الهندي الصلب في مقاطعة البريطانيين، ولكن هذه الدعوة بطبيعة الحال أخفقت في استمالة الكثيرين من المحسوبين في طبقة الوجهاء الذين كانوا يحصلون على رواتبهم من حكومة الانتداب، ومن ضمنهم المفتي[40]. وعقب تفوق النخبة التقليدية على هذه العناصر الناقمة بالمناورات، واحتواء معظم مبادراتها، وخاصة من قِبل المفتي وابن عمّه جمال الحسيني، عمدت هذه العناصر في منتصف الثلاثينات من القرن العشرين إلىٰ ردّة فعل أعنف تجاه ما رأت فيه خطراً متزايداً ناجماً عن نمو حجم السكان اليهود وقوتهم.

في سياق هذه التوترات المتزايدة، قُتل أحد أئمة المساجد في حيفا، الشيخ عز الدين القسام، الذي كان شخصية قيادية في العديد من هذه الحركات الراديكالية، في اشتباك مع الشرطة البريطانية قرب جنين في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 1935[41]. إن أتباعه وبعض الذين كتبوا سيرة حياته فيما بعد قالوا إنه كان يعمل على إشعال ثورة مسلّحة في شمال فلسطين. وقد كانت هذه المحاولة الأولى للقيام بثورة مسلحة منظمة ضد البريطانيين منذ بداية الانتداب

---

(40) للحصول على تفاصيل راجع كتاب ماتيوس «حزب الاستقلال العربي».

(41) أفضل دراسة قصيرة عن القسام هي التي كتبها س. عبد الله شليفر «حياة وفكر عز الدين القسام» الدورية الإسلامية العدد 22 (1979) ص ص: 61 ـ 81. راجع أيضاً كتابه «عز الدين القسام: واعظاً ومجاهداً» تحرير إي. بيرك في كتاب «النضال والبقاء في الشرق الأوسط الحديث» (بيركلي، كاليفورنيا، 1993) ص ص: 164 ـ 78. توجد كتابات ضخمة عن القسام باللغة العربية: تؤكد الأهمية التي أسبغت عليه بعد وفاته، والتي عبّرت عن سلسلة واسعة من الاتجاهات الفكرية والسياسية، أحدثها الإتجاهات الإسلامية.

على فلسطين خلافاً لما كانت عليه الحال في تفجر أعمال عنف عفوية في السنوات 1920 و1921 و1929 و1933. ومع أن قوّات الأمن البريطانية قضت فوراً على المحاولة فإن القسام، السوري المولد، كان بوضوح قد مَسَّ وتراً عميقاً في الخيال الشعبي.

وسرعان ما تبين أنه كان على وفاق أوثق كثيراً مع عناصر هامّة في المشاعر الشعبية الفلسطينية من معظم أفراد القيادة المتمثِّلة في النخبة[42]، إن موته في المعركة أضفى عليه صورة «الشهيد»، وقد شيّعته جموع ضخمة إلىٰ مثواه بالقرب من حيفا، في تظاهرة فاجأت العديد من المراقبين في ذلك الحين[43]. وفي غضون بضعة شهور أعقبت وفاته حدثت بداية عفوية لإضراب عام في شهر نيسان (أبريل) 1936، واستمر هذا الإضراب حتى شهر تشرين الأول (أكتوبر) من العام ذاته، وادعى مناصروه أن هذا كان أطول إضراب عام في التاريخ.

في غمرة هذا الإضراب، وما تبعه من توصيات قدّمتها لجنة ملكية بريطانية لتقسيم البلاد إلىٰ دولة يهودية صغيرة، ودولة عربية تنضم إلىٰ الأردن، انتشرت في البلاد ثورة مسلحة بدءاً من ربيع سنة 1937. إن النتائج النهائية لهذه الثورة والإضراب العام الذي سبقها، هي ذات أهمية حاسمة بالنسبة لفهم ما

---

(42) في حين أن فلسطينيين عديدين يجلُّونه في ذلك الحين ولاحقاً، واستخدمت ذكراه لما يخدم غاياتهم من قبل آخرين كثيرين، فإن ذكرى القسام دُنّست من قبل معارضيه المعاصرين له، بطريقة تبدت في أثرها القوي في رواية التاريخ الرسمية وروايته المتأثرة بالنفوذ الصهيوني. وهكذا فإن كتاب «تمرد في فلسطين» «Rebellion in palestine» (لندن 1946) بقلم جون مارلو، يصف أعمال القسام (ص 143) بأنها «غزوات قاطع طريق». وقد نحا مارسيل روبيشيك المنحنى ذاته في كتابه «صدى النفير: القوَّات العسكرية وقوات الشرطة البائدة في فلسطين وشرق الأردن، 1915 ـ 1967» (القدس، 1974) ص 53.

(43) انظر مذكرات القومي الشاب أكرم زعيتر لمعرفة رد الفعل المعاصر للجنازة: «الحركة الوطنية الفلسطينية 1935 ـ 1939: يوميات أكرم زعيتر». إن الصحف العربية في الشهور التي أعقبت وفاته كانت طافحة بأصداء وفاة القسام.

حدث للفلسطينيين في العقد التالي من السنين. فخلال الثمانية عشر شهراً التي أعقبت نشوب الثورة، فقد البريطانيون السيطرة على مناطق واسعة من البلاد، من ضمنها الأجزاء القديمة من مدن القدس، ونابلس، والخليل، قبل أن تتمكّن حملة ضخمة من القمع شارك فيها عشرات الآلاف من الجنود وأسراب من الطائرات خلال سنتي 1938 ـ 1939 من استعادة النظام.

لقد ثبت أن الثورة العربية بين سنة 1936 وسنة 1939 كانت فشلاً ذريعاً بالنسبة للفلسطينيين، بالرغم من البطولة الرائعة في مواجهة ظروف معاكسة مرعبة، ومعاناة شديدة لدى عدد كبير من السكان العرب، ولم تحصل الثورة على تنازلات ثابتة من البريطانيين، الذين وعدوا في كتاب أبيض صدر في سنة 1939 بأن تحصل فلسطين ـ والمقصود بصورة ضمنية فلسطين ذات الغالبية العربية ـ على الاستقلال في غضون عشر سنوات ـ وهو وعد لم يتمكّن البريطانيون في نهاية الأمر من الوفاء به. وقد وعد البريطانيون أيضاً بوضع حدود للهجرة اليهودية، ولكنه كان وعداً غير ذي موضوع بالنظر إلىٰ نشوب الحرب العالمية الثانية، وهذا ما برهن على استحالة تنفيذ هذا الوعد لاحقاً بعد أن انكشف أمر إبادة اليهود من قِبل النازيين، وما تبع ذلك من ضغوط أمريكية. وأخيراً، كان من شأن الكتاب الأبيض أن يفرض قيوداً على بيع الأراضي إلىٰ اليهود، ولكن استمر في الواقع شراء الأراضي بدون أي عائق[44].

ومع أن أليشوف عانى بطُرق مختلفة خلال سنوات الثورة، لكنه في المحصلة استفاد كثيراً. إن الإضرابات وأعمال المقاطعة العربية استخدمت كمسوغ لمبدأ «اليد العاملة العبرية» التي استبعدت العمال العرب عن أي عمل

(44) بلغت مساحة الأراضي التي اشتراها اليهود سنة 1939 وسنة 1946 نحو 145,000 دونم، أي ما يقرب من عشرة بالمئة من مجموع الأراضي التي اشترتها الحركة الصهيونية في فلسطين قبل سنة 1948: وليد خالدي، «من الملاذ إلىٰ الفتح» الملحق رقم 1. ص: 842 ـ 43.

اقتصادي «قومي» يعود حصراً إِلىٰ اليهود، وجرى بالنتيجة تعزيز هذا المبدأ. ووفَّر الإضراب العربي ذريعة للقول إن القيادة الصهيونية تحتاج إِلىٰ مطالبة سلطات الانتداب بالسماح ببناء مرفأ حديث في تل أبيب. وهذا كان يعني بالنتيجة انتهاء مدينة يافا كمرفأ. ومع تزايد سيطرة اليشوف على مرفأ حيفا، فقد كان معنى ذلك أن أليشوف أصبح الآن مسيطراً على المزيد من البنية التحتية الأساسية في البلاد. واستفادت الصهيونية أيضاً من المساعدة الهامّة في الأسلحة والتنظيم العسكري التي قدّمتها بريطانيا بغية محاربة العدو العربي المشترك: فمع نهاية الثلاثينيات من القرن العشرين، كان هناك 6,000 رجل من رجال الشرطة اليهود المسلحين كقوة إضافية لمساعدة البريطانيين على إخماد ما تبقّى من جمر الثورة متقداً. ومع حلول سنة 1939 كان اليشوف قد حقَّق وزناً ديموغرافياً، وسيطرة على مناطق من الأرض استراتيجية، وامتلك الكثير من الأسلحة وحقَّق تنظيمات عسكرية كانت ستدعو إليها الحاجة للاستيلاء على البلاد في غضون أقل من عشر سنوات.

أما بالنسبة للفلسطينيين، فقد كانت أسوأ آثار الثورة هي آثارها على مجتمعهم. لقد كانت هذه الآثار متعدّدة وشعر بها الناس على العديد من الصُعد. ومن حيث الإصابات العربية التي قاربت 5,000 قتيل و10,000 جريح، يضاف إليهم المعتقلون الذين بلغ عددهم في سنة 1939، 5,679 شخصاً[45]، ولذلك كانت المعاناة كبيرة في أوساط العرب الذين كان عددهم يناهز مليون نسمة، أي إن أكثر من عشرة بالمئة من الذكور البالغين من بينهم قتلوا، أَو جرحوا، أَو سُجنوا أَو كان مصيرهم النفي[46]. وكانت نسبة عالية من الإصابات

---

(45) المصدر ذاته، الملحق رقم 4، ص: 846 ـ 49.

(46) هذا الحساب اعتمد على الأرقام في كتاب وليد خالدي «من الملاذ إِلىٰ الفتح» الجدول A 4 ـ 5، ص 104 ويشير هذا الجدول إِلىٰ أن أقل من أربعين بالمئة بقليل من السكان المسلمين الذكور (ونسبة أكبر قليلاً من السكان الذكور المسيحيين) كانت تتراوح أعمارهم بين عشرين سنة وستين سنة في سنة 1940.

العربية تتضمن أُطراً من الأُطر العسكرية ذات الخبرة والمقاتلين الذين يعتمد عليهم. وقد صادر البريطانيون أيضاً كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر خلال الثورة، وتابعوا المصادرة في السنوات اللاحقة[47]. إن هذه الخسائر العسكرية الجسيمة كان لا بد من أن تؤثّر على الفلسطينيين تأثيراً عميقاً بعد بضع سنوات عندما أحالت بريطانيا القضية الفلسطينية إلىٰ الأُمم المتّحدة، وأصبح واضحاً أن معركة ستنشب بين العرب واليهود من أجل السيطرة على فلسطين.

ولا تقل فداحة خسائر الفلسطينيين في المجال الاقتصادي والضرر الذي لحق بالنسيج الاجتماعي في البلد وبالتماسك السياسي بسبب سنوات من الإضرابات، وأعمال المقاطعة والأعمال الانتقامية البريطانية، عن خسائرهم العسكرية. إن الإضراب في سنة 1936 والثورة المسلّحة التي تبعته، ساعدا الصهيونيين على تعزيز الاقتصاد اليهودي المنفصل الذي سبق أن أقاموه في فلسطين، بل إن القطاع الخاضع للسيطرة اليهودية من الاقتصاد الفلسطيني كان مع حلول سنة 1936 أكبر من القطاع العربي[48]. أما أحداث سنوات 1936 ـ 1939. فقد وسعت الهوة الواسعة أصلاً بين الجانبين لمصلحة اليشوف بواسطة سلسلة من الجراح التي تسبب بها العرب وأثخنت جسم الاقتصاد العربي. فالأعمال التجارية العربية، وخاصة تصدير الحمضيات، ومقالع الحجارة، وأعمال النقل والصناعة تأثّرت تأثّراً شديداً بالثورة، كما تأثّر بها عمال مرفأ يافا.

---

(47) هذا واضح من الأرقام في كتاب وليد خالدي «من الملاذ إلىٰ الفتح» الملحق رقم 3 ص 845، وهي تشير إلىٰ أن البريطانيين صادروا أكثر من 13,200 قطعة سلاح ناري من العرب بين سنة 1936 وسنة 1945. المصادرات من اليهود في المدة ذاتها كان مجموعها 541 قطعة سلاح.

(48) روبرت ناثان وأوسكار غاس ودانييل كريمر في كتاب «فلسطين: المشكلة والوعد، دراسة اقتصادية» «Palestine: problem and promise, An Economic Study» (واشنطن العاصمة، 1946) الجدول رقم 1، ص 148. حول الاقتصاد اليهودي في فلسطين راجع كتاب سميث «جذور الفصل».

وكان للثورة إضافة إِلىٰ ذلك أثران اقتصاديان سلبيان آخران؛ أحدهما، الجبايات التي فرضها الثوار على المدنيين الميسورين لمساعدتهم في تمويل أنشطتهم. وكانت هذه الجبايات تنتزع أحياناً بشكل تعسفي وعشوائي، بسبب طبيعة اللامركزية الشديدة للثورة، ثم إن الذين كانوا يجبون المال ما كانوا دائماً ثوريين ملتزمين بالثورة. أما الأثر السلبي الثاني فهو الوضع الاقتصادي لكثيرين من مالكي الأرض الذي ساء كثيراً، الأمر الذي حملهم بالتالي على بيع الأرض، فكانت تؤول إِلىٰ أيدي اليهود، وبذلك كانت تقوض أحد الأهداف الوطنية الفلسطينية الرئيسية.

وعلاوة على كل هذه النتائج المروعة للثورة، ربما كانت الآثار الأشد أذى تلك التي أصابت الصعيدين الاجتماعي والسياسي. ففي زمن تلك الأزمة التي حاقت بالفلسطينيين، كان افتقارهم إِلىٰ صفة دولة، وغياب المركزية الوطنية عن نشاطهم السياسي، وعدم وجود أحزاب قوية مستقلة، أَو جمعيات للشباب، إضافة إِلىٰ هيمنة المؤسَّسات الدينية الخاضعة لسيطرة المفتي ـ هذه المثالب كلها كانت كارثية جداً. وعند انتهاء الثورة، تشرذمت القيادة الفلسطينية التقليدية التي كان الضغط الشعبي في بداية الإضراب العام في سنة 1936 قد أرغمها على التغلّب على خلافاتها وتشكيل قيادة وطنية مشتركة (الهيئة العربية العليا). لقد ازدادت هذه القيادة انقساماً بسبب الخلافات على الأمور التكتيكية، هذه الخلافات التي استغلّها البريطانيون. فقد نفى البريطانيون في سنة 1937 العديد من القادة الأفراد وهرب آخرون، بعضهم كان عازماً على عدم العودة إِلىٰ البلد، ومن هؤلاء بوجه خاص الحاج أمين الحسيني. وأخضع البريطانيون المجلس الإِسلامي الأعلى لإشرافهم، فعيَّنوا موظفين بريطانيين للإشراف عليه، وحرموا المفتي من إيرادات هذا المجلس. في هذا الوضع، انحازت القيادة إِلىٰ المفتي المنفي، الزعيم الذي رغم بعده عن مسرح الأحداث كانت لا تزال أكبر الموارد بتصرّفه، وكان لا يزال يحظى بأوفر حظ من الجاذبية الشخصية، بعد أن

كان قد قضى على معظم منافسيه أَو غيبهم أَو عاش أطول منهم عمراً، بدءاً من قريبه ومنافسه الأكبر منه سناً، موسى كاظم باشا الحسيني، مروراً براغب بك النشاشيبي وانتهاءً بالشيخ عز الدين القسَّام.

صارت الثورة فيما بعد ضحية الإخفاقات عند القمّة ـ وخاصة إخفاقات أسلوب قيادة المفتي وغيرته من منافسيه المحتملين، وإلصاق هوية القضية الوطنية بنفسه ـ وضحية الضعف الشديد عند القاعدة. إن المفتي، لأسباب تتعلّق بمصالحه التكتيكية، منع بقية أعضاء القيادة الفلسطينية من اتخاذ إجراءات كانت تميل إِلىٰ اتخاذها، مثل قبول الكتاب الأبيض في سنة 1939، الذي قد لا يكون وفّر انتصارات استراتيجية، ولكنه كان يمكن أن يخدم مصلحة الفلسطينيين. وفيما يخص الكتاب الأبيض، كان واضحاً أن معظم أفراد القيادة الفلسطينية الآخرين، كانوا رغم انقسامهم، يحبِّذون قبوله، ربما بشروط. أما المفتي، ومن حوله بضعة مستشارين أصغر سناً وأشد ميلاً إِلىٰ النضال فقد رفض الكتاب الأبيض، وكان له القول الفصل[49]. ثم إن المفتي في منفاه الذي أخذ يزداد بُعداً عن فلسطين، وبجهله للأثر المدمِّر الذي يحدثه القمع البريطاني على الفلسطينيين، وجهله لنمو القوة الصهيونية، أخذ يفقد بصورة متزايدة اتصاله بالأحداث على الأرض، وصارت سياساته في السنوات اللاحقة تبتعد أكثر فأكثر عن الواقعية.

إن طبيعة الانقسام واللامركزية للثورة، التي ساعدتها في مرحلة مبكرة على مضايقة البريطانيين ومشاكستهم وجعلتهم يفقدون توازنهم عسكرياً، أثبتت في النهاية أنها عبء على الثورة. وهكذا كان حال الانقسامات في المجتمع الفلسطيني بين فئات سكان المدن، والعشائر في الريف، والقادة الأفراد، سواء

(49) خَلَف «العمل السياسي في فلسطين» ص: 74 ـ 77.

كانوا من قادة الجماعات الريفيَّة المسلّحة أَو من وجهاء المدن[50]. وكان التكتيك الذي اتبعه المفتي بمعاملة من يخالفونه الرأي على أنَّهم خونة، ما كان يعني في ذروة الثورة الحكم بالإعدام، قد تسبّب بمعاناة بالغة وزاد من انقسام المجتمع الفلسطيني المتشرذم[51]. وهذا الوضع كان في نهاية الأمر وصفة لهزيمة ساحقة، إذ إن الفلسطينيين كانوا بحاجة إلىٰ أعلى درجات الوحدة لكي يستطيعوا الصمود في مواجهة القوة المتنامية للحركة الصهيونية، وأمام إمبراطورية بريطانية لم يسبق لها أن انسحبت، خلال أجيال من الزمن، من إحدى مستعمراتها.

جذور «النكبة»

كانت نتيجة الأحداث التي وقعت في أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين هي أن الفلسطينيين عندما واجهوا أقصى تحدّ مصيري لهم في السنوات 1947 ـ 1949، كانوا لا يزالون يعانون من القمع البريطاني خلال السنوات 1936 ـ 1939، وكانوا في واقع الأمر يفتقرون إلىٰ قيادة موحّدة.

وحقيقة الأمر أنه يمكن القول إنهم كانوا فعلياً بدون قيادة إطلاقاً. فقد كان المفتي في منفاه في بيروت بعد عودته من ألمانيا عقب إقامته فيها خلال زمن الحرب، الأمر الذي شوَّه سمعته تشويهاً قاتلاً في أعين الكثيرين في

---

(50) خَلَف في كتابه «العمل السياسي في فلسطين» يقدم أدق منظور إلىٰ كيفية استمرار هذه النزاعات بين أفراد النخبة في السنوات التي أعقبت سحق الثورة.

(51) يعرض عيسى العيسى الناشر الصحفي في سيرة حياته التي كتبها ولم تُنشر، تفاصيل نتائج خلافه مع المفتي، ذلك الخلاف الذي أدّى إلىٰ حرق منزله وهربه إلىٰ بيروت سنة 1937. انظر عيسى العيسى «من ذكريات الماضي» (مخطوطة لم تُنشر). انظر أيضاً نهى تادروس «من ذكريات الماضي، تذكارات: سيرة ذاتية وعرض. عيسى العيسى (صحفي فلسطيني، 1878 ـ 1950)» (أطروحة دكتوراه من المعهد الوطني للغات والحضارات الشرقية، باريس، 1999). وروى الدكتور حيدر عبد الشافي قصة مماثلة عن والده الشيخ محيي الدين عبد الشافي في مقابلة أُجريت معه في غزّة بتاريخ 9 آب (أغسطس) 199.

الغرب[52]. وقد ظل يغار من أي تحد لسيطرته على الحركة الوطنية، مع أنّه صار في ابتعاده عن فلسطين أقل قدرة على قيادتها بفاعلية مما كان وهو داخل فلسطين. أما القادة الآخرون، أمثال جمال الحسيني، والدكتور حسين فخري الخالدي، وموسى العلمي، وراغب النشاشيبي، فلم يكونوا قادرين أن يتولوا القيادة على مسؤوليتهم، ولا أن يتعاونوا بصورة فعّالة واحدهم مع الآخرين. كذلك كان الفلسطينيون لا يزالون مفتقرين إلىٰ مؤسَّسات تؤدي مهمتها على المستوى الوطني، وإلىٰ آلية مركزية لشبه دولة، وإلىٰ جهاز مالي جدي، وإلىٰ قوة عسكرية ذات قيادة مركزية. أما الهيئة العربية العليا التي أعيد تكوينها، والتي لم تكن في أي حال أكثر من قشرة في أواخر الثلاثينات من القرن العشرين، صارت أقل قدراً مما كانت سابقاً، ثم إن الافتقار إلىٰ المؤسَّسات التمثيلية، الذي كان أحد أسوأ خصائص العمل السياسي الفلسطيني خلال العقدين الأول والثاني من زمن الانتداب، قد أضعف مكانة القيادة الفلسطينية ومصداقيتها، وأنقص من قدرتها الهزيلة أصلاً على تعبئة الشعب في مواجهة قوة اليشوف المتنامية.

ترى هذه المقالة أن طبيعة الهزيمة التي حلّت بالفلسطينيين خلال السنوات 1936 ـ 1939، وهي طبيعة موهنة للعزيمة، كانت أحد الأسباب الرئيسية لعجزهم عن التغلّب على التحديات التي واجهوها خلال سنتي 1947 و1948 على الصُعد الدبلوماسية، والسياسية، والعسكرية[53]. ومع أن بعض الضرر الذي سبَّبته الثورة كان من صنع أيديهم، وخاصة في المجال الاقتصادي، فإن

---

(52) إن علاقات المفتي مع النازيين في زمن الحرب كانت القمح الذي استخدمته طواحين الدعاية التي تملكها الحركة الصهيونية، وجعلت منها الأساس لرسم صورة ثابتة للقومية الفلسطينية بأنَّها في صلبها معادية للسامية. انظر على سبيل المثال كتاب جوزيف شيكتمان «المفتي والفوهرر: صعود وسقوط الحاج أمين الحسيني» «The Mufti and the Fuhrer: The Rise and Fall of Haj Amin el-Husseini» (نيويورك 1965).

(53) انظر كتاب ليفنبيرغ، «الاستعدادات العسكرية» للحصول على رواية دقيقة ولكنها مشوشة إلىٰ حد ما عن خلفية الهزائم الفلسطينية في سنة 1947 ـ 1948.

الفلسطينيين كانوا لا يزالون يعانون معاناة شديدة من جراء آثارها السلبية اللاحقة على قيادتهم الوطنية، وتماسكهم الاجتماعي، وقدراتهم العسكرية. كما عانوا أيضاً من إخفاقهم الكامل خلال العقود السابقة في تأسيس منتدى وطني محايد أَو مؤسَّسات وطنية تمثيلية تصلح أن تكون المحور الذي يتم حوله تنظيم كفاحهم ضد البريطانيين والصهيونيين. وقد ترتب على ذلك، أن التضحيات الجمّة في ثورة 1936 ـ 1939، التي يبدو أنّها كانت تحظى في بدايتها بدعم جانب كبير من المجتمع الفلسطيني، والتي كان يمكن، في ظروف مختلفة، وبوجود قيادة أفضل، أن تؤدي إِلىٰ مكاسب، قد هدرت، وليس هذا فحسب، بل إنَّها في الواقع ألحقت ضعفاً بالغاً بالفلسطينيين في مواجهة محنتهم اللاحقة.

وهكذا فإن النكبة الفلسطينية في سنتي 1947 و1948 ولَّدتها سلسلة من الإخفاقات السابقة. فقد دخل الفلسطينيون القتال الذي أعقب قرار التقسيم الذي اتخذته الأُمم المتّحدة، بقيادة شديدة الانقسام، وبموارد مالية محدودة بصورة متزايدة، وبدون قوّات عسكرية ذات تنظيم مركزي، أَو أجهزة إدارية مركزية، ودون حلفاء يركن إليهم. وقد واجهوا مجتمعاً يهودياً في فلسطين صغيراً بالنسبة إليهم، لكنه موحّد سياسياً، وله مؤسسات مركزية لشبه دولة وله قيادة متزايدة القدرة، ودوافعه رفيعة للغاية. فالأهوال الكاملة للهولوكوست كانت قد تكشفت لتوها، وكانت في حد ذاتها حافزاً يغني عن الحاجة إِلىٰ أي حافز آخر للقيام بعمل يتسم بالتصميم من أجل إنجاز أهداف الصهيونية. وكان الصهيونيون قد أفلحوا في تحقيق تواصل جغرافي بواسطة ممتلكات في الأرض ومستوطنات، واتخذ هذا التواصل شكل حرف «N» باللغة الإنكليزية، ممتداً شمالاً على الشريط الساحلي من تل أبيب إِلىٰ حيفا، وجنوب شرق إِلىٰ مرج ابن عامر (وادي جزريل) ومرة أخرى شمالاً إِلىٰ إصبع شرق الجليل[54]. وهذا ما شكل قلب الدولة الجديدة الاستراتيجي ومنطلقها للتوسع.

---

(54) انظر كتاب خالدي «الهوية الفلسطينية» للحصول على مزيد من التفاصيل عن كيفية الاستيلاء على هذه المناطق.

وهكذا، كانت حصيلة الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي في سنتي 1947 ـ 1948 نتيجة محتومة. صحيح إن الفلسطينيين كانوا متفوقين عدداً، ولكن اليشوف، كما رأينا، كان يتمتع بميزات أهم: اقتصاد أضخم وأكثر تنوعاً[55]. وتمويل أفضل[56]، وقوة نارية أكبر، وتفوق في التنظيم، ودعم مهم من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. إن هذه العوامل كلها مكّنت الدولة الإسرائيلية الوليدة من الانتصار على السكان الفلسطينيين البالغ عددهم 1,4 مليون نسمة، لكن قيادتهم ضعيفة، وتسليحهم هزيل، ومعظمهم من سكان الريف، وأكثرهم أميون. وكما ذكرت في مكان آخر، فإن الفلسطينيين أوردوا هذه العوامل والإخفاقات الأخرى في رواياتهم الوطنية كمثال على الصمود البطولي في وجه ظروف معاكسة عسيرة[57]. وهذه الروايات مستمدة من مفهوم

(55) ناتان وغاس وكريمر في كتاب «فلسطين: المشكلة والوعد» الجدول على ص 148، الذي يبين أن حصة اليهود من الدخل الوطني في سنة 1936 كانت أكبر من حصة العرب (18 مليون جنيه مقابل 16 مليون جنيه). هذا الفارق ازداد مع حلول سنة 1948.

(56) الاقتصاد اليهودي لم يكن فقط أكبر وأكثر دينامية: بل إنه استطاع أن يسيطر على موارد مالية أكبر كثيراً مما استطاع الاقتصاد العربي الفلسطيني أن يسيطر عليه. يقول زئيف شتيرنهل إنه خلال العشرينيات من القرن العشرين «كان التدفق السنوي للرأسمال اليهودي أكبر وسطياً بنسبة 41,5 بالمئة من الناتج المحلي اليهودي الصافي. ولم تنخفض نسبته إلىٰ الناتج المحلي الصافي عن 33 بالمئة في أي سنة من السنوات السابقة للحرب العالمية الثانية وحافظ على نسبة 15 بالمئة في جميع السنوات منذ سنة 1941 ما عدا سنة واحدة»، «الأساطير المؤسسة لإسرائيل: القومية، والاشتراكية، وصنع الدولة اليهودية» (برنستون، نيوجيرسي، 1998) ص217.

(57) إن الكلمة التي ربما كانت تمثّل أفضل تلخيص لهذا المعنى الذي يصوّر تجاوز الفشل واستمرار البقاء، والتي بحد ذاتها تعني نوعاً من النصر، هي كلمة «صمود» Steadfastness وهي تترجم بشكل عام إلىٰ الإنكليزية بكلمة لها معنى مماثل، ولكن الكلمة العربية تشمل كل المعاني الوارد ذكرها. وهذه الكلمة كانت دائمة الوجود في القصص الفلسطينية عن مختلف مراحل القتال في لبنان من أواخر الستينيات من القرن العشرين حتى سنة 1982، وعن مقاومة الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزّة من سنة 1967 حتى بدء الانتفاضة في سنة 1987. لمزيد من التفاصيل راجع كتاب رشيد خالدي «الهوية الفلسطينية» «Palestinian Identity» ص: 177 ـ 209.

فلسطيني فحواه أنَّهم واجهوا دائماً مجموعة من أعداء جبابرة لا يمكن قهرهم. وحقيقة الأمر، أنّه لا يمكن أن نتخيّل تخلي الإمبراطورية البريطانية عن فلسطين تحت الضغط العربي عشية نشوب الحرب العالمية الثانية، أَو دعم العالم للفلسطينيين ضد الدولة اليهودية الوليدة في أعقاب الهولوكوست.

ومع ذلك، فإن رواية التاريخ التي تبدأ بالحديث عن طبيعة الخصوم التي لا تقهر هي رواية تلائم تبرئة الفلسطينيين من أية مسؤولية عن مصيرهم، ذلك أنَّه إذا كان أعداؤهم بهذا العدد الكبير والقوة، فلا عجب أنَّهم هزموا، وبالتالي فلا حاجة إِلىٰ مزيد من التحليل. غير أن عوامل مثل الحسابات السياسية السيئة، وسوء التنظيم، والارتباك، وفوضى انعدام القيادة في الجانب الفلسطيني، وكلها عوامل أسهمت إِلىٰ حد كبير في الانهيار، يجب أن تتضمنها رواية التاريخ الفلسطينية. وهذا يصح أيضاً في حقيقة أن الفلسطينيين، الذين ما زالوا يعانون معاناة حادة من الآثار المترتبة على هزيمة ثورة 1936 ـ 1939، والمحرومين من آلية مركزية لشبه دولة، ومن قيادة موحّدة، ومؤسَّسات تمثيلية، لم تتح لهم بالتالي فرصة للاحتفاظ بالسيطرة على بلدهم بعد أن خاضوا مجابهة عسكرية شاملة مع قوات اليشوف المنظّمة.

إن الانتباه لهذه الاعتبارات كلّها كان مفتقداً في السَّرد الوطني للأحداث بدءاً من ستينيات القرن العشرين ولغاية السبعينيات منه (علماً أن القليل تغيّر في العديد من روايات التاريخ منذ ذلك الحين). ومما يدعو إِلىٰ السخرية القول إن العنصر «الوطني» كان ضعيفاً في حركة وطنية بقيادة الحاج أمين الحسيني، رجل الدين المسلم في مجتمع يضم أقلية مسيحيَّة كبيرة الحجم، والذي ينتمي إِلىٰ أسرة مرموقة ومنافسوه كثيرون، وكانت له يد في خنق نمو أحزاب سياسية وطنية مثل حزب الاستقلال، ونمو تنظيمات كشفية، ونقابية ودينية مستقلَّة في الأوساط الشعبية. ولقد بدا في السنوات 1936 ـ 1939 و1947 ـ 1948 أنه لم يكن هناك أي تخطيط على المستوى الوطني، كالذي قام به اليشوف منذ بداية

الحركة الصهيونية تقريباً في التسعينات من القرن التاسع عشر، وكما تجلّى هذا التخطيط في الثورتين الوطنيتين المصرية سنة 1919 والسورية في سنتي 1925 و1926. ومع أن الحاج أمين الحسيني كان مسيطراً على العمل السياسي الفلسطيني طوال نحو عقدين من السنين، فإنه لم يقترب من مكانة سعد زغلول ولا حتى من مكانة شكري القوتلي، وربما كان السبب الأهم هو عدم وجود حزب سياسي وطني في فلسطين، يشبه ولو شبهاً بعيداً حزب الوفد أو حتى الكتلة الوطنية السورية.

لم يوجه هذا الفصل إلاّ القليل من الاهتمام إلىٰ المجرى الفعلي للقتال في سنتي 1947 ـ 1948. ولكن من خلال مراجعة الروايات المحدودة المتوافرة عن الجانب الفلسطيني في هذا الصراع، يصدم المرء بأن القتال كان إلىٰ حد كبير شأناً محلياً، بينما كان لدى الصهيونيين عملاً على مستوى وطني بقيادة مركزية. وبالمقارنة مع السنوات 1936 ـ 1939، كان الفلسطينيون في السنوات 1947 ـ 1949، أقل تنظيماً وأقلّ مركزية، وحتى أقل بُعداً وطنياً. واستناداً إلىٰ التحليل الوارد في الصفحات السابقة من هذا الفصل، نستطيع أن نفهم سبب هذه الحالة، وبالتالي أن نفهم بعض الأسباب الأساس لإخفاق الفلسطينيين. فلو أن الفلسطينيين تمكّنوا من إرجاء ثورتهم عشر سنوات، أو ربما لو جابهوا البريطانيين بعزم أشد وبراديكالية أقوى في وقت سابق، لكان من الممكن أن تكون النتيجة التي حقّقوها أفضل. ولكن عبارات «لعل» و«لكان بالإمكان» في كتابة التاريخ هي بالنتيجة عبارات عقيمة. فعند مراجعة مجرى التاريخ الفلسطيني حتى سنة 1949، لا بد أن تكون الأسباب الأساس لما حدث في فلسطين تلك السنة مفهومة تمام الفهم، ويجب ألا تكون النتيجة النهائية غير متوقعة، أو مسبِّبة للصدمة، أو مفاجئة رغم أن كثيرين من الفلسطينيين صُدِموا وفوجئوا بما حدث حقاً.

2 عودة إِلى النزوح الفلسطيني سنة 1948

بني موريس Benny Morris

مع مرور السنين، تعرّض تاريخ الصراع العربي ـ الصهيوني إِلىٰ تجديد في التفسير، فالإفراج عن عدد ضخم من الوثائق التي كانت في محفوظات الغرب وإسرائيل، أتاحت إمكانية الاختراق الذي حدث في كتابة التاريخ في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، وأطلق على ذلك الآن اسم «كتابة التاريخ الجديدة». كما أن مبادرة الإفراج عن مزيد من الوثائق السرِّيَّة في إسرائيل حالياً تفرض إلقاء نظرة جديدة على الكثير مما نشر في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن العشرين. وأنا هنا أتحدَّث تحديداً عن الإفراج عن أوراق معيّنة، منها ما هو خاص وشخصي، ومنها ما هو أوراق مؤسَّسات رسمية، كمحاضر اجتماعات مجلس الوزراء الإسرائيلي بين سنة 1948 وسنة 1953، مع سنوات إضافية يجري العمل عليها الآن، وبالأخص الإفراج عن عدد ضخم من الوثائق المخزّنة في محفوظات الهاغانا في تل أبيب، وفي وثائق الجيش الإسرائيلي ووزارة الدفاع الإسرائيلية في غفعاتايم. وهنالك كمية معينة من المواد ما زالت محجوبة، ولكن 95 بالمئة من كل مصنف تقريباً يجري الإفراج عنه الآن. إن العدد القليل من العاملين في المحفوظات لا يستطيع تلبية احتياجات المجموعة الأكاديمية، ثم إن أقل من 10 بالمئة من مجموع 140,000 مصنّف تغطي السنوات 1947 ـ 1956 قد فتح حتى الآن. ولكن بما أن معظم المصنّفات المفرج عنها حالياً تتعلّق بحرب سنة 1948، وبالأخص بالجانب العملياتي فيها، يمكن القول إن نسبة كبيرة من المواد الهامّة عن سنة 1948 لدى الجيش الإسرائيلي، متاحة الآن للاطلاع عليها.

إن تصفّح هذه المواد الجديدة، العسكرية منها والمدنية، قد فرض إلقاء نظرة جديدة على حقيقة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وعندما ألّفت كتاب «ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين 1947 ـ 1949» The Birth of the Palestinian Refugee problem 1947 - 1949 في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين لم يكن أمامي من سبيل للوصول إلىٰ المواد المخزونة لدى محفوظات الجيش الإسرائيلي أَو محفوظات الهاغانا، وأتيحت لي فرصة صغيرة ولكنّها ثمينة للاطلاع على مواد عسكرية أصلية مودعة في أماكن أخرى. على أية حال، فإن المواد الجديدة التي اطلعت عليها خلال السنين الماضية إنما تنحو منحى تأكيد وتعزيز الخطوط الرئيسية للوصف والتحليل والاستنتاجات التي عرضتها في كتاب «الولادة» وفي كتاب لاحق هو «1948 وما بعد» «1948 and After» الذي نُشر في سنة 1990.

كانت الاستنتاجات الرئيسية هي أن اللاجئين الفلسطينيين الذين بلغ عددهم 700,000 هم أساساً نتاج الحرب، والقصف، وإطلاق الرصاص والقذائف، ونتاج المخاوف التي ولدتها هذه الأعمال. ولكن هرب الفلسطينيين كان، أيضاً، ناجماً عن عدم كفاءتهم، وسوء خدمة أنفسهم، وقيادتهم الفاسدة، التي أخفقت في الإعداد الصحيح للحرب، فخاضتها بدون تروٍ، وفي النهاية هربت عند أول رشقة من قذائف المدفعية، مخلفةً وراءها مجموعات من السكان بلا قيادة، وحائرة ومهزومة. وفي موازاة ذلك، تسبَّبت شهور الحرب بانهيار مجتمع سكان المدن الفلسطينيين، وأدّى ذلك إلىٰ البطالة وارتفاع أسعار المواد الغذائية والفقر والخروج الفلسطيني المتدرج، الذي بدأ بالطبقات العليا والوسطى. كان الدافع إليه أعمال الهاغانا، والأرغون، وعصابة شتيرن، وطرد الفلسطينيين من قِبل الجيش الإسرائيلي في مواقع معينة، وأوامر المسؤولين العرب المحليين في مناطق وبلدات معينة، وأوامر القوات العربية إلىٰ مجموعات من الفلسطينيين ـ كالنساء والأطفال ـ أَو إلىٰ سكان معينين بأن

يغادروا منازلهم ويخلوا ساحة المعركة. وكان الدافع إلىٰ خروج الفلسطينيين أيضاً الفظائع التي ارتكبتها إسرائيل التي حطمت أعصاب سكان الأماكن المجاورة وأوقعت الذعر في صفوفهم. وأسهمت الدول العربية بدورها في مشكلة اللجوء الفلسطيني بإخفاقها عند منعطفات دقيقة معينة، في إعطاء الفلسطينيين إشارات واضحة بشأن مغادرتهم أو عدم مغادرتهم، ومن ثم بغزوها فلسطين، ثم برفضها مقترحات متتالية لحل وسط، وأخيراً بإخفاقها في استيعاب اللاجئين ضمن أراضيها.

وفوق كل شيء، عليّ أن أكرِّر القول، إن مشكلة اللاجئين كان سببها الهجمات التي شنتها القوات اليهودية على البلدات والقرى العربية، وخوف السكان من هذه الهجمات، وتعقَّدت المشكلة بسبب طرد السكَّان، والفظائع وشائعات عن الفظائع ـ وبسبب القرار الحاسم الذي اتخذه مجلس الوزراء الإسرائيلي في شهر حزيران (يونيو) 1948 بمنع عودة اللاجئين[1].

ولا يقل عن ذلك أهمية أن الإفراج عن المواد الجديدة استلزم توسيع وتعميق وصف وتحليل مختلف جوانب النزوح. ولقد بدأت أستقصي وأكتب مجدداً عن أحداث ووقائع معينة ـ وسأستمر في هذا العمل ـ لأنتج في نهاية الأمر طبعة منقحة لكتاب «الولادة» تكون أدقّ وأشمل وأعمق من الطبعة الأصلية.

وسواء كان الأمر للأحسن أو الأسوأ، فإن المواد التي كُشِفَ عنها حديثاً تميل بصورة عامّة إلىٰ تعزيز رواية الأحداث التي رواها أولئك الذين يؤكدون

(1) ظهرت صيغة مبكرة للجزء الأول من هذه المقالة باللغة العبرية في مجلة «يهيام فياتز» Yehiam Weitz بعنوان بالعبرية «بين هازون وريفيزيا» ومعناه «بين الرؤيا وإعادة النظر» (القدس، 1997). وظهرت صيغة مبكرة للجزء الثاني في «مجلة الدراسات الفلسطينية» العدد 28 (شتاء 1999). راجع كتاب موريس «ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، 1947 ـ 1949» (كامبردج، 1988)، وكتاب موريس «1948 وما بعد: إسرائيل والفلسطينيون 1948 and After: Israel and the Palestinians (أوكسفورد، 1990).

دور السكّان اليهود وإسرائيل في طرد العرب الفلسطينيين من المناطق التي أصبحت «دولة إسرائيل» أكثر مما تميل إلىٰ تعزيز رواية الذين يريدون تخفيف مسؤولية إسرائيل عما حدث. وأُسارِعُ إلىٰ إضافة القول، أولاً، أن هذه النتيجة النهائية تبدو لي طبيعية حيث أَجِدُ إن المسؤولين وشبه المسؤولين الإسرائيليين عن حفظ هذه المواد التي ترسم صورة قبيحة لإسرائيل قد حرصوا على عدم الكشف عنها. ثانياً أنني أرتاب بأنه إذا ما كشفت الدول العربية في أي وقت محفوظات وثائقها عن سنة 1948 أمام الباحثين، فإن المواد الموجودة لديها قد تفيد في «تعديل» الميزان وتزيد معرفتنا بمسؤولية هذه الدول المباشرة وغير المباشرة، عن المأساة التي أطبقت على فلسطين والفلسطينيين (مثلاً، مسؤولية العرب في شنّ مرحلتي حرب 1948، وانعدام مسؤوليتهم بشأن مشكلة اللاجئين التي نجمت عن الحرب، والأوامر إلىٰ فئات معينة من السكان العرب بالمغادرة، وهلم جراً). وأود أن أركِّز على موضوعين لأبين أهمية المواد الجديدة، الموضوع الأول هو التفكير في أوساط الزعماء الصهيونيين بالتهجير (النقل ـ ما يسمى الترانسفير) في السنوات العشر التي سبقت سنة 1948. والثاني هو أعمال الطرد الوحشية والفظائع في وسط الجليل الأعلى خلال عملية حيرام وبعدها مباشرة في شهري تشرين الأول وتشرين الثاني (أكتوبر ونوفمبر) 1948. إن بعض المواد المتعلقة بالموضوع الأول قد يكون كُشِف عنها للباحثين في أوائل وأواسط الثمانينيات من القرن العشرين، عندما كنت أكتب كتاب «الولادة» ولكني لم أكن أعلم بوجودها.

التفكير بالتهجير (الترانسفير) 1937 ـ 1947

إن من بين الانتقادات الأولى التي وجّهها الفلسطينيون والباحثون الموالون للفلسطينيين (من أمثال نور مصالحة ونورمان فنكلشتاين) إلىٰ كتاب «الولادة» أن الكتاب تجاهل أَو هوّن من دور المقترحات السابقة لسنة 1948 والتفكير بالتهجير في أوساط القيادة الصهيونية من حيث ما حدث فعلاً في سنة 1948. وفي زمن

لاحق، نفى نُقّاد صهيونيون وموالون للصهيونية (من أمثال شاباتاي تفيت وافرايم كارش) نفياً قاطعاً أن زعماء الصهيونية راودتهم جدياً في أي وقت فكرة التهجير، أَو أن هؤلاء النقَّاد، على أقل تقدير، اتهموا كتاب «الولادة» بأنّه بالغ في حجم ونوعية التفكير بالتهجير، مؤكدين أنه لا علاقة بين نزوات التلاعب من حين إِلىٰ آخر بالفكرة من جهة وما ظهر إِلىٰ الوجود في سنة 1948 من جهة أخرى. والجدل هنا يدور في الحقيقة حول طبيعة الصهيونية، وحول درجة التفكير الصهيوني مسبقاً بما حدث في سنة 1948.

والمسألة هنا تصل إِلىٰ لب الصهيونية وإِلىٰ جذور الصراع الصهيوني ـ العربي. فمنذ البداية كانت رغبة الصهيونيين أن يجعلوا من منطقة فلسطين دولة يهودية. لسوء الحظ أن البلد كان يضم سكاناً عرباً من أهل البلد كان عددهم 500,000 عندما بدأ تدفق الصهيونيين على فلسطين حوالي سنة 1882 وبلغ عدد السكان العرب 1,3 مليون نسمة في سنة 1947. كيف كان يمكن تثبيت سدادة مستديرة في فتحة مربعة؟ كيف كان بإمكان أقلية يهودية ـ من نحو 60,000 ـ 80,000 في سنة 1914 و650,000 في سنة 1947 أن تحصل على بلد تسكنه أكثرية عربية معادية؟ لقد ظهرت على الساحة عدة حلول.

الحل الأول والأهم كان عن طريق «العاليا» أي المزيد من المهاجرين اليهود. بذلك تتمكّن الأقلية تدريجياً من أن تطغى ديموغرافياً على الأكثرية من أهل البلد، بالرغم من معدلات الولادة الأعلى لدى العرب. وما أن يصبح اليهود أكثرية فسيتبع ذلك بصورة طبيعية قيام دولة يهودية. لسوء الحظ أن الأتراك العثمانيين وبالتالي، من نقطة معينة، خلفاءهم البريطانيين الإمبرياليين قيّدوا الهجرة. وفي الوقت ذاته، وخلال معظم تلك المدة، كان عدد قليل نسبياً من يهود الشتات يرغب فعلاً في الهجرة إِلىٰ فلسطين. معظم هؤلاء، إذا كان لا بد من الانتقال، كان يفضل دول أمريكا الشمالية، وأوروبا الغربية ودول الكومنولث البريطاني. وهكذا فإن وجود أكثرية يهودية في فلسطين لم يكن ليحدث بواسطة الهجرة.

الحل الثاني كان بتمهيد الطريق نحو حل مثل جنوب أفريقيا: إقامة دولة ابارتيد (فصل عنصري)، تتحكّم بها أقلية استيطانية رغم وجود أكثرية كبيرة مستغلّة من أهل البلاد. ولكن هذا الحل كان حراماً في نظر الأكثرية من الصهيونيين الذين جاؤوا من أوروبا بوجهات نظر ليبرالية أَو ديمقراطية ـ اجتماعية وكان هدفهم قيام نظام حكم سمته المساواة أَو على الأقل نظام حكم ديمقراطي. أما نظام الابارتيد فكان مستبعداً.

الحل الثالث كان بتمهيد الطريق إِلىٰ التقسيم، فمع حلول الثلاثينيات من القرن العشرين أدرك كثيرون من الزعماء الصهيونيين أن معدّل الهجرة اليهودية لا يكفي لكي يؤدي في المستقبل المنظور إِلىٰ أكثرية يهودية واستنتجوا من ذلك أن على اليهود، على الأقل مؤقتاً، أن يغضّوا النظر عن السيادة على كامل أرض إسرائيل، وأن يكتفوا بجزء فقط من البلد. فقد بدا أن قيام أكثرية يهودية في كامل فلسطين أمر ليس في متناول اليد. ولكن قد يكون بالإمكان تقسيم البلد بطريقة تسمح بإيجاد أكثرية في الجزء المخصّص للسيادة اليهودية. غير أن المشكلة مع التقسيم هي أنّه ما لم يتم إعلان المنطقة الضئيلة المساحة المؤلّفة من تل أبيب ومحيطها المباشر دولةً يهودية فإن الدولة التي ستبرز إِلىٰ الوجود ستضم بالضرورة أكثرية عربية، أَو على أقل تقدير، أقلية كبيرة جداً، هدّامة ومعادية لنظام الحكم اليهودي الذي خصصت له هذه الدولة. والحقيقة هي أن الدولة اليهودية واجهت مشكلة من هذا القبيل في خطة التقسيم التي أقرّتها الأُمم المتّحدة في تشرين الثاني (نوفمبر) 1947 إذ كانت تضم نسبة 55 بالمئة من اليهود ونسبة 40 ـ 45 بالمئة من العرب. وأقل ما يمكن قوله هو أنه مهمها كانت خطوط التقسيم، فلا بد أن يكون هذا التقسيم مثيراً لمشاكل قصوى. إذ كيف يمكن للدولة الجديدة، مثلاً، أن تُعالج موضوع الأقلية العربية الضخمة في سنة 1948 لو لم تقع حرب ولم تكن ثمة مشكلة لاجئين؟ إن هذا سؤال وجيه.

الحل الأخير؛ واسمحوا لي أن أقول: إنه الحل الواضح والمنطقي

لمشكلة الصهيونيين الديموغرافية الذي كان يمهد الطريق إلىٰ التهجير (الترانسفير): أي أنه بالإمكان خلق دولة يهودية متجانسة، أَو على الأقل بأكثرية يهودية ساحقة، بواسطة إبعاد أَو نقل جميع العرب أَو معظمهم من المنطقة المخصصة لها. وهذا، بالفعل، ما حدث في سنة 1948.

لقد خَصّصتُ في كتاب «الولادة» عدة صفحات لأنوّه بأن التهجير «الترانسفير» كان، في الحقيقة، أمراً خطر في بال زعماء صهيونيين من أمثال بن غوريون في السنوات العشر السَّابقة للحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى، وأوحيت بصورة ضمنية بأن هذا كان، بطريقة ما، التمهيد لما نشأ فعلاً خلال القتال. وخلال التسعينيات من القرن العشرين، أعدت النظر في الأمر، وكان هدفي جزئياً الرد على كتاب نور مصالحة «طرد الفلسطينيين» Expulsion of the Palestinians[2].

والاستنتاج الذي توصلت إليه كان وسيبقى أن التفكير بتهجير جميع العرب الفلسطينيين أَو جزء منهم، من الدولة اليهودية المقبلة، قد عمّ أوساط القيادة الصهيونية قبل سنة 1937 بوقت طويل، عندما أوصى اللورد بيل Lord Peel بالتهجير إلىٰ جانب التقسيم باعتبارهما الحل الوحيد الممكن للنزاع، واستمر هذا التفكير يفعل فعله في المخيلة الصهيونية خلال السنوات العشر التي

(2) نور مصالحة طرد الفلسطينيين: مفهوم التهجير (ترانسفير) في الفكر السياسي الصهيوني، 1882 ـ 1948» «Expulsion of the palestinians: the Concept of «Transfer» in Zionist political thought 1882-1948» (واشنطن العاصمة، 1992). الحجة التي طرحها مصالحة هي أن الزعماء الصهيونيين كانوا بين بداية القرن وبدء حرب 1948، مناصرين بثبات وانتظام للتهجير حلاً «للمشكلة العربية» ـ أي المشكلة التي يطرحها وجود أكثرية عربية في بلد، هو فلسطين، كانت رغبتهم أن يحولوه إلىٰ دولة «يهودية». وتابع في مجادلته قائلاً أن «نزع الطابع العربي» عن البلد إبان سنة 1948 ـ النزوح الفلسطيني ـ كان الذروة والنتيجة الطبيعيتين لهذا التفكير بالتهجير، وكان نتيجة خطط تهجير محددة تداول فيها الزعماء الصهيونيون خلال العقود السابقة.

تلت سنة 1937. أما التحديد الدقيق لكيفية تأثير هذا التفكير في السياسة الصهيونية والأعمال الصهيونية خلال حرب 1948 فإنه يظل أمراً أكثر تعقيداً مما أوحى به بعض الباحثين العرب.

إن كثيرين من قادة الاتجاه السائد لدى الصهيونيين، إن لم يكن معظمهم، كما أوضح نور مصالحة، عبَّروا على الأقل بشكل عابر عن مساندتهم لفكرة التهجير خلال العقود الأولى من عمر الحركة الصهيونية. صحيح إنَّهم بسبب حساسية الموضوع لم يكثروا من التعبير عن هذه المساندة علناً، أو لم يجعلوا من هذا التعبير أمراً معتاداً، ذلك أن مثل هذه الأقوال كان من شأنها بالتأكيد أن تزعج العرب والأتراك، وربما غيرهم أيضاً، ولكن المؤشرات، وأكثر من المؤشرات، إلىٰ مساندة التهجير موثقة تماماً. إن هرتزل لم يأت إطلاقاً على ذكر الفكرة في مؤلفاته الرئيسة المنشورة «دولة اليهود» و«الأرض القديمة ـ الجديدة». ولكنه دَوّنَ في مفكرته اليومية بتاريخ 12 حزيران (يونيو) 1893، المقطع التالي:

«ينبغي لنا أن نتأنّى في المصادرة... سنحاول أَن نهجر السكّان المُدقِعين من بلادهم خلسة عبر الحدود بواسطة تأمين استخدامهم في بلدان العبور، مع حرمانهم من أي استخدام في بلادنا... وكلا العملين: المصادرة وإبعاد المُدقِعين، يجب أن ننفذهما بفطنة ودراية»[3].

وإذا علمنا أن الأكثرية الساحقة من عرب فلسطين كانوا عند نهاية القرن «فقراء»، فلا بد أن هرتزل قصد بهذا الكلام نوعاً من التهجير الواسع. ولكنه أدرك أن ذلك لا بد أن يقترن بالفطنة والدراية.

لقد اتصفت الأحاديث الصهيونية عن فكرة التهجير خلال العقود اللاحقة

(3) تيودور هرتزل «مذكرات تيودور هرتزل الكاملة» رافائيل باتاي (نيويورك، 1960) المجلد الأول، ص 88 (12 حزيران/ يونيو 1895).

من السنين بهذه الفطنة وهذه الدراية ولكن نشر تقرير لجنة بيل في شهر تموز (يوليو) 1937، وموافقة الحكومة البريطانية على هذا التقرير بدا أنه يفتح أبواب الطوفان لمزيد من الحديث المكشوف، إن لم نقل الكلام العلني حول الفكرة. فتوصيات بيل الداعية إِلىٰ نقل ما لا يقل عن نحو 225 ألف عربي من الأراضي المنخفضة في الدولة اليهودية المقترحة حركت في نفوس بعض القادة الصهيونيين نوازع الحماسة. وهكذا، فما أن نشر تقرير لجنة بيل حتى دَوّنَ داڤيد بن غوريون، زعيم اليشوف، في مفكرته اليومية ما يلي:

«تعليقي على التقرير، مباشرة بعد القراءة الأولى (تاريخ 10/ 7/ 37) أنني تجاهلت نقطة مركزية تفوق في أهميتها كل النقاط الإيجابية الأخرى وتعوض عن نواقص التقرير ومآخذه، وإذا لم تبق هذه النقطة عديمة الأثر، فقد تعطينا شيئاً لم يسبق قط أن نلناه، حتى عندما كنا مستقلين، بما في ذلك خلال الكومنولث الأول، وأيضاً خلال الكومنولث الثاني: أي تهجير العرب بالإكراه من الوديان المقترح ضمها إِلىٰ الدولة اليهودية.

«لقد تجاهلت هذه النقطة الأساس انطلاقاً من شعور بالإجحاف جعلني أعتقد أن هذا (أي التهجير) غير ممكن، وأنّه غير عملي. ولكني كلما أمعنت النظر في استنتاجات اللجنة ازدادت وضوحاً أمامي الأهمية الهائلة لهذا الاقتراح ـ وازددت قرباً من الاستنتاج بأن العقبة الأولى أمام تنفيذ هذا الاقتراح ـ هي فشلنا في أن نتشبث به، وأننا أسرى مشاعر الإجحاف والعادات الفكرية التي ازدهرت في أوساطنا في ظروف أخرى.

«فإجلاء السكان العرب من الوديان يحقّق، للمرة الأولى في تاريخنا دولة يهودية حقيقية ـ جسماً زراعياً مؤلفاً من مليون أَو أكثر من مليون إنسان، متواصلاً وكثيف السكّان موحّداً مع أرضه التي هي بكاملها ملكه. وسنحقّق إمكانية استيطان وطني ضخم، على مساحة واسعة **كلها في يد الدولة**. . . إن كل المصاعب والعلل التي شغلتنا حتى الآن في مشروعنا الاستيطاني ستختفي

وكأننا نملك عصاً سحرية ـ أي مسألة العمالة العبرية، والدفاع، والاقتصاد المنظّم، والاستثمار العقلاني المقرّر سلفاً للأرض والمياه. أمامنا فرصة لم نحلم بها ولم نجرؤ أن نحلم بها حتى في خيالنا الجامح. هذا أكثر من دولة، وأكثر من حكم ذاتي، وأكثر من سيادة ـ وهذا **تَوَطُّدٌ** وطني في وطن لا تقيده أصفاد ولا قيود خارجية، وهذا خلق للسلطة والصلابة والتجذّر، وهذه أمور أهم من أي إشراف سياسي استيعابي. . . إنه كتلة متواصلة مؤلّفة من مليونين ونصف مليون دونم. . . إنه إمكانية توطين جديد لخمسين أَو مئة ألف أسرة. . . وعندما تكون لنا دولة يهودية في الداخل، وشعب يهودي مؤلَّف من 16 مليوناً في الخارج، ما من شيء ستعجز عنه قدرات هذا الجمع من القوى والإمكانات والحاجات والحقائق.

يجب أولاً أن ننبذ ضعف التفكير ووهن الإرادة والشعور بالتحامل ـ هذه الأمور التي تقول لنا إن التهجير مستحيل.

إنني مدرك، كما في السابق، للصعوبة الفظيعة الناجمة عن قيام قوة غريبة باقتلاع 100,000 (هكذا ورد الرقم) عربي من القرى التي عاشوا فيها مئات السنين ـ هل تجرؤ بريطانيا أن تفعل ذلك؟

بالتأكيد إنّها لن تفعله ـ إذا لم نكن نحن نريده، وإذا لم ندفعها إلىٰ فعله بقوتنا وقوة عقيدتنا. وحتى إذا مُورس الحد الأقصى من الضغط ـ من الممكن أن تظل ممتنعة. . . إن هذا بالتأكيد ممكن ـ وما من شيء أعظم من هذا فعله أحد من أجل قضيتنا في زماننا (أي اقتراح التهجير من قبل بيل).

ثم لم نكن نحن من اقترح ذلك ـ بل اللجنة الملكية هي التي اقترحته. . . وعلينا أن نتشبث بهذا الاقتراح (أي التوصية) مثلما تشبّثنا بإعلان بلفور، بل أكثر مما تشبثنا بوعد بلفور ـ وكما تشبثنا بالصهيونية ذاتها يجب أن نلتصق بهذا الاستنتاج بكل قوانا وإرادتنا وعقيدتنا ـ فإنه بين كل الاستنتاجات

التي توصلت إليها اللجنة كان هذا وحده الذي يقدم لنا بعض التعويض عن سلخ أجزاء أخرى من البلاد (يقصد وضع اللجنة معظم أرض فلسطين تحت السيادة العربية)، كما أن (الاقتراح) هو ذو صفة سياسية منطقية كبيرة من المنظور العربي، لأن شرق الأردن بحاجة إِلىٰ استيطان وزيادة في عدد السكّان وإِلىٰ التنمية والمال، والحكومة الإنكليزية ـ وهي أغنى الحكومات ـ مطلوب منها بموجب اللجنة الملكية أن توفّر الأموال التي يحتاجها ذلك، وتنفيذ هذا التهجير فيه نعمة كبيرة للدولة العربية ـ أما بالنسبة لنا فإنه مسألة حياة، ووجود، وحماية للثقافة، وزيادة (في عدد السكّان اليهود) وحرية، واستقلال. . . إن ما لا نحلم به في الأوقات العادية يكون ممكناً في الأوقات الثورية. وإذا فوتنا الفرصة في هذا الوقت، وإذا لم نفعل ما هو ممكن في مثل هذه الساعات العظيمة ـ نكون قد خسرنا عالماً بكامله. . . إن كل شك من قِبَلِنا في ضرورة هذا التهجير، وأي شك نُبديه في إمكانية تنفيذه، وأي تردّد من جانبنا في عدالته، قد يعني فقداننا فرصة تاريخية لن تتكرّر. إن الفقرة الخاصّة بالتهجير هي في نظري أهم من كل مطالباتنا بأرض إضافية. إن هذه أكبر وأهم وأكثر «منطقة» إضافية حيوية. ينبغي لنا أن نميّز بين المهم والعاجل في مختلف مطالبنا. ويجب أن نعمل بالحكمة الأهم في عملنا التاريخي: حكمة ما يجب أن يأتي أولاً، وما يجب أن يأتي لاحقاً.

هنالك عدد من الأشياء التي نناضل من أجلها الآن، ولكننا لا نستطيع تحقيقها الآن. على سبيل المثال النقب. (من ناحية أخرى) إجلاء (العرب من) وادي (جزريل) يجب أن نحقّقه الآن ـ وإِلاّ فلن نحقّقه أبداً. إذا لم ننجح في إبعاد العرب من وسطنا، في الوقت الذي تقترح ذلك على إنكلترا لجنة ملكية، وإذا لم ننقلهم إِلىٰ المنطقة العربية ـ فلن يكون تحقيق ذلك سهلاً (أَو ربما قد يكون غير قابل للتحقيق إطلاقاً) بعد قيام الدولة (اليهودية)، وتكون حقوق الأقليات (فيها) مضمونة، ويقوم العالم المعادي لنا بالتدقيق في سلوكنا تجاه

الأقليات الموجودة عندنا. هذا الشيء يجب فعله الآن ـ والخطوة الأولى ـ ربما (الخطوة) الحاسمة ـ أن نُكَيِّفَ أنفسنا ونستعد لتنفيذه»[4].

هذه الكلمات دَوّنَها زعيم الصهيونية في مفكرته اليومية. ولكن بن غوريون عرض في الشهر التالي لبّ تفكيره في هذا الأمر، في ندوة أكثر علنية، بمناسبة المؤتمر الصهيوني العشرين الذي انعقد في زوريخ لغاية محدّدة هي النظر في مقترحات بيل، وهناك طرح بن غوريون مرة أخرى التهجير بعبارات لا لبس فيها، فقال: «نحن لا نريد أن نصادر. (ولكن) تهجير السكّان بدأ يأخذ مجراه في وادي (جزريل) وفي (سهل) شارون وفي أماكن أخرى. وأنتم تعلمون ما يفعله الصندوق القومي اليهودي في هذا الصدد. (كان يشير بذلك إلىٰ أعمال اقتلاع مجموعات المزارعين العرب مستأجري الأراضي التي ابتاعها الصندوق القومي اليهودي). أما الآن فيجب القيام بأعمال تهجير ذات أبعاد مختلفة. ففي أجزاء من البلاد لن يكون الاستيطان اليهودي الجديد ممكناً إلاّ بتهجير الفلاحين العرب.. وإنه لأمر هام أن هذه الخطة جاءت من اللجنة ولم نكن نحن مصدرها... تهجير السكان هو الذي يجعل برنامج الاستيطان الشامل ممكناً. ولحسن حظنا، إن العرب لديهم مساحات شاسعة قفراء. إن نمو القوة اليهودية في البلد سوف يزيد إمكانيات القيام بعملية تهجير ضخمة. وعليكم أن تتذكّروا أن هذا الأسلوب (يعني الإمكانية) يتضمن فكرة صهيونية إنسانية هامّة. إنّها نقل أجزاء من شعب (أي العرب) إلىٰ بلدهم وتوطينهم في أراضي خالية من السكّان (أي شرق الأردن والعراق)»[5].

(4) مفكرة دافيد بن غوريون اليومية، 12 تموز (يوليو) 1937، محفوظات وثائق بن غوريون، سيدي بوكر، إسرائيل. انظر أيضاً ما دوّنه بن غوريون في مفكرته اليومية بتاريخ 20 تموز يوليو 1937.

(5) الأرشيف الصهيوني المركزي ـ S5 ـ 1543، نص خطاب بن غوريون بتاريخ 7 آب/أغسطس 1937. جدير بالملاحظة أن بن غوريون نادى بالفكرة القائلة أن اليشوف، وليس البريطانيين، سينفّذون التهجير.

وبالرغم من أن فكرة التهجير اقترحتها لجنة ملكية، وأن بن غوريون رأى من المناسب أن يتحدَّث عنها في جلسة حاشدة للكونغرس الصهيوني، فقد كان الموضوع لا يزال ذا حساسية. والحقيقة، أن أحد قياسات حساسيته المستمرة هو أن الأخبار التي نشرتها الصحافة اليهودية عن وقائع الكونغرس أحجمت بصورة عامة عن ذكر أن بن غوريون أَو أي شخص غيره، أبدى تأييداً قوياً للتهجير أَو حتى أثار الموضوع. وعندما نشرت المنظمة الصهيونية في السنة التالية نصوص الخطب التي أُلقيت، اقتطع بالكامل تقريباً أي ذكر للتهجير من كل خطاب، ومن نافلة القول، أن المقطع المنقول أعلاه من خطاب بن غوريون قد حُذف بكامله من صيغة الوقائع التي جرى تبييضها[6].

ومن ثم، أخذت مسألة التهجير تُثار تكراراً في اجتماعات اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية، التي هي «حكومة» اليشوف والهيئة القيادية للمنظمة الصهيونية. غير أن اللجنة التنفيذية ناقشت المسألة لماماً، كما تقول المحاضر الموجودة، خلال السنوات 1939 ـ 1947. وكانت الإشارة إِلىٰ المسألة تأتي عادة في جمل معزولة عن بعضها بعضاً، أَو في نصف جمل، وبدون متابعة. ومن جانبي أفترض أنه قيل في هذه الاجتماعات كلام عن التهجير أكثر مما جاء في المحضر. لقد كانت المسألة شديدة الحساسية ـ وكان الأسلوب المتبع بصورة عامة في الهيئات الصهيونية، أن يطلب من ناسخي الاختزال أن «يأخذوا استراحة» وهكذا كانت تحذف من السجل الأحاديث عن مثل هذه الأمور. ولكن ربما لم تكن السجلات تكذب، وأن التهجير بكل بساطة لم يبحث مرات كثيرة أَو بصورة شاملة، ولعل السبب هو أن جميع أعضاء اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية أَو معظمهم شعروا بأنّه لا حاجة إِلىٰ نقاش من هذا القبيل.

---

(6) راجع «الكونغرس الصهيوني العشرون والدورة الخامسة لمجلس الوكالة اليهودية، زوريخ، 3 ـ 21 آب (أغسطس) 1937»، تقرير مُخْتَزَل، اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية (القدس، 1938) ومقالة بني موريس «نظرة جديدة على الوثائق الصهيونية المركزية» (بالعبرية) البابيم 12 (1996) ص: 73 ـ 103.

الموضوع شديد الحساسية، وكلما قلّ الكلام عنه كان ذلك أفضل، لأن التسريبات يمكن أن تكون شديدة الإحراج.

مهما يكن من أمر، فإن سجلات الوكالة اليهودية تقول إن التهجير جرى بحثه في شهر حزيران/ يونيو 1938، أي جرى بحثه في خطوطه العريضة في الاجتماعات المتتالية للجنة التنفيذية للوكالة اليهودية. وفي السابع من حزيران/ يونيو اقترح بن غوريون أن تشمل «مسارات عمل» الحركة الصهيونية في المستقبل، إجراء بحث مع الدول العربية المجاورة، في «مسألة النقل الطوعي للمزارعين مستأجري الأرض والعمال والفلاحين العرب من الدولة اليهودية إلىٰ الدول المجاورة»[7]. وفي الثاني عشر من حزيران/ يونيو بحثت المسألة بصراحة. لقد قال فيرنر ديفيد سيناتور، وهو مدير تنفيذي في الجامعة العبرية، إنه يجب على اليشوف أن يهدف إلىٰ «أقصى حد من التهجير». أما مناحيم أوسيشكين، رئيس الصندوق القومي اليهودي، فقد قال أنه لا شيء غير أخلاقي في تهجير 60,000 عائلة عربية. وأضاف «هذا هو الشيء الأكثر أخلاقية (الذي يجب عمله)». وقال بيرل كاتزنلسون، أحد كبار زعماء حزب ماباي «التهجير الواسع يجب الموافقة عليه». وبدوره قال بن غوريون «أنا أؤيد التهجير بالإكراه، ولا أرى فيه شيئاً غير أخلاقي»[8].

كان واضحاً التوافق أَو شبه التوافق على تأييد التهجير ـ طوعاً إن أمكن، وإكراهاً إذا لزم. ولم ينته الاهتمام بالتهجير وتأييده، ولم يتضاءلا، عندما تخلت الحكومة البريطانية في الواقع عن الفكرة بنشرها تقرير لجنة وودهيد في تشرين الأول/ أكتوبر 1938. لقد شكّلت هذه اللجنة ظاهرياً في كانون الثاني/

(7) الأرشيف الصهيوني المركزي 28، محضر اجتماع اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية، 7 حزيران/ يونيو 1938.

(8) الأرشيف الصهيوني المركزي 28، محضر الاجتماع المشترك للجنة التنفيذية للوكالة اليهودية ولجنة الإجراءات الصهيونية، 12 حزيران/ يونيو 1938.

يناير السابق للنظر في طُرق تنفيذ توصيات بيل الداعية إِلىٰ التقسيم، ولكن، في الواقع، كان التفويض المعطى لها هو أن تدفن مقترحات بيل وفكرة التقسيم. وفي 12 كانون الأول/ ديسمبر 1938، بعد انقضاء شهور على تراجع الحكومة البريطانية عن التقسيم والتهجير، دوّن بن غوريون في مفكرته اليومية ما يلي: «نحن سنقترح على العراق منحه 10 ملايين جنيه فلسطيني لقاء نقل مئة ألف أسرة عربية من فلسطين إِلىٰ العراق»[9].

كذلك فإن بدء الحرب العالمية الثانية لم يخفِّف كثيراً من حماسة بن غوريون للتهجير، بل حدث العكس. فلم يكن من شأن اضطهاد النازيين لليهود إِلاَّ أن يزيد تقديره للحاجة الملحّة إِلىٰ مزيد من الأرض الخالية في فلسطين لتوطين المهاجرين اليهود. علاوةً على ذلك، فإن المشهد المزري لاستغلال الأقليات الألمانية في وسط وشرق أوروبا من قِبل النازيين كوسيلة لتقويض أنظمة الحكم المعادية، قد فعل فعله من حيث تحريض التفكير الصهيوني على الطريقة التي يجب أن تتبعها الدولة اليهودية العتيدة من أجل أن تتخلّص، منذ البداية، من الأقليات العربية الهدامة التي تكون ضمن أراضيها، كما أن الحرب ذاتها وفرت ثوابت ونماذج لأعمال تهجير فعلية كان لها مفعولها في تجذير الوضع الديمغرافي والجغرافي السياسي في دول ـ مُتعددة. وكانت رؤية بن غوريون للأمور هي أن المزيد من أعمال التهجير هذه كانت لها حساباتها في تسوية ما بعد الحرب الأوروبية. وحقيقة أن حكومة صاحب الجلالة في سنة 1938 قد تباعدت عن فكرة التهجير، لم تكن سبباً للتخلي عن الأمل.

في تشرين الأول (أكتوبر) 1941 أسهب بن غوريون في الحديث عن الحاجة إِلىٰ التهجير وجوانبه العملية في مذكرة تضمّنت الخطوط العامة لمستقبل السياسة الصهيونية. لقد كان يعتقد أن أجزاء من سكان فلسطين العرب ـ

---

(9) ما دوّنه بن غوريون في مفكرته اليومية بتاريخ 12 كانون الأول (ديسمبر) 1938، أرشيف بن غوريون.

«الدروز» والعديد من العشائر البدوية في وادي الأردن وفي جنوب فلسطين والشركس وربما أيضاً المتاولة [الشيعة في شمال الجليل]، لن يبالوا بنقلهم، في ظروف ملائمة، إلىٰ بلد ما مجاور، علاوة على ذلك، «ربما لن يكون أمراً بالغ الصعوبة» تهجير المزارعين ـ مستأجري الأرض والعمّال الذين لا يملكون أرضاً، من البلاد. أما التهجير الكامل لمعظم السكان العرب فلا يمكن تنفيذه إلاّ بالقوة، «بالإكراه الذي لا يعرف الرحمة» حسب تعبير بن غوريون. بَيْدَ أن بن غوريون نوَّه بأن التاريخ الأوروبي في الآونة الأخيرة، قد أظهر عملياً أن تهجير السكان الواسع النطاق بالإكراه ممكن ـ وأن الحرب العالمية المستمرة جعلت فكرة التهجير أكثر شعبية باعتبارها الطريقة الأضمن والتي هي عملية أكثر من غيرها لحل مشكلة عسيرة وخطيرة. وكانت رؤيته تقول أن تسوية ما بعد الحرب في أوروبا، ستشتمل على عمليات تهجير واسعة للسكان. ولكن يجب على الصهيونيين أن يحرصوا على عدم التبشير علناً بالتهجير الإلزامي، لأن ذلك سينم عن حماقة وسيجلب عداء كثيرين في الغرب. وفي الوقت ذاته، قال بن غوريون على سبيل الإقناع: لن تفعل الحركة الصهيونية أي شيء يشوش على أولئك الذين ينادون في الغرب بالتهجير باعتباره عنصراً ضرورياً في حل لمشكلة فلسطين[10].

لم يكن بن غوريون الزعيم الصهيوني الوحيد الذي ظلّ يتحدَّث مُحَسّناً إمكانات التهجير، والقلق بشأنها، بل أصبحت هاجساً له. إن حاييم وايزمان، رئيس الحركة الصهيونية، ورجل الدولة الليبرالي الأكبر سناً في هذه الحركة، ما بَرِح يُلحّ على الفكرة أمام مختلف الذين تحادث معهم. وفيما يلي وصفٌ ـ ربما كان كتبه لويس نامبير، أحد مساعدي وايزمان ـ لحديث وايزمان مع السفير

(10) بن غوريون «الخطوط العامة للسياسة الصهيونية: 15 تشرين الأَوَّل (أكتوبر) 1941، الأرشيف الصهيوني المركزي 14632 ـ 24». وإني أشكر البروفسور يوأف غيلبر، من جامعة حيفا، لأنه وجه انتباهي إلىٰ هذه الوثيقة الهامة.

السوفيتي في لندن إيفان مايسكي خلال شهر كانون الثاني (يناير) 1941. لقد ركَّز هذا الحديث على موضوع التسوية في فلسطين بعد الحرب:

«قال وايزمان إنه أجرى حديثاً ممتعاً جداً مع السيد مايسكي. وقد قال السيد مايسكي إنه يُودُّ أن يُجري تبادل في السكّان. فقال الدكتور وايزمان إنه إذا أمكن نقل نصف مليون عربي، عندها يمكن أن يوضع مكانهم مليونا يهودي. وذلك، بطبيعة الحال، سيكون القسط الأول. وما قد يحدث بعد ذلك سيكون مسألة تعود إِلىٰ التاريخ. وكان تعليق السيد مايسكي أَنَّهم في روسيا أيضاً اضطرّوا إِلىٰ التعامل مع تبادل السكّان. فقال الدكتور وايزمان إن المساحة التي لا بدّ من التعامل معها في فلسطين ستكون أصغر، وأنّه يود أن يتم نقل العرب فقط إِلىٰ العراق أَو شرق الأردن. عندها سأل السيد مايسكي عما إذا كانت هناك بعض الصعوبات التي قد تنشأ عند نقل سكان المناطق الجبلية إِلىٰ السهول فأجاب الدكتور وايزمان إن البداية يمكن أن تكون مع العرب القاطنين في وادي الأردن، ولكن في كل الأحوال الظروف في شرق الأردن لا تختلف كثيراً عن أحوال المناطق الجبلية في فلسطين، وأوضح الدكتور وايزمان أَنَّهم لا يستطيعون التعامل مع العرب بمثل تعامل السلطات الروسية، على سبيل المثال، مع عنصر متخلّف من سكان الاتحاد السوفييتي. كما أَنَّهم لا يرغبون في أن يفعلوا ذلك»[11].

في الواقع كانت بريطانيا وكذلك الحركة الصهيونية قد وضعتا إمكانية حل مشكلة فلسطين على الرفّ خلال الحرب العالمية الثانية إذ إن العالم كان مشغولاً بمشاكل أكثر إلحاحاً. ولذلك كان الحديث عن الجوانب العملية للتهجير دون جدوى خلال الصراع العالمي. على أية حال كانت المسألة تبرز

(11) أوراق وايزمان، 2271، محضر مختصر لاجتماع عقد يوم الخميس 30 كانون الثاني (يناير) 1941، في شارع «غريت راسل لندن، W.C.1» (الحضور: الدكتور وايزمان، السيدة دوغديل، البروفسور ناميير، السيد لوكر، السيد لنتون»).

من حين إلىٰ آخر أثناء المناقشات الصهيونية الداخلية. على سبيل المثال بحثت اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية بتاريخ 7 أيار (مايو) 1944 قرار اللجنة التنفيذية لحزب العمّال البريطاني المؤيد للتهجير باعتباره جزءاً من حل الأحجية الفلسطينية. إن موشي شرتوك (شاريت)، مدير الدائرة السياسية للوكالة اليهودية، والذي ما لبث أن صار أول وزير خارجية لدولة إسرائيل وثاني رئيس وزراء، بدأ الحديث بالقول: «التهجير يمكن أن يكون حجر القنطرة، والمرحلة النهائية في التطور السياسي، ولكن لا يمكن بأي حال أن يكون نقطة البداية. إذا فعلنا ذلك (أي إذا تحدّثنا عن التهجير قبل أوانه)، نكون قد عبّأنا قوى هائلة ضد الفكرة وقوّضنا تطبيقها سلفاً. . .» ثم تابع قائلاً: «مهما سيحدث عندما تقام الدولة اليهودية ـ من الممكن جداً أن تكون النتيجة هي تهجير العرب». بعد شرتوك تحدَّث بن غوريون فقال:

سمعت هذه الأشياء (أي قرار اللجنة التنفيذيَّة لحزب العمّال البريطاني). . . كانت لديّ بعض الأفكار الصعبة. . . (ولكن) توصلت إلىٰ استنتاج مفاده أنه من الأفضل أن يظل هذا (أي أن يظل القرار جزءاً من البرنامج الرسمي لحزب العمّال). . . ونحن لو سئلنا ماذا يجب أن يكون برنامجنا لرأيت أن مما لا يخطر في البال أن نقول لهم إنه التهجير. . . لأن الحديث في هذا الموضوع قد يسبِّب ضرراً بطريقتين: (أ) إنه قد يسبِّب لنا ضرراً لدى الرأي العام العالمي، لأنه قد يعطي الانطباع أنه لا مكان (لمزيد من اليهود) في فلسطين إلاَّ بطرد العرب. . . (ب) (إن كلاماً من هذا القبيل في تأييد التهجير) سيرغم العرب على الوثوب (أي سيصدمهم ويثيرهم).

وقال بن غوريون، مهما يكن من أمر «إن تهجير العرب أسهل من أي نوع آخر من أنواع التهجير. فهناك دول عربية في المنطقة. . . ومن الواضح أنّه إذا جرى إرسال عرب فلسطين (إلىٰ بلدان عربية) فإن هذا سيحسِّن وضعهم وليس

العكس. . . »[12] وتبعه في الكلام بقية أعضاء اللجنة التنفيذيَّة للوكالة اليهودية. فقال إسحاق غرونباوم، الذي سيكون أول وزير للداخلية في إسرائيل سنة 1948:

«يبدو لي أن هناك تفكيراً عربياً محبِّذاً للتهجير. أي تفكيراً في زيادة سكان العراق بواسطة إضافة عرب آخرين إليه. ومهمة اليهود من حين إِلىٰ آخر هي أن يجعلوا الأغيار (غوييم) مطلعين على أشياء لم يلاحظوها حتى ذلك الحين. . . فإذا أمكن على سبيل المثال خلق ظروف مصطنعة في العراق تجذب عرب فلسطين وتغريهم بالهجرة إِلىٰ العراق فإني لا أرى في ذلك بغياً أَو جريمة. . . »[13].

أما الياهو دوبكن العضو الحازم في حزب ماباي ومدير دائرة الهجرة في الوكالة اليهودية فقد قال: «ستكون في البلد أقلية (عربية) كبيرة يجب طردها. لا مكان لمخاوفنا الداخلية (في هذه المسألة). . . » وأما أليعازر كابلان، الذي يأتي في المرتبة الثالثة بين أعضاء حزب ماباي والذي سيصبح أول وزير للمالية في إسرائيل فقد قال: «فيما يتعلَّق بمسألة التهجير لدي طلب واحد فقط: يجب ألا نبدأ الجدل فيما بيننا. . . إن هذا سيسبِّب لنا أشد ضرر في الخارج. أما دوف جوزيف، المستشار القانوني للوكالة اليهودية (والذي لن يلبث أن يكون وزير العدل في إسرائيل) فقد قال: «أنا أتفق مع السيد كابلان». في حين أن فيرنر ديڤيد سيناتور قال: «أنا لا أعتبر مسألة التهجير مشكلة أخلاقية أَو غير أخلاقية. . . إنها ليست بالمسألة التي أرفض النظر فيها. . . »[14].

لقد عاد بن غوريون إِلىٰ الحديث في موضوع التهجير في الشهر التالي،

---

(12) الأرشيف الصهيوني المركزي S100/42b، محضر اجتماع اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية، 7 أيار (مايو) 1944.

(13) المصدر السابق.

(14) المصدر السابق.

عندما اقترح جلب مليون مهاجر يهودي إِلىٰ شواطىء فلسطين «فوراً». أما موشي حاييم شابيرا، وهو من حزب مزراحي الديني فقد قال إن المسألة سترغم اليشوف على النظر في تهجير العرب. فأجاب بن غوريون:

«أنا أعارض أن يأتي أي اقتراح بشأن التهجير من جانبنا. أنا لا أرفض التهجير لأسباب أخلاقية ولا أرفضه لأسباب سياسية. إذا توفرت له فرصة (أؤيده) إنه ممكن فيما يخص الدروز. إذ من الممكن نقل جميع الدروز طوعاً إِلىٰ جبل الدروز (في سوريا). أما (العرب) الآخرون ـ فلا أعرف. ولكن يجب أن لا يكون الاقتراح يهودياً. . .»[15].

ترى ما هي أهمية هذه الأقوال المعبّرة عن مساندة التهجير في السنوات العشر السابقة لسنة 1948؟ وما علاقتها بما حدث فعلاً خلال الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى؟ إن بعض الباحثين ـ على غرار مصالحة ـ يريدنا أن نعتقد أن ثمة صلة مباشرة بين التفكير المبكر والأعمال اللاحقة. أما شعوري أنا فهو أن الصلة هي صلة أكثر غموضاً. وهي صلة غير مباشرة.

إن التفكير العشوائي في التهجير قبل سنة 1937 والتوافق المفترض في الآراء تأييداً للفكرة بدءاً من سنة 1937 وما بعد، أسهما في ما حدث في سنة 1948. بمعنى إنّهما كيّفا القيادة الصهيونية، ومن هم دونهامرتبة، أي الموظفين والضبّاط الذين تولوا إدارة المؤسَّسات المدنية والعسكرية في الدولة الجديدة، للقيام بعملية التهجير التي حدثت. فهؤلاء الرجال، بدرجة أو أخرى، وصلوا جميعاً إِلىٰ سنة 1948، بسبب العنف العربي المعادي للصهيونية الذي تزامن مع الاضطهاد المتزايد ليهود الشتات في وسط وشرق أوروبا، فكانت أذهانهم مهيأة لقبول الفكرة وقبول التهجير والطرد. ثم إن التهجير الذي حدث ـ والذي لم

(15) الأرشيف الصهيوني المركزي S100/43b، محضر اجتماع اللجنة المركزية للوكالة اليهودية 20 حزيران (يونيو) 1944.

يواجه معارضة جدية من أي جزء من اليشوف، كان حدوثه سهلاً إلىٰ حدّ كبير بسبب هذه التهيئة المسبقة للأفكار، ولكن أيضاً بسبب فهم الجميع أَو الجميع تقريباً، بعد أن بدأ عرب فلسطين الحرب وبعد أن غزت الدول العربية فلسطين، إن التهجير هو ما يتطلبه بقاء الدولة اليهودية ومستقبلها ورفاهها.

ثمة نقطة أخيرة في هذا الموضوع. هنالك حاجة إلىٰ مزيد من العمل فيما يتعلّق بموقف اليشوف من التهجير. لقد تمّ حتى الآن مجرد خدش سطح الوثائق المتوفرة. ولذلك لا بد من تمشيط المفكرات اليومية للزعماء والمسؤولين الصهيونيين ورسائلهم وملفات مختلف الهيئات الصهيونية بين سنة 1881 وسنة 1937 والتمعن فيها. ويجب أيضاً مراجعة محاضر مختلف الهيئات السياسية ـ مركز حزب الماباي واللجان السياسية للأحزاب الأخرى. ومفكرات ومراسلات الزعماء والمسؤولين في المدة 1937 ـ 1947. وقد تكون أوراق الضباط من رتبة رائد (ميجور) ومقدم (كولونيل) وجنرال (عميد فما فوق) الذين نفذوا التهجير في سنة 1948، مثل ييغال الون، وإسحق ساده، وموشي كارمل، مبعث اهتمام خاص.

الطرد والقسوة الفظيعة في عملية حيرام، 1948

لا شيء مما رأيته في محفوظات الوثائق الإسرائيلية خلال العقد الماضي من السنوات يشير إلىٰ وجود خطة صهيونية عليا سابقة لسنة 1948 تقضي بطرد عرب فلسطين. ولم أجد أيضاً في المواد التي اطلعت عليها منذ سنة 1948، أي شيء يظهر أن خطة من هذا القبيل كان لها وجود ونُفِّذت إبان الحرب، أَو أن الهيئات التنفيذية لليشوف اتخذت قراراً باتباع سياسة إكراه عامة ـ وأقصد بهذه الهيئات اللجنة التنفيذيَّة للوكالة اليهودية، ولجنة الدفاع، والإدارة الشعبية وحكومة إسرائيل المؤقتة ـ إبَّان حرب 1948 (ما عدا قرار مجلس الوزراء خلال حزيران (يونيو) ـ تموز (يوليو) 1948 بحظر عودة اللاجئين).

في أي حال، كان الطرد موضوعاً مطروحاً في أجواء حرب 1948. فمنذ شهر نيسان (أبريل) وما بعد، كان عرب فلسطين هدفاً لسلسلة من أعمال الطرد الحقيقية من قرى فردية، أَو مجموعة قرى، ومن بلدات. وكان استعداد الضباط والمسؤولين الإسرائيليين للقيام بأعمال الطرد يتقلّب تبعاً للأحوال المحلية والوضع العسكري الإسرائيلي (ومن المؤكد أن الاستعداد للطرد ازداد بعد أن غزت الدول العربية فلسطين في 15 أيار (مايو)، ما جعل وجود اليشوف بالذات موضع شك مؤقتاً)، وتبعاً لطبيعة ونظرة الضباط الإسرائيليين إِلىٰ الأمور، وطبيعة القرويين وسكّان المدن العرب ذوي العلاقة (هل هم عرب معادون تقليدياً للصهيونيين، أم «أصدقاء» عرب، مسلمون، أَو مسيحيون، أَو دروز. . . إلخ) وتبعاً للأحوال الطوبوغرافية، وهلم جراً.

من الواضح أن الاستعداد للجوء إِلىٰ الطرد بالإكراه تنامى في أوساط اليشوف البيروقراطية ووحداتهم العسكرية خلال شهور القتال الأولى، وعندما اشتد القتال وصار أكثر دموية وأوسع انتشاراً، وصار بن غوريون نفسه هو موجّه المسار ومحدِّد الاتجاه، وكان عادة يلجأ إِلىٰ إيماءة بالرأس وغمزة بالعين في حال عدم إصداره أوامر صريحة. ولما كان بن غوريون مدركاً للمناهج التاريخية وآليات كتابة التاريخ وأهميتها، فقد كان حريصاً جداً، في أقواله وكتاباته، ألا يترك أي أثر شديد الوضوح في أعقاب ما يفعله.

وإذا تركنا بن غوريون جانباً، فإن الوثائق التي انكشفت أَو أُفرج عنها خلال السنوات العشر الماضية، إنما توفِّر كمية كبيرة من المعلومات الإضافية عن أعمال الطرد في سنة 1948. إن نزوح السكَّان العرب من بعض المواقع، الذي وصفناه في كتاب «الولادة» بأنّه عائد إِلىٰ الخوف أَو الهجوم العسكري للجيش الإسرائيلي، أَو ببساطة لم يكن له تفسير، يبدو الآن أنه كان مشوباً، إن لم يكن قد اتخذ طابع أوامر وإجراءات الطرد الصادرة من الهاغاناة أَو الجيش الإسرائيلي، (مثال ذلك، عين هود قرب حيفا واشدود قرب عسقلان). وهذا

يعني أن نسبة السبعمئة ألف عربي، الذين سلكوا طريق الهرب نتيجة لأعمال الطرد، وليس نتيجة هجوم عسكري مباشر، أو نتيجة الخوف من هجوم، إلخ، كانت أكبر مما ورد في كتاب «الولادة». وبالمثل، كشفت الوثائق الجديدة عن فظائع لم أكن على علم بها عندما ألَّفت كتاب «الولادة» (على سبيل المثال، في الحسينية، شمال بحيرة طبريا في آذار (مارس)، وفي البرير، شمال بئر السبع، في أيار (مايو)). هذه الفظائع لها أهميتها من أجل فهم أسباب حدوث مختلف مراحل النزوح العربي وأود أن أضيف فيما يخص أعمال الطرد والفظائع، أننا نستطيع توقع الكشف عن مزيد منها مع مرور السنين وتوفر المزيد من السجلات الإسرائيلية. وفي الوضع الراهن، يوجد لدى الجيش الإسرائيلي توجيه سياسي بعدم كشف المواد، التي تصف أعمال الرد والفظائع وصفاً صريحاً. ولذلك يبقى الكثير من المواد المحفوظة لدى الجيش الإسرائيلي عن هذه المواضيع في نطاق السرِّيَّة. ولكن المسؤولين، يغفلون عن وثيقة تحتوي وصفاً صريحاً، أو، وهذا ما يحدث تكراراً يتسامحون عندما تحتوي الوثيقة على أوصاف ضمنية أو غير مباشرة. وهكذا، قد يفرج المسؤولون عن حفظ الوثائق عن وثيقة تتضمّن أمراً بالطرد ولكنهم يبقون على سرِّيَّة وثيقة لاحقة يصف فيها القائد العسكري المحلي تفاصيل كيفية تنفيذ الأمر. وعلى غرار ذلك، فإن قسم محفوظات وثائق الجيش الإسرائيلي يفرج عادةً عن وثيقة تستخدم كلمات لطيفة الوقع مثل «نقل» (بالعبرية: لو حازير) أو «إجلاء» (بالعبرية: لو فانوت) سكان منطقة بينما تبقي على سرِّيَّة وثيقة تستخدم التعبير الأكثر صراحة «الطرد» (بالعبرية: لو غاريش).

يحدث أحياناً أن يفرض التوثيق الجديد تنقيحاً في كتاب «الولادة» ليس فيمايخص موقعاً بل فيما يخص حملة كاملة أو مساحة كبيرة. المثال على ذلك هو «عملية حيرام» (28 ـ 31 تشرين الأول ـ أكتوبر) وعاقبتها المباشرة، عندما اكتسح الجيش الإسرائيلي وسط الجليل الأعلى الذي كان يحتله جيش الإنقاذ

العربي، وسرية من جنود الجيش السوري النظاميين. لقد كتبت في «الولادة» أنّه «لا قبل عمليَّة حيرام ولا خلالها ولا بعدها، اتّخذ مجلس الوزراء قراراً أَو أصدر تعليمات إِلىٰ الجيش الإسرائيلي بإخراج السكان العرب من المناطق التي كان على وشك أن يستولي عليها أَو التي استولى عليها. وكذلك، بحسب ما تظهر البينات، لم يصدر رؤساء مؤسَّسة الدفاع أية أوامر عامة إِلىٰ الألوية الزاحفة أن تطرد أَو تلحق الأذى بشكل آخر، بالسكان المدنيين الذين في طريق الزحف. وأيضاً، وإِلىٰ أقصى ما أمكن التأكّد منه، لم تصدر عن رئاسة العمليَّة. . . أَو عن رئاسة الألوية المعنية إِلىٰ وحداتها، أية أوامر عامة لهذه الغاية»[16].

لقد وصفت في الكتاب وضعاً تسوده الفوضى لم تكن فيه وحدات الجيش الإسرائيلي موجهة بواسطة دليل عمل مركزي أَو سياسة ثابتة، فتصرّفت كل وحدة تصرّفاً مختلفاً عن غيرها ـ ففي مكان تبقي السكّان العرب في مكانهم، وفي مكان آخر تطردهم، وفي قرى معينة ترتكب فظائع تقترن أحياناً الطرد، وفي أماكن أخرى تتصرف هذه الوحدات تصرّفاً هادئاً.

وقد توصلت إِلىٰ هذا الاستنتاج على أساس الوضع السكَّاني بعد عمليَّة حيرام، وهو وضع بقي فيه عدد كبير من المجموعات السكَّانية من المسلمين والمسيحيين، في أماكن إقامتهم، وعلى أساس وثيقتين: رسالة تاريخها 12 تشرين الثاني (نوفمبر) من ياكوف شيموني، المدير بالوكالة لدائرة شؤون الشرق الأَوسط في وزارة الخارجية، إِلىٰ الياهو (الياس) ساسون، مدير الدائرة الذي كان آنذاك في باريس، ورسالة بعد ذلك بستة أيام، من شيموني إِلىٰ والتر ايتان المدير العام لوزارة الخارجية:

كتب شيموني، وهو مدير سابق في المخابرات، وضليع في شؤون الشرق الأَوسط، إِلىٰ ساسون قائلاً:

---

(16) موريس «الولادة» ص: 218 ـ 219.

«أيْدٍ عديدة حرَّكت قِدْرَ الحَساء (حَساء حيرام). لذلك كان الموقف من السكَّان العرب في الجليل واللاجئين العرب المقيمين (مؤقتاً) في قرى الجليل أَو بالقرب منها موقفاً عشوائياً يختلف من مكان إِلىٰ آخر، وفقاً لمبادرة هذا القائد العسكري أَو ذاك، أَو هذا المسؤول الحكومي أَو ذاك. ففي مكان طُرد الناس وفي مكان آخر سُمح لهم بالبقاء في أماكنهم. وفي مكان كان استسلام القرى مقبولاً (ومع القبول نوع من الالتزام بالسماح للسكان بالبقاء وحمايتهم) وفي مكان آخر رفض (الضباط) قبول الاستسلام. في مكان استفاد المسيحيون من التمييز الإيجابي، وفي مكان آخر تعامل (الجيش) مع المسيحيين والمسلمين بنفس الطريقة وبدون تمييز. وهكذا حدث أيضاً السماح للاجئين الذين فرّوا خلال لحظات اكتساح مناطقهم، وهي لحظات ملأى بالذعر، بالعودة إِلىٰ أماكنهم. إن نصيحتنا (للجيش) ووجهة نظرنا (أي وجهة نظر دائرة شؤون الشرق الأَوسط في وزارة الخارجية)، اللتين لم يؤخذ بهما، هما بالتأكيد واضحان لك: لقد طلبنا أن يبذل (الجيش) جهداً خلال الاستيلاء على المناطق لمنع بقاء السكان العرب في الجليل وبالتأكيد منع أي لاجىء من أماكن أخرى بالبقاء هناك...»[17].

وكتب شيموني إِلىٰ إيتان ما يلي:

«بعد (المقصود خلال) جولتين في (المناطق المستولى عليها حديثاً في) الجليل قام بهما عزرا دانين (مستشار خاص بالشؤون العربية في وزارة الخارجية)، وزفي ميكلر (من الدائرة السياسية) أَي (المخابرات) في (الوزارة) وشموئيل معاري (من قسم سورية ولبنان في الدائرة التي أرأسها) وأنا نفسي... سمعنا من جميع الضباط العسكريين الذين جرى اتصال بهم، إنهم خلال

(17) أرشيف دولة إِسرائيل، أوراق وزارة الخارجية (وزارة الخارجية) 11/ 2570، من شيموني إِلىٰ ساسون، 12 تشرين الثاني (نوفمبر) 1948.

العمليات في الجليل ولبنان[18] لم تكن لديهم **أوامر واضحة ولا خط واضح** (التأكيد على هذه الكلمات كان في الأصل أيضاً) فيما يتعلّق بالسلوك تجاه العرب في المناطق المستولى عليها ـ هل يطرد السكّان أم يسمح لهم بالبقاء في أماكنهم، هل يعاملون معاملة فظّة أم معاملة رقيقة هل يكون هناك تمييز لمصلحة المسيحيين أم لا، هل يعامل الموارنة معاملة خاصة، وهل يعامل المتاولة (أي الشيعة) معاملة خاصة، إلخ، إلخ . . . أما فيما يتعلّق بالتصرّفات القاسية (من جانب الجيش الإسرائيلي) . . . فمن المؤكد أن بعض هذه التصرّفات حدث لأسباب لا علاقة لها بهذه الاعتبارات، ولكن لا ريب عندي في أن بعضها ما كان ليحدث لو كان لدى الجيش الذي استولى على هذه المناطق سياسة واضحة بشأن السلوك (تجاه السكّان المدنيين)»[19].

إن الوضع السكّاني في أعقاب العملية يعزّز في مظهره هذه الأوصاف. فقد بقي قرويون كثيرون، مسيحيون ومسلمون، في أماكنهم ـ وهم مع نسلهم يشكّلون الآن لب الأقلية العربية الحالية في إسرائيل التي يبلغ تعدادها نحو مليون نسمة.

في مقابلة أجريتها سنة 1983 مع الجنرال موشي كارمل، قائد الجبهة الشمالية خلال عمليّة حيرام، أوضح لي أنه لم يطبّق قط سياسة الطرد إزاء مجموعات من السكّان في المواقع التي استولى عليها في معارك سنة 1948، ولكنه اعترف بسماحه في عدد من المواقع بعمليات طرد لأسباب عسكرية. غير أن كارمل لم يكن صادقاً في ما قاله لي ـ كما أن شيموني كانت معلوماته خاطئة

(18) في عملية حيرام، استولى الجيش الإسرائيلي أيضاً على سلسلة قرى في الجانب اللبناني من الحدود الدولية (أجلى الجيش الإسرائيلي سكان القرى خلال الشهور التالية، وأعيدت آخر قرية منها إلى السيادة اللبنانية بعد توقيع اتفاقية الهدنة العامة في آذار (مارس) 1949).

(19) أرشيف دولة إسرائيل، وزارة الخارجية 17/ 186، من شيموني إلى إيتان، 18 تشرين الثاني (نوفمبر) 1948.

إلىٰ حد ما ـ وهذا ما أظهرته الوثائق التي أُفرج عنها حديثاً من محفوظات الجيش الإسرائيلي. لقد كان هناك توجيه مركزي صادر عن قيادة الجبهة الشمالية بتطهير الجيب المستولى عليه من سكانه العرب، ولو أن كارمل تملّص من استعمال الكلمة الصريحة «طرد» (بالعبرية: لو غاريش). ومن الممكن أن تكون النصيحة التي قدمتها وزارة الخارجية (حسب قول شيموني) إلىٰ قيادة الجيش كان لها تأثيرها في إصدار هذا التوجيه.

صباح 31 تشرين الأول (أكتوبر) 1948 أصدر كارمل بواسطة الإذاعة الأمر التالي إلىٰ جميع قادة الألوية والمناطق الذين بإمرته: «افعلوا كل ما بوسعكم فعله لكي تطهروا بسرعة وفوراً المناطق المستولى عليها، من جميع العناصر المعادية وفقاً للأوامر الصادرة. يجب مساعدة السكّان على مغادرة المناطق المستولى عليها»[20]. وفي اليوم العاشر من تشرين الثاني (نوفمبر) أضاف كارمل الأمر التالي الأكثر «ليناً»: «(ب) يجب على (الجنود) أن يستمروا في مساعدة السكّان الراغبين في مغادرة المناطق التي استولينا عليها. هذا أمر عاجل ويجب أن ينفّذ بسرعة. (ج) يجب أن يُخلَى شريط عمقه خمسة كيلومترات خلف الحدود بيننا وبين لبنان من السكان (العرب)»[21].

لا يمكن أن يكون هناك شكّ في أن قادة الألوية والمناطق فهموا، في تلك الظروف، الأمر الأول الذي أصدره كارمل بتاريخ 31 تشرين الأول (أكتوبر) (وربما أيضاً تتمته بتاريخ 10 تشرين الثاني (نوفمبر) كتوجيه عام بالطرد. من الواضح أن الرائد (ميجور) إسحق موداعي (الذي ارتقى في الثمانينات من القرن العشرين إلىٰ مكانة بارزة كسياسي من حزب الليكود

(20) أرشيف الجيش الإسرائيلي 3/ 49/ 715، من كارمل إلىٰ الألوية والمناطق الساعة 10,00، 31 تشرين الأوّل (أكتوبر) 1948.

(21) أرشيف الجيش الإسرائيل 495/ 49/ 4858ن من الجبهة «آ» (الشمالية) إلىٰ اللواءين الثاني والتاسع في 10 تشرين الثاني (نوفمبر) 1948 الساعة 9,00.

وأصبح وزيراً لمالية إسرائيل) فهم الأمر على هذا النحو. إن موداعي في تحليله الشامل الذي كان سرياً، لعمليَّة حيرام، والمستند بصورة رئيسية إِلىٰ مواد محفوظات وثائق الجيش الإسرائيلي، والذي كتبه في أواخر الخمسينيات من القرن العشرين لقسم التاريخ التابع للجيش الإسرائيلي، خصّص قسماً كبيراً من التحليل للسؤال عن سبب بقاء معظم السكَّان العرب المقيمين في الجيب المستولى عليه، في أماكنهم. في حين أن معظم السكَّان قد هربوا أَو طُردوا من المناطق التي استولى عليها الجيش الإسرائيلي سابقاً. لقد كتب موداعي ما يلي:

بإمكان المرء أن يعتقد أن السكَّان العرب في الجليل لم يُرغموا ـ كما حدث لسكان الأجزاء الأخرى من البلد ـ على الهرب إنقاذاً لحياتهم من الجانب الذي أخافهم (أي إسرائيل). ولكن يتضح من شهادات القادة العسكريين وغيرهم ومن تقارير رسمية... إن قواتنا في الجليل لم تتصرّف لضبط النفس وإن معاملتها للسكان لا يمكن بأي حال تفسيرها بأنَّها عامل (حافز للسكان) على البقاء في قراهم.

«ومع أن الأوامر العملانية لعمليَّة حيرام الصادرة عن قيادة الجبهة (الشمالية) ورئاسة أركان الألوية، لم تتضمّن أي ذكر للسكَّان المحليين (ومعاملتهم لاحقاً)[22]. فقد كان الجميع مطلعين على الموقف العملياتي لرئاسة الأركان العامة في هذا الصدد».

إن موداعي يوجِّه انتباه قرَّائه إِلىٰ الأمر الذي أصدره يبغال ألون، قائد العمليات في الجيش الإسرائيلي. بتاريخ 18 آب (أغسطس) 1948، والذي قال فيه «إننا غير معنيين بالسكان العرب (في إسرائيل)، وعودتهم (إِلىٰ الأراضي

(22) راجع الوثيقة 321/ 52/ 854 في أرشيف الجيش الإسرائيلي «أمر عمليات، عملية حيرام» من الجبهة «آ» إِلىٰ الألوية، والمناطق، إلخ 26 تشرين الأوَّل (أكتوبر) 1948. لا توجد في الأمر إشارة إِلىٰ السلوك المطلوب مع السكان المدنيين العرب في المناطق التي توشك إسرائيل أن تكتسحها.

الإسرائيلية) يجب منعها بأي ثمن». بعد ذلك يأتي موداعي على ذكر الأمر الذي أصدره كارمل بتاريخ 31 تشرين الأول (أكتوبر) («يجب مساعدة السكَّان لمغادرة المناطق المستولى عليها») ثم يستنتج: «لذلك، يبدو أن السكَّان العرب في الجليل بشكل عام ظلّوا في قراهم رغم أن قوّاتنا حاولت طردهم، مستخدمةً في أكثر الأحيان وسائل غير قانونية وغير لطيفة». ويطرح موداعي عدداً من التفسيرات لبقاء معظم السكَّان في أماكنهم، فيقول:

(أ) معارضة جيش الإنقاذ (العربي) لهرب (المدنيين) عشية العمليَّة. (كان الجيب الذي استولى عليه الجيش الإسرائيلي في وسط الجليل الأعلى خلال عملية حيرام، تحت إشراف جيش الإنقاذ العربي بمساندة سرية من الجيش السوري النظامي).

(ب) مناطق الجليل الجبلية (إن قرى معينة لم تعلم بحملة الجيش الإسرائيلي إلاَّ بعد إنجاز مهمتها، وطبيعة الأرض جعلت الهرب، وخاصة مع المتاع، شديد الصعوبة إضافة إِلىٰ طبيعة القرويين).

(ج) وجود سكان أظهروا لنا الصداقة ووعدناهم سلفاً بمعاملة حسنة ولم يتعرّضوا لسوء معاملة خلال تنفيذ العمليَّة (الموارنة والدروز).

(د) سرعة سيطرة قواتنا على الطُّرق في الجليل.

(هـ) بسبب انعدام المبادرة من قِبل قواتنا تمكّن عدد كبير من القرويين من العودة إِلىٰ منازلهم بعد أن كانوا قد غادروها».

ويتحدَّث موداعي صراحة عن:

«الافتقار إِلىٰ أمر واضح ومقرّر مسبقاً، يصدر تعليمات (إِلىٰ الجنود)، بالتخلّص من السكَّان (إذا كان حقيقة هذا هو الهدف)، العرب أَو المسلمين في الجليل، (وغياب) تعريف دقيق للموقف (الملائم) الذي يجب اتباعه مع مختلف الجماعات الدينية والإثنية، وتجاهل المسألة (أي المشكلة) التي طرحها

(وجود) السكَّان العرب، عند تخطيط العمليَّة وتنفيذها، وحقيقة عدم استعداد أية قوات مسبقاً للتقدّم من أجل ضمان عدم خلق «فراغ» من شأنه أن يمكن السكَّان من العودة إِلىٰ منازلهم ـ هذه هي الأسباب التي أدَّت إِلىٰ نشوء حقيقة (أي استمرار وجود) السكَّان العرب في الجليل»[23].

من وجهة نظري يجب أن نضيف إِلىٰ هذه التفسيرات، أن سكان «الجيب» كانوا قد سمعوا بحلول شهر تشرين الأول (أكتوبر) 1948، عن محنة واضطراب حياة مواطنيهم الذين ذهبوا إِلىٰ المنفى خلال الشهور السَّابقة والذين تحوَّلوا إِلىٰ لاجئين معوزين، فاستنتجوا أنَّهم، بموازنة الأمور، قد يكونون أحسن حالاً بالبقاء في أماكنهم. علاوة على ذلك، قد يكون معظم الفلسطينيين قد فهموا أنّهم والدول العربية خسروا الحرب وأن اللاجئين لن يسمح لهم بالعودة إِلىٰ منازلهم. ولا بد للمرء أن ينتبه إِلىٰ تاريخ الأمر الذي أصدره كارمل ـ أي في 31 تشرين الأول (أكتوبر). ففي صبيحة ذلك اليوم كانت عمليَّة حيرام قد وصلت تقريباً إِلىٰ خاتمتها، أي أنَّه في الوقت الذي تلقت فيه الكتائب والمفارز الأمر الذي أصدره كارمل، كانت هذه القوّات قد اكتسحت معظم القرى في الجيب وتجاوزتها في تقدّمها. فطرد سكان قرية ما خلال الاستيلاء عليها أَو بعده مباشرة هو شيء، والعودة إِلىٰ القرية بعد إخضاعها بساعات أَو أيام وطرد سكانها هو شيء آخر (مع أنه، بالتأكيد، جرت أعمال طرد أيضاً بعد انتهاء الحملة العسكرية). لقد صدر أمر كارمل عند الساعة العاشرة صباحاً، ويفترض أن وقتاً إضافياً قد انقضى قبل إبلاغه إِلىٰ قادة السرايا والمفارز الذين كان عليهم تنفيذه.

أخيراً، إن الأمر ذاته صِيغ بعبارات سلسة، وذلك كما يبدو لترك مجال

---

(23) الوثيقة 189/ 75/ 922 في أرشيف الجيش الإسرائيلي «عملية حيرام»، تقرير أعده الرائد (ميجور) إسحق موداعي، لا يحمل تاريخاً ولكنه من أواخر الخمسينيات في القرن العشرين.

أمام القادة العسكريين في الميدان لاستخدام قسط من النباهة، ومن المؤكّد أنّه لم يجر لاحقاً اتهام أَو محاكمة أي من القادة العسكريين بتهمة عدم طرد ـ أَو، بهذا الصدد، بتهمة طرد ـ القرويين.

مهما يكن من أمر، ثمة سؤال يطرح نفسه بشأن أحداث وقعت في بعض قرى جيب الجليل خلال العمليَّة وفي الأيام والأسابيع التي تلتها. فعندما أشار شيموني إِلىٰ «أعمال قسوة» ارتكبها الجيش الإسرائيلي، وعندما أشار موداعي إِلىٰ «عدم ضبط النفس» من قبل الجنود ـ فإنَّهما كانا يشيران إِلىٰ المجازر التي ارتكبها جنود كارمل في مجد الكروم، والبعنة، ودير الأسود، ونجف، وصفصاف، والجش، وسعسع، وصالحة، وعيلبون، وحولا، ومعظمها وقع بعد انتهاء القتال. وربما كانا يشيران أيضاً إِلىٰ عمليات الطرد التي وقعت بعد عمليَّة حيرام في القطاع الحدودي.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو إِلىٰ أي درجة كانت هذه الأعمال ثمرة مبادرات محلية ـ أقدم عليها الضباط قادة الحظائر والمفارز والسرايا ـ وإِلىٰ أي حد كانت هذه الأعمال استجابة لتوجيهات عليا؟

فيما يتعلّق بعمليّات الطرد من شريط الأرض المحاذي للحدود اللبنانية خلال أسبوع بعد عمليَّة حيرام ـ بما في ذلك الطرد من أقرت وبرعم ـ فلا ريب في أنّها نجمت عن توجيه مركزي واحد يطلب الطرد بالإكراه، وأن برقية كارمل الثانية بتاريخ 10 تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ (المذكورة أعلاه) تشير إِلىٰ ذلك تماماً.

ولكن ماذا عن المجازر؟ إن ما نعرفه من تفاصيل عن هذه المجازر محدود، ويستند بصورة رئيسية إِلىٰ شهادات شفهية وخطية عربية، وإِلىٰ بعض وثائق الأُمم المتّحدة وبعض الوثائق المدنية الإسرائيلية[24] (راجع الملحقالتالي بعد هذا الفصل). إن وثائق الجيش الإسرائيلي المتعلّقة بها ـ وهي تقارير

---

(24) راجع بني موريس «الولادة» الفصل السابع ومقالته «نظرة جديدة على الوثائق =

مرفوعة من الضباط في الميدان والشهادة التي أُعطيت إِلىٰ مختلف لجان التحقيق التي تولّت استقصاء موضوع المجازر وتقاريرها النهائية (كان هنالك تقريران على الأقل، أحدهما من قيادة الجبهة الشمالية نفسها في الجيش الإسرائيلي، والثانية من المدعي العام الإسرائيلي، ياكوف شمعون شابيرا) ـ لا تزال قيد السرِّيَّة وغير متاحة للباحثين. ولكن الخطوط العامّة لما حدث واضحة.

أنا لا أقول هنا أن كارمل أصدر أمراً عاماً بتنفيذ مجازر، وأنّه نتيجة لذلك ارتُكِبَت سلسلة من المجازر، ولكن أمرين يشيران إِلىٰ أن بعض الضباط في الميدان على الأقل فهموا أوامر كارمل على أنها تفويض بارتكاب أعمال قتل من شأنها أن ترهب السكّان وتحملهم على الهرب: وهي الأَعمال التي ارتُكبت وشدة فظاعتها، وعدم معاقبة أحد من مرتكبيها. لقد ارتكبت المجازر سرايا ثلاث من الوحدات الرئيسية التي شاركت في عمليَّة حيرام، وهي اللواء (الأول) وهو لواء غولاني، واللواء السابع واللواء (الثاني) وهو لواء كارميلي، وكذلك سرايا من حاميات الخط الثاني التي حلّت محل الألوية المهاجمة في القرى المستولَى عليها. ووفقاً لمعلوماتي لم يعاقب قط أحد من الجنود أَو الضباط الذين ارتكبوا جرائم الحرب هذه. من الممكن تماماً أن يكون مرتكبو هذه الجرائم قد رأوا في الأمر الذي أصدره كارمل بتاريخ 31/ تشرين الأول (أكتوبر) نوعاً من الإيحاء بارتكاب هذه الأَعمال. وواقع أن ما من أحد عُوقب لاحقاً يعطي الانطباع بأن تفسيرهم لذلك الأمر (أَو التعليمات الشفهية التي رافقته أَو تفسيرات ضباط أدنى مرتبة في التسلسل القيادي، كقادة الألوية)، هذا الواقع انتشر انتشاراً واسعاً وترسّخ إِلىٰ حدّ أنّه حال دون أن يحاسبهم أحد. وبعبارة أبسط فإن كارمل أَو الضبّاط أَو القادة المدنيين الأعلى منه مرتبة تورّعوا عن ذلك

= الصهيونية المركزية»، ص: 96 ـ 97، 101 ـ 103. في كتاب «الولادة» أخطأت عندما نسبت تقريراً قدمه موشي إيريم في اجتماع عقدته اللجنة السياسية لحزب المابام بتاريخ 11 تشرين الثاني (نوفمبر) 1948 يتعلق بهذه الفظائع إِلىٰ إسرائيل غاليلي. وقد صحّحت هذا الخطأ في المقال المنشور في «البايم».

بسبب احتمال أَو التهديد بأن يشير المتهمون بإصبع اتهام دقيق إِلىٰ الأعلى في سلسلة القيادة ليبيِّنوا مصدر أَعمالهم.

على أية حال فإن الشكل الموحد أَو على الأقل التشابه في طبيعة المجازر يدل إِلىٰ اعتقاد ساد بين مرتكبيها، بوجود توجيه وتفويض مركزيين (وربما أيضاً إِلىٰ وجود شكل ما من أشكال خطة توجيهية مركزية). إن جميع المجازر تقريباً اتخذت مجرى متشابهاً: تدخل وحدة من وحدات الجيش إحدى القرى، وتجمع الرجال في ساحة القرية، تنتقي أربعة أَو عشرة أَو خمسين من الذكور الذين في سن الجندية (في بعض الأماكن كان يحدث ذلك وفقاً لقوائم مهيأة بأسماء أشخاص يشتبه بأَنَّهم ساعدوا قوات القاوقجي أَو قوات المفتي الأكبر الحاج أمين الحسيني)، فيوضعون في صفّ أمام أحد الجدران ويقتلون رمياً بالرصاص. بعض المجازر ارتكبت مباشرة بعد الاستيلاء على القرية من قِبل الجنود المهاجِمين، غير أن معظم المجازر ارتكبت في الأيام اللاحقة. وفي بعض الحالات (كما في حالة ما حدث في قرية مجد الكروم بتاريخ الخامس أَو السادس من تشرين الثاني ـ نوفمبر) حدثت المجزرة ظاهرياً كجزء من جهود الوحدة العسكرية الرامية إِلىٰ إرغام القرويين على تسليم الأسلحة المخبأة، مع أنّه يبدو أن هذه المجازر كانت تحدث غالباً في نطاق عمليَّة تخويف هدفها تحريض القرويين وحملهم على الهرب (كما حدث في حلبون، والجيش، إلخ). لقد افترضت في كتاب «الولادة» أنّه لم يكن هناك أمر مركزي من «الأعلى» لاقتراف المجازر[25]. إن الوثائق التي أفرج عنها مؤخراً من محفوظات الجيش الإسرائيلي تبدو مثبتة لذلك. فبعد مرور ثلاثة أسابيع ونصف الأسبوع على عمليَّة حيرام أصدر كارمل «أمر اليوم» إِلىٰ جميع الوحدات التابعة لإمرته، قال فيها:

«انتصارنا الرائع في الجليل قد شوّهه سماح بعض الجنود لأنفسهم

---

(25) موريس، «الولادة» ص 230.

ارتكاب أَعمال مشينة وذلك بقيامهم بأَعمال النهب والجرائم المدانة ضد السكّان العرب بعد استسلامهم. . . إن سوء معاملة السكّان أَو أَعمال القتل والسرقة ليست نشاطاً عسكرياً أَو أعمالاً تدل على الشجاعة. إنَّها أَعمال مخزية لجيشنا. . . ومرتكبو هذه الجرائم خلال العمليّة وفي أعقابها يحاكمون وسوف يعاقبون. . . (ولكن) بلغ علمي أنّه حتى في الوقت الحاضر لم تتوقّف كلياً مشاهد السلوك غير المنضبط. إن هذه الأَعمال يجب أن تتوقَّف فوراً وبكل شدَّة (هكذا ورد الكلام في الأصل). وكل من يُقبض عليه مُرتكباً جريمة أخرى سيحاكم فوراً وسيعاقب أشد العقاب. إنني أطلب من الضبّاط والجنود في الجبهة الشمالية أن يساعدوا في القضاء على هذا الفساد. وكل من يحاول التستر على المجرم سيكون شريكاً له في الجريمة وهو أيضاً لن يعفى من المسؤولية. . . المجد للمقاتل العبراني الوفي العامل من أجل التحرير وكل الاحترام للأسلحة العبرانية النقية، أسلحة الحماية والفتك!»[26].

إن هذا الكلام، كما ورد، يبدو أنه يشير إِلىٰ استياء كارمل من هذه الأَعمال، بل إنّه يؤكِّد ـ حسب معلوماتي التي لا تستند إِلىٰ أساس متين ـ أن الجنود حوكموا على هذه الجرائم. ولكن انتشار هذه الحالات (مجموع المجازر التي حدثت كان نحو اثنتي عشرة مجزرة)، وعدم المعاقبة، وشكل

(26) وثيقة رقم 84/ 49/ 437 في أرشيف الجيش الإِسرائيلي. كارمل، «أمر اليوم» 25 تشرين الثاني (نوفمبر) 1948. من المفيد التأكيد أن كارمل كان بالتأكيد يعلم بالمجازر في يوم وقوعها أَو على الأقل بعد وقوعها بأيام قليلة. فلماذا انتظر أسبوعين أَو ثلاثة أسابيع لإصدار «أمر اليوم» الذي دانها؟ ربما، كما يقول، لأنها ارتبطت بأعمال جديدة ذات طبيعة مشابهة، أَو لعله انتظر أن تكتمل التحقيقات المختلفة في الأحداث (من قبل المدعي العام يعقوب شمشون شابيرا، أَو من قبل قيادة الجبهة الشمالية نفسها). ولعل الأمر الذي أصدره قد صدر بطريقة تقنع الضبّاط والجنود بتقديم بينات إِلىٰ لجان التحقيق هذه، أَو لعله أراد أولاً مجرد الامتناع عن الإدلاء بأي بيان في هذا الشأن ثم اضطر في النهاية، ولو متأخراً، أن يفعل ذلك بتأثير الأحداث أو بتأثير حزبه (المابام) أَو بتأثير شيء آخر. لا سبيل إِلىٰ معرفة ذلك في ضوء البينات المتوفرة.

الأحداث، والتأخّر في إصدار «أمر اليوم» هذا، قد تُفضي بمجموعها إلى استنتاج أكثر التباساً.

لقد قدمت هذه الأمثلة عن التفكير الصهيوني في التهجير في السنوات السابقة لسنة 1948، وهذه الأمثلة المتعلِّقة بعمليَّة حيرام، لكي أبيِّن أهمية الوثائق التي يجري حالياً الإفراج عنها وخاصة وثائق محفوظات الجيش الإسرائيلي، وذلك من أجل فهم أوفى لما تتمخّض عنه سنة 1948. إن الوثائق المتوفرة حديثاً، والتي سأتعامل معها وأعرضها بشكل أوفى في الطبعة المنقحة التي أعتزم نشرها لكتاب «الولادة» إنما تلقي ضوءاً جديداً وهامّاً على أجزاء وجوانب مختلفة من الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى. وما من شك في أن بلورة التوافق بين القادة الصهيونيين على مساندة التهجير قد ساعدت على تمهيد الطريق أمام بدء النزوح الفلسطيني سنة 1948. وبالمثل، إن نزوحاً أكبر كثيراً مما ورد في كتاب «الولادة»، قد سبَّبته أعمال وأوامر صريحة بتنفيذ الطرد من قبل الجنود اليهود/ الإسرائيليين. هذان، بالتأكيد، هما اثنان من الاستنتاجات الهامّة، ولو أنّها لا تزال مؤقتة، التي انبثقت م الوثائق التي أُفرج عنها مؤخراً، ولكن لا بد من انقضاء المزيد من الأعوام قبل أن تكتمل عمليَّة الإفراج عن الوثائق. وحتى في ذلك الحين، ستبقى بدون شك بقع سوداء غير مفهومة، وهي مجالات ستظل المعرفة ويظل الفهم فيها غير مكتملين. ولكن هذه المناطق المظلمة ستكون أقل من الموجودة حالياً.

ملحق: مجزرة 14 بدوياً في شرقي الجليل، 2 تشرين الثاني (نوفمبر) 1948

معظم وثائق محفوظات الجيش الإسرائيلي المتعلِّقة بالمجازر بقيت قيد السرِّيَّة. ولكن المكلّفين بحفظها سرية لم يتصفوا دائماً بالكفاءة. على سبيل المثال، أحد التقارير التي سُمح للباحثين الإطلاع عليه (في وثيقة محفوظات الجيش الإسرائيلي رقم 1096/ 1949/ 65)، وقد تمّت كتابته بتاريخ 2 تشرين الثاني (نوفمبر) 1948، على ما يبدو من قِبل صف ضابط للحظيرة «ج» (التوقيع لا يمكن تفكيكه)، من السرية 103، يشرح ويصف (باختصار) مجزرة 14 بدوياً في شرق الجليل بتاريخ 2 تشرين الثاني (نوفمبر) 1948.

يجب عدم الخلط بين هذه المجزرة وتلك التي حدثت قبل ذلك بثلاثة أيام في عيلبون التي تقع على مقربة من مكان مجزرة البدو، والتي قام فيها جنود لواء غولاني بذبح اثني عشر قروياً (راجع كتاب «الولادة» ص 229). ولكن تلك المجزرة أيضاً نجمت، كما يبدو، عن موت جنديين مفقودين من جنود الجيش الإسرائيلي. ويبدو أن جنود لواء غولاني عثروا على رأسيهما المبتورين في أحد منازل القرية.

الموضوع:

تقرير عن عملية البحث (أ) في منطقة عرب المواسي قرب الموقع 213.

مرسل من قِبل قائد الحظيرة حايون.

عند الساعة 09,00 بتاريخ 2/ 11/ 1948 انطلقت قوة مؤلَّفة من مفرزتين

ترافقها مفرزة السرية المدرعة، بقيادة الملازم ز. كلاينمان وحاييم حايون، من القاعدة الواقعة في المغار. وعند وصولها إِلىٰ الموقع (موقع عرب المواسي، وهو كما يبدو خِربَة الوَعَرَة السَّودا، على بعد 8 كيلومترات شرقي عيلبون) جمعت الذكور الذين في سن البلوغ وطلبوا منهم تسليم أسلحتهم. جمعت القوة سبع بنادق. (ثم) انقسمت القوة إِلىٰ قسمين، أحدهما، بقيادة كلانيمان، بقي لحراسة هؤلاء الذكور، والثاني بقيادة حايون صعد إِلىٰ الموقع 213 (يبدو أن الموقع قمة تل يبعد نحو كيلومترين عن خربة الوعرة) حيث عثر الجنود على عظام جنديين من جنود الجيش الإسرائيلي فقدا في عمليَّة سابقة في هذا الموقع. وقد تم التعرّف على هويتيهما بواسطة قطع ملابس وجدت على مقربة من المكان (الجثتان كانتا مبتورتي الرأس).

أشعل رجال هذه القوة النار في المنازل العربية وعادوا إِلىٰ القاعدة (المغار) ومعهم تسعة عشر من الذكور العرب الذين في سن البلوغ. في القاعدة جرى فرز الرجال (أي الأسرى) وتمّ التعرّف على الذين شاركوا في أعمال معادية لجيشنا، وجرى إرسالهم تحت إشراف حاييم (حايون) إِلىٰ مكان محدد مُسبقاً، وهناك تمّت تصفية (فعشام حسلو Ve'sham huslu) 14 من هؤلاء الذكور. أما البقية فقد نُقلوا إِلىٰ معسكر لأسرى الحرب.

3 الدروز وولادة إسرائيل

ليلى پارسونز Laila Parsons

هذا الفصل يعالج سؤالين يتعلّقان بالعلاقة بين دروز فلسطين والصهيونيين في الحرب العربيّة ـ الإسرائيليّة خلال السنوات 1947 ـ 1949[(1)]. السؤال الأول تاريخي: كيف تؤثّر العلاقة بين الدروز واليهود خلال حرب فلسطين في فهمنا لتاريخ تلك المدة القصيرة، ذات الأهمية البالغة، في تاريخ الشرق الأوسط الحديث؟ في إجابتي سأبحث كيف سيساعدنا ما مرّ بالدروز خلال الحرب في اكتساب فهم أدق لولادة أزمة اللاجئين الفلسطينيين. السؤال الثاني يتعلّق بكتابة التاريخ: ما الذي تخبرنا إياه الأوصاف التي أطلقها طرفا التحالف على علاقتهما من حيث وجهة نظرهما في تاريخها ومقاومتهما لها؟ في إجابتي سأبحث كيف فسّرت شخصيات بارزة من الجانبين الدرزي واليهودي روايتهم لتاريخ العلاقة بطريقة يبدو معها هذا التحالف في زمن الحرب أمراً محتماً ومقرّراً سلفاً.

وأبدأ الآن بالسؤال الأول. من ناحية، بسبب أهمية حرب فلسطين لتطور الشرق الأوسط الحديث، كانت الحرب ولا تزال موضوع كثير من الجدل الذي حدث مؤخراً، وتحديداً بين الذين وُصفوا بأنهم «تقليديُّون» والذين وُصفوا بأنَّهم «مؤرِّخون جُدد» فقد سعى المؤرخون الجدد إِلىٰ تعرية ما

(1) للحصول على سرد واف عن هذا التحالف، راجع كتاب ليلى پارسونز «الدروز بين فلسطين وإِسرائيل» «The Druze Between Palestine and Israel, 1947-1949» (لندن 2000).

اعتبروه أساطير الخرافات التي أحاطت بولادة إسرائيل. وأحد أهم ما كتب عن التاريخ الجديد المتعلِّق بفلسطين، هو كتاب بني موريس «ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، 1947 ـ 1949». لقد نجح موريس في هذا العمل البحثي المضني في تعرية كثير من الأساطير التقليدية التي أحاطت بنزوح أربعة أخماس السكَّان الفلسطينيين في زمن الحرب من الأرض التي أصبحت دولة إسرائيل. إحدى الأساطير التي دَحَضَها هي الفكرة القائلة إن زعماء الدول العربية المجاورة طلبوا من الفلسطينيين أن يرحلوا، ولم يرغمهم الجيش الإسرائيلي بأي حال على ترك منازلهم. لقد بيَّن موريس، من خلال تدقيقه في السجلات العسكرية التي رفعت عنها السرِّيَّة، أن الإكراه العسكري حدث فعلاً وأدَّى إِلىٰ طرد بعض الفلسطينيين عمداً.

بيد أن موريس يؤكِّد في كتابه بصورة حاسمة أن هذا الإكراه المخطّط له كان وراء أقلية ضئيلة من أعمال الطرد. أما الأكثر من أعمال الطرد فقد كانت نتيجة ما يسميه موريس «عشوائية» الحرب. بعبارة أخرى، أُرغم معظم الفلسطينيين على الرحيل نتيجة لعوامل عسكرية محلية وليس نتيجة لأهداف سياسية عليا. أي نتيجة للتكتيك وليس للاستراتيجية. ويختتم موريس أطروحته باستنتاجه الشهير «إن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين هي وليدة الحرب وليست وليدة التخطيط»[2].

إن كتاب موريس، منذ نشره، اجتذب نقد الباحثين من جانبي النقاش الدائر بين التقليديين والمؤرخين الجدد. فالتقليديون اتهموه بتشويه الأدلة خدمة لما اعتبروه خطة عمل سياسي مخفية من الجناح اليساري. أما أعضاء معسكر المؤرخين الجدد الأكثر محاباة للعرب، في الجانب الآخر، فقد اتهموا موريس بعدم المضي في بحثه إِلىٰ الحد الكافي. وعلى وجه التحديد، فإن نورمان

(2) بني موريس «ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، 1947 ـ 1949»، (كامبردج، 1987) ص286.

فنكلشتاين ونور مصالحة وصفا فرضية موريس القائلة إن أزمة اللاجئين نشأت بغير قصد بل بالمصادفة، بأنَّها خرافة جديدة جاءت بديلة للخرافة القديمة[3].

انتقاد فنكلشتاين لموريس يركِّز على الرأي القائل إن كتاب موريس غير مترابط داخلياً. ويدعي فنكلشتاين أن الاستنتاج المعتدل الذي استخلصه موريس يناقض البيّنة ذاتها التي استشهد بها لدعم ذلك الاستنتاج. وهو يعدد تناقضات موريس ولكن دون أن يقدِّم أية بينة جديدة من عنده. أما مصالحة فإنَّه سلك مسلكاً مختلفاً. فإنَّه، اعتماداً على بحثه المتعلِّق بمركزية فكرة «التهجير» في الأيديولوجية الصهيونية السابقة لقيام الدولة، تحدَّى ادعاء موريس بعدم وجود سياسة شاملة لطرد الفلسطينيين. لقد جمع مصالحة أدلة تبيّن أن صهيونيين عديدين، قبل الحرب وخلالها، دعموا فكرة تهجير السكَّان الفلسطينيين بطريقة تفضي إلىٰ إجهاض المشكلة الوشيكة المتمثِّلة في حكم عدد كبير من السكَّان العرب في دولة يهودية. ويجادل مصالحة قائلاً: إذا أخذنا هذه البينة بالاعتبار، فلماذا يكون من الصعوبة بمكان الاستدلال على أنّ ما حدث للفلسطينيين في السنوات 1947 ـ 1949 لم يكن نتيجةً مباشرةً لمناداة الصهيونيين المبكرة بالتهجير[4]؟ إن موريس، بشكل عام، يدحض بصورة مقنعة أقوال فنكلشتاين ومصالحة. وهو يفنّد قائمة التناقضات المزعومة التي أعدّها فنكلشتاين واحدة بعد أخرى. كما أنّه يدعي أن استنتاجات مصالحة أساسها الفكرة المخادعة القائلة ببناء المغالطة على مثلها.

«إن حقيقة أن بن غوريون وغالبية الزعماء الصهيونيين كانوا يحبِّذون في أواخر الثلاثينات من القرن العشرين حلاً «تهجيرياً» لمشكلة الأقلية العربية المقبلة في الدولة اليهودية، وأن بن غوريون ومعظم زعماء اليشوف كانوا خلال المدة بين 1947 ـ 1949 يتمنّون أن يروا بقاء أقل عدد ممكن من العرب، هذه

---

(3) نورمان فنكلشتاين، «أساطير قديمة وجديدة» مجلة دراسات فلسطينية 21/ 1 (1991) 67.

(4) نور مصالحة «نقد بني موريس» مجلة دراسات فلسطينية 21/ 1 (1991) 90 ـ 97.

الحقيقة لا تعني أن اليشوف تبنّى ونفّذ سياسة طرد. ويمكن للمرء أن يحاجج بالقول إن معظم العرب، ومن ضمنهم، ربما، معظم المصريين، كان بودهم أن يشهدوا زوال إسرائيل، ولكن هل هذا يماثل القول أن ذلك يعني سياسة مصرية (أَو أردنية، أَو لبنانية) لتدمير إسرائيل؟»[5].

إن البحث الذي قمت به حول تجربة الدروز الفلسطينيين خلال الحرب الفلسطينية يظهر أن أحد أجزاء القصة التي يرويها موريس في كتاب «الولادة» خاطىء. ولكي أكون أقل حدة في كلامي أقول إن بحثي يظهر أن موريس تحاشى موضوعاً يقوض أطروحة كتابه المركزية القائلة إن نزوح اللاجئين الفلسطينيين كان عرضياً ولم يكن عن قصد. إن المسألة التي يجب أن تكون موضوع البحث هي هل كان الجيش الإسرائيلي في الفترة بين 1947 ـ 1949 يعامل كل مجموعة سكانية من المجموعات الدينية الفلسطينيَّة معاملة مختلفة عن معاملة المجموعات الأخرى الدينية؟ فإذا كان الفلسطيني المسلم يُطرد لمجرد أنّه مسلم، بينما كان يسمح للمسيحي أَو الدرزي بالبقاء لأنه مسيحي أَو درزي، فإن هذه الانتقائية، وهذا العمل الانتقائي، يشير إِلىٰ أن مقداراً على الأقل من العَمد أَو التخطيط قد تخلّل عملية الطرد. الكلام التالي هو ما يقوله موريس في كتاب «الولادة»:

«لم تصدر توجيهات واضحة إِلىٰ الضبّاط قادة أرتال الجيش الإسرائيلي الزاحفة، بشأن كيفية معاملة كل فئة دينية أَو إثنية تواجهها هذه الأرتال. إن ما انبثق من الأحداث يطابق بصورة تقريبية نمطاً كما لو أن توجيهات «غريزية» من هذا القبيل اتُبعت من قبل الجيش الإسرائيلي ومختلف التجمعات السكنية المستولى عليها، حيث جاءت النتيجة الديموغرافية بصورة عامّة مطابقة لظروف الزحف العسكرية. فالقرى، على وجه التقريب، التي تصدّت لمقاتلة وحدات الجيش الإسرائيلي أَو قاتلت قتالاً شديداً، قد أفرغت من سكانها: فالسكَّان، إما

---

(5) بني موريس «رد على فنكلشتاين ومصالحة» مجلة دراسات فلسطينية 21/1 (1991) 103.

خوفاً من العقاب بسبب حماستهم القتالية، أَو رفضاً للعيش تحت الحكم اليهودي، آثروا الهرب، أَو في بعض الحالات طُردوا، علاوة على ذلك فإن حقائق المقاومة أَو الاستسلام سلمياً، جاءت مطابقة بشكل تقريبي لطبيعة القرى دينياً وإثنياً. وبصورة عامة، كانت القرى التي جميع سكانها أَو أكثريتهم من المسلمين، تميل إِلىٰ القتال. أما القرى المسيحية فكان تميل إِلىٰ الاستسلام دون قتال أَو دون مساعدة قوات القاوقجي. أما القرى المختلطة التي واجه فيها الجيش الإسرائيلي مقاومة، فقد بقي المسيحيون بأغلبيتهم فيها بينما هرب المسلمون أَو أُرغموا على مغادرتها. على حين أن القرى الدرزية والشركسية لم تقاوم في أي مكان زحف الجيش الإسرائيلي»[6].

إن فرضية موريس الجدلية تبدو بصورتها السطحية مقبولة، ذلك أنّه يبدو أمراً معقولاً أن يُعزى التفاوت الكبير في عدد اللاجئين من المسلمين والمسيحيين إِلىٰ تفاوت مقابل في المقاومة أَو السلبية خلال المعركة. ولا يخفى أن الحرب عمل فوضوي وأن القرارات العسكرية تُتخذ في قلب المعركة، أَو مباشرة بعد المعركة عندما تكون المشاعر لا تزال ملتهبة وقد لا تعكس سياسة هادئة عقلانية ومنسَّقة، بل تكون القرارات بدلاً من ذلك مستمدّة من شخصية ضابط آمر وحدة ومن تجربته الفردية.

ولكن عندما نأتي إِلىٰ موضوع الدروز فإن فرضية «العشوائية» التي طرحها موريس تصطدم بمياه هائجة. وباستطاعتي أن أدّعي بكل ثقة، استناداً إِلىٰ أبحاثي الخاصة في محفوظات الوثائق الإسرائيلية، أن الانحياز في السياسية الإسرائيلية إلى الدروز كان ثابتاً على الدوام، وأن هذا الانحياز في السياسة كان ينقل بصورة كافية ومشافهةً إِلىٰ قادة الوحدات العسكرية المنتشرين على الأرض حيث شعروا أَنَّهم مطالبون بتنفيذه. لقد رويت في مكان آخر قصة تطور

---

(6) موريس، «الولادة» ص 225.

التحالف الدرزي ـ اليهودي: من وقوف الدروز على الحياد خلال ثورة العرب بين سنتي 1936 و1939، إلىٰ خطة الصهيونيين التي لم تحقّق أهدافها في ثلاثينات القرن العشرين بنقل كامل السكّان الدروز في فلسطين إلىٰ جبل الدروز في سورية، وإلىٰ التحاق جنود السرية الدرزية[7] في جيش التحرير الفلسطيني إلىٰ الجيش الإسرائيلي في مطلع صيف سنة 1948 بعد أن انشقّوا عن جيش التحرير ذاك. أما الآن فإنني سأكتفي بطرح نقطتين عامّتين بشأن التحالف، ثم سأركّز على حدثين يصوّران بأوضح شكل درجة العلاقة، بين الدروز والصهيونيين.

النقطتان العامّتان هما، أولاً، إن المحاولات الإسرائيلية لرعاية الصداقة مع سكان فلسطين الدروز قبل الحرب، أي خلال مدة الانتداب البريطاني، وكذلك خلال الحرب نفسها، كانت جزءاً من سياسة إسرائيلية حديثة العهد لإقامة روابط مع مختلف الأقليات في الشرق الأوسط، والحقيقة هي أن أحد أكثر دعاة هذه السياسة حرصاً على تنفيذها ـ وهي سياسة تستند، إلىٰ حد ما إلىٰ مبدأ «عدو عدوي صديقي» ـ هو بن غوريون ذاته. فعلى سبيل المثال، كانت هذه السياسة أيضاً هي التي تسترشد بها علاقات إسرائيل مع المسيحيين الموارنة في لبنان. وفي الثلاثينات من القرن العشرين وصف أحد مسؤولي الوكالة اليهودية هذه السياسة بأنّها «طريقة لإقامة بقع من الضوء والإلهام في البحر العربي المظلم المحيط بنا من كل جانب»[8].

والنقطة العامة الثانية هي أن ما أبداه الإسرائيليون من اهتمام خاص

(7) راجع پارسونز في كتاب «الدروز» أو، بشكل مختصر «دروز فلسطين في الحرب العربية ـ الإسرائيلية، 1947 ـ 1949» دراسات إسرائيلية 1/ 2 (1997) ص: 72 ـ 93.

(8) هذه الكلمات وردت في تقرير كتبه أهارون حاييم كوهين، ضابط المخابرات الملحق بالمكتب المشترك للشؤون العربية، 2 تشرين الثاني (نوفمبر) 1937، الأرشيف الصهيوني المركزي.

بالدروز الفلسطينيين ناشىء في المقام الأول، عن النظر إِلىٰ دروز فلسطين على أنّهم صلة وصل مع أبناء دينهم الأقوى والأوفر عدداً في سورية. إن المتخصِّصين بالشؤون العربية في الوكالة اليهودية ومن ثم في وزارة الخارجية الإسرائيلية، وكذلك مختلف العملاء السرِّيين، جَنّدوا أفراداً من الدروز الفلسطينيين لنقل رسائل إِلىٰ الزعماء الدروز في سورية.

أما ما يخص الحديثين اللذين يصوِّران بأوضح شكل درجة التواطؤ بين الدروز والصهيونيين، فإن أولهما هو في الواقع نهج أكثر مما هو حدث: التشكل التدريجي «لوحدة أقليات» معظم أفرادها دروز تابعة للجيش الإسرائيلي. أساس هذه الوحدة يعود إِلىٰ مطلع صيف سنة 1948، عندما انشقت عناصر في السرية الدرزية التابعة لجيش التحرير الفلسطيني عن هذا الجيش والتحقوا بالجيش الإسرائيلي. وهؤلاء المنشقّون الدروز، وهم بصورة رئيسية من سورية، وكذلك بعض الدروز الفلسطينيين، ومعظمهم من قريتي دالية الكرمل، وعسفيا الواقعتين على جبل الكرمل، وقد شكَّلوا معظم أفراد وحدة الأقليات. وشغلت أعداد أقل من البدو والشركس المناصب المتبقية في هذه الوحدة. وقد ألحقت هذه الوحدة بلواء أوديد في الجيش الإسرائيلي وشاركت في القتال خلال عمليَّة حيرام في تشرين الأول (أكتوبر) 1948. إنّ إنشاء وحدة أقليات كان خطوة جذرية عند الإسرائيليين، خطوة لها على أقل تقدير كثير من المضاعفات السياسية بقدر ما لها من مضاعفات عسكرية. فمن الناحية العسكرية لا يمكن أن تُحْدِثَ وحدة بهذا الحجم فَرْقاً حاسماً في المجهود الحربي الإسرائيلي. وأما من الناحية السياسية، فإن ضمّ وحدة من الجنود الذين يتكلّمون اللغة العربية إِلىٰ الجيش الإسرائيلي، بعد أن كان كثيرون من أفرادها يقاتلون في صفوف العدو قبل شهور قليلة فقط، يعتبر كسباً دعائياً. والفوائد السياسية لمثل هذا التجنيد، وخاصة من حيث ترسيخ التحالف الدرزي اليهودي، لها أهميتها ومدلولاتها. ومن المؤكّد أن هذا التجنيد كان بالنسبة

للدروز الذين تمّ تجنيدهم في هذه الوحدة، عملاً لا عودة عنه[9].

الحدث الثاني الذي يصوِّر درجة التواطؤ بين الدروز والصهيونيين يتعلَّق بالدروز المدنيين أكثر مما يتعلَّق بالدروز الجنود، وقد وقع هذا الحدث في منتصف الحرب، خلال عمليَّة ديكيل، أي الحملة التي هدفت إلىٰ الاستيلاء على مدينة الناصرة الفلسطينيَّة الكبيرة. فخلال عمليَّة ديكيل، التي انطوت على مكاسب إسرائيلية هامة، أفلح الجيش الإسرائيلي في احتلال بلدة شفا عمرو، بسكانها الخليط من المسلمين والدروز والمسيحيين. تفيد وثائق المحفوظات الإسرائيلية، وكذلك مذكرات المشاركين في الحملة، أن اللواء الإسرائيلي الذي استولى على البلدة في صيف سنة 1948، عقد اجتماعات سرية مع زعماء دروز البلدة قبل المعركة. وخلال تلك الاجتماعات وافق الدروز على التظاهر خداعاً بالدفاع عن حيّهم في البلدة لتمكين الجيش الإسرائيلي من اكتساح البلدة بأسرع مما كان يتوقع المدافعون عنها من المسلمين والمسيحيين. ووفقاً لأقوال قائد اللواء الإسرائيلي:

«سارت كل الأمور حسب الخطة المرسومة. وبينما كان حي المسلمين يتعرّض للقصف، اقتربت القوة المهاجمة من جدران البيوت، كان جنود هذه القوة و«المدافعون» الدروز يطلقون الرصاص فوق رؤوس بعضهم بعضاً تجنّباً

---

(9) 5 آب (أغسطس) 1948، HA 195/105. هذه الوثيقة هي تقرير مخابراتي طويل كتبه يهوشواع بالمون بعنوان «أنشطتنا في أوساط الدروز». تتضمن الوثيقة بعض المعلومات عن الوحدة العسكرية الدرزية. راجع أيضاً رسالتي شيموني إلىٰ ساسون باريخ 19 آب (أغسطس) و16 أيلول (سبتمبر)، 1948، 2570/ 11، أوراق وزارة الخارجية، أرشيف دولة إسرائيل. هذه الوثيقة الأخيرة هي قائمة لا تحمل تاريخاً بأسماء المجندين الدروز المحليين وعدد أفراد الأسر التي يعيلونها. راجع أيضاً كتاب داڤيد كورين «كيشير نعمان ـ (أي التحالف الصامد)» (تل أبيب، 1991)، ص 63 ـ ومقال يوآف غيلبير «الدروز واليهود في حرب 1948» دراسات شرق أوسطية 31 (1995) 446 ـ 60. للمزيد عن هرب الضباط والجنود والتحاقهم بالجيش الإسرائيلي راجع كتاب پارسونز «الدروز» ص: 69 ـ 74.

للأذى. وسرعان ما اخترق المهاجمون الخطوط الدرزية فدخلوا البلدة واستولوا على حي المسلمين بمهاجمته من الخلف، وفي غضون وقت قصير كانت البلدة بكاملها في أيدينا»[10].

معركة شفا عمرو الزائفة ومن ثم احتلال الناصرة أمدّا التحالف الدرزي ـ اليهودي بزخم، وأظهرا نجاح التحالف، حيث أصبحت فوائده المحتملة موضوع بحث ليس من قِبل ضبّاط الجيش الإسرائيلي على أرض المعركة فحسب، وإنما أيضاً من قِبل مسؤولي وزارة الخارجية الإسرائيلية.

وهؤلاء المسؤولون في وزارة الخارجية، الذين كانوا خلال الانتداب وفي أوائل الحرب، يشكُّون في السعي إِلىٰ إقامة علاقات صداقة مع الدروز، ظهرت أمامهم الآن ميزات عسكرية ملموسة. وقد وجَّه ياكوف شيموني، نائب مدير دائرة شؤون الشرق الأَوسط في وزارة الخارجية، مذكرة إِلىٰ رئوفين شيلواح في الدائرة السياسية، قال فيها: «لم تكن أمامنا مفاجآت عسكرية في الجليل، والفضل يعود إِلىٰ شبكة لجمع المعلومات وإِلىٰ الاستيلاء على شفا عمرو الذي جاء نتيجة للعلاقات الحسنة (مع الدروز) وإِلىٰ تنظيم العملية من الداخل»[11].

إن الذين كانوا يرتابون بدوافع الدروز في الجانب الإسرائيلي لم يعد بإمكانهم أن يتجاهلوا الفائدة المحتملة التي تُجنى من المساندة الدرزية. وهذا ما يكشفه تبادل رسائل بين إسحق أڤيرا، وهو من سكان أحد الكبوتسات وعمل في مخابرات الهاغانا، وعزرا دانين، الذي كان آنذاك مستشاراً في وزارة الخارجية للشؤون العربية. كان هذان الرجلان صديقين. وقد زار أڤيرا شفا عمرو في

---

(10) بن دونكلمان «ازدواجية الولاء: سيرة ذاتية بقلم صاحبها» «Dual Allegiance: An Autobiography» (نيويورك، 1976) ص261.

(11) من ياكوف شيموني إِلىٰ رينوفين شيلواح، 13 أيلول (سبتمبر) 1948، 2565/ 8، أوراق وزارة الخارجية: أرشيف دولة إسرائيل.

الأيام التي تلت الاستيلاء عليها فأزعجته المعاملة التفضيلية التي يلقاها الدروز من الجيش الإسرائيلي:

زرت شفا عمرو زيارة قصيرة. ورأيت هناك وجوه الدروز الذين لم يكونوا يسيرون في شوارع البلدة بحرية فحسب، بل كان يبدو على وجوههم الاغتباط برزية المسلمين الذين جرى ترحيلهم وتبعثرت مقتنياتهم. حذار، يا عزرا أن يخالجك الارتباك بأني مستاء من جراء أَعمال الاحتلال التي يقوم بها جيشنا أَو بسبب طرقه في تنفيذ عملياته. كل ما في الأمر أنني أرى خطراً في افتراض أن الدرزي أَو المسيحي «كوشير»(*) وأن المسلم «ليس كوشير».

أجابه دانين:

«فيما يتعلَّق بالموقف من الدروز وخيانتهم، فإنّهم لا يختلفون عن المسلمين بل ربما كانوا أسوأ منهم. إن ما يحدِّد موقفهم هو وجود أَو عدم وجود خيارات أمامهم. فالمسلمون لديهم دعم أما هؤلاء الدروز فإنَّهم ضعفاء وبإمكاننا أن نستغل افتقارهم إِلىٰ خيارات في الوقت الذي نحن وحيدون في هذه الحرب»[12].

هنالك أمثلة أخرى كثيرة عن التعاون بين العسكريين الإسرائيليين والدروز، ولكن ما ذكرناه أعلاه يكفي لتصوير درجة التواطؤ. وفيما يخص فرضية العشوائية عند موريس، نقطة البحث هي أن وجود علاقة خاصة بين الدروز واليهود يجعل من العسير الاعتقاد بأن عدم طرد أحد من الدروز من بلداتهم وقراهم يمكن أن يعتبر مصادفة.

وأنتقل الآن إِلىٰ تقديم بضعة أمثلة تبين لنا كيف أن فَرَضية العشوائية عند

(*) الكوشير هو الطعام المباح لليهودي ـ المعرب.

(12) من إسحق أڤيرا إِلىٰ عزرا دانين، 29 تموز (يوليو) 1948، 2570/ 11، أوراق وزارة الخارجية/ أرشيف دولة إسرائيل، ومن عزرا دانين إِلىٰ إسحق أڤيرا 16 آب / أغسطس 1948، 2570/ 11.

موريس تقوضها تجربة الدروز. ففي قرية الرامة الشمالية التي يسكنها مسيحيون ودروز، قامت القوات الإسرائيلية التي احتلّت القرية بطرد المسيحيين بينما سمحت للدروز بالبقاء في القرية. وقد روى أحد القرويين ما حدث فقال:

«صدر الأمر إِلىٰ أهل الرامة بالتجمّع في وسط القرية. جاء جندي إسرائيلي فوقف على مرتفع ثم وجّه كلامه إلينا، فأمر بعودة الدروز الموجودين بيننا إِلىٰ منازلهم، وقال إن من يكتشف منهم أن شيئاً من مقتنياته فُقد، عليه أن يراجعه بالأمر، ثم أمر البقية منا بالذهاب إِلىٰ لبنان وهدَّد بالموت كل من يأخذ معه شيئاً من مقتنياته»(13).

والغريب في الأمر، أن موريس ذاته يستشهد بأمثلة الرامة كدليل على نظرية العشوائية التي طرحها، والسبب، كما يقول هو، إن المسيحيين طُردوا بالرغم من أنَّهم لم يقاوموا الاحتلال. ويبدو إن موريس غير مهتم بالمعاني الضمنية للسماح للدروز بالبقاء(14). وفي اعتقادي إن المصيرين المتباينين للقرويين الدروز والمسيحيين هما دليل واضح على التدبير المسبق وليس العشوائية. بيد أن المثال الذي يَطرح أخطر مشكلة لفرضية العشوائية عند موريس، هو المعركة للاستيلاء على قرية يانوح الدرزية وعاقبة هذه المعركة في آخر أيام الحرب. لم يأت موريس في كتابه على ذكر هذه المعركة.

معركة قرية يانوح حدثت خلال عمليَّة حيرام التي كانت آخر حملة إسرائيلية كبيرة في الشمال والتي كانت ترمي إِلىٰ القضاء على آخر جيوب المقاومة العربية التي كانت لا تزال ناشطة في الجليل. إن قرويي يانوح الدروز قاوموا الجيش الإسرائيلي خلال عمليَّة حيرام، رغم أن ممثلي القرية كانوا قد عقدوا اتفاقاً سرِّيّاً قبل المعركة تعهدوا فيه بعدم المقاومة ـ وهو اتفاق شبيه

---

(13) شهادة شهود عيان نقلها نافذ نزال «النزوح الفلسطيني من الجليل، 1948» (بيروت، 1978) ص: 32 ـ 33.

(14) بني موريس «الولادة» ص 227.

بالحلف الذي عُقد قبل المعركة في شفا عمرو. إن التقارير الموجودة الآن في محفوظات الوثائق تختلف في تحديد السبب الدقيق لفشل ذلك الاتفاق. ولكن أياً كان التفسير الصحيح فإن المصادر الإسرائيلية مجمعة على القول إن الخسائر التي تكبّدها الجيش الإسرائيلي في يانوح سببها خيانة القرويين الدروز.

إن مفهوم خيانة يانوح ما لبث أن صبغ العلاقة بين قرويي يانوح والسلطات الإسرائيلية في الشهور التي أعقبت المعركة. فخلال مدة الانتقال تلك من الحرب إلىٰ السلم، تم وضع الدروز الفلسطينيين بأجمعهم، وبصورة متزايدة، تحت مظلة الدولة. في يانوح كان الأمر مختلفاً. ففي شهر كانون الثاني (يناير) 1949، بعد أن وضعت الحرب في الشمال أوزارها، نشأت في وزارة الأقليات حديثة العهد مسألة افتتاح مدرسة في يانوح.

أبدى يهودا بلوم، الذي صار وزيراً للمعارف في ذلك الحين، إشارة واضحة بشأن السياسة الإسرائيلية إزاء يانوح، في رسالة وجّهها إلىٰ مسؤول في وزارة شؤون الأقليات، قال فيها: «إن قرية يانوح، كما هو معروف غدرت بنا. وحسب معرفتي، فإن السلطة العسكرية لا "ترعى" (وضع كاتب الرسالة الكلمة بين معترضتين) هذه القرية. إذا تغيّرت سياسة الحكومة نحو هذه القرية أود أن أعلم بذلك لكي أهتم بمسألة تعليم الأولاد»[15].

إن ما يلفت النظر بشأن يانوح هو أنه رغم الشعور الإسرائيلي المعبّر عنه بوضوح بأن القرية غدرت بإسرائيل، لم يطرد القرويون منها عقب المعركة.

---

(15) من يهودا بلوم إلىٰ ي. بورياه، 21 كانون الثاني (يناير) 1949 أرشيف دولة إسرائيل: MAM-ISA إن الاتفاق الذي تم قبل المعركة بين قرويي يانوح والجيش الإسرائيلي جاء وصفه في تقرير من قسم التحقيقات في الجيش إلىٰ يادين (أي ييغال يادين الذي كان آنذاك رئيس العمليات)، 27 أيلول (سبتمبر) 1948، 2384/ 50/ 10، أرشيف الجيش الإسرائيلي. للحصول على سرد ممتع للمعركة مستمد من روايات شهود عيان راجع كتاب رجا سعيد فرج «دروز فلسطين في فترة الانتداب البريطاني» (دالية الكرمل، 1991) ص: 98 ـ 111.

وهذا يطرح مشكلة لفرضية العشوائية التي تبنّاها موريس. فمن ناحية، كانت هناك حالات مؤكّدة، كحالة الرامة وحالة قرية أخرى تدعى عيلبون، حيث لم يقاوم المسيحيون هجوم الجيش الإسرائيلي، ومع ذلك طُردوا من القريتين. من ناحية أخرى لم يُطرد القرويون الدروز في يانوح، مع أنَّهم قاوموا الهجوم. ولم يُطرد الدروز من أية قرية أخرى. فإذا أخذنا بالاعتبار هاتين الحالتين المختلفتين، لتطلب الأمر طفرة إيمان لنصدق، كما صدّق موريس، أن الاعتبارات الدينية والإثنية لم يكن لها أي دور في تحديد من يجب طردهم من الفلسطينيين ومن ينبغي السماح لهم بالبقاء. في أقل القليل من التقدير، إن هذه المفارقة الجلية ـ بعض القرويين الذين لم يقاوموا طُردوا، وقرويون آخرون قاوموا فعلاً يسمح لهم بالبقاء ـ تنقل عبء البرهان إلىٰ الذين من أمثال موريس ينكرون وجود سياسة رسمية صريحة بشأن الدروز، على الأقل من قبل قادة الجيش الإسرائيلي في الميدان.

يستشهد موريس بمن يسميهم «دروز» قرية عمقة لدعم أطروحة العشوائية التي تبنّاها. لقد هُوجمت عمقة وطُرد سكّانها في أثناء الحرب، وفي وصفه لها يقول موريس إنَّها «القرية الدرزية الوحيدة في الجليل الغربي التي قُصفت وأُفرغت من سكّانها بهذا الشكل»[16]. ولو كانت عمقة حقاً قرية درزية في ذلك الحين لكانت وفّرت دليلاً واضحاً يدعم نظرية العشوائية لدى موريس. ولكن عمقة لم تكن قرية درزية. كانت عمقة قرية درزية خلال الحكم العثماني في فلسطين ولكن المسلمين استوطنوها قبل سنة 1890 عندما أكّدت مصادر معاصِرة أنها قرية إسلامية. وفي سنة 1948 كان قد مضى أكثر من خمسين سنة على خلوّها من سكان دروز. إن موريس يستشهد بمصدرين لدعم تأكيداته بشأن عمقة والمصدران هما كتاب نافذ نزال «النزوح الفلسطيني من الجليل، 1948» وكتاب «هاتيفات كارميلي بِمِلْحمِت هاكوميميوت ـ وترجمتها من العبرية: لواء

(16) موريس «الولادة» ص 199.

كارميلي في حرب الاستقلال» لمؤلّفه تسادوك إيشيل. ومع أن كلا المصدرين أتى على ذكر عمقة، فإن أياً منهما لم يعرِّفها أنَّها قرية درزية. وهكذا فإن موريس، بزلّة قلم ـ وهي زلّة يمكن فهمها بسبب العدد الكبير من المصادر التي كان على موريس أن يراجعها متضمّنة أسماء كثير من القرى ـ يقدِّم لنا مثالاً على طرد للدروز لم يحدث في الواقع[17].

أعود فأكرِّر القول: إن بني موريس ارتكب خطأين هامّين بشأن تاريخ الدروز في حرب فلسطين. الخطأ الأول ادعاؤه أن القرويين الدروز لم يقاوموا الجيش الإسرائيلي في أي مكان. والحقيقة هي أن القرويين الدروز في يانوح قاوموا الجيش الإسرائيلي. الخطأ الثاني ادعاؤه أن بعض الدروز، سكان قرية عمقة، طُردوا منها خلال الحرب. والحقيقة هي أن سكان عمقة كانوا مسلمين ولم يكونوا دروزاً. وفي رأيـي إن هذه الأخطاء إنما تقوّض ادعاء موريس الأعم بأن أعمال طرد القرويين الفلسطينيين التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي في أثناء عمليَّة حيرام كانت تتصف بالعشوائية ولم تكن مدبّرة.

والحالة الخاصة بالدروز لها علاقة خاصة بالنقاش الدائر بين موريس وفنكلشتاين. إن النقد الرئيسي الذي يوجهه فنكلشتاين إلىٰ موريس يتعلَّق بالسؤال عما إذا كان بإمكان المرء أن يتحدَّث حديثاً صحيحاً عن سياسة طرد عليا كانت مطبّقة خلال الحرب. يدعي فنكلشتاين أن البيِّنة التي يقدِّمها موريس

(17) فلاح وفِرُّو كلاهما غير واضح بشأن التاريخ الدقيق لإعادة التوطن في عمقة. تعريف فلاح لقرية عمقة هو أنها إحدى مجموعة من القرى التي أعيد التوطن فيها في القرن التاسع عشر، ويصفها فرّو على خارطة لمستوطنات درزية في فلسطين على أنها قرية توطن فيها المسلمون قبل سنة 1890. سلمان فلاح، «تاريخ مستوطنات الدروز في فلسطين خلال العهد العثماني» كما نقله موشي ماعوز في كتاب «دراسات عن فلسطين في العهد العثماني» (القدس، 1975) ص: 44 ـ 45، وقيس فرّو في كتاب «تاريخ الدروز» (لايدن، 1992) ص 44. للاطلاع على مصادر موريس عن عمقة راجع تسادوك إيشيل «هاتيفات كارميلي بملحمت هاكوميميوت ـ وترجمتها من العبرية: «لواء كارميلي في حرب الاستقلال» (تل أبيب، 1973) ص210، ونزال «النزوح الفلسطيني» ص: 71 ـ 74.

ذاته هي بينة حاسمة من شأنها أن تُسَوِّغ الاستنتاج بأن هذه السياسة كانت موجودة. وأحد ردود موريس على هذا النقد هو الاستشهاد بمثال عمليَّة حيرام ـ وهي حملة عسكرية منظّمة تنظيماً جيداً وناجحة أعلى نجاح، نفّذت عند نهاية الحرب عندما كانت إسرائيل الرابحة على كل الجبهات ـ هي الوقت المثالي للقيام بأَعمال الطرد. ومع ذلك، فالحقيقة هي أن نصف السكّان الفلسطينيين فقط المقيمين في ساحة عمليَّة حيرام غادروا قراهم أَو طُردوا منها. بعبارة أخرى، يحاجج موريس قائلاً إِنه لو كان الطرد يعكس سياسة شاملة ومعلناً عنها على نحو تام، لكانت عمليَّة حيرام، أكثر من أية عمليَّة أخرى، هي المناسبة لتنفيذ هذه السياسة[18].

أقنعني موريس بأنَّه لم تكن هناك سياسة معلنة بصورة عامة وصادرة من أعلى تقضي بالطرد في زمن الحرب، على الأقل بالمعنى الذي فهم فيه موريس تعبير «سياسة». لكني إذا كنت على صواب في إظهاري وجود سياسة تقضي بعدم طرد الدروز خلال عمليَّة حيرام، فهذا يعني ضمناً على الأقل وجود سياسة غير متماسكة جزئياً تقضي بطرد المسلمين والمسيحيين. فعندما توجد سياسة تقضي بعدم عمل شيء ما، فإنّها تعني ضمناً أن لك موقفاً إزاء ما تفعله. والحد الأدنى تعني ضمناً أن هناك بعض الاطلاع على الطرد كمسألة سياسية. والنقاش الدائر الآن بين فنكلشتاين ومصالحة من جهة وموريس من جهة أخرى قد غلّفته بطرق ما حقيقة أن أياً منهم لم يقدّم في الحقيقة تعريفاً لما يعنيه بكلمة «سياسة». هذه نقطة هامة، من وجهة نظر موريس يبدو أن كلمة السياسة تتألّف من مجموعة أوامر واضحة ومباشرة وضعها بن غوريون وكبار معاونيه وأصدرها إِلىٰ جميع الضبّاط القادة في الميدان. وعلى عكس ذلك، المعنى الضمني عند فنكلشتاين ومصالحة هو أن مجرد حقيقة أن مسؤولين معينين في المرتبات العليا من المؤسَّسة الإسرائيلية قد نقل عنهم قولهم إِن مغادرة الفلسطينيين لن تكون أمراً سيئاً، يكفي لتشكيل سياسة.

---

(18) موريس «رد على فنلكشتاين ومصالحة» ص 101.

في رأيـي إن المعايير التي اعتمدها موريس لمفهوم ما يشكِّل سياسة هي معايير متزمتة أكثر مما يجب، وإن معايير فنكلشتاين ومصالحة فضفاضة أكثر مما يجب. وعندما أستخدم كلمة «سياسة» لأصف الموقف الإسرائيلي تجاه الدروز فإني أتحدث عن شيء ما يقع بين هذين الطرفين المتباعدين، أي وجود اطلاع معلن عنه في أوساط الضبّاط القادة الإسرائيليين وعملاء المخابرات العسكرية الإسرائيليين، على أن الدروز أصدقاء ويجب أن يُعاملوا معاملة خاصّة. ويبدو لي بوضوح أنّه خلال مجرى الحرب كانت العلاقات بين اليهود والدروز قد وصلت إلىٰ نقطة حاسمة من التوافُق حيث تعدّدت الأمثلة الفردية عن دعم الدروز لليهود، ودعم اليهود للدروز، حتى صار يفسّر هذا التعدّد بأنَّه يمثِّل نيات كامل الجانبين.

لهذا السبب كانت للدروز مكانة خاصّة. ربما كانت هناك حالات من التعاون الفردي المسيحي والإسلامي مع اليهود، ولكن التعاون الدرزي ـ اليهودي وحده تماسك ليصبح شيئاً أكثر من مجرد مجموع أجزائه. أي إن العلاقة بين الدروز واليهود وصلت إلىٰ مرحلة بدأت خلالها تنتج ما يسميه رجال الأَعمال الأمريكيون «التآزر»، وهو واقع جديد كان في طور التكوين. وفي ضوء هذا التعريف لـ «السياسة» أشعر بالثقة عندما أؤكّد وجود سياسة ممالئة للدروز خلال عمليَّة حيرام، ولو أن دليلي على ذلك يظل ظرفياً، مع أنه مقنع. إنني لم أجد «البندقية التي استخدمت لتوها ـ أي الدليل القاطع».

وإنصافاً لموريس، يصح القول إن الأعوام التي انقضت منذ النقاش الذي دار بينه وبين فنكلشتاين ومصالحة شهدت تطوراً في وجهات نظره. إن موريس في مادته التي أسهم بها في هذا الكتاب قد أبان بوضوح وجهات نظره الجديدة في الموضوعين اللذين كانا محور نقاشه مع فنكلشتاين ومصالحة. إنه بشأن موضوع عدد الفلسطينيين الذين غادروا منازلهم كنتيجة مباشرة لأَعمال الطرد التي ارتكبتها الهاغانا والجيش الإسرائيلي، مقابل عدد الذين غادروا بسبب

الشعور العام بالخوف الذي سبَّبته الحرب، فإنه يؤكِّد الآن أن «نسبة سبعمئة ألف عربي هاموا على وجوههم نتيجة لأَعمال الطرد وليس نتيجة مباشرة للهجوم العسكري أَو الخوف من الهجوم، وهي أكبر من النسبة التي وردت في كتابه: الولادة»[19]. ويبدو أن موريس قد بدّل موقفه أيضاً من التهجير. فعندما كُنَّا نجده يرفض ادعاء مصالحة الثابت بوجود صلة بين التفكير الصهيوني في التهجير قبل الحرب من جهة وطرد الفلسطينيين خلال الحرب من جهة أخرى، فإنه الآن يقبل صيغة أضعف لهذا الإدعاء فيقول: «إن التوافق المفترض لدعم الفكرة (فكرة التهجير) منذ سنة 1937 وما بعد، أسهم في ما حدث في سنة 1948؛ أي أن ذلك أدَّى إِلىٰ تكييف فكر القيادة الصهيونية فما دونها مرتبة من المسؤولين والضبّاط الذين آلت إليهم إدارة شؤون الأجهزة المدنية والعسكرية في الدولة الجديدة، وهذا ما هيأ لحدوث التهجير»[20].

غير أن ما حمل موريس على تنقيح آرائه لم يكن الجدل بينه وبين فنكلشتاين ومصالحة، وإنما اكتشافه وثائق جديدة أفرج عنها الجيش الإسرائيلي، وخاصة التوجيه الذي أصدره موشي كارمل ـ قائد عمليات القوات الإسرائيلية في الجبهة الشمالية ـ في 31 تشرين الأول (أكتوبر) و10 تشرين الثاني (نوفمبر)، بإجلاء السكّان الفلسطينيين[21]. وعلينا أن نتذكَّر أن موريس، في نقاشه مع فنكلشتاين، كان يحاجج قائلاً إِن حقيقة بقاء مثل هذا العدد الكبير من الفلسطينيين في أماكنهم خلال عمليَّة حيرام هي بحد ذاتها دليل واضح على عدم وجود سياسة طرد. بيد أن تلك الحجة القديمة اختفت من وجهة نظره المعدلة. إن موريس يستعين الآن بتحليل إسحق موداعي لعمليَّة حيرام، هذا التحليل الذي كان قيد السرية، لحل لغز بقاء هذا العدد الكبير من الفلسطينيين خلال

---

(19) راجع الفصل الذي كتبه موريس في هذا الكتاب.

(20) المصدر السابق.

(21) راجع الفصل الذي كتبه موريس في هذا الكتاب، وبني موريس «عودة إِلىٰ عملية حيرام: تصحيح» مجلة دراسات فلسطينية ـ 28/ 2/ (1999) 68 ـ 76.

عمليَّة حيرام بالرغم من وجود سياسة طرد معلنة بوضوح، يعترف الآن بوجودها.

أما مسألة وجود خطة عليا لطرد الفلسطينيين عامة خلال الحرب، فإن موريس يتمسّك بموقفه الأصلي الذي عرضه في كتاب «الولادة» ومفاده: لما كانت وثائق المحفوظات الإسرائيلية لا تحوي أي دليل يؤكّد وجود مثل هذه الخطة العليا، فيجب بالتالي أن نستنتج أنه لا وجود لخطة من هذا القبيل. ولكن هذا الانشغال بوجود أو عدم وجود وثيقة «الدليل القاطع» يقودنا إلىٰ السؤال التالي: إذا أخذنا بالاعتبار التغييرات الهامّة التي طرأت على وجهات نظر موريس خلال الأعوام العشرة الماضية في موضوع نسبة الفلسطينيين الذين طُردوا بالإكراه، مقابل نسبة الذين غادروا بمحض اختيارهم، وإذا أخذنا بالاعتبار الدليل الذي أفرج عنه مؤخراً وعرضه لتأكيد وجود سياسة طرد واضحة ومعلنة خلال عمليَّة حيرام، وأخذنا أيضاً بالاعتبار الدليل الذي قدّمته أنا بشأن معاملة الدروز معاملة تفضيلية خلال الحرب، وهو دليل يدعم الحجة القائلة بالتخطيط ضد العشوائية في الطرد، ألا يمكن القول إِن النقاش بلغ الآن مرحلة لم يعد فيها طرفا النقاش يتحدَّثان عن جوهر المسألة بل عن التفاصيل الخارجية؟ إنني أرتاب في أننا لم نعثر قط على دليل قاطع على سياسة عليا للطرد. وربما لم يكن لها وجود إطلاقاً. ولكن عند أية نقطة تتجمّع سياسات صغيرة عديدة لتشكّل سياسة كبيرة؟ ربما، مع استمرار الكشف عن مزيد من وثائق الجيش الإسرائيلي، سنكتشف المزيد من سياسات الطرد الصغيرة، وبالتالي سوف يستنتج موريس أنه يجب أن يتخلّى كلياً عن موقفه الأصلي القائل أن أزمة اللاجئين هي أزمة «وليدة الحرب، ولم تكن وليدة التخطيط».

ابتكار ماض مشترك

والآن أنتقل إلىٰ مسألة من مسائل كتابة التاريخ وليس مسألة التاريخ. في هذا الجزء الثاني من البحث الذي أعددته، سأبحث كيف قام طرفا التحالف

الدرزي ـ اليهودي بتصوير هذا التحالف. وأبدأ فأقول إن أحد أوضح الاستنتاجات التي استخلصتها من أبحاثي هو أن التحالف بين اليهود والدروز خلال حرب 1947 ـ 1949 نشأ في المقام الأول بسبب عوامل عسكرية واقتصادية محلية خاصة، تحديداً، بزمن الانتداب وزمن الحرب، وعوامل محلية خاصة، تحديداً، بالجليل، وإلىٰ درجة أقل، بسورية. وكما سبق أن ذكرت، كان التحالف مع الدروز، من منظور الوكالة اليهودية والمسؤولين الإسرائيليين، أحد وجوه سياسة أوسع لتنمية روابط مع مجموعات الأقليات في سائر أنحاء الشرق الأَوسط.

أما منظور الدروز للتحالف فإنَّه أكثر تعقيداً ويصعب تحليله. في المقام الأول، سيكون إفراطاً في التعميم أن ندعي أن الدروز بكاملهم اتّخذوا قراراً ثابتاً وشاملاً بمساندة اليهود. بدلاً من ذلك، سيكون أقرب إلىٰ الدقّة أن نقول إنه وجد عدد من الأُسَر الدرزية الناشطة سياسياً والموالية لليهود، وقد أقامت هذه الأُسَر اتصالات مع مسؤولين يهود في أوائل الثلاثينيات من القرن العشرين وخلال ثورة العرب في المدة 1936 ـ 1939، فعادت أنشطتها الموالية لليهود بمزايا اقتصادية على الدروز عامة، ولا سيما خلال الحرب الفلسطينيَّة عندما كانت الأوقات عسيرة. فخلال الحرب، وعلى سبيل المثال، سمحت السلطات العسكرية الإسرائيلية للدروز بأن يحصدوا مزروعاتهم. ومنح بعض الدروز أيضاً تصاريح خاصة تسمح لهم بالتجول بحريَّة لجلب المؤن من المدن ولإنشاء مدارس، وكل ذلك كان نتيجة مباشرة لموقفهم المؤيِّد لليهود.

ولكن بالرغم من هذه الميزات المتفرقة والواضحة ـ وهي ميزات اجتماعية واقتصادية حصل عليها الدروز، وميزات عسكرية وسياسية لليهود ـ يبدو أن كثيراً من الشخصيات البارزة ذات العلاقة في كلا جانبي التحالف فسَّروا تاريخ كل منهما بطريقة يُفهَمُ منها أن تحالفهما خلال الحرب يمكن النظر إليه على أنَّه كان أمراً محتوماً ومقرّراً سلفاً. بعبارة أخرى، إن الجانبين عرضا

الماضي ـ بما في ذلك الماضي القديم ـ على أنّه يتألف من سلسلة مؤشرات واضحة تقود بشكل ثابت إِلىٰ تحالفهما في منتصف القرن العشرين[22]. فعلى سبيل المثال، قال إسحق بن تزفي، المستعرب في الوكالة اليهودية والمسؤول عن جانب كبير من الاتصالات الصهيونية التمهيدية مع الدروز في عهد الانتداب، في مقالة كتبها بعد انقضاء خمس سنوات على انتهاء الحرب:

«الصداقة الدرزية (أي صداقتهم لليهود) التي لها جذور في الأعراف القديمة وفي تشابه المصير، يجب تثمينها عالياً. ويجب رعايتها وتعزيز الروابط التاريخية. إن المسألة الدرزية توفِّر لنا مثالاً لأمة صغيرة تكافح بقوة ضد خصوم نيّاتهم سيِّئة، وتقدّر في الوقت ذاته أصدقاءها والذين يتمنّون لها الخير. لا يجوز أن نتعامل مع هذا الأمر وكأنَّه ذو شأن ضئيل»[23].

يبدو أن النقطة التي أراد بن تزفي تأكيدها هي أنّه ينبغي للإسرائيليين أن ينظروا إِلىٰ التحالف الدرزي ـ اليهودي خلال حرب فلسطين على أنّه تحالف له عمق وسياق تاريخيان، وأنه ناشىء عن نمط من السلوك يمكن أن ترجع بداياته إِلىٰ قرون عديدة. إن أحد الأجزاء الرئيسية لدليل الإثبات الذي قدمه بن تزفي لتأكيد ادعائه هو فقرة وحيدة كتبها الرحّالة الإسباني ـ اليهودي في القرن الثاني عشر، بنيامين توديلا. إن بنيامين هذا يصف في كتابه الذي يحمل عنوان «سيفر هاما ساعوت» ـ وترجمتها من العبرية: «برنامج الرحلة»، رحلته في أوروبا والشرق الأَوسط بين سنة 1167 ـ وسنة 1172. خلال تجواله في المشرق التقى

(22) إن أجزاء من صيغة سابقة لهذا القسم من هذا الفصل تظهر أيضاً في مثال ليلى پارسونز بعنوان «الدروز واليهود وخلق تاريخ مشترك» في المقال الذي قام بتحريره رون نتلر وسها التاجي ـ الفاروقي: «لقاءات إسلامية ـ يهودية: التقاليد الفكرية والسياسية الحديثة» (لندن، 1998) ص: 131 ـ 48. بعض مواضيع القسم عُولجت أيضاً بطريقة ممتعة من قِبل قيس فرّو، في مقدمة لكتابه «الدروز في الدولة اليهودية» (لايدن، 1999).

(23) إسحق بن تزفي «السكان الدروز في إسرائيل»، مجلة الاستكشاف الإسرائيلية، 4/2(1954) 76.

بنيامين ببعض الدروز المقيمين في جبال الشوف. وبعد أن وصف الدروز أنَّهم «وثنيون ذوو طبيعة خارجة عن القانون» وأنّهم «غارقون في الرذيلة» (وهذه أوصاف شاء بن تزفي ألا يأتي على ذكرها)، تابع بنيامين كلامه لينوّه بأن الدروز في الشوف رغم كل ذلك يقيمون علاقات تجارية طيبة مع الجالية اليهودية المقيمة على مقربةٍ منهم. ويقول بنيامين أن سبب ذلك هو أن الدروز «يحبّون اليهود»[24].

لعل بن تزفي بتضخيمه هذا الكلام الذي قاله بنيامين توديلا قد حذا حذو الياهو إپشتاين، وهو مستعرب آخر في الوكالة اليهودية. فقد قال إپشتاين في مقالة كتبها في سنة 1939 بعنوان «الشعب الدرزي ـ السكَّان الدروز في فلسطين ـ صداقة تقليدية مع اليهود» ما يلي: إن سجل التاريخ يقدِّم لنا كثيراً من الأمثلة اللافتة للنظر عن مساعدة الدروز لليهود وصداقتهم معهم، . . . لقد كتب بنيامين توديلا في مذكراته عن رحلته أنهم «يحبون اليهود»[25]. ومع أن ملاحظات بنيامين هي عبارة عن حاشية مثيرة للاهتمام عن تاريخ الدروز المبكر، فإن أقواله لا تكشف بطبيعة الحال عن شيء، سوى علاقة تجارية ودِّيَّة صادف أنَّها قامت في القرن الثاني عشر بين دروز الشوف وعدد قليل من الحرفيين اليهود المحليين. ومن العسير جداً البرهنة على أي شيء سوى صلة تاريخية عابرة بين ما يبدو أنّه علاقة تجارية درزية ـ يهودية معزولة، من جهة، وتحالف الجانبين سياسياً وعسكرياً في القرن العشرين من جهة أخرى.

إن الجهود التي بُذلت لخلق تاريخ مشترك لم تكن مقتصرة على الجانب اليهودي. ففي شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 1948 وعقب الاستيلاء الإسرائيلي

---

(24) بنيامين توديلا «سيفر هاماساعوت ـ ومعناها مترجمة من العبرية: برنامج الرحلة» قام بعملية التحرير م. ن. آدلر، (لندن، 1907)، «خاف».

(25) الياهو إپشتاين «الشعب الدرزي، السكان الدروز في فلسطين ـ صداقة تقليدية مع اليهود» مجلة فلسطين والشرق الأدنى الاقتصادية 29 (1939).

على الجليل مباشرة في عمليّة حيرام، قام الوزير الإسرائيلي لشؤون الأقليات، بيشور شالوم شتريت، بزيارة القرى الدرزية التي خضعت مؤخراً للاحتلال الإسرائيلي. وفي قرية جوليس الهامّة، الموطن التقليدي للزعماء الروحيين الدروز في الجليل، ألقى سلمان طريف، أحد كبار مشايخ الدروز، خطاباً ترحيبياً بالوفد الإسرائيلي الزائر. وقد أوجز شتريت خطاب سلمان طريف في مذكرة أرسلها إِلىٰ وزارة الخارجية الإسرائيلية على النحو التالي:

«بعد ترحيبه بنا (أي سلمان طريف) أسهب في الحديث عن فكرة العلاقة الوثيقة بين الطائفة الدرزية وشعب إسرائيل وشدّد بصورة خاصّة على أن الصداقة بين السكّان الدروز وشعب إسرائيل ليست بالأمر الجديد، بل هي صداقة عريقة، وأن العلاقات ليست علاقات صداقة فحسب، بل هي أيضاً علاقات عائلية، لأننا بالنتيجة أنسباء. فالعلاقة العائلية مستمدة من زواج موسى بـ(تسيبورا) ـ الاسم باللغة العربية كما ورد في كتاب العهد القديم هو صفورة ـ ابنة يثرو كاهن المديانيين. فوفقاً للمعتقد والعُرف عند الدروز، النبي شعيب ما هو إِلاَّ يثرو. وقد أتى على ذكر قصة ابنة كاهن المديانيين الذين استخرجوا الماء من البئر من أجل قطعان والدهم، ولكن الرعاة طردوهم. فكان موسى هو الذي أنقذهم وقدّم لهم ماءً لسقاية ماعزهم، ونتيجة لهذا العمل وافق كاهن المديانيين على تقديم ابنته تسيبورا إِلىٰ موسى. وقال أيضاً إن العلاقة العائلية الوثيقة التي بدأت في الأيام الأولى للتاريخ الإسرائيلي قد تعزّزت في أيامنا بواسطة علاقة الدم الوثيقة في المعركة التي خاضتها إسرائيل من أجل بلادها والتي امتزج فيها الدم الإسرائيلي بالدم الدرزي من أجل تحرير الأرض»[26].

إن الادعاء بأن يثرو الوارد ذكره في كتاب العهد القديم وشعيب الوارد ذكره في القرآن هما شخص واحد، الأمر الذي يعني ضمناً وجود أساس تاريخي

---

(26) بيشور شالوم شتريت، مذكرة عن «زيارات إِلىٰ الشمال» تاريخ 30 تشرين الثاني (نوفمبر) 1948، 2565/ 8، أرشيف دولة إسرائيل MAM: ISA.

وكذلك أساس في كتب الدين، لهذا التحالف الدرزي اليهودي، إنما هو ادعاء غريب. إن القصة التي رواها الشيخ الدرزي في خطابه ومفادها أن موسى ساعد بنات يثرو وبالتالي قدمت تسيبورا عروساً له لا وجود لها إلاّ في العهد القديم (سفر الخروج 16: 2 ـ 21 و1: 3) ولم يرد لها ذكر في القرآن. كما أن القرآن من جانبه لا يقول إن شعيب هو يثرو، مع أن بعض المعلقين الذين تبعوا الطبري (المتوفَّى سنة 923) ركّزوا على السورة السابعة الآية 85 لإثبات وحدة الهوية بين شعيب ويثرو، على أساس أن القرآن في وصفه لشعيب يقول إن شعيب عاش وسط سكان مدْين وكأنه أخوهم[27]. ويقول الثعالبي (سنة 1037) في كتابه «لطائف المعارف» إن تسيبورا هي ابنة شعيب ويشيد ببعد نظرها لاختيارها موسى زوجاً لها. بيد أن الثعلبي في كتابه «قصص الأنبياء» (سنة 1035) يذكر عدة احتمالات لأصل شعيب، ويثرو ليس واحداً من تلك الاحتمالات[28].

لا أنوي، بطبيعة الحال، أن أقوم هنا بتحليلٍ نصي، بل أن أبين أن المصادر ملتبسة جداً بشأن قول الشيخ الدرزي إن شعيب هو يثرو. وبطبيعة الحال فإن النقطة الرئيسية تنحصر في أنه نظراً لاشتراك اليهودية والإسلام في عدد كبير من الأنبياء، يستطيع أي يهودي أَو عربي مسلم أن يقدِّم الادعاء الأكثر إقناعاً بأن علاقتهم، بصفتهم من نسل إبراهيم (اليهود عن طريق إسحاق والعرب المسلمين عن طريق إسماعيل)، هي علاقة دم أكثر مما هي علاقة زواج. والحقيقة أن الرئيس المصري أنور السادات شدّد في خطابه الشهير أمام الكنيست في تشرين الأول (أكتوبر 1977)، على أبوة إبراهيم المشتركة لليهود

---

(27) الطبري «تاريخ الرسل والملوك» نقله م. دو غويبه (لايدن 1879 ـ 1901) المجلد الأول، ص365. ونص الآية القرآنية المتعلقة بالنبي شعيب: ﴿. . . وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ. . .﴾ [سورة الأعراف: 85] (المراجع).

(28) الثعالبي «لطائف المعارف» نشره ب. دو يونغ (لايدن 1867) ص52، والثعالبي «قصص الأنبياء» (القاهرة 1929) ص: 111 ـ 112.

والمسلمين العرب. وتماماً كما فعل سلمان طريف قبل نحو ثلاثين سنة، استخدم السادات الوسيلة الخطابية الإبلاغية كي يعطي عمقاً تاريخياً لقرار سياسي وعسكري في القرن العشرين وليقدم بذلك مسوّغاً لهذا القرار.

ويجب ألا يغيب عن ذهننا أن الدروز الفلسطينيين وإن كانوا قد نجحوا عام 1948 في أن يكونوا في الجانب الرابح، واجهوا مستقبلاً غير مضمون في ظل حكامهم الجُدد. فالفلسطينيون بمن فيهم الدروز الذين احتفظوا بملكية أَراضيهم ومنازلهم في الجليل كانوا حريصين على عدم إغضاب السلطات في الدولة الجديدة. هنالك وثائق عديدة عن تلك المدة، من ضمنها رسائل شخصية من أفراد دروز إِلىٰ السلطات الإسرائيلية تؤكِّد القلق الذي كان يشعر به الدروز من حيث أنّهم، رغم الخدمة التي قدّموها في زمن الحرب، قد لا تكون لهم مناعة في النهاية ضد مصادرات واسعة للأرض، وضد تطهير القرى الحدودية، الذي كان يجري من حولهم في الجليل. في ضوء ذلك يبدو خطاب الشيخ الدرزي وكأنَّه يرمي إِلىٰ إجهاض إجراءات من هذا القبيل بواسطة التشديد على التاريخ «العريق» لهذا التحالف.

وخلافاً للأضواء التي سُلِّطت على نتف الدلائل إِلىٰ الجذور القديمة، للصداقة المستمرة حديثاً بين الدروز واليهود، كان الميل إِلىٰ إبقاء المادة المعادية لليهودية في الأدبيات الدرزية مخفية تحت الظلال. أحد الأمثلة إِلىٰ الانحياز الدرزي المعادي لليهود نجده في رسالة منسوبة إِلىٰ أحد مؤسسي المذهب الدرزي، وهو بهاء الدين، ولعلّها كُتبت في زمن ما بين سنة 1027 وسنة 1042، عندما كانت الدعوة الدرزية لا تزال ناشطة. الرسالة موجهة إِلىٰ المسيحيين في محاولة لإقناعهم بالتحوّل إِلىٰ المذهب الدرزي. إن بهاء الدين يؤنِّب في رسالته المسيحيين لأنّهم «ساروا على درب اليهود المتمردين الذين قتلوا الأنبياء وبثوا الذعر في نفوسهم» ولأنّهم أيضاً «نبذوا قوانين شعب الحقيقة (الدروز) وقوانين الدين الصحيح (المذهب الدرزي)، فتبعوا نموذج الكهنة

وزعماء اليهود في تعاملهم مع المسيحيين المتعبدين الرُكَع وفي نهوضهم لكي يصدوا بالكفر والارتداد كلمة الرب بعد أن ظهرت»[29]. لم أستشهد بهذا المقطع من الرسالة لأقول ضمناً إن ثمة عداءً لليهودية كامناً في المذهب الدرزي، بل لمجرد أن هذا المقطع يُظهِرُ أن الذين سعوا إِلىٰ تأسيس وجود لموقف درزي تاريخي ثابت موال لليهود، كانوا انتقائيين في بيناتهم.

إن على مسؤولي الوكالة اليهودية والمسؤولين الإسرائيليين الحريصين على تشجيع التحالف مع الدروز، أن يناقشوا حقيقة أن الدروز، في الظاهر، يبدون إِلىٰ حد كبير مثل جيرانهم العرب المسيحيين والمسلمين. وخلال محاولاتهم التصدي لهذه المشكلة تجابههم عقيدة «التقية»[30] الدينية. المسلم به عامة هو أن مبدأ «التقية» شيعي الأصل. والكلمة تعني بالعربية «الفطنة» أو «الحرص» أَو «الحذر» ثم أخذت الكلمة معنى إخفاء المرء معتقداته الحقيقيَّة في زمن الأزمة أَو الاضطهاد، ولذلك كانت ترجمتها المثالية إِلىٰ الإنكليزية هي كلمة «dissimulation ـ أي تورية». والشائع أن «التقية» تتعلّق ليس فقط بالشيعة الاثني عشرية الرئيسية فحسب، بل أيضاً بالشيعة الإسماعيلية. وبسبب أصول الدروز العائدة إِلىٰ الشيعة الإسماعيلية فقد اقترنت بهم «التقية»[31].

---

(29) مقاطع مأخوذة من رسالة بهاء الدين بعنوان «المسيحية» ترجمت في كتاب فيليب حتي «أصول الشعب الدرزي وديانته، مع مقتطفات من الكتابات المقدسة» (نيويورك، 1928) ص69.

(30) للحصول على تحليل ممتاز لِـ «التقية» في المذهب الشيعي راجع مقال إيتان كولبرغ، «بعض آراء الأئمة الشيعة في التقية» مجلة الجمعية الأمريكية الشرقية 93 (1975) 395 ـ 402. يبدو كولبرغ في مقاله أنه يفضل مقاربة التقية من الناحية الوظيفية على مقاربتها من ناحية المبادىء المتعارف عليها: «المواقف المختلفة لأئمة الشيعة من التقية التي اتخذت أشكالها من الظروف السياسية والتاريخية بقدر ما اتخذتها من نمو العقيدة الشيعية التي ازدادت تعقيداً». ص395.

(31) إضافة إِلىٰ الأطراف المتنافسين من أمثال إيشتاين، ثمة عدد من الباحثين المعاصرين ـ أمثال حاييم بلانك واهارون لايش ـ الذين عمدوا إِلىٰ تفسير السلوك الدرزي بأنه ينبع =

هذه الطريقة لاستخدام «التقية» تبدو شديدة الوضوح في تقرير للوكالة اليهودية عن تاريخ الدروز كتبه في سنة 1939 الياهو إپشتاين. كان إپشتاين في ذلك الحين رئيساً لقسم الشرق الأَوسط في الوكالة اليهودية. وقد أعد تقريره كمادة إعلامية يستفاد منها من أجل خطة انبثقت في ثلاثينيات القرن العشرين لنقل كامل السكّان الدروز الفلسطينيين إِلىٰ جبل الدروز في جنوب سورية. وفي سنة 1939 نشر إپشتاين صيغة مختصرة لهذا التقرير الرسمي في «مجلة فلسطين والشرق الأدنى الاقتصادية»، وكان هذا النص المختصر هو المقال الذي أشرت إليه سابقاً. إن ما كتبه إپشتاين يجب النظر إليه في سياق الرغبة المتنامية لدى الوكالة اليهودية لتنمية علاقات الصداقة مع الدروز، وهذه الرغبة ولدها تجاهل الدروز الفلسطينيين، بصورة إجمالية، دعوة المسلمين إليهم للاشتراك في الهجمات على اليهود خلال ثورة العرب من سنة 1936 إِلىٰ سنة 1939، وجهة نظر إپشتاين في التقية كانت كما يلي:

«الدروز حريصون بصورة خاصة على عدم إفشاء أسرار ديانتهم للغرباء، وبالنسبة إليهم كما بالنسبة إِلىٰ أقلياتٍ دينيةٍ أخرى في المنطقة والمشرق بعامة ـ عقيدة «التقية» مقبولة. هذه العقيدة تلزم الدروز لأسباب معروفة، أن يتخفّوا ظاهرياً بديانة مختلفة ـ عادة ديانة الوسط الحاكم في المنطقة ـ للمحافظة على سلامة أسرار ديانتهم من تدخّل الغرباء بها وأيضاً لكي يضمنوا بذلك الوجود الدرزي في زمن الخطر الناشىء عن عدو حسود من ديانة مختلفة. وبذلك

= من «التقية». يصف بلانك «التقية» عند الدروز، أنّها «عادة قديمة العهد متأصلة بعمق، وتكاد تكون إحدى الخِصال الثقافية» ويمضي إِلىٰ حد الادعاء أن «أحدث مثال على هذا التشابه الظاهري قد تجده في إسرائيل الحالية». ويقول لايش بعبارة غير منمقة «التقية» هي التي توجه «سلوك الدروز السياسي». راجع مقال حاييم بلانك «خاصية الدروز: جوانب حديثة لمشكلة قديمة»، مجلة شؤون شرق أوسطية 3/ 11 (1952) 317، ومقال أهارون لايش «التقية بين الدروز» مجلة دراسات آسيوية وإفريقية 19/ 13 (1985) 275.

يمكننا أن نفهم لماذا قال الدروز عن أنفسهم على امتداد أجيال إنهم مسلمون. إنها مجرد وسيلة تخَفٍ لا تسيء إِلىٰ طهارة الدروز الذين غيروا ديانتهم ضمن شعبهم، كما لا تسيء إِلىٰ سمعتهم الحسنة. إن حياة هؤلاء المارانو (المارانو هم اليهود أَو المسلمون الذين تنصروا في الأندلس) كانت مترافقة بمعاناة روحية ومادية شديدة، ونشأت لدى الدروز مشاعر من الغيرة المتطرفة والكراهية المكبوتة نحو حكام جيرانهم الذين اضطر الدروز إِلىٰ تبنّي دياناتهم وعاداتهم ـ وبخاصة، بطبيعة الحال، المسلمين»[32].

تأثير استخدام إيشتاين لـ «التقية» في هذا المقطع هو انتزاع الدروز من الثقافة الإِسلامية الأوسع المحيطة بهم. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن الحركة الوطنية العربية خلال ثورة 1936 ـ 1939 كانت بغالبيتها حركة إِسلامية فالمعنى الضمني الآخر لذلك يبدو أنه يجب عدم النظر إلى الدروز على أنهم عرب. بعبارة أخرى، إن رسالة إيشتاين إِلىٰ زملائه في الوكالة اليهودية (في التقرير) وإِلىٰ السكّان اليهود عامة (في المقال) كما يظهر منها، هي أن الدروز قد يبدون مثل بقية العرب المسلمين، وفي حين أنَّهم قد يبدون شركاء في الثقافة العربية الإِسلامية، إِلاَّ أنَّهم في الحقيقة يتظاهرون بذلك. إنّهم يمارسون «التقية».

والحقيقة هي أن إيشتاين يمضي خطوة أبعد فيقارن الدروز بالمارانو، اليهود الإسبان الذين أرغمتهم محاكم التفتيش على اعتناق المسيحية ولكنهم في السر حافظوا على عقيدتهم وعاداتهم اليهودية. وهكذا فإن حجة إيشتاين تسير في دائرة كاملة: الدروز ليسوا مختلفين عن العرب المسلمين فحسب، بل هم مثل اليهود، لأن تجربة الاضطهاد التي مرّوا بها على أيدي أكثرية وحشية، هي نظير تجربة اليهود. في سنة 1939، عقب ثورة العرب مباشرة، عندما كانت

(32) الياهو إيشتاين، تقرير عن «الدروز في أرض إسرائيل» 6638/ S 25 الأرشيف الصهيوني المركزي.

مشاعر الخوف والعداء اليهودية قوية بشكل خاص، كان من المحتمل أن يكون لدعوة إيشتاين إلىٰ الشعور بتاريخ مشترك، تأثير قوي. خلاصة القول، إن تقرير إيشتاين، وهو كما يبدو بحث أكاديمي في تاريخ الدروز ومعتقداتهم الدينية يخبرنا عن التاريخ السياسي للمدة التي كتب خلالها التقرير، أكثر مما يخبرنا عن الدروز أنفسهم.

ينم مقال إيشتاين عن إفلاس هذا الاستخدام لـ «التقية» بشكل واضح، إذ يمكن أن تُستخدم، وقد استُخدمت، لإثبات الأمر وعكسه، فمن ناحية، استعان الذين تكمن مصالحهم في تنمية تحالف مع الدروز، بـ «التقية» ليبيِّنوا أن الدروز الذين يمكن أن يكون لباسهم كلباس العرب، وطعامهم كطعام العرب، ويتكلمون العربية، هم في الحقيقة يتظاهرون فقط بأنّهم عرب. ومن ناحية أخرى، بإمكان الذين يهمهم التخلّص من التحالف مع الدروز، أن يستعينوا أيضاً بـ «التقية» لإظهار أن الدروز وإن كانوا يظهرون الصداقة لليهود حالياً، فإنَّهم، في الحقيقة، مجرد متظاهرين بالصداقة.

بيد أنَّه من المهم أن نلاحظ أن استخدام إيشتاين لـ «التقية» في تحليل الدروز يدل على ميل أوسع لدى المستشرقين للاستعانة بالمعتقدات الدينية عند تفسير الأحداث السياسية في العصر الحديث. إنني أرتاب بأن إيشتاين استمد مادته من المستشرق اللبناني الشهير فيليب حتّي. ذلك أن حتّي، في كتابه «أصل الشعب الدرزي وديانته» الذي نُشر في نيويورك سنة 1928، قد استخدم «التقية» بطُرق مماثلة. على سبيل المثال، عندما جُوبه حتّي بكم كبير من البينات التي تناقض رأيه القائل إن الدروز هم من أصل فارسي أَو كردي رد بقوله:

«الفكرة السائدة بين الدروز أنفسهم في الوقت الراهن هي أنهم من السلالة العربية. هذه الفرية تتفق مع التقليد العام المحلي، ولكنها تناقض النتائج التي حصلت عليها هذه الدراسة. ففي محاضرة لتخليد ذكرى هكسلي، ألقاها

البروفسور فليكس فون لوشان، أستاذ علم أصل الجنس البشري في جامعة برلين، قال هذا العالِم إنه قام بقياس جماجم تسعة وخمسين شخصاً من الدروز الذكور البالغين «ولم يكن رجل واحد منهم، نتيجة قياس رأسه، في نطاق العرب الحقيقيين». ومن الثابت أن الدروز يدعون أنّهم من نسل عربي نتيجة لتطبيقهم مبدأ التورية «التقية» إزاء مشكلتهم العرقية، لكونهم أقلية صغيرة وسط أكثرية عربية كانت دائماً صاحبة السطوة. ووفقاً لهذا المبدأ، لا يكون المرء غير معذور فحسب، بل هو مُلزم عندما تتطلّب مقتضيات الحال ذلك، أن يخفي حقيقة دينه أَو عرقه وأن يتظاهر بعلاقات دينية أَو عرقية أخرى»[33].

فالدرزي مهما فعل، وفقاً لوجهة النظر هذه، سواء في القرن الثالث عشر أَو القرن العشرين، وسواء أكان يقاتل إِلىٰ جانب حملة صليبية أَو ضدها أَو إِلىٰ جانب المسلمين أَو ضدهم، إِلىٰ جانب الإسرائيلين أَو العرب، إنما يمارس «التقية» في كل الأحوال. إن جوني الدرزي لا يستطيع إِلاَّ أن يمارس التورية لأنها في طبيعته.

الخلاصة

خلاصة القول، أود أن ألخّص باختصار جزئي هذا الفصل. النقطة الرئيسية في الجزء الأول هي أن تحليل التجربة التي مرّ بها دروز فلسطين في الحرب العربية ـ الإسرائيلية في المدة 1947 ـ 1949 تلقي ضوءاً على أسباب أحد أهم الأحداث في التاريخ الحديث للشرق الأَوسط: أعني نزوح عرب فلسطين من ديارهم خلال تلك الحرب، وعلى وجه التحديد، التجربة التي مرّ بها الدروز توفر دليلاً يقوّض ادعاء بني موريس، الذي عبّر عنه في كتابه «ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين»، وهو الادعاء القائل إن طرد العرب الفلسطينيين من الجليل خلال عمليَّة حيرام يتصف أكثر ما يتصف بالعشوائية وليس بالتدبير،

---

(33) حتّي، «أصول» ص 14.

كما أن هذه التجربة تعزّز وجهة نظر موريس المنقحة، التي عبّر عنها في الكتاب، أي أن الطرد خلال عمليَّة حيرام كان مقصوداً.

النقطة الرئيسية في الجزء الثاني من هذا الفصل هي أن محاولات خلق ماض مشترك للدروز واليهود تبدو أنّها تقع في فئة «الروايات المتداولة المخترعة» ولذلك فإنها ستكون موضع اهتمام الدارسين المعنيين بالمسائل المتعلقة بالقومية وبخلق هويات قومية. إن الحجّة التي طرحتها هنا هي أن العلاقة بين الدروز واليهود خلال حرب فلسطين لها جذور في الأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية المحدّدة التي نشأت في الجليل خلال النصف الأول من القرن العشرين، وليس فيها أي شيء «تقليدي».

4 إسرائيل والائتلاف العربي في سنة 1948

آفي شلايم Avi Shlaim

قال الفيلسوف الفرنسي آرنست رينان «الأمّة هي مجموعة من الناس توحّدهم وجهة نظر مخطئة إلى الماضي وكراهية للجيران». وطوال العصور، استخدمت الأساطير عن الماضي كأداة لها قدرة تكوين أمّة. وليست الحركة الصهيونية فريدة في نشرها صيغة للماضي مبسّطة وملمّعة في سياق بناء أُمّة، ولكنّها لا تقدّم مثالاً ناجحاً إلىٰ حد ملفت للأنظار، من حيث استخدام الأساطير لغاية مزدوجة هي تعزيز الوحدة الداخلية واجتذاب التعاطف الدولي والدعم لدولة إسرائيل.

إن الرواية الصهيونية التقليدية للنزاع العربي ـ الإسرائيلي تضع المسؤولية على عاتق الجانب العربي، وهي تصور إسرائيل أنّها الضحية البريئة لروح العداء العربي الذي لا هوادة فيه وللعدوان العربي، وفي هذا الصدد، فإن المقولات الصهيونية التقليديَّة عن نشوء إسرائيل تشكِّل نتيجة طبيعية لتاريخ الشعب اليهودي؛ مع التشديد على ضعف اليهود، وموضع مقتلهم وقلّة عددهم قياساً إلىٰ خصومهم. إن المؤرخ اليهودي الأمريكي سالو بارون يتحدَّث عن ذلك واصفاً إيّاه أنَّه وجهة نظر مدرّة للدمع في تاريخ اليهود. وتنحو وجهة النظر هذه إلىٰ عرض التاريخ اليهودي بصفته سلسلة من المحن والاضطرابات يصل إلىٰ ذروته في الهولوكوست.

لقد شكّلت حرب الاستقلال نقيضاً مجيداً لقرون من الضعف والاضطهاد والإذلال. ومع ذلك فإن الرواية الصهيونية التقليدية للأحداث التي أحاطت

بولادة إسرائيل كانت ولا تزال مبنية على فكرة أن اليهود هم الضحايا. فهذه الرواية تعرض حرب 1948 على أنّها كفاح بسيط ثنائي القطب لا محرّمات فيه، بين عدو عربي أحادي النمط وحاقد، وجالية يهودية صغيرة محبّة للسلام. وكثيراً ما كان يجري استحضار الصورة التوراتية لداوود وجوليات في هذه الرواية. أما إسرائيل الصغيرة فيجري تصويرها وكأنّها تحارب وظهرها إلىٰ الحائط ضد عدو عربي ضخم حسن التسليح ومتجبّر. واعتبر انتصار إسرائيل في هذه الحرب أمراً يقرب من المعجزة، ناتجاً عن تصميم المقاتلين اليهود وبطولتهم أكثر مما هو ناتج عن التفكّك واختلال النظام في الجانب العربي. إن هذه الصورة البطولية لرواية حرب الاستقلال قد برهنت أنّها قادرة على الصمود ومقاومة أي تعديل فيها، والسبب بدقّة هو أنّها تلائم الذاكرة الجماعية لجيل سنة 1948. وهذه الصيغة لرواية الحرب هي أيضاً ما يتعلّمه الأطفال الإسرائيليون في المدرسة. وبالتالي، قليلة هي الأفكار المغروسة في أذهان الجمهور الإسرائيلي كتلك الفكرة التي تلخّصها العبارة العبرية «معاتيم مول رابيم ـ أي القلّة ضد الكثرة».

إحدى الأساطير الأكثر استمرارية والمحيطة بولادة دولة إسرائيل هي أن الدولة المولودة حديثاً في سنة 1948 واجهت ائتلافاً عربياً أحادي النمط ومعادياً بلا هوادة. وكان الاعتقاد بأن هذا الائتلاف يوحده هدف واحد: تدمير الدولة اليهودية الوليدة.. وحيث لا يوجد هناك تعبير مقبول عامة لتصفية دولة ما، فقد اقترح يهوشافاط هاركابي، وهو أحد كبار دارسي النزاع العربي ـ الإسرائيلي، أن تسمى هذه التصفية بالإنكليزية «politicide» أي قتل الـ «politicia»، والمقصود بذلك الكيان السياسي. لقد أكّد هاركابي أن هدف العرب كان قتل الكيان السياسي: ويرتبط بهذا الهدف، وفقاً لأقوال هاركابي، هدف آخر، هو قتل الناس بالجملة ـ «إلقاء اليهود في البحر» على حد التعبير الشعبي[1]. إن

(1) يهوشافاط هاركابي «المواقف العربية من إسرائيل» «Arab Attitudes to Israel» (القدس ـ 1972) ص: 37 ـ 38.

وجهة نظر هاركابي هي مجرد مثال واحد لاعتقاد واسع النطاق بأن اليشوف، أي السكّان اليهود في فلسطين قبل قيام الدولة، كانوا لا يواجهون التهديدات اللفظية فحسب، بل كانوا يواجهون خطر إبادة حقيقية من قِبل الجيوش النظامية للدول العربية المجاورة. أما القصة الحقيقية للحرب العربيَّة ـ الإسرائيليَّة الأولى التي أراد إظهارها «المؤرخون الجُدد» الذين ظهروا على الساحة في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، فإنَّها أكثر تعقيداً[2].

إن الحجّة التي أقدّمها في هذا الفصل هي، باختصار، أن الائتلاف العربي الذي واجهته إسرائيل في السنوات 1947 ـ 1949، كان أبعد ما يكون عن وحدانية النمط، ولم يكن ضمن هذا الائتلاف اتفاق على أهداف الحرب. وكان عجز العرب عن تنسيق تحركاتهم الدبلوماسية والعسكرية مسؤولاً جزئياً عن هزيمتهم، وإن إسرائيل طوال النزاع كانت تتمتع بتفوق عسكري على خصومها، وأخيراً، وهذا هو الأهم، إن قادة إسرائيل كانوا مطلعين على الانقسامات في الائتلاف العربي فاستغلوا هذه الانقسامات استغلالاً كاملاً في شنّ الحرب وفي توسيع حدود الدولة.

الميزان العسكري

أما الميزان العسكري، فقد كان الافتراض دائماً أن العرب يتمتعون بتفوق عددي ضخم. لذلك كانت الصورة التي رُسمت للحرب أنها حرب القلّة ضد الكثرة، وأنّها نضال بطولي عنيد دافعه اليأس، من أجل البقاء، ضد ظروف معاكسة مرعبة شديدة الوطأة. إن شجاعة المقاتلين اليهود وجرأتهم لا شكّ فيها. ولا شك أيضاً في تدني المعدات العسكرية التي كانت بتصرّفهم، على الأقل حتى الهدنة الأولى، عندما جاءتهم أسلحة مهرّبة من تشيكوسلوفاكيا

(2) راجع كتاب آفي شلايم «النقاش حول 1948» «The Debate about 1948» IJMES 27 (1995) ص: 287 ـ 304.

فقلبت الميزان لمصلحتهم بصورة حاسمة. ولكن عند حلول منتصف شهر أيار (مايو) 1948 كان مجموع الجنود العرب، النظاميين وغير النظاميين، العاملين في مسرح العمليات، دون 25,000 رجلاً، بينما كان عدد جنود الجيش الإسرائيلي في الميدان 35,000. ومع حلول منتصف شهر تموز (يوليو) بلغ عدد الرجال تحت السلاح الذين جنّدهم الجيش الإسرائيلي 65,000 وارتفع هذا الرقم مع حلول شهر كانون الأول (يناير) إلىٰ ذروته، أي 96,441. وعزّزت الدول العربية جيوشها، ولكنّها لم تتمكّن من مجاراة هذا المعدل من الزيادة. وهكذا، فإن الجيش الإسرائيلي تفوّق عدداً، في كل مرحلة من مراحل الحرب، على مجموع القوّات العربية التي انتشرت ضدّه، وهو، بعد جولة القتال الأولى، تفوّق عليها بقوة النار أيضاً. ولذلك لم تكن النتيجة النهائية للحرب معجزة بل انعكاساً صادقاً للميزان العسكري الذي شكّل أساس هذه النتيجة في الساحة الفلسطينيَّة. وفي هذه الحرب، كما في معظم الحروب، كانت الغلبة للجانب الأقوى[3].

إن القوّات العربية، النظامية وغير النظامية، التي جنّدت لخوض المعركة ضد الدولة اليهودية الناشئة، لم تكن في أي مكان بالقوة أو الوحدة التي بدت بهما في الدعاية العربية والدعاية اليهودية. ففي المرحلة الأولى من النزاع، التي امتدت من تاريخ إقرار الأُمم المتّحدة قرار التقسيم في 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947 وحتى إعلان الدولة الإسرائيلية في 14 أيار (مايو) 1948، كان على «اليشوف» أن يدافع عن نفسه ضد هجمات المقاتلين الفلسطينيين غير النظاميين والمتطوعين من العالم العربي. ولكن، بعد إعلان دولة إسرائيل، زجت الدول

(3) وليد خالدي «من الملاذ إلىٰ الفتح: قراءات في الصهيونية ومشكلة فلسطين حتى سنة 1948» (بيروت ـ 1971) ص: 858 ـ 81، سمحا فلاپان «ولادة إسرائيل: الأساطير والحقائق» (لندن ـ 1987) ص: 187 ـ 199، وبني موريس «1948 وما بعد: إسرائيل والفلسطينيون» (أُكسفورد ـ 1994) ص: 13 ـ 16.

العربية المجاورة والعراق جيوشها النظامية في المعركة ضد الدولة اليهودية. ولا ريب في أن الالتحام مع جيوش نظامية كان صدمةً للهاغانا، منظمة «اليشوف» شبه العسكرية، التي كانت في طور التحوّل إلىٰ جيش الدفاع الإسرائيلي. ومع ذلك فإن آلة الدعاية اليهودية بالغت كثيراً في حجم القوات الغازية ونوعها. إن مثالاً نموذجياً لرواية ما جرى في حرب الاستقلال، ذكرها دبلوماسي إسرائيلي بارز، جاءت على النحو التالي:

«خمسة جيوش عربية ووحدات من دولتين أخريين، مجهّزة بدبابات حديثة، ومدفعية وطيران.. غزت إسرائيل من الشمال والشرق والجنوب. إن حرباً كاملة فرضت على «اليشوف» في ظروف هي غاية في الصعوبة»[4].

إن الدول العربية الخمس التي شاركت في غزو فلسطين هي مصر، وشرق الأردن، وسورية، ولبنان، والعراق، أما الوحدتان فكانتا من المملكة العربية السعودية واليمن. بيد أن هذه الدول جميعها لم ترسل إلىٰ فلسطين سوى قوّات لشنّ حملة، محتفظة بمعظم جيوشها في أراضيها. وقوّات الحملة واجهت إعاقة بسبب طول خطوط المواصلات، وغياب معلومات استخبارية موثوقة عن عدوها، وضعف القيادة، وضعف التنسيق، والتخطيط بالغ السوء للحملة التي كان على هذه الجيوش أن تنفّذها. أما القوَّات الفلسطينيَّة غير النظامية، التي عُرفت باسم **جيش الجهاد**، فقد كانت بقيادة حسن سلامة وعبد القادر الحسيني. وكان جيش الإنقاذ العربي يتألَّف من نحو 4000 متطوع عربي للجهاد في فلسطين، وكان تمويله من جامعة الدول العربية، وتدريبه في قواعد في جنوب سورية، وقائده هو المغامر السوري **فوزي القاوقجي**. كان تركيز القاوقجي على الأمور العسكرية. والسياسيون العرب الذين عيَّنوه ثمَّنوا فيه عدواً معروفاً للمفتي الأكبر الحاج أمين الحسيني وندّاً محتملاً له، أكثر مما

---

(4) جاكوب تسور «الصهيونية: القصة البطولية لحركة تحرير وطنية» «Zionism: The saga of a National Liberation Movement» (نيويورك ـ 1977) ص: 88 ـ 89.

رأوا فيه قائداً عسكرياً واعداً جداً لقيادة القتال ضد اليهود. ورأى المفتي بالتأكيد في هذا التعيين محاولة من قِبل منافسيه في الجامعة العربية لتقويض تأثيره في مستقبل فلسطين[5].

لقد كان الائتلاف العربي موبوءاً بالخلافات السياسية الداخلية العميقة، فجامعة الدول العربية كانت منذ تأسيسها في سنة 1945 المنتدى الأعلى لصنع السياسة العربية القومية بشأن فلسطين. ولكن الجامعة العربية كانت منقسمة بين كتلة هاشمية مؤلّفة من شرق الأردن والعراق وكتلة معادية للهاشميين بقيادة مصر والمملكة العربية السعودية. وقد لعبت المنافسات الأسرية دوراً كبيراً في تشكيل المقاربات العربية تجاه فلسطين. فالملك عبد الله ملك شرق الأردن كان مدفوعاً بطموح راوده زمناً طويلاً ليجعل من نفسه سيد سوريا الكبرى التي تضم، إضافة إلىٰ شرق الأردن، كلاً من سورية ولبنان وفلسطين. وقد رأى الملك فاروق في طموح عبد الله تهديداً مباشراً لزعامة مصر في العالم العربي. أما حكّام سوريا ولبنان فقد رأوا في الملك عبد الله تهديداً لاستقلال بلديهم إضافة إلىٰ أنّهم كانوا يرتابون في كونه شريكاً للعدو. لقد كانت كل دولة عربية مدفوعة بمصالحها الأسرية الخاصة أو مصالحها المحلية. وكان الحكّام العرب معنيين بإلغاء بعضهم بعضاً بقدر ما كانوا مهتمين بمقاتلة العدو المشترك. وفي هذه الظروف كان من المستحيل عملياً التوصّل إلىٰ توافق حقيقي حول مسائل وأهداف التدخّل العربي في فلسطين. وترتب على ذلك أن «اليشوف»، بدلاً من أن يجابه عدواً موحداً واضح الغرض وواضح الخطة في القتال، واجه ائتلافاً مهلهلاً مؤلّفاً من جامعة الدول العربية ودول عربية مستقلّة، وقوّات فلسطينيَّة غير نظاميَّة وتشكيلة من المتطوعين. لقد كان الائتلاف العربي أحد أشد الائتلافات انقساماً، وسوء تنظيم وفوضوية في تاريخ الحروب كلّها.

(5) تزفي إلپلغ، «المفتي الأكبر: الحاج أمين الحسيني، مؤسّس الحركة الوطنية الفلسطينية» (لندن ـ 1993) ص86.

كانت هنالك مصالح وطنية قُطرية ومتناقضة تخفيها ورقة توت، وهذه الورقة هي ضمان فلسطين للفلسطينيين. لقد كانت مشكلة فلسطين أول امتحان هام لجامعة الدول العربية، وفشلت الجامعة في هذا الامتحان فشلاً ذريعاً. إن إجراءات الجامعة كانت تتخذ ظاهرياً لتأييد المطلب الفلسطيني بالاستقلال في كامل فلسطين. ولكن الجامعة ظلّت على نحو غريب غير مستعدّة لأن تسمح للفلسطينيين أن يقرِّروا مصيرهم بأنفسهم. ذلك أن عبد الرحمن عزام، الأمين العام لجامعة الدول العربية، كان يرى في المفتي (مناحيم بيغين العرب). وقد قال عزام باشا لصحفي بريطاني ـ وهذا الصحفي نقل الكلام إِلىٰ مسؤول يهودي ـ إن سياسة جامعة الدول العربية تهدف «إِلىٰ التخلّص من المفتي»[6].

كان المفتي يحاجج في اجتماعات الجامعة العربية ضد تدخّل الجيوش العربية النظاميَّة في فلسطين، ولكن نداءاته قُوبلت بالتجاهل[7]. إن كل ما كان يطلبه المفتي هو المساندة المالية والدعم بالأسلحة، فكانوا يعدونه بتوفيرها ولكن لم يَصِل إِليه منها إِلاَّ كميات لا يؤبه بها. وهكذا فإن الإدعاء بأن موارد جامعة الدول العربية وضعت بتصرّف الفلسطينيين هو نوع من التضليل. فالجامعة العربية، على عكس ذلك، خذلت الفلسطينيين في ساعة حاجتهم الملحّة. وقد قال يزيد صايغ المؤرِّخ الممتاز للكفاح الفلسطيني المسلَّح، في وصف هذا الأمر، ما يلي: «إن التردد في تقديم موارد كبيرة للصراع والشكوك المتبادلة قد أحدثت خلافات مستمرّة حول الدبلوماسية والاستراتيجية، الأمر الذي أدَّى إِلىٰ مناورات لا تنقطع خلف الستار، وإِلىٰ تدخّل عسكري هزيل، وبالتالي إِلىٰ هزيمة على أرض المعركة»[8].

---

(6) فلاپان «ولادة إسرائيل» ص 130 نقلاً عن تقرير أعده مايكل كومي عن محادثة مع الصحفية البريطانية كلير هولينغورث.

(7) محمد أمين الحسيني «حقائق عن قضية فلسطين»، (القدس ـ 1956) ص 22.

(8) يزيد صايغ «الكفاح المسلح والسعي لإقامة دولة: الحركة الوطنية الفلسطينية، 1949 ـ 1993» (أكسفورد ـ 1977) ص14.

الصلة الهاشميَّة

الحلقة الأضعف في سلسلة الدول العربية المعادية التي كانت تحيط باليشوف من كل جانب، كانت شرق الأردن. فمنذ خلق إمارة شرق الأردن من قبل بريطانيا في سنة 1921، جهدت الوكالة اليهودية لإقامة علاقات صداقة مع حاكمها الهاشمي عبد الله بن الحسين. إن الصراع الذي لا يقبل تسوية بين الحركتين القوميتين اليهودية والعربية في فلسطين هيّأ المسرح لقيام علاقات خاصّة بين الصهيونيين وعبد الله، الذي صار ملكاً في سنة 1946 عندما حصل شرق الأردن على استقلال رسمي. وقد كان الإخفاق في التوصّل إلىٰ تفاهم مع جيرانهم الفلسطينيين حافزاً للزعماء الصهيونيين من أجل إيجاد ندّ للعداء المحلي عن طريق علاقات أفضل مع البلدان العربية المجاورة. والحقيقة، إن محاولة تجاوز عرب فلسطين وإقامة روابط مع حكّام الدول العربية صارت ملمحاً مركزياً في الدبلوماسية الصهيونية خلال الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين.

إن الصداقة بين الحاكم الهاشمي والحركة الصهيونية وطّدها عدو مشترك يتمثَّل في شخص المفتي الأكبر، الحاج أمين الحسيني، قائد الحركة الوطنية الفلسطينيَّة. ذلك أن المفتي لم يضع قوّاته على خط التصادم مع اليهود فحسب، بل كان أيضاً المنافس الرئيسي لعبد الله من أجل السيطرة على فلسطين. وقد رأى كلا الجانبين في الروح الوطنية الفلسطينيَّة تهديداً، ولذلك كانت لهما مصلحة مشتركة في قمعها[9]. كان عبد الله من وجهة النظر الصهيونية حليفاً ذا

(9) بشأن العلاقات بين عبد الله والصهيونيين. راجع كتاب ماري ويلسون «الملك عبد الله وبريطانيا وصنع الأردن» «Abdullah, Britain and the Making of Jordan» (كامبردج ـ 1987) وكتاب جوزيف نيڤو «الملك عبد الله وفلسطين: طموح إقليمي» «Abdullah and Palestine: A Territorial Ambition» (لندن ـ 1996) ويوآڤ جيلبير «العلاقات بين اليهود وشرق الأردن، 1921 ـ 1948» (لندن ـ 1997) وكتاب آڤي شلايم «تواطؤ عبر نهر الأردن: الملك عبد الله والحركة الصهيونية وتقسيم فلسطين» (أكسفورد ـ 1988).

قيمة هائلة. فهو قبل كل شيء كان الحاكم العربي الوحيد المستعد لقبول تقسيم فلسطين والعيش بسلام مع دولة يهودية بعد أن تكون قد تمّت تسوية النزاع. الأمر الثاني هو، أن جيشه الصغير، الجيش العربي، كان الأفضل تدريباً والأكثر مهنية بين جيوش الدول العربية. الأمر الثالث، هو أن عبد الله ومساعديه وعملاءه كانوا مصدر معلومات عن البلدان العربية الأخرى ذات العلاقة بمشكلة فلسطين. وأخيراً، وليس آخراً، إن الصهيونيين استطاعوا من خلال عبد الله، توليد الريبة، وتغذية التنافس، ودسّ السُّم لإضعاف الائتلاف بين خصومهم العرب.

ففي سنة 1947، ومع دخول الصراع على فلسطين مرحلة حرجة، ازدادت الاتصالات بين الجانب اليهودي والملك عبد الله. لقد عقدت غولدا مائير، ممثِّلة الوكالة اليهودية، اجتماعاً سرياً مع عبد الله في نهاريم بتاريخ 17 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947. وقد توصّلا في هذا الاجتماع إِلىٰ اتفاق أولي على تنسيق استراتيجيتيهما الدبلوماسية والعسكرية لوضع العقبات أمام المفتي ولبذل الجهود لمنع الدول العربية الأخرى من التدخّل مباشرة في فلسطين[10]. وبعد اثني عشر يوماً، أي في 29 تشرين الثاني (نوفمبر)، أصدرت الأُمم المتّحدة حكمها بتقسيم منطقة الانتداب البريطاني إِلىٰ دولتين، إحداهما يهودية والأخرى عربية، وهذا ما جعل بالإمكان تثبيت التفاهم المؤقت الذي تمّ التوصّل إليه في نهاريم. فلقاء الوعد الذي قطعه عبد الله بعدم دخول المنطقة التي خصّصتها الأُمم المتّحدة للدولة اليهودية، وافقت الوكالة اليهودية على ضمّ معظم المنطقة المخصّصة للدولة العربية إلى شرق الأردن. لم ترسم حدود دقيقة ولم يتم بحث مسألة القدس لأنها كانت ستبقى بموجب خطة الأُمم المتّحدة جسماً

(10) عزرا دنين «حديث مع عبد الله، 17 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947» 1699/ 525، الأرشيف الصهيوني المركزي، القدس. راجع أيضاً كتاب شلايم «تواطؤ عبر نهر الأردن» ص: 110 ـ 117.

منفصلاً تحت إشراف دولي. ولم تكتب الاتفاقية خطياً. لقد حاولت الوكالة اليهودية أن تُلزم عبد الله باتفاقية خطية ولكنه كان يتهرّب. مع ذلك، وكما يقول ياكوف شيموني، وهو مسؤول كبير في الدائرة السياسية للوكالة اليهودية، أن التفاهم مع عبد الله، بالرغم من مراوغاته، كان:

«واضحاً تماماً بروحه العامة. أبدينا موافقة على استيلاء عبد الله على الجزء العربي من فلسطين، وعدم الوقوف في طريقه. لن نساعده، ولن نستولي على ذلك الجزء ونسلمه إليه. كان عليه أن يستولي عليه بوسائله وخططه الاستراتيجية، ولكننا لن نزعجه. وهو من جانبه، لن يمنعنا من إقامة دولة إسرائيل بواسطة تقسيم البلد وأخذ حصتنا وإقامة دولة فيها. أما الآن، فإن غموضه وكلامه الذي يحتمل أكثر من معنى، يتمثَّل في رفضه أن يكتب أي شيء على الورق أو أن يخط على الورق أي شيء قد يكون ملزماً له. إنه لم يوافق على ذلك. ولكن بالنسبة للهدف، فقد كان حتى الدقيقة الأخيرة يردِّد دائماً القول مرّة تلو الأخرى: «لعلّكم تقبلون بأقل من الاستقلال الكامل وإقامة دولة، أي بحكم ذاتي كامل أو بكنتون يهودي تحت سقف التاج الهاشمي». وقد حاول فعلاً أن يثير هذه الفكرة بين الحين والآخر، وكان دائماً، بطبيعة الحال، يقابل بجدار من الرفض. لقد قلنا له إننا نتحدَّث عن استقلال ناجز وكامل ولسنا مستعدين لبحث أي شيء آخر. ثم بدا كأنه استسلم لذلك ولكن دون أن يقول قط: «حسناً دولة مستقلّة». وهو لم يفه بهذه الكلمات ولم يُلزم نفسه، ولم يكن دقيقاً. ولكن هكذا كانت روح الاتفاق الذي كان بمجمله غير مبهم. بالمناسبة، تضمن الاتفاق نصاً يقول: (إذا نجح عبد الله في الاستيلاء على سورية، وحقَّق حلمه في سورية الكبرى ـ وهذا شيء لم نكن نعتقد أن لديه القوة لتحقيقه ـ فإننا لن نزعجه. ولكننا لم نكن أيضاً نؤمن بقوة الفئة المؤيدة له في سورية). ولكن الاتفاق تضمن نصاً يقول إنه إذا أنجز ذلك، فلن نقف في طريقه. أما فيما يخص الجزء العربي من فلسطين، فلم نكن نرى أن

هذا أمر خطير، ولم نكن نظن أن أمامه كل الفرص لأخذ هذا الجزء، لا سيما أن عرب فلسطين، بقيادتهم الرسمية، لم تكن لديهم الرغبة مطلقاً في إقامة دولة. وهذا كان يعني أننا لا نتدخّل في شؤون أحد. إنهم هم الذين رفضوا. ولو كانوا قبلوا بدولة ربما لم نكن دخلنا في المؤامرة. لا أدري. ولكن الحقيقة هي أنَّهم هم الذين رفضوا، ولذلك كان هنا فراغ سلطة كامل فوافقنا على أن يمضي هو ويأخذ الجزء العربي، بشرط أن يوافق على إقامة دولتنا وعلى إصدار إعلان مشترك يقول بقيام علاقات سلمية بيننا وبينه بعد أن يهدأ الغبار. تلك كانت روح الاتفاق ولكن لا يوجد نص مكتوب»[11].

تحييد جيش الإنقاذ العربي

كان الملك عبد الله واسطة الصهيونيين الرئيسية للتحريض على مزيد من التوتر والعداوات في صفوف الائتلاف العربي الموبوء أصلاً بالتمزّق، ولكنه لم يكن الواسطة الوحيدة. فقد كان فوزي القاوقجي، قائد جيش الإنقاذ العربي، حلقة أخرى ضعيفة في سلسلة القوى العربية المتعادية. إن المفارز الأولى من جيش الإنقاذ بدأت تسلّلها إلىٰ فلسطين في كانون الثاني (يناير) 1948. أما القاوقجي نفسه، فلم يصل إلىٰ فلسطين حتى شهر آذار (مارس). وقد كان توجّه القاوقجي السياسي المعادي للحسيني فرصةً لحوار عبر خطوط المعركة التي كانت تتشكّل بسرعة بينما كان الانتداب البريطاني يقترب من نهايته المخزية.

كان يهوشوا (يوش) پالمون أحد أكثر ضبّاط الهاغانا كفاءة، وكان يتقن اللغة العربية. ومن خلال مراقبته السياسة العربية الفئوية عن كثب، علم پالمون بالكره الشديد الذي يكنّه القاوقجي للمفتي. واكتشف پالمون في سنة 1947 وثائق ألمانية تعود إلىٰ زمن الحرب، لها تأثير في هذه الخصومة، فنقلها إلىٰ

(11) مقابلة صحفية مع ياكوف شيموني، 26 آب (أغسطس) 1982، القدس.

القاوقجي. كان في هذه الوثائق ما يثبت ارتياب القاوقجي بأن المفتي هو الذي دبَّر اعتقاله وحبسه من قِبل السلطات الألمانية. وقد أبدى القاوقجي رغبة في لقاء مع پالمون، ولكن لدى تعيينه قائداً لجيش الإنقاذ الفلسطيني، تخلّى عن الفكرة. بيد أن پالمون علم من الضبّاط الذين سبقوا قائدهم في الوصول إِلىٰ فلسطين، أن القاوقجي لم يكن شديد الحماسة لمحاربة اليهود. والظاهر أنّه أدرك أن مثل هذه الحرب لن تكون قصيرة ولا سهلة وقيل إنه كان منفتحاً على مقترحات ترمي إِلىٰ تفاديها[12].

وافق داڤيد بن غوريون رئيس اللجنة التنفيذيَّة للوكالة اليهودية، على خطة پالمون لعقد اجتماع سري من أجل محاولة إقناع القاوقجي بالوقوف خارج القتال بين الهاغانا وقوات المفتي بشرط عدم إعطاء وعود بالحد من حرية التصرّف للرد على أية عصابات مسلَّحة[13]. ذهب پالمون للقاء مع القاوقجي في مقر قيادة الأخير في قرية نور شمس في الأول من نيسان (أبريل). وبعد كثير من الأحاديث المواربة، خاض پالمون في الموضوع الحقيقي الذي عقد الاجتماع من أجله، أي تحويل الخصومات بين العرب لمصلحة الجانب الذي يمثِّله. قال پالمون إن بالإمكان إيجاد حل لمشكلة فلسطين لولا وجود المفتي. انخرط القاوقجي في حملة هجاء للمفتي وطموحاته الشريرة، وأساليب العنف التي يتبعها وأعوان المفتي الأنانيين. وعندما أتى پالمون على ذكر عبد القادر الحسيني، ابن عم المفتي، وحسن سلامة، تدخّل القاوقجي في الكلام قائلاً إنهما لا يمكن أن يعتمدا على أية مساعدة منه، وأنه، في الحقيقة، يأمل أن يعلمهما اليهود درساً لا يُنسى. عندئذ اقترح پالمون أن تمتنع الهاغانا ويمتنع

(12) تقرير لا يحمل توقيعاً: 16 آذار (مارس) 1948، 3569/ 525 الأرشيف الصهيوني المركزي.

(13) داڤيد بن غوريون، «يومان هاملحاماه، 1948 ـ 1949 أي مفكرة أيام الحرب: حرب الاستقلال، 1948 ـ 1949» 3 مجلدات، تحرير غيرشون ريڤلين والحانان أورين، (تل أبيب ـ 1982) المجلد الأول ص330.

جيش الإنقاذ العربي عن مهاجمة أحدهما الآخر وأن يضعا بدلاً من ذلك خطة للتفاوض بعد رحيل البريطانيين. وافق القاوقجي ولكنه أوضح صراحة أنه بحاجة إلىٰ تحقيق نصر عسكري لكي يثبت مكانته. لم يستطع پالمون أن يعده بتقديم النصر له على طبق من فضة. فإذا هُوجم اليهود، قال له، لا بدّ لهم من أن يصدّوا الهجوم. مع ذلك غادر پالمون الاجتماع بانطباع واضح أن القاوقجي سيقف على الحياد في حال وقوع هجوم يهودي على قوّات المفتي في فلسطين[14].

لم يتضح مدى نجاح پالمون في تحييد جيش الإنقاذ العربي إلاّ من خلال تتابع الأحداث. ففي الرابع من نيسان (أبريل) شرعت الهاغانا في عمليَّة ناحشون لفتح طريق تل أبيب ـ القدس التي قطعها المقاتلون الفلسطينيون غير النظاميين. أولاً، نسف مقر قيادة حسن سلامة في الرملة. ومع أنّه كانت هناك في الجوار وحدة من جيش الإنقاذ العربي معزّزة بمدافع ثقيلة، لم تتحرّك هذه الوحدة لإنقاذ الوضع. لقد كان القاوقجي وفياً (أو مخلاً) للكلمة التي قطعها لپالمون. بعد ذلك جاءت معركة القسطل، وهي نقطة استراتيجية مشرفة على الطريق إلىٰ القدس، تبادل الجانبان احتلالها مرات عديدة وسط قتال شرس. اتصل عبد القادر الحسيني هاتفياً بالقاوقجي طالباً منه إمداداً سريعاً بالسلاح والذخيرة لصد الهجوم اليهودي. كان القاوقجي قد حصل على مخزون كبير من المواد الحربية، والفضل في ذلك يعود إلىٰ جامعة الدول العربية، ولكن، وفقاً لمركز التنصّت التابع للهاغانا الذي تنصّت على المخابرة الهاتفية، ردّ القاوقجي قائلاً إنه ليس لديه إمداد بالسلاح والذخيرة[15]. لقي عبد القادر الحسيني حتفه

(14) مقابلة صحفية مع يهوشوا پالمون، 31 أيار (مايو) 1982، القدس. راجع أيضاً دان كورتزمان «التكوين، 1948: الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى» (لندن ـ 1972)، ص: 67 ـ 69، وكتاب لاري كولينز ودومينيك لاپيير «واقدساه» (نيويورك ـ 1972) ص: 269 ـ 270.

(15) كورتزمان «التكوين، 1948» ص 137.

في معركة القسطل بتاريخ 7 نيسان (أبريل). كان عبد القادر الحسيني أقدر وأكثر شخصية جاذبيةً بين القادة العسكريين في معسكر المفتي، وكانت وفاته علامة انهيار قوات الحسيني في فلسطين.

الطريق إلىٰ الحرب

تحوَّل التيار الآن تحوّلاً حاسماً لمصلحة القوَّات اليهودية. فقد سقطت مدن طبريا، وحيفا، وصفد، ويافا، ذات السكّان المختلطين في أيدي اليهود في تتابع سريع وبدأت الموجات الأولى من اللاجئين الفلسطينيين حركتها إلىٰ الخارج.. وبانهيار المقاومة الفلسطينيَّة، تعرّضت الحكومات العربية، وخاصة حكومة شرق الأردن، إلىٰ ضغط شعبي متزايد لإرسال جيوشها إلىٰ فلسطين لإيقاف الهجوم العسكري اليهودي. ولم يتمكّن الملك عبد الله من الصمود أمام هذا الضغط. إن تدفق اللاجئين الذين وصلوا إلىٰ شرق الأردن دفع الجيش العربي نحو مشاركة أكبر في شؤون فلسطين. إن الاتفاق الضمني الذي توصّل إليه عبد الله مع الوكالة اليهودية، مكّنه من الظهور بمظهر حامي العرب في فلسطين في حين أنه أبقى جيشه خارج المناطق التي خصّصتها الأُمم المتّحدة للدولة اليهودية. غير أن المحافظة على هذا العمل المتوازن أخذت تزداد صعوبة. وإذا كانت الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية المعادية للهاشميين ترتاب في تآمر عبد الله مع الصهيونيين، فقد بدأت تميل إلىٰ التدخّل بالجيوش النظاميَّة في فلسطين، ولو من أجل الحدّ من طموح عبد الله الإقليمي فقط وقطع الطريق على مسعاه للهيمنة على المنطقة. وقد قرَّرت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية بتاريخ 30 نيسان (أبريل) أنّه يجب على جميع الدول العربية أن تعد جيوشها لغزو فلسطين في 15 أيار (مايو)، أي في اليوم الذي يلي انتهاء الانتداب البريطاني. وبضغط من شرق الأردن والعراق جرى تعيين الملك عبد الله قائداً عاماً لقوات الغزو[16].

---

(16) حكومة العراق «تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين» (بغداد ـ 1949).

بدا لزعماء اليهود أن عبد الله كاد يوشك أن يضع ثقله مع بقية العالم العربي. ولذلك تمّ إرسال غولدا مائير في العاشر من أيار (مايو) إِلىٰ عمان في مهمة سرِّيَّة لتحذير الملك من الإقدام على ذلك. بدا عبد الله مكتئباً ومتوتر الأعصاب. وقد رفضت غولدا مائير رفضاً قاطعاً العرض الذي تقدّم به بأن تتمتّع الأجزاء اليهودية بحكم ذاتي تحت تاجه، وأصرّت على الالتزام بخطتهما الأصلية التي تدعو إِلىٰ دولة يهودية مستقلّة وضمّ الجزء العربي إِلىٰ شرق الأردن. لم ينكر عبد الله أن ذلك هو ما تمّ الاتفاق عليه، ولكنه أوضح أن الوضع في فلسطين تغيّر بصورة جذرية وأنّه الآن واحد من خمسة، ولا خيار أمامه سوى أن ينضم إِلىٰ الدول العربية الأخرى في غزو فلسطين. ظلت مائير على عنادها: إذا كان «عبد الله يريد التراجع عن اتفاقهما وإذا كان يريد الحرب، فإنّهما سيعودان إِلىٰ الاجتماع بعد الحرب وبعد تأسيس الدولة اليهودية». انتهى اللقاء بجو من البرودة الشديدة ولكن كلمات الوداع التي وجّهها عبد الله إِلىٰ عزرا دانين، الذي رافق غولدا مائير وقام بعمل الترجمة لها، كانت مناشدةً بعدم قطع الاتصال، مهما حدث. كان نحو منتصف الليل عندما انطلقت مسز مائير وحرسها في رحلة عودة خطرة لتقدم تقريراً عن إخفاق مهمتها وحتمية الغزو[17].

في كتابة التاريخ الصهيوني يعرض اجتماع العاشر من أيار (مايو) عادة بأنَّه برهان على عدم الثقة بصديق إسرائيل الوحيد بين العرب وإثبات لوقوف إسرائيل وحدها ضد هجوم شامل من قِبل عالم عربي موحّد. وقد ساعدت غولدا مائير ذاتها في نشر وجهة النظر القائلة إن الملك عبد الله أخلف وعده

(17) تقرير شفهي من غولدا مائير إِلىٰ مجلس الدولة المؤقت المؤلَّف من ثلاثة عشر عضواً. أرشيف دولة إسرائيل، «مجلس الدولة المؤقت، محاضر، 18 نيسان (أبريل) ـ 13 أيار (مايو) 1948 (القدس ـ 1978) ص: 40 ـ 44. راجع أيضاً كتاب شلايم «تواطؤ عبر نهر الأردن» ص: 205 ـ 14.

لها، وأن الاجتماع انتهى باختلاف تام وأنهما افترقا كعدوين[18]. وتم استغلال تفسير الملك للقيود التي أرغمته على التدخّل كدليل على خيانته وغدره. زبدة الكلام هي: إن التهمة الصهيونية لعبد الله هي أنه عندما حانت لحظة الحقيقة نكث تعهده بعدم مهاجمة الدولة اليهودية وألقى بثقله مع بقية العالم العربي[19]. هذه التهمة ساعدت في استمرار القول المتداول الذي اتسع انتشاره، ومفاده أن نشوب الحرب كان تنفيذاً لخطّة غزو عربي شامل، منسّقة الأدوار وهدفها هو خنق الدولة اليهودية في المهد.

إن حقيقة ما جرى في اجتماع عبد الله ـ غولدا الثاني تنطوي على فروق دقيقة بين ما جرى في الاجتماع وما تريدنا هذه الرواية الصهيونية المنحازة أن نصدّقه. هنالك تقييم أكثر توازناً لموقف عبد الله قدَّمه ياكوف شيموني في اجتماع القسم العربي في الدائرة السياسية للوكالة اليهودية بتاريخ 13 أيار (مايو) في القدس، فهو يقول: «إن جلالته لم يكن خائناً كلياً للاتفاق، كما أنَّه لم يكن وفياً كلياً له، وإنما كان موقفه وسطاً بين الأمرين»[20]. حتى غولدا مائير، في روايتها عن مهمتها، التي قدّمتها لزملائها في مجلس الدولة المؤقت بعيد عودتها من عمّان، لم تكن في أي جزء من هذه الرواية بمثل عدم التعاطف وعدم التودّد اللذين أبدتهما في الرواية التي تضمنتها مذكراتها بعد ذلك بزمن طويل. فمن خلال تقريرها المعاصر عن مهمتها، يبرز عدد من النقاط الهامّة والتي كثيراً ما تُهمل. أولى هذه النقاط، أن عبد الله لم يتراجع عن كلمته، وإنما أكّد فقط أن الظروف تبدّلت. النقطة الثانية هي أن عبد الله لم يقل إِنه يريد الحرب: إن

---

(18) كتاب غولدا مائير «حياتي» «My Life» (لندن ـ 1975) ص: 176 ـ 80.

(19) لعرض شامل لما كتب وللنقاش راجع مقال أبراهام سيلا «شرق الأردن وإسرائيل وحرب 1948: الأسطورة وكتابة التاريخ والواقع الحقيقي» دراسات شرق أوسطية. العدد 28، (1992) 623 ـ 88.

(20) دولة إسرائيل «وثائق سياسية ودبلوماسية، كانون الأوَل (ديسمبر) 1947 ـ أيار (مايو) 1948» (القدس ـ 1979) ص: 789 ـ 91.

غولدا مائير هي التي هدَّدته بعواقب وخيمة في حالة وقوع الحرب. النقطة الثالثة هي أنَّهما لم يفترقا كعدوين. على العكس من ذلك، بدا عبد الله حريصاً على استمرار الاتصال مع الجانب اليهودي حتى بعد نشوب الأعمال الحربية. كان عبد الله بحاجة لإرسال جيشه عبر نهر الأردن لكي يكتسب الإشراف على القسم العربي من فلسطين الملاصق لمملكته. ولم يقل شيئاً عن مهاجمة القوّات اليهودية في أرضها. لقد كان التمييز بين الأمرين تمييزاً مرهفاً، ولم يعرف عن غولدا مائير أنها تتصف بالرهافة.

كان جزء من المشكلة اضطرار عبد الله للتظاهر بأنه مساير لبقية أعضاء جامعة الدول العربية التي رفضت بالإجماع خطة التقسيم التي أقرّتها الأُمم المتّحدة، وكانت شديدة المعارضة لإقامة دولة يهودية. بل بلغ الأمر أكثر من ذلك، فإن الخبراء العسكريين في جامعة الدول العربية أعدّوا خطّة موحّدة للغزو. وقد كانت هذه الخطة أشد خطراً، لأنّها كانت متلائمة مع القدرات الحقيقية للجيوش العربية النظامية أكثر من تلاؤمها مع الكلام البلاغي الجامح عن إلقاء اليهود في البحر. ولكن القوّات التي وفّرتها الدول العربية فعلاً للحملة في فلسطين كانت أدنى كثيراً من المستوى الذي حدَّدته اللجنة العسكرية للجامعة العربية. وقد أفسد الملك عبد الله خطة الغزو بإدخاله تغييرات عليها في اللحظة الأخيرة. لم يكن هدفه من إصدار الأمر إلىٰ جيشه بعبور نهر الأردن الحيلولة دون إقامة دولة يهودية، بل كان هدفه أن يجعل نفسه سيد الجزء العربي من فلسطين. ولم تكن لدى عبد الله رغبة قط في أن تتدخّل الجيوش العربية الأخرى في فلسطين. فقد كانت خطة الجامعة العربية الأخرى منع التقسيم، وكانت خطته تنفيذ التقسيم، وكانت خطته تفترض، بل تتطلّب وجوداً يهودياً في فلسطين، ولو أنه كان يفضل حكماً ذاتياً يهودياً تحت تاجه. وبتركيزه قواته في الضفة الغربية كان ينوي أن يزيل نهائياً أية إمكانية لقيام دولة فلسطينية مستقلّة، وأن يضع شركاءه العرب أمام الضم كأمر واقع.

وعندما زحفت القوات إِلىٰ فلسطين، كان سياسيو جامعة الدول العربية يواصلون في الكواليس مناوراتهم، ومكائدهم المعقّدة، ومحاولاتهم المزرية لطعن بعضهم بعضاً في الظهر ـ كل ذلك يرتكب باسم أسمى المُثُل القومية العربية. ولم تنته المماحكات السياسية عندما بدأت الحرب، بل امتزجت بها امتزاجاً لا خلاص منه منذ لحظة إطلاق أول رصاصة وحتى صمتت المدافع نهائياً واستمرّت بعد ذلك[21]. وفي الخامس عشر من أيار (مايو)، اليوم الذي بدأ فيه الغزو، وقع حدث أنذر بالكثير مما سيأتي بعده وفضح الأبعاد التي كان السياسيون العرب مستعدين للذهاب إليها في محاولاتهم التذاكي لخداع شركائهم. لقد أرسل الرئيس السوري شكري القوتلي رسالة إِلىٰ الملك عبد الله قال فيها إن الضرورة تقتضي وقف الزحف إِلىٰ فلسطين وإمداد الفلسطينيين بدلاً من ذلك بكل ما يمكن إمدادهم به من الأسلحة والمال. ارتاب عبد الله بالرسالة فاعتبرها حيلة لمعرفة نيَّاته الحقيقية. فكان ردّه عليها الرفض القاطع للاقتراح[22]. كان جيشه قد تلقَّى الأوامر بالزحف، وهكذا سبق السيف العذل.

وإذا كانت علاقات الملك عبد الله مع رفاقه القادة العرب قد هبطت إِلىٰ

(21) أحد أكثر المصادر العربية كشفاً للشقاق والخداع داخل الائتلاف العربي هو البرلمان العراقي في «تقرير لجنة التحقيق» وعبد الله التل في كتابه «كارثة فلسطين» (القدس 1959) وصالح صائب الجبوري في كتابه «محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية» (بيروت ـ 1970) ومحمد حسنين هيكل في مقاله «العروش والجيوش، كذلك انفجر الصراع في فلسطين» (القدس ـ 1998). هناك عرضان ممتازان للمصادر العربية وكتابة التاريخ العربية عن حرب 1948، هما كتاب وليد خالدي «المنظور العربي» تحرير روجر لويس وروبرت ستوكي بعنوان «نهاية الانتداب على فلسطين» (لندن ـ 1986) ص: 104 ـ 36، وتاب أبراهام سيلا «كتابة التاريخ العربية لحرب 1948: نشدان الشرعية» في كتاب «سنوات الدولة» (نيويورك ـ 1991)، ص: 124 ـ 54.

(22) الملك عبد الله ملك الأردن «التكملة ـ مذكراتي اكتملت» ترجمها من العربية هارولد غليدن (لندن ـ 1978) ص: 20 ـ 21.

الحضيض، فإن اتصاله بالوكالة اليهودية انقطع كلياً. إن الزخم الذي ولده الضغط الشعبي العربي من أجل تحرير فلسطين لم يكن هناك سبيل لوقفه. اليهود أيضاً كانوا في مزاج مماثل، مزاج شرس غير مهاود: بعد أن أعلنوا قيام دولتهم كانوا مصمّمين على القتال من أجلها، مهما كان الثمن. إن ما ذهبت مسز مائير لنقله إِلىٰ الملك عبد الله، كان إنذاراً نهائياً، وليس رسالة تعاطف أَو مساعدة في معالجته لمشاكله العربية البينية. والاتفاق الهاشمي ـ الصهيوني، الذي مضى على صياغته ثلاثون سنة، بدا وكأنه على وشك أن يتفكّك وسط المهاترات القاسية. وكانت خمسة جيوش تتحرّك، قاضية بتحركها على الأمل في تقسيم فلسطين سلمياً، ذلك الأمل الذي كان في صلب هذا الاتفاق. ومع انتقال الأمر إِلىٰ أيدي الجنود في الجانبين، بدت احتمالات إنقاذ أي شيء من حطام الاتفاق الصهيوني ـ الهاشمي غير مضمونة في أحسن الأحوال.

الهجوم

جولة القتال الأولى التي امتدت من 15 أيار (مايو) حتى 11 حزيران (يونيو) كانت فترة حرجة، بدا خلالها مصير الدولة اليهودية الوليدة معلقاً في الميزان. خلال هذه المدة، عانى السكّان اليهود، مدنيين وعسكريين، من إصابات فادحة، بدايتها كانت صدمة الاشتباك مع جيوش عربية نظاميَّة، وعانى السكّان اليهود من محنة تركت على الحالة النفسية الوطنية علامات لا تُمحى. أما الذين عاشوا هذه المحنة، فكان الشعور بكونهم «معاتيم مول رابيم ـ أي القلّة ضد الكثرة»، شعوراً حقيقياً. خلال تلك المدة كان الجيش الإسرائيلي مشتبكاً في معركة على جميع الجبهات، ضد الجيوش الخمسة المتقدمة. كان الجيش الإسرائيلي متفوِّقاً على مجموع قوات الحملة العربية، ولكنه كان يعاني من ضعف مزمن في القوة النارية. ولم يتم تصحيح هذا الضعف إِلاَّ بوصول شحنات من الأسلحة المهرّبة من الكتلة الشرقية خلال الهدنة الأولى. كان

الشعور بالعزلة وبوجود مقتل شعوراً طاغياً. وخلال هذه المدة القصيرة نسبياً، غير أنها مدّة تركت جروحاً غائرة، تشكّلت الذاكرة الجماعية الإسرائيلية عن حرب / 1948/ [23].

بيد أن قادة إسرائيل السياسيين والعسكريين كانت لديهم صورة أكثر واقعية لنيّات خصومهم وقدراتهم. إن داڤيد بن غوريون، الذي صار رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع بعد قيام الدولة، توقع من عبد الله أن يستولي على الجزء العربي من فلسطين بموجب الاتفاق الضمني الذي توصل إليه مع غولدا مائير في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 1947. ولذلك لم تكن مفاجأة كبيرة له عندما علم من مسز مائير في شهر أيار (مايو) 1948 أن عبد الله ينوي غزو فلسطين. كان السؤال الحقيقي هو: هل كان مسعى عبد الله للاستيلاء على فلسطين العربية سيورطه في اشتباك مسلّح مع القوّات الإسرائيلية؟

لم يطل انتظار بن غوريون للحصول على جواب عن هذا السؤال. فما كادت الجيوش العربية تدخل فلسطين حتى كان الجيش الأردني يتبادل الضربات مع الجيش الإسرائيلي، بعض أشرس المعارك في الحرب بكاملها جرت بين هذين الجيشين في القدس وحول القدس. فقبل انتهاء الانتداب البريطاني، وقعت حادثة ألقت بظلالها المديدة على العلاقات بين «اليشوف» وشرق الأردن. فقد شنت مفرزة من الجيش الأردني هجوماً شاملاً بالسيارات المصفَّحة والمدافع على غوش عتسيون، وهي كتلة من أربع مستوطنات على جانبي طريق القدس ـ الخليل. وبعد استسلام المدافعين، قتل بعضهم على أيدي القرويين العرب من منطقة الخليل، والبقية منهم أسرهم الجيش الأردني[24]. كتلة

---

(23) أنيتا شاپيرا، «السياسة والذاكرة الجماعية: النقاش حول المؤرخين الجدد في إسرائيل» التاريخ والذاكرة، العدد 7 (1995) ص. 9 ـ 40.

(24) الميجور (الرائد) عبد الله التل، الذي قاد الهجوم. يكشف في مذكراته أنه تحايل =

عتسيون كانت جيباً وسط منطقة سكانها من العرب فقط ومخصّصة من قبل الأُمم المتّحدة للدولة العربية. مع ذلك، لم يكن من السهل التوفيق بين هذا الهجوم العنيف من جهة، وما سبقه من مجاهرات عبد الله بالصداقة أَو رغبته المعلنة بتجنّب الأعمال الحربية.

وفي القدس، فقد أخذ الجانب اليهودي المبادرة. فما أن جلا البريطانيون عن المدينة، حتى بدأ هجوم شديد للاستيلاء على الأحياء العربية والمختلطة في المدينة لتشكيل منطقة صلبة تمتد حتى أسوار المدينة القديمة. تبنّى غلوب باشا، قائد الجيش الأردني، استراتيجية دفاعية كانت الغاية منها الحيلولة دون اصطدام مباشر مع القوات اليهودية. ووفقاً لروايته للأحاث، عَبَرَ الجيشُ الأردني نهرَ الأردن بتاريخ 15 أيّار (مايو) لمساعدة العرب في الدفاع عن منطقتي «اليهودية» و«السامرة» المخصصتين لهم. وكان دخول القدس محظوراً حظراً صارماً على الجنود الأردنيين، أَو دخول أية منطقة خصّصها مشروع التقسيم للدولة اليهودية. ولكن القوات اليهودية حاولت في السادس عشر من أيّار (مايو) أن تندفع إِلىٰ المدينة القديمة، الأمر الذي استدعى نداءات عاجلة من المدافعين العرب. في 17 أيّار (مايو) أمر الملك عبد الله غلوب باشا بإرسال قوة للدفاع عن المدينة القديمة.[25] تبع ذلك قتال شرس، فقد أوقع جنود الجيش الأردني دماراً كثيفاً جداً وإصابات بين المدنيين عندما قصفت المدينة الجديدة، أي الأحياء اليهودية في القدس. استسلم الحي اليهودي بتاريخ 28 أيّار (مايو) داخل المدينة القديمة نهائياً للجيش الأردني.

بعد وقف الهجوم اليهودي على القدس، انتقلت نقطة التركيز في المعركة

= على غلوب باشا لكي يسمح له بأن يرسل على وجه السرعة تعزيزات إِلىٰ وحدة أخرى قيل كذباً إنّها وقعت في كمين يهودي في كفار عتسيون. راجع كتاب التل «كارثة فلسطين» ص: 31 ـ 34.

(25) جون باغوت غلوب «جندي مع العرب» (لندن ـ 1957) ص110.

إلىٰ اللطرون، وهي نتوء في هضبة مع تحصينات، يسيطر على الطريق الرئيسية من تل أبيب إلىٰ القدس. واللطرون، شأنها شأن غوش عتسيون، تقع في المنطقة التي خصّصتها الأُمم المتّحدة للدولة العربية. ولكن أهمية اللطرون الاستراتيجية كانت كبيرة، الأمر الذي جعل بن غوريون يصمِّم على احتلالها. وقد خالف بن غوريون نصائح جنرالاته فأمر بشنّ ثلاث هجمات مباشرة على اللطرون في 25 و30 أيّار (مايو) و9 حزيران (يونيو). وقد صدّ الجيش الأردني كل هذه الهجمات وأوقع خسائر فادحة بالقوّات اليهودية التي كان إعدادها على عجل وكانت معداتها ضعيفة.

لقد تبخّر أي أمل كان متبقياً بأن يتصرَّف شرق الأردن على نحو مختلف عن بقية البلدان العربية، وذلك نتيجة للاشتباكات المكلفة في القدس وحولها. لقد رفض ييغال يادين، رئيس علاقات الجيش الإسرائيلي رفضاً باتاً الادعاء القائل إنَّه كان هناك في أي وقت من الأوقات أي تواطؤ بين الوكالة اليهودية وحاكم شرق الأردن، دعك عن وجود تواطؤ خلال حرب 1948، فهو يقول:

«إنّه خلافاً لِوجهة نظر كثير من المؤرخين، فإني لا أعتقد أنّه كان هناك اتفاق أَو حتى تفاهم بين بن غوريون وعبد الله. وربما كانت لديه أفكار معبرة عن تمنيات.. ولكنه حتى أيّار (مايو) 1948، لم يُعوِّل عليها ولم يفترض أن اتفاقاً مع عبد الله بل أن يحيد الجيش الأردني. يمكن على العكس من ذلك، كان تقديره للأمور أن الاشتباك مع الجيش الأردني حتمي. وحتى لو كان لدى بن غوريون تفاهم أَو آمال، فإنها تبخرت لحظة زحف عبد الله على القدس. كان هناك أولاً الهجوم على كُفَار عتسيون، ثم الاستيلاء على موقع في اللطرون من أجل السيطرة على الطريق المؤدية إلىٰ القدس، وبعد ذلك دخول القدس. لقد كان واضحاً من هذه التحركات أن عبد الله كان في نيته أن يستولي على القدس»[26].

(26) مقابلة صحفية مع اللفتنانت جنرال ييغال يادين، 19 آب (أغسطس) 1982، القدس.

لا يمكن الاستهانة بشهادة يادين لأنها عكست إجماع وجهات نظر الأركان العامة للجيش الإسرائيلي على أن الصلة مع شرق الأردن لم يكن لها تأثير على سلوك إسرائيل العسكري خلال حرب الاستقلال. ووفقاً لما قال الميجور جنرال موشي كارمل، قائد الجبهة الشمالية: «شعرنا جميعاً A la guerre Comme a la guere أي علينا أن نواجه الصعوبات مهما كانت، وأن علينا أن نعمل ضد كل القوّات العربية التي غزت البلد»[27]. إن ما يجب أن يكون موضوع تساؤل هو افتراض قادة إسرائيل العسكريين أن عبد الله كان ينوي أن يستولي على القدس.

إحدى المفارقات الكثيرة التي ظهرت في 1948 هي أن أكبر سوء تفاهم ـ أعني سوء التفاهم بين إسرائيل وشرق الأردن ـ تبعته لدى نشوب الحرب أكثر المعارك دموية. وأحد تفسيرات هذه المفارقة هو أنّه ضمن التفاهم الضمني بين الجانبين، كان يوجد مجال واسع لحالات من سوء الفهم. وكانت القدس المنطقة الأكثر احتمالاً لنشوء حالات سوء التفاهم فيها بسبب أهميتها الرمزية والاستراتيجية، ولما كان مقرراً أن تكون جيباً منفصلاً تحت إدارة دولية، فقد سمح ذلك لكلا الجانبين عدم الكشف عن مخاوفهما وآمالهما. وقد بدا شرق الأردن وإسرائيل في جولة القتال الأولى، التي انتهت بتنفيذ الهدنة الأولى التي أقرّتها الأُمم المتّحدة في 11 حزيران (يونيو)، وكأنّهما أسوأ عدوين. بيد أنّهما كانا يبدوان في بقية الحرب، على حد قول أحد الكتاب الإسرائيليين في عبارة ذكية «أفضل الأعداء»[28].

لم تكن الجيوش العربية الأخرى في مثل فاعلية الجيش الأردني في جولة القتال الأولى. ولم يكن هناك سوى القليل من التنسيق بين الجيوش العربية،

---

(27) مقابلة صحفية مع الميجور جنرال موشي كارمل، 1 أيلول (سبتمبر) 1983، تل أبيب.

(28) أوري بار ـ جوزيف «أفضل الأعداء: إسرائيل وشرق الأردن في حرب 1948» «The Best of Enemies: Israel and Transjordan in The War 1948» (لندن ـ 1987).

وفي الواقع العملي، لم يكن بينها أي تعاون. ورغم أن المقر العام لقيادة الجيوش العربية كان واحداً برئاسة الجنرال العراقي نور الدين محمود، غير أن هذا المقر العام لم تكن له سيطرة فعّالة على تلك الجيوش، وإن العلاقات العسكرية لم تسر وفق الخطة المتفق عليها. وبعد إنجاز الاختراق الأول في الدخول إلىٰ فلسطين، بدأ كل جيش يخشى أن يعزله العدو من مؤخرته. وبالتالي، بدأت الجيوش العربية، واحداً بعد الآخر، تتخذ مواقع دفاعية. أرسل الجيش المصري رتلين من قواعده الأمامية في سيناء. أحدهما تقدم شمالاً على الطريق الساحلية باتجاه تل أبيب. لكن تقدمه تباطأ بسبب محاولاته، التي أجهض معظمها، الاستيلاء على المستوطنات اليهودية المتناثرة في شمال النقب. وقد واصل الرتل تقدمه، متجاوزاً المستوطنات، إلىٰ أن أوقفه لواء النقب في اسدود على بعد عشرين ميلاً من تل أبيب بتاريخ 29 أيّار (مايو). أما الرتل الثاني، الذي ضم متطوعين من الإخوان المسلمين، فقد انطلق نحو القدس عبر بئر السبع، والخليل وبيت لحم. وقد أوقف في كيبوتس رامات راحيل، عند الطرف الجنوبي للقدس بتاريخ 24 أيّار (مايو). كانت وحدة من الجيش الأردني بالقرب من هذا المكان لكنها لم تمد يد المساعدة إلىٰ المقاتلين المصريين. وهكذا، فإن التقدم المصري توقف بعد عشرة أيام فقط من القتال.

أما الجيش العراقي فقد تمكّن، رغم الصعوبات اللوجستية، من تجميع قوة ذات حجم كبير، معزّزة بالدبابات والمدفعية، من أجل تحرير فلسطين. لقد شنّ الجيش العراقي في الأيام الثلاثة الأولى التي أعقبت انتهاء الانتداب، هجمات على ثلاث مستوطنات يهودية، فصدّت هذه الهجمات جميعها. ولدى تخليه عن محاولة الاستيلاء على مستوطنات يهودية، تراجع الجيش العراقي، وأعاد تجميع قواته، واتخذ مواقع دفاعية في «المثلث» المحدد بمدن جنين، ونابلس، وطولكرم، وهي مدن عربية كبيرة. وعندما هاجمته وحدات من الجيش الإسرائيلي، في جنين مثلاً، صمد في مواقعه. وكان يطلق أحياناً

رشقات من النيران على المنطقة اليهودية، ولكن لم تستمر أي منها أكثر من بضع ساعات، ومع أن أقصى نقطة وصل إليها الجيش العراقي غرباً لم تبعد سوى أقل من عشرة أميال عن البحر الأبيض المتوسط، فإنّه لم يحاول الاندفاع نحو البحر ليشطر إسرائيل إلىٰ شطرين. أحد أسباب سلبية القادة العسكريين العراقيين النسبية كان الخوف من عزل قواتهم من قبل العدو. ثمة سبب آخر هو عدم الثقة بالجيش الأردني، أَو بكلام أدق، من قائده الأجنبي غلوب باشا. لقد ادعى صالح صائب الجبوري، رئيس الأركان العراقي، أن إخفاق الجيش الأردني في تنفيذ المهمة المسندة إليه في خطة الغزو العامة، هي التي عَرَّضَت الجيش العراقي لهجمات من الإسرائيليين ومنعته من تحقيق أهدافه. وفي رأي الجبوري، إن الجيش الأردني كان يتصرّف بصورة مستقلّة طوال الوقت، الأمر الذي كانت له نتائج رهيبة على الجهد العربي العام في الحرب[29].

عَبَرَ السوريون شمالاً إلىٰ إسرائيل إلىٰ جنوب بحيرة طبريا تماماً واحتلوا سمخ، وشعار هاغولان، ومسعدة، قبل أن يتم وقفهم عند دغانيا، عندئذ تراجعوا، وأعادوا تجميع قواتهم وشنّوا هجوماً آخر بعد أسبوع شمال بحيرة طبريا. احتلوا هذه المرة مشمار هاياردن، وأوجدوا لأنفسهم موطىء قدم على الجانب الإسرائيلي من نهر الأردن، ولم يتمكّن الجيش الإسرائيلي من زحزحتهم من هذا الموقع. وبينما كان السوريون يقاتلون في وادي الأردن، اخترقت القوَّات اللبنانية البوابة الشرقية من لبنان إلىٰ إسرائيل واستولت على المالكية وقادش. إن العلاقات التي قام بها الجيش الإسرائيلي وراء الخطوط وضد القرى داخل لبنان، أفلحت في إيقاف الهجوم اللبناني. ومع نهاية شهر أيار (مايو) كان الجيش الإسرائيلي قد استعاد المالكية وقادش وأرغم الجيش اللبناني على اتخاذ موقف الدفاع.

---

(29) جبوري «محنة فلسطين» ص: 189 ـ 90.

كان الغزو العربي المشترك والمتزامن بمجمله أقل تنسيقاً وأقل تصميماً وأقل فاعلية مما كان يخشاه قادة إسرائيل. فالنجاح في الصمود أمام الهجوم العربي عزّز إلىٰ حد كبير ثقة إسرائيل بنفسها. وقد كان بن غوريون حريصاً بشكل خاص على استغلال النجاحات الأولى للجيش الإسرائيلي للانتقال إلىٰ الهجوم وتجاوز خطوط التقسيم التي رسمتها الأُمم المتّحدة. وفي 24 أيَّار (مايو)، أي بعد إعلان الاستقلال بعشرة أيام فقط، طلب بن غوريون من الأركان العامة الإعداد لهجوم يهدف إلىٰ سحق لبنان، وشرق الأردن، وسورية. وقد كتب في مفكرته اليومية ما يلي:

> «لبنان هو الحلقة الضعيفة في الائتلاف العربي. والحكم الإِسلامي مصطنع ويسهل تقويضه. يجب قيام دولة مسيحية حدودها الجنوبية الليطاني. سنوقّع معها معاهدة. وبواسطة كسر قوة الجيش الأردني وقصف عَمَّان سننتهي من أمر شرق الأردن وعندها ستسقط سورية. وإذا وجدت مصر في نفسها الجرأة على مواصلة القتال ـ سنقصف بور سعيد والإسكندرية والقاهرة»[30].

كانت هذه الخطط مفرطة في طموحها. ومع نهاية الأسبوع الأول من شهر حزيران (يونيو) خيم على الجبهة الوسطى ركود واضح، وساد كل الجبهات الأخرى كذلك وضع غير مستقر. فالهدنة التي نظمتها الأُمم المتّحدة صارت نافذة المفعول في 11 حزيران (يونيو). فقد جاءت هذه الهدنة للإسرائيليين، حسب قول موشي كارمل، كالندى من السماء. فمع أن الإسرائيلين نجحوا في وقف الهجوم العربي، كانت قوّاتهم المقاتلة قد بلغت حدود طاقتها وصارت بحاجة ماسَّة إلىٰ مهلة للاستراحة، وإعادة تنظيم نفسها وتدريب مجندين جُدد. واستفاد الجانب الإسرائيلي من هدنة الأسابيع الأربعة

(30) بن غويون، «يومان هاملحاماة»، المجلد الثاني، ص: 453 ـ 54.

لاستحضار شحنات كبيرة من الأسلحة من الخارج، وذلك خرقاً للحظر الذي فرضته الأُمم المتّحدة ـ دبابات، وسيارات مصفحة، ومدفعية، وطائرات. أما في الجانب العربي، فقد أُهدرت الهدنة إِلىٰ حد كبير. إذ لم يقدم أي بلد عربي على استعدادات جدية لإعادة التنظيم وإعادة تجهيز الجيش ليكون في وضع أفضل في حالة استئناف الأعمال الحربية. إن الحظر الذي فرضته الأُمم المتّحدة كان مطبّقاً من الناحية النظرية على جميع الأطراف المتحاربة ولكنه عملياً ألحق الضرر بالعرب وساعد إسرائيل لأن الدول الغربية التزمت به أما الكتلة السوفيتية فلم تلتزم[31]. وترتب على ذلك أن كانت الهدنة الأولى نقطة تحوّل في تاريخ الحرب. إذ شهدت هذه الهدنة تحولاً حاسماً في ميزان القوى لمصلحة إسرائيل.

جولة القتال الثانية

عادت المنافسات بين العرب إِلىٰ الظهور بمزيد من الزخم خلال الهدنة. فقد كانت الحرب بالنسبة للملك عبد الله قد انتهت. وبدأ ينشط في كواليس العالم العربي من أجل ضم ما تبقّى من فلسطين العربية إِلىٰ مملكته. ولم يكتم وجهة نظره القائلة إن استئناف الحرب سيكون كارثياً للعرب. غير أن الحل الذي خرج به لم يكن مقبولاً من أي بلد عضو في الائتلاف العربي. كانت سورية ولبنان تنظران إِلىٰ عبد الله كتهديد دائم لاستقلالهما، بينما كان الملك فاروق يرى فيه خطراً متزايداً على هيمنة مصر في العالم العربي. لقد أغفل الكونت فولك برنادوت، وسيط الأُمم المتّحدة، أية إشارة إِلىٰ قرار التقسيم الذي أقرَّته الأُمم المتّحدة، فاقترح تقسيم فلسطين كما كانت تحت الانتداب،

(31) أميتزور إيلان، «أصول سباق التسلّح العربي ـ الإسرائيلي: الأَسلحة، الحظر، القوة العسكرية والقرار في حرب فلسطين سنة 1948» (بيزينغستوك ـ 1996) وروبرت دانين «صعود وسقوط الرقابة على الأَسلحة في الشرق الأَوسط، 1947 ـ 1955: المشاورات، والتنسيق، والتنافس بين الدول الكبرى»، (أطروحة دكتوراه، جامعة أُكسفورد، 1999).

بين إسرائيل وشرق الأردن. وما كان بوسع عبد الله أن يطلب أكثر من ذلك، ولما كانت جامعة الدول العربية وإسرائيل قد رفضتا على الفور مقترحات برنادوت، فإنه لم ير جدوى في أن يمضي وهو مخذول من الجميع، في السعي لقبول هذه المقترحات علناً.

وإذ أخفق برنادوت في تسويق تسوية لمشكلة فلسطين، اقترح تمديد الهدنة التي كان التاسع من تموز (يوليو) موعد انتهائها. ومرة أخرى وجد شرق الأردن نفسه وحيداً في موقع الأقلية ضمن جامعة الدول العربية. لقد نبه جميع القادة العسكريين العرب إِلىٰ فداحة وضع الإمدادات لديهم، ولكن السياسيين اقترعوا بالموافقة على عدم تمديد الهدنة. ولمعالجة صعوبة استئناف الأعمال الحربية وقد استُنزِفت ترسانات الأسلحة، فقد استقر رأي السياسيين العرب على اتباع استراتيجية دفاعية هدفها الثبات في المواقع الراهنة. ارتاب الملك عبد الله في هذا القرار ورأى فيه نيّة شريرة هدفها تقويض استراتيجيته الدبلوماسية وزجّ جيشه في حرب مع الإسرائيليين قد تسبب كارثة. ولذلك فقد استدعى الكونت برنادوت إِلىٰ عَمَّان ليعَبِّر له عن شديد انزعاجه من إمكانية نشوب الحرب من جديد، وليحثّه على استخدام كامل سلطة الأُمم المتّحدة من أجل إحباط قرار جامعة الدول العربية الداعي إِلىٰ الحرب[32]. ولكن المصريين أجهضوا مسعاه عندما شنّوا هجوماً في الثامن من تموز (يوليو)، وبذلك وضعوا حداً للهدنة وألزموا الجانب العربي بأمر لا رجوع عنه، هو خوض جولة ثانية من القتال.

كان عبد الله معارضاً لجولة قتال ثانية، لكنّ غلوب باشا كان أكثر منه معارضة لإقحام الجيش في الجولة الثانية. فقد كان لدى جيشه ما يكفي لأربعة أيام من الاشتباكات فقط: وليس من بارقة أمل في التعويض. والحقيقة هي أن

(32) فولك برنادوت «إِلىٰ القدس» ترجمة جوان پولمان، (لندن ـ 1951) ص: 163 ـ 64. عارف العارف «النكبة» 6 مجلدات (بيروت وصيدا، 1956 ـ 60) من بيري ـ غوردون إِلىٰ ب. أ. بروز، 25 تموز (يوليو) 1948، وزارة الخارجية البريطانية 371/ 68822.

الجيش الأردني كان لا يبدي أي رد فعل في الجولة الثانية إلاَّ إذا هُوجم. وعندما استؤنفت الأعمال الحربية سارع الجيش الإسرائيلي إِلىٰ أخذ زمام المبادرة في الجبهة الوسطى بتنفيذه عملية داني. كان الهدف في المرحلة الأولى هو الاستيلاء على اللد والرملة. وكان الهدف في المرحلة الثانية هو فتح ممر واسع إِلىٰ القدس بالاستيلاء على اللطرون ورام الله. هذه البلدات كلها كانت مخصّصة للدولة العربية وتقع في المحيط الذي يحتله الجيش الأردني. ففي 12 تموز (يوليو) استولت القوَّات الإسرائيلية على اللد والرملة وأرغمت سكانهما على الهرب شرقاً. أما في اللطرون، فإن الهجوم الإسرائيلي أُحْبِطَ مثلما حدث في آخر دقيقة لمحاولة الاستيلاء على مدينة القدس القديمة.

إن جيش الإنقاذ العربي، وجيوش مصر، والعراق، وسورية، ولبنان أصيبت جميعها ببعض النكسات إبان جولة القتال الثانية. وقد بلغ هجوم الجيش الإسرائيلي في الشمال ذروته باحتلال الناصرة و«تحرير» كامل الجليل الأدنى من القوات المغيرة. ومن ناحية أخرى، لم تنجح محاولة إخراج القوَّات السورية من نتوء مشمارها ياردن وانتهى القتال إِلىٰ جمود في حركة الجانبين. وقد تحسّن تحسناً كبيراً وضع إسرائيل العام نتيجة قتال الأيام العشرة. لقد أخذت إسرائيل زمام المبادرة واحتفظت به حتى نهاية الحرب.

بدأ تنفيذ الهدنة الثانية التي دعت إليها الأُمم المتّحدة في الثامن عشر من تموز (يوليو)، وخلافاً للهدنة الأولى، لم تحدد لها مدة. وبمجرد أن سكتت المدافع استأنف السياسيون العرب حرب الكلام ضد بعضهم بعضاً. لقد نشط الضباط السوريون والعراقيون ومعهم عزّام باشا، في تعميم الكلام القائل إن الجيش الأردني قد حيل بينه وبين استخدام كامل قوته ضد اليهود، بسبب خيانة الضبَّاط البريطانيين وحجب الحكومة البريطانية الإمدادات عنه. وأبدى ضباط الجيش العراقي العاملون في شرق الأردن عداءً خاصاً للبريطانيين الذين كانوا

يؤدون خدمتهم في الجيش الأردني[33]. إن الشك في أن غلوب كان يعمل لفرض سياسة التقسيم التي تنفذها لندن كان السبب في انهيار العلاقات بين الجيشين الهاشميين والغيرة التي أبداها الفرع العراقي في العمل لحماية حريته في التصرّف[34].

هدوء في العاصفة

ظل عبد الله خلال هدوء العاصفة يداعب فكرة المفاوضات الثنائية مع إسرائيل لتسوية مشكلة فلسطين. ومع أن الحرب لم تسر وفق ما هو مخطّط لها، فقد أدّت غرضها الأساس حيث مكّنته من احتلال المناطق الوسطى في فلسطين العربية. لم يكن ثمة ما يمكن كسبه من اللجوء إِلىٰ السلاح، وليس هذا فحسب، بل إن اللجوء إِلىٰ السلاح يمكن أن يعرض مكاسبه على الأرض للخطر وجيشه أيضاً، الذي يعتبر الركيزة الأساس لنظام حكمه ووسيلة دفاعه الوحيدة ضد خصومه العرب. وبناء على ذلك، حوّل اهتمامه من الصعيد العسكري إِلىٰ الصعيد السياسي.

كانت لدى الإسرائيليين أسبابهم الخاصة لمعاودة اتصالهم المباشر مع صديقهم القديم. فالانشقاق في المعسكر العربي أتاح لهم فسحة واسعة للمناورة. لقد زحف العرب على فلسطين معاً ولكن بعد أن تعرّضوا لنكسات عسكرية، فقد ازداد اهتمام كل بلد عربي باحتياجاته الخاصة. كان كل بلد يلعق جراحه ولم يكن في وضع أَو مزاج يسمح له بمساعدة الآخرين أَو بإخضاع مصالحه للقضية المشتركة. في تلك الظروف، كان كل من يبحث عن تصدعات في جدار وحدة العرب يستطيع أن يعثر عليها بسهولة. أما إسرائيل، التي كانت

---

(33) من سير اليك كيركبرايد إِلىٰ وزارة الخارجية البريطانية. 6 آب (أغسطس) 1948، وزارة الخارجية البريطانية 371/ 68830.

(34) محمد مهدي كبة، «مذكراتي» (بيروت ـ 1965) ص: 261 ـ 67.

تعيش انتصاراتها العسكرية الماثلة في أذهان الجميع، فقد كانت في وضع يمكنها من الإيقاع بين العرب[35]. تلك كانت خلفية الاتصال المتجدد مع مبعوثي الملك عبد الله في أيلول (سبتمبر) 1948.

ألحقت شائعات عودة عبد الله إِلىٰ الاتصال بالقادة اليهود مزيداً من الأذى بمكانته في العالم العربي. وقد رأى نقّاده الكثيرون أنه كان مستعداً للتهاون بمطلب العرب بكامل فلسطين ما دام يستطيع الحصول لنفسه على جزء من فلسطين. لقد قال غلوب: «إن مقارعات العرب المدمّرة لهم جميعاً كانت لها في أذهان السياسيين العرب مكانة تعلو على الكفاح ضد اليهود. لقد كان أسهل على كل من عزام باشا، والمفتي، والحكومة السورية أن يستولي اليهود على كامل فلسطين ولا أن تعود الفائدة إِلىٰ عبد الله»[36].

ومن أجل إحباط طموح عبد الله، قرَّرت الدول الأعضاء الأخرى في جامعة الدول العربية، وفي مقدمتها مصر، في اجتماع عُقد في الإسكندرية في السادس من أيلول (سبتمبر) الموافقة على إقامة حكومة لعموم فلسطين مقرها في غزة. كان هذا القرار أقل مما يجب، وكان متأخراً أكثر مما يجب. إن الرغبة في استرضاء الرأي الناقم على الحكومات العربية لعجزها عن حماية الفلسطينيين، كان لها الاعتبار الأكبر. إن قرار تشكيل حكومة عموم فلسطين في غزّة، والمحاولة الهزيلة لإيجاد قوات مسلحة تحت إشرافها، وفّرت للدول الأعضاء في الجامعة العربية وسيلة للتخلّص من المسؤولية المباشرة عن متابعة أمور الحرب وسحب جيوشها من فلسطين مع توفير بعض الحماية لنفسها من نقمة الشعب. ومهما كان مستقبل حكومة عموم فلسطين على المدى الطويل، فإن الغاية المباشرة من تشكيلها، وفق ما خطر لرعاتها المصريين، أن تكون

(35) مقابلة صحفية مع يهوشوا پالمون، 31 أيار (مايو) 1982، القدس.

(36) من غلوب إِلىٰ بروز، سري وشخصي، 22 أيلول (سبتمبر) 1948، وزارة الخارجية البريطانية 371/ 68861.

نقطة تركيز في معارضة عبدالله، وأن تستخدم أداة لإحباط طموحه لقيام اتحاد فدرالي بين المناطق العربية وشرق الأردن.

غير أن التباين بين التعللات الباطلة لحكومة عموم فلسطين من جهة، وقدرتها من جهة أخرى، سرعان ما هبط بها إلىٰ مستوى المهزلة. لقد ادعت بأن لها سلطة على فلسطين بكاملها، ومع ذلك فلم تكن لها إدارة، أَو خدمة مدنية، ولم يكن لديها مال، ولا جيش حقيقي خاص بها. وحتى في الجيب الصغير المحيط بمدينة غزّة لم تكن قراراتها الرسمية نافذة إذا لم تباركها السلطات المصرية. استفاد محاسبو الرواتب المصريون من اعتماد الحكومة الجديدة عليهم في تمويلها وحمايتها، فاستخدموا هذه الحكومة في تقويض ادعاء عبد الله بتمثيل الفلسطينيين في جامعة الدول العربية وفي الهيئات الدولية. إن هذه الحكومة الجديدة التي كانت في ظاهرها الرحم الذي تولد منه الدولة الفلسطينيَّة المستقلة، تقلّصت منذ لحظة ولادتها، حيث صار دورها البائس هو دور المكوك في الصراع المستمر على السلطة بين القاهرة وعَمَّان[37].

كانت إسرائيل مرتاحة إلىٰ رؤية الشقاق الذي نشأ داخل جامعة الدول العربية، ولكنها بفطنتها أحجمت عن إبداء أي رأي مُعْلَن لمصلحة حكومة عموم فلسطين أَو ضدها. وقبل تشكيل مجلس الدولة المؤقت، في 23 أيلول (سبتمبر) 1948، وصف وزير الخارجية موشي شاريت ما تبقى من فلسطين العربية بأنه «تعبير جغرافي» أكثر مما هو كيان سياسي. كان هناك شخصان مرشحان لحكم هذا الجزء من فلسطين: المفتي والملك عبد الله. قال شاريت كان على إسرائيل، من حيث المبدأ، أن تفضّل قيام حكومة منفصلة في الجزء العربي على اندماج مع شرق الأردن. أما من الناحية العملية، فقد كانت تفضل

(37) آڤي شلايم «نشوء وسقوط حكومة عموم فلسطين في غزّة» مجلة دراسات فلسطينية 20/ 1 (1990) 37 ـ 53.

اندماجاً مع شرق الأردن، مع أن موقفها العلني كان موقفاً حيادياً[38]. واستفادت إسرائيل أيضاً، من الناحية العملية، من تجدّد الاتصالات مع عبد الله لكي تحبط إقامة دولة فلسطينيَّة ولتوسيع أرض الدولة اليهودية. وقد اعترف ياكوف شيموني صراحة، وهو نائب رئيس دائرة الشرق الأَوسط في وزارة الخارجية بأن:

«شاريت كان يعلم أنه سبق لنا أن اتفقنا مع عبد الله على أن يأخذ ويضم الجزء العربي من فلسطين، ولم يكن بإمكان شاريت أن يؤيِّد هذه المحاولة المضحكة والعقيمة والقابلة للإجهاض التي يقوم بها المصريون ضد عبد الله. ولم يكن لهذه المحاولة أية علاقة بنا. فقد كانت حركة تكتيكية أقدم عليها أعداء عبد الله لوضع شيء ما أمام الضم الزاحف الذي يبتغيه إيشتاين. في ذلك الحين لم يحدث أي ضم. الضم الرسمي لم يحدث إِلاَّ في شهر نيسان (أبريل) 1950، ولكنه كان قد بدأ أخذ الأرض والإعداد لضمّها. ولذلك حاولوا دون جدوى بناء قوة مضادة.

«النقطة الثانية هي أن شاريت ورجالنا كانوا يعرفون ما الذي سهت عنه دولة إسرائيل القوية في السنين الأخيرة. لقد فهم معنى الدبلوماسية وعرف كيف يديرها. وكان شاريت حتماً يدرك أننا في العلن مضطرّون لقبول الدولة الفلسطينيَّة وما كان باستطاعتنا أن نقول إننا معارضون لإقامة هذه الدولة. ففي المقام الأول، كنا قد قبلنا قرار الأُمم المتّحدة المتضمن إقامة دولة فلسطينيَّة عربية. الأمر الثاني إن ذلك كان هو المسار الصحيح والمنصف واللائق وكان من واجبنا أن نوافق عليه. ولأننا كنا تحت السطح، ووراء الستائر، وبجهود دبلوماسية، توصّلنا إِلىٰ اتفاق مع عبد الله ـ وهو اتفاق لم يكشف عنه وبقي طي الكتمان آنذاك ـ هو أمر شرعي بالكامل، ولم يكن الكلام عنه مباحاً. وكان

(38) موشي شاريت «بشعارها أموت ـ أي: عند بوابة الأمم ـ 1946 ـ 1949» (تل أبيب، 1958) ص: 307 ـ 9.

شاريت يعلم أن توجهنا الرسمي كان يجب أن يكون لمصلحة دولة فلسطينيَّة إذا تمكّن الفلسطينيون من إنشائها. لم يكن بوسعنا أن ننشئها لهم. أما إذا تمكّنوا هم من إنشائها، فإننا بالتأكيد وحتماً، سنوافق عليها. وكونه قد عقد صفقة في الخفاء مع عبد الله للحيلولة دون إقامة مثل هذه الدولة، فذلك عمل دبلوماسي، ولا غبار عليه. لقد سلك شاريت قواعد الدبلوماسية والعمل السياسي المقبولة في سائر أنحاء العالم»[39].

الحرب ضد مصر

إن المنافسات بين الدول العربية التي أدَّت إِلىٰ نشوء ما يسمى «حكومة عموم فلسطين» تسبَّبت في تعقيدات للدبلوماسيَّة الإسرائيلية ولكنها بسّطت استراتيجية إسرائيل. وكان داڤيد بن غوريون، الرجل المسؤول عن الاستراتيجية الكبرى، دائب البحث عن انقسامات وانشقاقات في معسكر العدو يمكن استخدامها لتوسيع مكاسب إسرائيل على الأرض. فانعدام الوحدة بين العرب وفّر لإسرائيل البذخ المتمثِّل في استراتيجيَّة خوض حرب على جبهة واحدة فقط في زمن ما. والجبهة التي اختار بن غوريون أن يجدِّد الحرب فيها كانت الجبهة الجنوبية، ففي مطلع شهر تشرين الأول (أكتوبر) طلب من هيئة الأركان العامة أن تركّز حشد الجانب الأكبر من القوَّات الإسرائيلية في الجنوب والإعداد لهجوم كبير يقتلع الجيش المصري من النقب. ونظراً لتدهور العلاقات بين مصر وعبد الله، رأى أنه ليس أمراً محتملاً أن يتدخّل الجيش الأردني في مثل هذه الحرب[40].

خرق الجيش الإسرائيلي الهدنة في 15 تشرين الأول (أكتوبر) وشنّ عملية «يواف» لطرد القوَّات المصرية من النقب. وخلال أسبوع من القتال استولى

---

(39) مقابلة صحفية مع ياكوف شيموني، 26 آب (أغسطس) 1982 ـ القدس.

(40) بن غوريون «يومان هاملحاماه» المجلد الثالث، الكلام الذي دونه في 7 تشرين الأوَّل (أكتوبر) 1948.

الإسرائيليون على بئر السبع وبيت جبرين، وطوّقوا اللواء المصري (الذي كان من ضمنه البكباشي جمال عبد الناصر) في الفالوجة. وكما توقع بن غوريون، ظل شرق الأردن محايداً في الحرب بين إسرائيل ومصر. لقد كان الجيش الأردني في وضع يسمح له بالتدخّل لمساعدة اللواء المصري المحاصَر في جيب الفالوجة، ولكن بدلاً من ذلك صدر إليه توجيه بالاستيلاء على بيت لحم والخليل اللتين سبق أن احتلهما المصريون. وكان جلياً أن عبد الله وغلوب أسعدتهما رؤية الجيش المصري يهزم ويذل.

إن تشكيل حكومة عموم فلسطين أحيى جيش الجهاد المقدس التابع للمفتي. وهذا الجيش غير النظامي عرّض للخطر سيطرة شرق الأردن على فلسطين العربية. ولذلك قرَّرت حكومة شرق الأردن أن تقمع في المهد التحدي الذي يمثِّله هذا الجيش لسلطة شرق الأردن. ففي الثالث من تشرين الأول (أكتوبر) أمر وزير الدفاع بإخضاع جميع التشكيلات المسلَّحة العاملة في المناطق التي تحت سيطرة الجيش الأردني لأوامر هذا الجيش أَو حلها[41]. وقد نفّذ غلوب هذا الأمر فوراً ودون هوادة. وخوفاً من أن يحجم الضبّاط العرب عن أداء مثل هذه المهمة غير الوطنية، أرسل غلوب ضباطاً بريطانيين لتطويق جيش الجهاد المقدس وحلّه بالقوة. أوصلت هذه العمليَّة العربَ إِلىٰ حافّة حرب مدمِّرة لهم جميعاً في وقت كان يفترض فيهم التعاون ضد العدو المشترك. ولكن هذه العمليَّة حيَّدت بصورة فعَّالة القوة العسكرية لخصوم عبد الله الفلسطينيين. وأمام هذه الخلفية، لم يكن الهجوم الإسرائيلي على الجيش المصري أمراً بغيضاً كُلّه. لقد عبَّر غلوب في كلام خاص عن الأمل في «أن يطيح الهجوم اليهودي نهائياً حكومة غزة ويلقن الغجر (هكذا وردت الكلمة في الأصل) درساً!». ففي رسالة إِلىٰ الكولونيل ديزموند غولدي، القائد البريطاني للواء الأول، قال غلوب: «إذا كان اليهود عازمين على خوض حرب

(41) غلوب «جندي مع العرب» ص 192.

خاصة مع المصريين وحكومة غزة، فلسنا في وارد التورط فيها. إن الغجر وحكومة غزة لا يقل عداؤهم لنا عن عداء اليهود»[42].

اتبع الإسرائيليون «حربهم الخاصة» في الجنوب بشن هجوم واسع في الشمال. كانت إسرائيل الآن تلتقط أعداءَها واحداً بعد الآخر. ففي 29 تشرين الأول (أكتوبر)، تكشفت عمليَّة حيرام التي نتج عنها الاستيلاء على الجليل الأوسط وتشريد عدد آخر كبير من العرب. كان «تطهير الجليل» نتيجة سياسة عليا وليس ناتجاً فرعياً للحرب لم يكن مقصوداً. فقد كان الجليل الأوسط يضم عدداً كبيراً من السكَّان العرب، من ضمنهم لاجئون من الجليل الغربي والجليل الشرقي. كان بن غوريون قد أبلغ مجلس الوزراء أنّه، في حالة تجدد القتال في الشمال، سيصبح الجليل «نقياً» و«خالياً» من العرب[43]. في ذلك الحين كانت إسرائيل هي التي جدّدت القتال، وكان الجيش الإسرائيلي هو الذي نفذ أعمال الطرد. لقد حشدت أربعة ألوية في الشمال لتنفيذ عمليَّة حيرام. وخلال قتال دام أربعة أيام، أبعد الجيش الإسرائيلي السوريين مسافة أخرى إلىٰ الشرق، وأوقع جيش الإنقاذ العربي الذي يقوده القاوقجي في حركة كمَّاشة وأخرجه من المعركة، وأخرج الجيش اللبناني نهائياً من الجليل. وخلال مطاردة حامية للقوات المتقهقرة اجتاز لواء كارميلي الحدود إلىٰ لبنان واحتل أربع عشرة قرية تم التخلي عنها لاحقاً لدى توقيع اتفاقية الهدنة. وهكذا تحوّل التيار في الجبهة الشمالية أيضاً تحولاً دراماتيكياً ضد العرب ومزعجاً لهم.

الهدنة الثالثة التي أقرّتها الأُمم المتّحدة دخلت حيّز التنفيذ في 31 تشرين الأول (أكتوبر). وفي 22 كانون الأول (ديسمبر) خرقت إسرائيل الهدنة مرة

---

(42) من غلوب إلىٰ غولدي، 16 تشرين الأوَّل (أكتوبر/ 1948). أنا ممتن للكولونيل غولدي الذي أتاح لي الاطلاع على هذه الرسالة.

(43) بني موريس «ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين» 1947 ـ 1949 (كامبردج ـ 1987) ص218.

أخرى بشنّها هجوماً ثانياً في الجنوب. كان هدف عمليَّة «هوريف» هو إكمال تدمير القوات المصرية، وإخراجها من فلسطين، وإرغام الحكومة المصرية على التفاوض لتوقيع هدنة. إن الخلاف بين الدول العربية وفقدان التنسيق بين جيوشها في فلسطين أتاح لإسرائيل حرية اختيار زمان الهجوم الثاني ومكانه. وقد توجهت مصر إِلىٰ حلفائها العرب بنداء طلباً للمساعدة ولكن نداءاتها لاقت آذاناً صمّاء. وعدت المملكة العربية السعودية، ولبنان، واليمن جميعها بالمساعدة ولكنها عجزت عن الوفاء بوعودها. قصف العراقيون بضع قرى إسرائيلية قريبة من خط الجبهة في عمل رمزي للتضامن مع حليفهم الذي يخوض المعركة. وما من دولة عربية، دون استثناء، إِلاَّ كانت خائفة من التدخّل أَو غير راغبة في التدخّل. شقت القوات الإسرائيلية طريقها واخترقت الحدود إِلىٰ سيناء حتى أطراف العريش. ونجحت عمليَّة «هوريف» في إرغام مصر، أقوى دولة عربية وأكثرها ادعاء بقيادة الآخرين، على بدء مفاوضات الهدنة مع دولة إسرائيل، وبذلك أوصلت الحرب إِلىٰ نهايتها. ففي السابع من كانون الثاني (يناير) 1949، بدأ تنفيذ وقف إطلاق النار بقرار من الأُمم المتّحدة وكان ذلك علامة على النهاية الرسمية للحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى.

الخلاصة

القصد من استعراض استراتيجيَّة إسرائيل وتكتيكاتها في التعامل مع الائتلاف العربي في سنة 1948 ليس التقليل من أهمية انتصار إسرائيل، بل وضعه في سياقه السياسي والعسكري الصحيح. وعندما يتفحص المرء العمل السياسي في الحرب ولا يكتفي بتفحص العلاقات العسكرية فقط، فإن الصورة التي يخرج بها ليست الصورة المألوفة لإسرائيل التي تقف وحيدة ضد القوة المشتركة للعالم العربي كلِّه، بل هي صورة التلاقي الملفت للنظر بين مصالح إسرائيل ومصالح شرق الأردن ضد الأعضاء الآخرين في الائتلاف العربي، وبخاصَّة ضد الفلسطينيين.

ليست غايتي من كتابة هذا العرض إصدار حكم أدبي على سلوك إسرائيل في سنة 1948 أَو نزع الشرعية عن الصهيونية، بل أن أذكر أن الرواية الصهيونية التقليدية لولادة إسرائيل وللحرب العربيَّة ـ الإسرائيليَّة الأولى تحوي عيوباً عميقة. فالرواية الصهيونية، شأنها شأن كل الصيغ ذات الطابع القومي لرواية التاريخ، هي مزيج غريب بين الحقيقة والخيال. وكتابة التاريخ الجديدة كانت ولا تزال موضع استنكار نقّادها بحجة أن الدافع إليها ليس البحث العلمي عن الحقيقة المتعلقة بالماضي وإنما خطة سياسية معادية لإسرائيل. ورغم هذه الانتقادات، وهي بدورها مستوحاة سياسياً، فإن كتابة التاريخ الجديدة هي في جوهرها محاولة رابطة الجأش لاستخدام الوثائق الرسمية لفضح بعض الخرافات التي حدث أن أحاطت بولادة إسرائيل. ثم إنها تقدم منظوراً مختلفاً وطريقة بديلة للنظر إلىٰ أحداث سنة 1948 الهامة. إن التاريخ هو نهج لإزالة الغموض وكتابة التاريخ الجديدة إنما تساعد على إزالة الغموض عن ولادة إسرائيل، وتقديم صورة أوفى، وأفضل تلويناً وأكثر تعقيداً لما هو دون ريب إحدى أعظم قصص النجاح في القرن العشرين. أما أن يكون النقاش بين التقليدي الموالي للصهيونية من جهة، و«المؤرخين الجدد» من جهة أخرى، شديدة الحرارة إلىٰ هذا الحد، فليس بالأمر المفاجىء. ذلك أن النقاش حول حرب 1948 ينفذ إلىٰ صلب صورة إسرائيل ذاتها.

5 الأردن وسنة 1948: المثابرة على تاريخ رسمي

يوجين ل. روغان Eugene L. Rogan

كانت سنة 1948 سنة فاصلة لدولة الأردن الحديثة[1]. فقد كانت السنة التي أعادت فيها حكومة الملك عبد الله تعريف علاقاتها التعاهدية مع بريطانيا وحقَّقت فيها استقلالاً أَوفى عن حكم لندن. وكانت السنة التي خاض فيها الجيش الأردني أول حرب بالمعنى الشامل، وجرت فيها تعبئة شعب شرق الأردن خلف برنامج عربي مشترك للحفاظ على فلسطين العربية. وكانت أيضاً السنة التي تحوَّلت فيها مملكة شرق الأردن الصحراوية، من الناحية الإقليمية والناحية السكَّانية، إِلىٰ المملكة الأردنية الهاشمية بواسطة دمج الضفَّة الغربية بها واستيعابها نصف مليون لاجىء فلسطيني. لقد عزلت أحداث 1948 الأردن في مجال السياسات بين الدول العربية، وكانت مسؤولةً مسؤوليةً مباشرة عن اغتيال الملك عبد الله بعد مضي ثلاث سنوات. وفي واقع الأمر، كانت سنة 1948 نقطة تحوّل كبرى عندما خرجت إِلىٰ الوجود المستعمرة البريطانية السابقة كلاعب ذي سيادة، ووجدت نفسها في معمعة الاضطراب الذي لفَّ المنطقة منذ ذلك الحين وحتى هذا اليوم.

(1) الاسم «شرق الأردن» سيرد في كل هذا المقال، إِلاَّ عندما يرد ذكر البلد بعد تغيير اسمه رسمياً في آذار (مارس) 1950. بيد أن الصفة «الأردني أَو الأردنية» تستخدم بدلاً من «شرق الأردني أو شرق الأردنية». الأمير عبد الله توج ملكاً في 25 أيار (مايو) 1946، ويشار إليه دائماً في هذا النص بلقب الملك عبد الله.

إن مركزية سنة 1948 في تاريخ الأردن اللاحق قد أضفى على أحداث تلك السنة أهمية خاصة في أساطير تأسيس المملكة الأردنية. فمن حيث الجوهر، استُخْدِم التاريخ لتثبيت شرعية لمسار العمل الذي اتبعه الملك عبد الله والدولة التي أسَّسها. وبناء على ذلك، كان كثيرٌ مما نُشر عن الموضوع داخل الأردن محصوراً بمذكرات المشاركين في الأحداث.[2] وبحفنة من أعمال مؤرخين وطنيين عاشوا حرب سنة 1948 وكان أساس عملهم الأول هو مذكرات الذين شاركوا في الأحداث ووثائقهم.[3] وأعمال هؤلاء المؤرخين، الخالية من النقد والموالية للحكم، تشكِّل تاريخاً رسمياً لسنة 1948 وهذا التاريخ يصوِّر الحرب على نحو ينسجم كثيراً مع المنظور الأردني العسكري والحكومي[4].

إن «التاريخ الرسمي» منذ بدايته تقريباً، واجه تحدياً من تاريخ معاكس كتبه أردنيون مستاؤون، وفلسطينيون ارتابوا في أن يكون الملك عبد الله قد تواطأ مع الوكالة اليهودية على حسابهم، ولمصلحة غاياته التوسعية الخاصة، وعلى حساب الدول العربية المجاورة التي كانت على خلاف عقائدي مع المملكة الهاشمية.[5] إن الكتب التي تحدَّثت عن التآمر وعن «أسرار 1948»

---

(2) راجع، مثلاً، معن أبو نوار في كتابه «في سبيل القدس» (عمان ـ 1968)، وهزاع المجالي في كتابه «مذكراتي» (عمان ـ 1960)، ومحمود الروسان في كتابه «معارك باب الواد» (عمان ـ 1950).

(3) منيب الماضي وسليمان موسى في كتابهما «تاريخ الأردن في القرن العشرين» (عمان ـ 1959) وسليمان موسى في كتابه «أيام لا تنسى» (عمان ـ 1982، الطبعة الثانية 1997) وكمال صليبي في كتابه «تاريخ حديث للأردن» (لندن ـ 1993).

(4) هذه النقطة أبداها أبراهام سيلا في مقاله «شرق الأردن، وإسرائيل وحرب 1948: الأسطورة وكتابة التاريخ والحقيقة». مجلة دراسات شرق أوسطية 28 (1992) 623 ـ 88.

(5) الأبرز بين الأردنيين المستائين هو عبد الله التل، في كتابه «كارثة فلسطين» (القاهرة، 1958). من بين مؤلّفات المؤرخين الفلسطينيين. راجع بصورة خاصة كتاب «النكبة» لمؤلفه عارف العارف، 5 مجلدات، (بيروت، 1956 ـ 61).

نشرت في القاهرة وبيروت في الستينيات من القرن العشرين[6]. وهذه الكتب لم تكن أقل بُعداً عن الموضوعية من التاريخ الأردني الرسمي ومعتمدة على آراء شخصية وحقائق أقرّتها الدولة ـ في هذه الحالة المقصودة هي الدولة المعادية للأردن ـ وقد نبذها لهذا السبب كتبة التاريخ الرسمي.

ولم يكن بالإمكان كتابة تاريخ عن سنة 1948 أكثر موضوعية إلاَّ بعد 1978 عندما أتيح للباحثين في بريطانيا وإسرائيل الاطلاع عن مصادر المحفوظات الوثائقية (الأرشيف). وهذه الوثائق التي أُفرج عنها في الأرشيف الإسرائيلي، ثبتت جوانب آثر المؤرخون الأردنيون أن يغضّوا الطرف عنها. مثال ذلك مدى الاتصالات الأردنية مع قادة «اليشوف» قبل حرب 1948 وبعدها[7]. وإذا ما عالج الأردنيون هذه الوثائق، فقد آثروا نبذ الوثائق البريطانية والإسرائيلية باعتبارها مصادر منحازة للحاكم المستعمر السابق وللعدو الصهيوني والتي تباين بطبيعة الحال المنظور الأردني.

إن المادة الوثائقيَّة موجودة في الأردن من أجل تقديم المنظور الأردني لتاريخ سنة 1948. أما الأوراق الخاصة والأوراق الرسمية للأسرة الأردنية المالكة، التي يُشار إليها مرة باسم «القصر» ومرة أخرى باسم «محفوظات الوثائق الهاشمية»، فإنّها لم تفتح قط للاستخدام العلني، ولو أن حلقة ضيِّقة من

---

(6) راجع، مثلاً، أنيس صائغ في كتابه «الهاشميون وقضية فلسطين» (بيروت ـ 1966)، وصالح صائب الجبوري في كتابه «محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية» (بيروت ـ 1970)، ومحمد فيصل عبد المنعم في كتابه «أسرار 1948» (القاهرة، 1968).

(7) كتب تستند في أساسها إلىٰ محفوظات الوثائق البريطانية والإسرائيلية من بينها كتاب «جذور الوصاية الأردنية» لمؤلفه سليمان بشير (القدس ـ 1980) وكتاب «الملك عبد الله، وبريطانيا وصنع الأردن» لمؤلفته ماري ويلسون، وكتاب «أفضل الأعداء: إسرائيل وشرق الأردن في حرب 1948» (لندن 1987)، لمؤلفه أوري بار جوزيف، وكتاب «تواطؤ عبر نهر الأردن: الملك عبد الله والحركة الصهيونية وتقسيم فلسطين» لمؤلفه آفي شلايم (أكسفورد ـ 1988) وكتاب «الملك عبد الله وفلسطين: طموح إقليمي» (لندن ـ 1996).

المؤرخين الأردنيين قد أُتيحت لها درجة ما من الاطلاع على هذه الأوراق[8]. وهذه الميزة منحت فقط للمؤرخين الأردنيين الموالين، هؤلاء المؤخين الذين اعتمدوا الانتقائية فيما نقلوه عن هذه الأوراق لتعزيز الرواية الأردنية الوطنية. وعلى حد علمي، ما من أحد استخدم هذه المصادر لمعالجة ادعاءات الروايات التاريخية المستمدّة من الأرشيف والتي نُشرت خلال السنوات العشر الماضية.

الولاء الأردني مقابل القوميّة العربية

إن أولى الروايات التاريخية عن دور الأردن في سنة 1948 نُشرت بعد عشر سنوات من انتهاء الحرب. هناك نصّان مبكران رسما العوامل الثابتة في الروايات الأردنية والروايات الوطنية العربية عن الحرب المتباينة جذرياً. وقد كتب هذين النصين ضابطان في الجيش الأردني كانا يتمتعان بثقة الملك عبد الله، ولعبا دوراً كبيراً في الحملات العسكرية وفي المفاوضات السياسية وراء الستار. والمؤلّفان كانا على معرفة وثيقة أحدهما مع الآخر، ولو أن علاقاتهما تدهورت خلال سنة 1948، ووصل تدهورها إلىٰ حد العداوة عندما انتهت الحرب. لقد اتهم كل منهما الآخر بالعمل لخدمة سيدين: كان الجنرال جون باغوت غلوب كان متهماً بوضع مصالح بلده الأصلي بريطانيا فوق مصالح شرق الأردن. في حين اتهم الكولونيل (العقيد) عبد الله التل بخيانة وطنه شرق الأردن لمصلحة دافعي الرواتب المصريين. كان غلوب باشا قائد الجيش الأردني. وهو ضابط نظامي في الجيش البريطاني أرسل إلىٰ العراق سنة 1920 حيث تخلّى عن المهمة المسندة إليه ليدخل في خدمة حكومة العراق. ثم أُعير إلىٰ شرق الأردن في سنة 1930 لتشكيل دوريات صحراوية من أجل تأمين حدود البلد ضد غارات البدو، وفي سنة 1939 تولى قيادة الجيش الأردني. وفي حين

(8) محمد عدنان البخيت، هند أبو شعر، ونوفان رجا السوارية، عمل تحريري بعنوان «الوثائق الهاشمية، وأوراق عبد الله بن الحسين» المجلد الخامس، فلسطين، 1948 (عمان ـ 1995) وسيشار إليها لاحقاً باسم «وثائق أردنية».

أن غلوب كان في المقام الأول مواطناً بريطانياً، فقد كان وفياً للملك عبد الله ولشرق الأردن. ولم ير غلوب تناقضاً بين هذين الولاءَين استناداً إلىٰ إيمانه بتلاقي المصالح بين بريطانيا وشرق الأردن[9].

كتب غلوب مذكراته عن حرب 1948 مباشرة بعد إعفائه من الخدمة من قبل حفيد عبد الله، الملك حسين، في شهر شباط (فبراير) 1956. كانت الأمور السياسية آنذاك لا تزال متأثِّرة جداً بهزيمة 1948. إن خسارة فلسطين وفَّرت قضية مشتركة للقوميين العرب، بزعامة الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وأحدث ذلك ضغطاً هائلاً على الدول العربية ذات الميول الغربية. وهكذا فإن الأردن، بقائده العسكري البريطاني، وبتأييده للتحالف الغربي الذي ترعاه الدول الغربية، أي «حلف بغداد»، صار هدفاً خاصاً للحملات. وجاء إعفاء غلوب من منصبه على هذه الخلفية، وكان لإعفائه تأثير في لهجة كتابه، وهو في كتابه بعنوان «جندي مع العرب» سعى إلىٰ تطهير اسمه واسم ملكه بالتبنّي، الملك عبد الله، من الاتهامات العديدة بالخيانة التي وُجّهت ضده في أعقاب سنة 1948[10].

أما الكولونيل عبد الله التل، فقد نشر روايته للأحداث بعد سنة من رواية غلوب، أي في سنة 1958 كان عبد الله التل ضابطاً في مقتبل العمر أمامه المستقبل وهو ينحدر من أسرة كريمة في مدينة إربد الواقعة في شمال الأردن. وقد حظي التل بترفيع سريع وبثقة الملك عبد الله. وقد عيّن حاكماً عسكرياً للقدس بعد أن أحكم الجيش الأردني قبضته على المدينة القديمة في سنة 1948. وبصفته هذه، اجتمع التل مع نظيره اليهودي، الكولونيل موشي دايان، عبر وسطاء الأُمم المتّحدة، الأمر الذي هيّأه لأن يعمل وسيطاً للملك عبد الله في اتصالاته مع الحكومة الإسرائيلية في الجزء الأخير من الحرب. وقد لعب التل

(9) جون باغوت غلوب في كتابه «جندي مع العرب» (لندن ـ 1957) ص 19 وكتاب «تواطؤ» لمؤلفه شلايم ص224.

(10) غلوب «جندي مع العرب» ص79.

دوراً هاماً في المفاوضات الأردنية ـ الإسرائيلية من كانون الأول (ديسمبر) 1948 حتى نهاية فصل الربيع من سنة 1949. ولكنه اختلف لاحقاً مع الدولة الأردنية واستقال من منصبه في سنة 1949 ليدخل في خدمة الحكومة المصرية، ثم طلب اللجوء السياسي إِلىٰ القاهرة. وفي شهر آذار (مارس) 1950 بدأ ينشر ما يعرفه عن مفاوضات عبد الله مع الإسرائيليين[11]. وهذا ما قاله غلوب في هذا الصدد:

«بدا أن التل كان يفتح رسائل الملك (إِلىٰ الإسرائيليين) التي كان يؤتمن بالمحافظة عليها وينسخ صوراً عنها، الأمر الذي يبرهن أنّه كان ينوي الخيانة حتى عندما كانت له مكانة عالية عند الملك. عمد عبد الله التل إِلىٰ تسليم صور هذه الرسائل إِلىٰ الصحف المصرية. كما أدلى بأحاديث صحفية قال فيها إِن الضبّاط البريطانيين في الجيش الأردني منعوا وحداتهم من القتال، بغية مساعدة اليهود، وقال إنّ الملك عبد الله كان خائناً للقضية العربية. بل إنه ذهب إِلىٰ حد القول إِن الملك عبد الله وحده مسؤول عن فقدان فلسطين»[12].

ويسلط التل ضوءاً مختلفاً تماماً على أعماله. إذ يصوّر نفسه كجندي مخلص ناضل دون جدوى لانتزاع ملكه من تأثيرات عميل بريطاني ـ غلوب باشا.

«من خلال ما خبرته في الجيش والحكومة أتيحت لي فرصة الاطلاع على الأسرار السياسية التي أعقبت حرب فلسطين، فمنذ بداية الحرب تماماً كنت متمرداً على قائدي غلوب.. وما أن بلغ (الوضع) حدّ الخيانة، حتى شرعت في جمع الدليل وتسجيل تاريخ الأسرار التي كانت وراء النكبة. وفي تلك الأيام الحاسمة، عندما تكشّفت أمامي الخيانة، لم أخدع الملك ولا حكومته، وإنما

(11) ويلسون «الملك عبد الله» ص 265 حاشية 79.

(12) غلوب «جندي مع العرب» ص: 256 ـ 57.

بدأت دون كلل أقدِّم النصح وأبدي المعارضة المخلصة والشريفة، وأبيِّن لهم العقبات السياسية التي كانوا يتجهون نحوها. . أردت من ملكي ووزرائه ألا يحنوا رؤوسهم أمام غلوب، ولكنهم قسوا علي وانحازوا إِلىٰ غلوب»[13].

فمن ناحية، كان التل يسعى إِلىٰ تبرئة نفسه من الاتهام بأنّه كان شريكاً في اغتيال الملك عبد الله في سنة 1951، وهي تهمة حُوكم بها غيابياً وحُكم عليه بالإعدام. كذلك فإن لهجة مذكرات التل وتوقيت نشرها، بعنوان: «نكبة فلسطين» كانا مرتبطين ماشرة بمعاداة مصر جمال عبد الناصر للإمبريالية وتبنّيها القوميّة العربية. وفي أعقاب أزمة السويس سنة 1956، المعروفة باللغة العربية باسم «العدوان الثلاثي» نسبة إِلىٰ التحالف السري بين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل في الحرب، كان التل يعمل بوضوح في الصف المعادي لبريطانيا. ونتيجة لذلك لقي كتابه رواجاً.

لقد ثبت أن هذين الكتابين كانا شديدي التأثير في الروايات اللاحقة عن دور الأردن في حرب سنة 1948. وشكّل كتاب غلوب أساس الرواية الأردنية الموالية، وقد اقتبس منه على نطاق واسع المؤرخون الأردنيون اللاحقون كثيراً (ولو أن بعضهم انتقد الدور الإمبريالي الذي لعبه الضبَّاط البريطانيون العاملون في قيادة الجيش الأردني خلال سنة 1948)[14]. أما غلوب فقد طرح نقطتين مركزيتين استفادت منهما رواية القصة من الجانب الأردني. فقد أصرّ على أن شرق الأردن كان طوال الوقت يتصرف وفق رغبات شعب فلسطين، سواء بإرساله الجيش الأردني إِلىٰ فلسطين، وبتوحيد الضفة الغربية مع شرق الأردن لاحقاً، مدعياً أن هذا التوحيد كان يعكس «الرغبة العفوية الصادقة للشعب

---

(13) التل، «كارثة فلسطين» من مقدمة الطبعة الأولى.

(14) راجع، مثلاً الماضي وموسى في كتابهما «تاريخ الأردن» وموسى في كتابه «أيام لا تُنسى». للاطلاع على نقد لدور بريطانيا الإمبريالي راجع صادق الشرع في كتابه «حروبنا مع إسرائيل» (عمان ـ 1997) ص: 281 ـ 83.

الفلسطيني»[15]. وقد حاجج قائلاً إن الجيش الأردني صمد في خطوطه أمام أعداد يهودية متفوقة بالرغم من النقص في مستودعات الذخائر، وعدم وجود تمويل، وعدم تعاون القوات العربية الأخرى. ومن ناحية أخرى، فإن مذكرات عبد الله التل خدمت رواية القوميين العرب للقصة. إن الدول العربية، ببياناتها المعلنة، لم تكترث بالاستعدادات اليهودية العسكرية وأظهرت ثقة مبالغاً بها بقدرتها على إلحاق الهزيمة بالمشروع الصهيوني. ولم يكن الرأي العام العربي مستعداً إطلاقاً لخسارة فلسطين العربية. والرواية التي قدَّمها التل وفّرت تفسيراً أساسه المؤامرات الإمبريالية ومؤامرات حاكم دولة عربية وضع مصالحه المحلية الضيِّقة فوق المصالح الأوسع للأمة العربية.

إن كُلاً من غلوب والتل خَلَّفَ نصّاً هامّاً لمؤرخي سنة 1948. فكلتا الروايتين للأحداث، اللتان تتسمان بعدم الموضوعية، وبالاعتذارية، ودوافعهما سياسية متناقضتان تناقضاً كاملاً، فيهما قدر كبير من الحقيقة. ولكن لا يمكن اعتبار أيٍ منهما أنها تمثِّل الحقيقة كاملة. فقد أهمل كلا الكاتبين التفاصيل التي لا تلائم مقاصدهما أَو قاما بتجميلها. ومع الإفراج عن مواد من محفوظات الوثائق في إسرائيل والمملكة المتحدة، ونشر عدد من الدراسات في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين استناداً إِلىٰ هذه المواد الجديدة، من قِبل باحثين إسرائيليين وغربيين، ونشر بعضٍ من المعلومات من مصادر أردنية مباشرة أَو منقولة عن هذه المصادر هي الآن قيد الطباعة، فقد توفَّرت لنا الآن مصادر وثائقية معاصرة تتيح لنا التوفيق بين روايات الموالين للأردن وروايات القوميّين العرب. إن هذه المقالة تقوم بمحاولة لإجراء مثل هذا التوفيق عن طريق قراءة الروايتين التاريخيتين ومقارنة إحداهما بالأخرى والمحافظة على ما هو أقرب إلى المصداقيّة في كل منهما. ولكن هذا الفصل، بدلاً من محاولة تقديم رواية

---

(15) غلوب «جندي مع العرب» ص: 97 و217 ـ 17.

مكتملة عن الحرب، سيركِّز على أهم النقاط المثيرة للجدل في تاريخ سنة 1948 من أجل اقتراح إطار لتاريخ أردني جديد للحرب.

نحو تاريخ أردني جديد لسنة 1948

أملى الملك عبد الله خاتمة مذكراته قبيل اغتياله في سنة 1951. إنها وثيقة جالت جولة واسعة وكُتبت بأسلوب الإبهام الطامح إِلىٰ الصراحة. لقد سعى الملك عبد الله إِلىٰ تطهير الجو فيما يخص عدداً من الأمور المثيرة للجدل التي أفرزتها حرب فلسطين، ولو أن المعالجة المقتضبة في المذكرات «لمشكلة فلسطين» كانت تهيئة لأسلوب السرية والدفاع عن الذات الذي طبع بطابعه كتابة التاريخ الأردنية منذ ذلك الحين. فقد قال الملك عبد الله في مذكراته:

«سبق أن قلت إِنه ليس مما يليق بي أن أخوض في أمور هي طي الكتمان ويجب أن تظل في الكتمان لمصلحة العرب والأخوة العربية.. ومع ذلك فإن من حقي أن أطلع الرأي العام العربي على أمور يمكن بحثها علناً. من هذه الأمور علاقاتي مع فخامة شكري القوتلي والأحداث التي وقعت في اللد والرملة، وما حدث في بئر السبع، والانسحاب المصري، والهدنة في رودس ومسألة المثلث»[16].

يبدو من الملائم فقط القول إِن الملك عبد الله هيأ البرنامج للمسائل التي ينبغي أن يعالجها التاريخ الأردني الجديد لحرب سنة 1948. بيد أنه من الأمور الجوهرية البدء بالمسألة الوحيدة التي شاء الملك عبد الله عدم إطلاع الرأي العام العربي عليها. إن اتصالات عبد الله مع قادة الوكالة اليهودية في فلسطين قبل الحرب وخلالها وبعدها كان لها أكبر الأثر في سلوك شرق الأردن سياسياً وعسكرياً، ومع ذلك بقيت هذه الاتصالات المحظور الكبير الذي لا يجوز للمؤرخين الأردنين أن يتطرقوا إليه. يعود تاريخ بدء اتصالات الملك عبد الله

(16) الملك عبد الله «التكملة» (لندن ـ 1978) ص20.

مع الحركة الصهيونية إلىٰ بداية البداية لحكمه في شرق الأردن. لقد كانت حاجته ماسّة إلىٰ المال في دولته المفتقرة إلىٰ موارد، لذلك كان يأمل في اجتذاب رأس المال اليهودي للمساعدة في تنمية شرق الأردن. وقد اجتمع مع حاييم وايزمان في لندن في سنة 1922 واستقبل رئيس اللجنة التنفيذيَّة الصهيونية، الكولونيل فريدريك كيش، في عمان في سنة 1924. كما شجّع الاستثمار اليهودي في المناجم والكهرباء من قبل ممولين يهود، ومنح امتيازات إلىٰ ا. م. نوفوميسكي وپنحاس روتنبرغ في العشرينيات من القرن العشرين. وفاتحت الوكالة اليهودية الأمير الهاشمي بشأن فتح شرق الأردن للاستيطان اليهودي في الثلاثينات من القرن العشرين، وفي سنة 1932 ابتاعت الوكالة اليهودية من عبد الله حق تأجير أراضي أملاكه في وادي الأردن لأجل. أما تعارفه مع المستعربين في الوكالة اليهودية، وخاصة موشي شاريت وإلياس ساسون، فإنه يعود إلىٰ تلك المدة[17].

ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية، ومع تدهور الوضع في فلسطين، ازدادت الاتصالات بين الملك عبد الله والوكالة اليهودية. وكان إلياس ساسون، رئيس القسم العربي في الدائرة السياسية للوكالة اليهودية، قد حصل على قبول مصر المشروط بتقسيم فلسطين، وسعى في آب (أغسطس) 1946 للحصول على تأييد عبد الله، علماً منه أن عبد الله كان الوحيد بين رؤساء الدول العربية الذي أيَّد خطة التقسيم التي اقترحتها لجنة پيل في سنة 1937[18]. وقد اجتمعا مرتين، في منزل الملك في الشونة، في وادي الأردن، ووجد عنده موافقة من حيث الأساس على خطة تقسيم تؤدي إلىٰ قيام دولة يهودية وضم الأراضي

---

(17) بار جوزيف «أفضل الأعداء» ص 1 ـ 28 وبشير «جذور الوصاية» ص 57 ـ 101، ويواف جيلبير «العلاقات اليهودية ـ الشرق الأردنية 1921 ـ 1948» (لندن ـ 1997) ص 41 ـ 69، وويلسون «الملك عبد الله» ص 123 ـ 111.

(18) ويلسون «الملك عبد الله» ص: 122 ـ 24.

العربية إلىٰ شرق الأردن[19]. ظلّت هذه سياسة شرق الأردن غير المعلنة حتى نهاية سنة 1947 مع أن الملك عبد الله سار في العلن على خُطى جامعة الدول العربية في معارضتها التقسيم[20]. وإذ ساور الوكالة اليهودية القلق من جراء تنكّر عبد الله العلني للتقسيم في أثناء الاستعداد لمناقشة التقسيم في الأُمم المتّحدة، فإنّها رتبت لاجتماع آخر مع الملك الأردني بتاريخ 17 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947، في منزل پنحاس روتنبرغ في نهاريم الواقعة على ضفة نهر الأردن. كان الوفد اليهودي برئاسة غولدا مائير نيابة عن شاريت، ومعها إلياس ساسون وعزرا دانين. ووفقاً لتقريرين منفصلين عن الاجتماع أعدهما ساسون ودانين، توصّل الجانبان إلىٰ اتفاق على تقسيم أرض فلسطين سلمياً[21]. وكانت المصلحة المشتركة هي موجِّه الوكالة اليهودية وشرق الأردن في اتفاقهما. كان التقسيم يحمل في طياته إمكانية الحصول على وضع دولة لليشوف والتوسع الإقليمي لشرق الأردن، وإجهاض قيام دولة فلسطينيَّة عربية ستكون حتماً برئاسة عدوهما المشترك، مفتي القدس، الحاج أمين الحسيني[22].

فكُلُّ ما بقي هو الحصول على قبول بريطاني للاتفاق. ففي السابع من شباط (فبراير) 1948، اجتمع توفيق أبو الهدى رئيس وزراء شرق الأردن سراً في

(19) شلايم «تواطؤ» ص 76 ـ 84. يقول غلوب صراحة «نحن في شرق الأردن أوجدنا الحل الخاص بنا. نحن أيّدنا التقسيم. . تلك الأجزاء من فلسطين المخصصة للعرب كان من شأنها أن تدمج في الدول العربية المجاورة» من كتابه «جندي مع العرب» ص59.

(20) سليمان موسى، على سبيل المثال، يستند في بحثه لأهداف الملك في الحرب، إلىٰ تصريحات عبد الله للصحافة، والتي كانت متوافقة كثيراً مع الدول العربية الأخرى. كتاب «أيام لا تُنسى» ص 131 ـ 34.

(21) بار ـ جوزيف «أفضل الأعداء» ص 8 ـ 221 شلايم «تواطؤ» ص 110 ـ 17.

(22) بار ـ جوزيف «أفضل الأعداء» ص3، غلوب «جندي مع العرب» ص 63، نيڤو «الملك عبد الله وفلسطين» ص200. من أجل بحث لوجهة نظر الحاج أمين الحسيني في عبد الله راجع كتاب فيليب مطر «مفتي القدس الحاج أمين الحسيني والحركة الوطنية الفلسطينية» (نيويورك ـ 1988) ص 79 ـ 81 و113 ـ 17.

لندن مع أرنست بيڤن وزير خارجية بريطانيا. قام غلوب بدور المترجم، وكان هو صاحب المحضر الوحيد للاجتماع. ادَّعى أبو الهدى أن حكومة شرق الأردن تلقّت التماسات عديدة من وجهاء فلسطينيين يطلبون فيها أن يوفّر الجيش الأردني الحماية لدى انسحاب القوات البريطانية[23]، «وبناء على ذلك اقترحت حكومة شرق الأردن إرسال الجيش الأردني عبر نهر الأردن لدى انتهاء الانتداب البريطاني لاحتلال ذلك الجزء من فلسطين الممنوح للعرب والملاصق للحدود مع شرق الأردن». وقيل إن بيڤن أجاب بقوله «يبدو أن هذا هو الأمر الجلي الذي يجب عمله.. ولكن إياكم والذهاب لغزو المناطق المخصّصة لليهود»[24].

إن ذهاب المسؤولين اليهود وإيابهم عدة مرات إِلىٰ الشونة وعَمَّان لم تظل بعيدة عن الأنظار في فلسطين أَو شرق الأردن[25]. إن الحاجة إِلىٰ الحيطة مقترنة بالقلق من جراء المكاسب اليهودية على الأَرض في حيفا ويافا وطبريا، والرعب الذي سبّبته مجزرة دير ياسين، أَدَّت إِلىٰ توقف الاتصالات بين الوكالة اليهودية والملك عبد الله، وإِلىٰ تصلّب موقف شرق الأردن ليتلاءم مع توجه جامعة الدول العربية نحو الحرب. بدأ الجيش الأردني إرسال قواته إِلىٰ فلسطين حيث وفّر المساندة للمقاتلين العرب غير النظاميين في قتالهم ضد القوات اليهودية، وتوفير الحماية للقرى ذات الموقع الاستراتيجي. كان بن غوريون ومستشاروه مهتمين بتحاشي الاشتباك مع الجيش الأردني، المعترف بأنه الأقوى بين الجيوش العربية النظامية. وقد سعى كل من اليهود والأردنيين إِلىٰ اجتماع نهائي قبل الانسحاب البريطاني المقرّر في 15 أيار (مايو). أوفد بن غوريون غولدا مائير التي توجهت بالسيارة إِلىٰ عَمَّان والتقت الملك عبد الله

(23) عشرات من هذه التوسلات المرسلة قبل 15 أيار (مايو) 1948 من جميع المدن الفلسطينية الكبرى حفظت في أوراق الملك عبد الله «وثائق هاشمية» ص 29 ـ 98.

(24) غلوب، «جندي مع العرب» ص 63 ـ 66، ماضي وموسى «تاريخ الأردن» ص 469.

(25) عبد الله التل «كارثة فلسطين» ص64.

ليلة 10/ 11 أيار (مايو). كان لقاؤهما وديّاً ولكن غير حاسم. ووفقاً لأقوال غولدا مائير، لم يعد الملك عبد الله مستعداً للالتزام باتفاقهما السابق وكل ما يعرضه هو «دولة موحدة مع حكم ذاتي للأجزاء اليهودية»[26]. بيد أن شاهد عيان أردنياً ادعى أن عبد الله وعد بعد اشتباك الجيشين الأردني والعراقي مع القوات الإسرائيلية بالبقاء وراء الخطوط التي رسمها قرار التقسيم الصادر عن الأُمم المتّحدة[27]. لم يعد واضحاً أن دخول الجيش الأردني إِلىٰ فلسطين سيكون دخولاً سلمياً.

العلاقات مع شكري القوتلي (وجامعة الدول العربيَّة)

لقد ارتاب رؤساء الدول العربية في أن الملك عبد الله يؤيد بصورة انتهازية مشروع التقسيم الذي أقرّته الأُمم المتّحدة على أمل توسعه إقليمياً في فلسطين. كان يهمّهم بشكل خاص الحيلولة دون دخول الجيش الأردني إِلىٰ فلسطين، واتخذوا قراراً بمساندة عرب فلسطين في دفاعهم عن أنفسهم، وبتشكيل جيش من المتطوعين، هو جيش الإنقاذ العربي، وعلى رأسه فوزي القاوقجي، بدلاً من زجّ الجيوش النظاميَّة للدول الأعضاء في جامعة الدول العربيَّة. انضم شرق الأردن إِلىٰ هذه الخطة، فأسهم بألف بندقية ونصف مليون رصاصة ونحو 350 من المتطوعين الأردنيين للانضمام إِلىٰ جيش الإنقاذ، الذي دخل المعارك في فلسطين في شهر كانون الثاني (يناير) 1948[28]. ومع أن جيش الإنقاذ هُزم هزيمة كاملة في اشتباكاته مع القوات اليهودية، حافظت جامعة الدول العربيَّة على المظاهر بتعميم الأخبار المتسمة بالتهور التي ينشرها القاوقجي عن انتصارات قواته في الصحافة العربية.

---

(26) بار ـ جوزيف «أفضل الأعداء» ص 47 ـ 50، شلام «تواطؤ» ص 205 ـ 10.

(27) التل «كارثة فلسطين» ص 66 ـ 67. لم يكن التل حاضراً في الاجتماع، بل نقل هذا الكلام عن محمد الدوباتي، سكرتير عبد الله الخاص الذي عقد الاجتماع في منزله.

(28) ماضي وموسى «تاريخ الأردن» ص 466 ـ 67.

والحقيقة هي أن وثائق المحفوظات الأردنية تحتفظ بنسخ برقيات كاذبة من القاوقجي تتضمن ادعاء بانتصار على مستوطنة مشمار هاعيمك اليهودية، وادعاء بدخول يافا وقصف تل أبيب وإلحاق «إصابات لا تُحصى» بسكّانها اليهود[29]. وقد كتب الملك عبد الله رسالة في شهر نيسان (أبريل) وجّهها إِلىٰ رئيس وزراء العراق، محمد الصدر، شكا فيها من عيوب جيش الإنقاذ وحذّر من أن «الوقت المتبقي قبل حلول 15 أيار (مايو) قصير بالنسبة للاستعدادات العربية ولكنه طويل بالنسبة لضمان القوات اليهودية الأماكن المخصّصة لهم في قرار التقسيم»[30].

وفي أعقاب مجزرة دير ياسين في شهر نيسان (أبريل) رأت جامعة الدول العربيَّة أن عليها زجّ الجيوش النظاميَّة في فلسطين، ووافقت، دون اكتراث باعتراضات الحاج أمين الحسيني والحكومة السورية، على العرض الذي تقدَّم به الملك عبد الله بإرسال الجيش الأردني. لقد أشار الملك عبد الله في مذكراته إِلىٰ عدم ثقة سورية به، بالكلمات التي نقلناها عنه أعلاه في حديثه عن «علاقاتي مع فخامة شكري القوتلي». إن الشكوك العربية لها أساسها، إذ لم يكن ثمة شك في أن شرق الأردن كان يضمر فعلاً طموحات إقليمية في فلسطين[31]. وكما ذكرنا سابقاً، كان عبد الله قد أظهر ميلاً إِلىٰ التقسيم منذ سنة 1937، وظلت اجتماعاته مع مسؤولين من الوكالة اليهودية سراً محاطة بالكتمان، وكثيراً ما كانت لغته ملتوية عندما يتحدَّث عن حقّ الفلسطينيين في تقرير المصير. وفي برقياته إِلىٰ رؤساء الدول العربية، عقب دخول الجيش الأردني فلسطين في الخامس عشر من أيار (مايو)، تحدَّث عن «إقرار النظام والأمن وحقوق الشعب

(29) رسالة القاوقجي المتعلقة بمشمار هاعيمك ورد عبد الله «وثائق هاشمية» ص 181 ـ 82، برقية القاوقجي التي ادعى فيها الدخول إِلىٰ يافا بتاريخ 29 نيسان (أبريل) 1948 ورد عبد الله، «وثائق هاشمية» ص 191 ـ 92.

(30) رسالة 14 نيسان (أبريل) 1948، «وثائق هاشمية» ص 200 ـ 201.

(31) ويلسون «الملك عبد الله»، ص 103 ـ 28 و151 ـ 67.

والحيلولة دون تكرار ما حدث في دير ياسين» ولكنه كان مقلاً جداً في كلامه عن الحفاظ على فلسطين للفلسطينيين. وفي ردّه على برقية وردته من منافسه القديم، الحاج أمين الحسيني، استخدم الملك عبد الله لغة «تطهير فلسطين وتسليمها إلىٰ شعبها»[32].

والحقيقة هي أن أسباب شكوى الجيش الأردني من تذبذبات جامعة الدول العربيَّة، كانت أكثر كثيراً مما لدى الجامعة من أسباب للشكوى من أهداف الأردن في الحرب. ويحسن بنا أن نتذكّر أن الجيش الأردني لم تكن لديه نيّة القتال في فلسطين، بل كان ينوي احتلال «المنطقة الوسطى والأكبر في فلسطين المخصّصة للعرب بموجب قرار التقسيم لسنة 1947»[33]. إن هذا الدخول السلمي أفسده القرار الذي اتخذته جامعة الدول العربية قبل يومين من انتهاء الانتداب بإرسال جيوش مصر، والعراق، وسورية، ولبنان إلىٰ فلسطين جنباً إلىٰ جنب مع الجيش الأردني. وحين كان حجم الجيش الأردني، ومعداته، وأسلوبه في الانضباط ترشحه لمهمة حفظ سلام، فإن أفراده الذين بلغ عددهم 6,000 في أيار (مايو) 1948 لم يكن كافياً لإلحاق هزيمة بالمقاتلين اليهود النظاميين وغير النظاميين الذين كان يقدَّر عددهم بنحو 35,000، في حرب شاملة. ثم إن جامعة الدول العربيَّة لم تزج في القتال ما يكفي من الجنود لتعديل الميزان لمصلحتها: 10,000 جندي مصري، 3,000 جندي سوري، 3,000 جندي عراقي، و1,000 جندي لبناني، إضافة إلىٰ 4,500 جندي من الجيش الأردني، أَو ما يُقدَّر مجموعه من الجنود العرب في أيار (مايو) 1948

---

(32) برقيات إلىٰ الملك فاروق، وشكري القوتلي، وبشارة الخوري بتاريخ 15 أيار (مايو) 1948، ورد على برقية من الحاج أمين الحسيني 16 أيار (مايو) 1948، «وثائق هاشمية» ص 220 ـ 23.

(33) غلوب «جندي مع العرب» ص96. يشير غلوب إشارة ملتوية إلىٰ اتفاقات عقدت مع الوكالة اليهودية فيقول: «كان اليهود على الأرجح يعلمون بهذا الاقتراح ولم يظهر أنهم يعترضون عليه . . ».

بواحد وعشرين ألف جندي[34]. ومع أن الملك عبد الله كان قد عُيِّن قائداً عاماً للقوّات العربية، فقد كان هذا تعييناً اسمياً فقط، لأن قوات كل دولة عربية كانت تعمل تحت إمرة قيادتها الخاصَّة دون تنسيق عام. وفي حين وعدت جامعة الدول العربيَّة بإعفاء شرق الأردن من قيود الميزانيّة التي فرضتها عليه بريطانيا العظمى، فإن الجامعة في واقع الأمر لم تدفع سوى مبلغ 250,000 جنيه إسترليني من أصل ثلاثة ملايين جنيه وعدت بدفعها مساعدةً ماليةً. وأسوأ من ذلك، فإن محاولات غلوب لتخزين ذخائر استباقاً للحرب، قد أُحبطت عندما صادرت الحكومة المصرية في السويس شحنة أسلحة بريطانية مرسلة إِلىٰ شرق الأردن[35]. واجه شرق الأردن، على غير ما يرغب، حرباً شاملة يخوضها مع حلفاء مشكوك بهم، وبمستويات متدنية من الذخائر والمؤن، ودون ميزانية لخوض حرب[36].

اللد والرملة

دخل الجيش الأردني فلسطين عقب الانسحاب البريطاني من فلسطين، بتاريخ 15 أيّار (مايو) ليتخذ مواقع له في جنين، ونابلس، ورام الله[37]. إن احتلال الضفَّة الغربيّة يجعل الاتصال أكثر سهولة، وهو ما كان يأمله غلوب باشا والملك عبد الله، والذي تعقد بدخول الجيوش العربية الأخرى، فقد زادته

(34) غلوب «جندي مع العرب» ص 94، ماضي وموسى «تاريخ الأردن» صفحة 472. إن المصادر البريطانية هي التي حدَّدت مقدار القوة النسبية للقوَّات الإسرائيلية والقوَّات العربية عشية الانسحاب البريطاني بالرقمين التاليين: 74000 للإسرائيليين 19200 للعرب. ويلسون «الملك عبد الله» ص170.

(35) غلوب «جندي مع العرب» ص 91 ـ 92. الملك عبد الله «التكملة» ص22.

(36) غلوب «جندي مع العرب» ص 85 و178. بشأن المآخذ الاستراتيجيَّة عن المشاركة العربية في الحرب، راجع كتاب الشرع «حروبنا مع إسرائيل» ص 263 ـ 67.

(37) نص الخطاب الذي ألقاه الملك عبد الله في الجيش الأردني لدى دخوله فلسطين نشر في «وثائق هاشمية» ص 217 ـ 18.

تعقيداً التحركات اليهودية لاحتلال القدس بعد الانسحاب البريطاني مباشرة. كان يجب أن تبقى القدس، بموجب قرار التقسيم الذي اتخذته الأُمم المتّحدة، قطاعاً دولياً مستقلاً عن الدولتين اليهودية والعربية. إن غلوب، الذي كان يتصرّف ضمن الحدود الصارمة المتفق عليها من قبل بيڤن وأبو الهدى في اجتماعهما في شهر شباط (فبراير)، تردّد في أن يحذو حذو الإسرائيليين في انتهاك القانون الدولي. وبعد ثلاثة أيام من الضغوط المتزايدة، أصدر الملك عبد الله أمره إِلىٰ الجيش الأردني بدخول القدس. تلكأ غلوب يوماً آخر قبل أن يدفع بقواته بتاريخ 19 أيّار (مايو). وهو يقول في مذكراته «كنت لا أفتأ أردِّد القول إننا إذا تحرّكنا إِلىٰ القدس، سنستخدم ما يبلغ نصف جيشنا. عندئذ لن نتمكّن من الصمود في بقية البلد»[38].

ليس ثمّة شيء في المباحثات التي جرت بين الملك عبد الله والوكالة اليهودية قد هيّأ شرق الأردن للمعركة الحقيقيَّة التي أُرغم الجيش الأردني على خوضها في القدس[39]. فبدلاً من مهمّة حفظ السلام، وجد شرق الأردن نفسه في حالة حرب مع إسرائيل. بل أكثر من ذلك، فقد كان على الجيش الأردني، لكي يربح المعركة في القدس، أن يتحكّم بالطريق الاستراتيجيَّة بين تل أبيب والقدس، ليحول دون وصول إمدادات جديدة إِلىٰ القوات الإسرائيلية في المدينة القديمة. لقد ركّز الجيش الأردني، في المرحلة الأولى من القتال، جهوده في القدس واللطرون. وبعد قتال ضار من منزل إِلىٰ منزل، احتل الجيش الأردني الحي اليهودي بتاريخ 18 أيّار (مايو)، وبذلك ضمن لنفسه المدينة القديمة. احتفظ الجيش الأردني بمواقعه في اللطرون في مواجهة هجمات عنيفة متكرِّرة، وبخاصَّة بين 25 أيّار (مايو) ونهاية جولة القتال الأولى بتاريخ 11 حزيران (يونيو). ولما كان الجيش الأردني قد تجاوز حدود قدرته،

(38) غلوب «جندي مع العرب» ص101.

(39) سيلا «شرق الأردن وإسرائيل وحرب 1948» ص627.

فقد سلّم مواقعه في نابلس والجزء الشمالي من الضفَّة الغربيّة إِلىٰ الجنود العراقيين بتاريخ 22 أيّار (مايو). غير أنَّه قبل أربعة أيام من البدء بتنفيذ الهدنة، وسَّع خطوطه فأرسل مئة رجل إِلىٰ بلدة الرملة لكي يوسع إِلىٰ أقصى ما يمكن المنطقة الخاضعة لسيطرته بغية تحسين قدرته على المساومة في المفاوضات التي ستجري بإشراف وسيط الأُمم المتّحدة الكونت فولك برنادوت.

حقَّق الجيش الأردني في نهاية جولة القتال الأولى، مكاسب هامّة. غير أن أربعة أسابيع من الحرب سبَّبت له خسائر جسيمة في الرجال. فقد أوقع القتال إصابات في صفوف الجيش الأردني بلغت نحو عشرين بالمئة من أفراده، وانخفض مخزونه من الذخائر انخفاضاً شديداً ولم تكن أمامه إمكانية للتعويض. ذلك أن بريطانيا التزمت بحظر السلاح ولم يكن لشرق الأردن مصدر بديل للإمداد[40]. ولم يكن هناك تقدّم نحو حلّ سلمي للصراع. إن مقترحات برنادوت الداعية إِلىٰ ضم فلسطين العربية إِلىٰ شرق الأردن وإقامة اتحاد بين شرق الأردن وإسرائيل، قد استفزّت الإسرائيليين والدول العربية الأخرى فاتّخذت موقفاً معادياً من هذه المقترحات. ففي نظر العرب، كان مآل مقترحات برنادوت أن تعود بالفائدة على شرق الأردن، على حسابهم وحساب فلسطين العربية. أما الإسرائيليون فكانوا قد خرقوا حظر الأسلحة ونجحوا في سدّ النقص في ترسانتهم. وكان طموحهم إقامة دولة وليس اتحاداً مع شرق الأردن، وكانت لديهم القوات اللازمة لتحقيق طموحاتهم. كان شرق الأردن الدولة العربية الوحيدة التي عرفت الميزة الاستراتيجيَّة التي تتمتّع بها إسرائيل، وسعت بكل الوسائل لتجنّب تجدد الأعمال الحربية. ففي هذا الشأن، وجد

(40) ادعى غلوب أن الدول العربية رفضت أن تصدِّق أن إمداداته قد نفدت. فقد ادعت الدول العربية «أن الجيش الأردني يقوده ضبّاط بريطانيون، وأن الملك عبد الله حليف بريطانيا المخلص. ولذلك من السخرية الافتراض أن بريطانيا تترك حليفها عرضة لهجمات دون أن تزوده بالذخيرة. وبالتالي.. فإن الدول العربية تكذب بكل وضوح». «جندي مع العرب» ص211.

الضباط البريطانيون القادة في الجيش الأردني أنفسهم على خلاف مع الضبّاط الأردنيين الذين، انساقوا إلىٰ الخط العربي المشترك الرامي إلىٰ هزم العدو الصهيوني وتحرير فلسطين دون علمهم بالاشتباك المحدود الذي كان يراه غلوب والملك عبد الله.[41] ولم يكن باستطاعة الحكومة الأردنية أن تقاوم الضغوط الشعبية للمضي في الحرب نحو النصر المؤكّد على العدو الصهيوني؛ هذا النصر الذي كان متوقعاً على الصعيد العام. وانجَرَّ شرق الأردن إلى جولة الحرب الثانية، إزاء تصميم الإسرائيليين والعرب الآخرين على مواصلة القتال، وفي هذه الجولة كان الإسرائيليون قد ضاعفوا جهودهم مرّتين لاختراق مواقع الجيش الأردني على طريق تل أبيب ـ القدس.

إن مواقع الجيش الأردني في اللد والرملة، التي تم الاستيلاء عليها لأغراض انتهازية قبل الهدنة، كان يصعب الثبات فيها. وادّعى غلوب أن حكومة شرق الأردن كانت تعرف قبل 15 أيّار (مايو) أنه لا يمكن ضمان الاحتفاظ بالمدينتين، وأنّه لم يكن لهما ذكر في خطط الاحتلال الأولية التي أعدّها شرق الأردن[42]. ونظراً لعدم وجود وفرة في جنود يمكن الاستغناء عنهم وإرسالهم لتعزيز قوة الجيش الأردني والمتطوعين الذين أُرسلوا إلىٰ اللد والرملة، وبدافع عدم الاستعداد للتضحية بالرجال والعتاد دون جدوى، أصدر غلوب أمره بانسحاب الجنود من المدينتين ليلة الحادي عشر من تموز (يوليو). وفي صباح اليوم التالي احتل الإسرائيليون اللد والرملة.

إن خسارة هاتين المدينتين دون قتال، وتدفق اللاجئين الغاضبين على مواقع الجيش الأردني، قد تسبَّبا في ضعضعة معنويات الجنود والمدنيين على

---

(41) راجع، على سبيل المثال، جهود غلوب لضبط ضبّاطه في القدس في شهر تشرين الأوَّل (أكتوبر) 1948 في كتاب التل «كارثة فلسطين» ص414.

(42) غلوب «جندي مع العرب» ص161.

حدّ سواء. وبعد انقضاء يومين على سقوط اللد والرملة، قدّم عارف العارف إلىٰ الملك عبد الله وصفاً للوضع في رام الله على النحو التالي:

«انتشر الذعر، وبعض الناس آثروا الهرب، وثمة غضب على كل مستويات المجتمع. وقد بدأ الناس يتفوهون بأقوال مختلفة. بعضهم يلوم قادة الوحدات المقاتلة ـ معظمهم وليس كلهم إنكليز ـ ويعتبرونهم عديمي الكفاءة وقصيري النظر، وآخرون يتهمونهم بسوء النيّة.. والأمل الوحيد في هذه الأزمة الخطرة هو الإقدام على عمل حاسم يؤدي إلىٰ نصر سريع.. لأن الناس ظنوا في وقت ما ولا يزالون يظنون أن هناك خطة قيد التنفيذ تقود في النهاية إلىٰ قبول التقسيم».

وتابع العارف كلامه مناشداً من أجل تقديم الإغاثة للاجئين «ومعظمهم حفاة عراة وليس لديهم ما يقيهم بأس الجوع والعوز»[43].

كان ردّ الملك عبد الله على كلام العارف رداً حاد اللهجة، فقد دافع عن سجل الجيش الأردني «الذي يقدِّم التضحيات منذ بداية الأزمة وحتى الآن ويحافظ على ما يستطيع المحافظة عليه من الأماكن المقدَّسة، ولذلك فهو يستحق الشكر». إضافة إلىٰ ذلك، وجه الملك بعض اللوم في سقوط المدينتين إلىٰ المدنيين المدافعين عنهما «الذين كان متوقعاً منهم أن يصمدوا ويقاوموا» وإلىٰ تقصير الجيوش العربية الأخرى في المبادرة إلىٰ إعانتهم. وألمح إلىٰ أن أنصار المفتي استغلوا الوضع لتحريض الرأي العام الفلسطيني ضد شرق الأردن. «أنا أعلم أن نشرات قد وُزِّعت في نابلس ورام الله قبل الأحداث

(43) عارف العارف إلىٰ الملك عبد الله، رام الله، 14 تموز (يوليو) 1948 في «وثائق هاشمية» ص 271 ـ 72. هذا يتفق مع وصف غلوب للمزاج الشعبي «جندي مع العرب» ص163.

الأخيرة وأن هناك عملاء قاعدتهم في بيرزيت يعملون لإثارة المشاكل»[44]. بيد أنّه تعهد بتقديم أموال من الحكومة الأردنية لإغاثة اللاجئين.

ازداد غيظ الرأي العام العربي عندما دعا بيڤن وزير الخارجية البريطانية، عقب سقوط المدينتين مباشرة، إلىٰ هدنة جديدة. وما من أحد صدَّق أن سكان اللد والرملة يلامون على سقوط مدينتيهم. ولكن الصلة بين القائد البريطاني الذي أصدر أمر انسحاب جنود الجيش الأردني، من جهة، ووزير الخارجية البريطاني من جهة أخرى، الذي يسعى لفرض هدنة تترك اللد والرملة في أيدي الإسرائيليين، أكّدت الشكوك بوجود مؤامرات إمبريالية لشرق الأردن ضلع فيها[45]. ولأول مرة منذ نشوب الحرب كان شرق الأردن والجيش الأردني موضع اتهام بالتقصير بدلاً من إنقاذ فلسطين. وثمة ما هو أسوأ في الأيام المقبلة.

بئر السَّبع والانسحاب المصري

حافظ الجيش الأردني على خطوطه في اللطرون والقدس أمام هجمات إسرائيلية شديدة، مع أن مخزونه من الذخيرة والمؤن تناقص إِلىٰ مستويات خطرة، طوال جولة القتال الثانية (من 9 ـ 18 تموز/ يوليو) و«هدنة إطلاق النار» التي استمرت حتى تشرين الأَوَّل (أكتوبر). ومع حلول الأول من تشرين الأَوَّل (أكتوبر) كان الإسرائيليون قد عزّزوا قواتهم فبلغ عددها التقديري 96,000 جندي، في حين لم يصل عدد جنود الجيوش العربية إِلىٰ نصف هذا العدد. كان عدد القوات العراقية والمصرية يقدَّر بخمسة عشر ألف رجل لكل منهما، وتمكن الجيش الأردني من زجّ قوة في الميدان قوامها عشرة آلاف جندي بواسطة خطة تجنيد وتدريب سريعين[46]. وعزَّز الإسرائيليون أيضاً قدراتهم

---

(44) رد الملك عبد الله على عارف العارف، بدون تاريخ، في «وثائق هاشمية» ص 272 ـ 73.

(45) التل «كارثة فلسطين» ص 247 ـ 49.

(46) غلوب «جندي مع العرب» ص 195.

القتالية بشراء أسلحة من تشيكوسلوفاكيا، الأمر الذي قوّى دروعهم وقواتهم الجوية. وعندما استؤنف القتال في 15 تشرين الأوَّل (أكتوبر)، حشد الإسرائيليون قواتهم ضد المواقع المصرية في جنوب البلاد. وفي غضون أسبوع واحد، كانت الوحدات المصرية إما مهزومة أو مطوّقة. واستولى الإسرائيليون على بئر السَّبع في 21 تشرين الأوَّل (أكتوبر)، وتوجّه المصريون إِلىٰ الدول العربية الشقيقة طلباً للنجدة.

لم تكن الدول العربية في وضع يمكنها من إنقاذ الجنود المصريين. فجيش الإِنقاذ العربي كان قد طُرد من شمال فلسطين، واللبنانيون لم يتقهقروا فحسب، بل اضطرّوا إِلىٰ تسليم عدد من قراهم للإسرائيليين، واضطر السوريون إِلىٰ التقهقر مع حلول نهاية تشرين الأوَّل (أكتوبر). أما العراقيّون فقد توسعت خطوطهم أكثر مما يجب في «المثلث الشمالي من الضفَّة الغربيّة ولم يكونوا في وضع يسمح لهم بالتفكير في إرسال قوة تكفي لإحداث فرق يعدّل القوى لمصلحة المصريين المحاصَرين. كان الجيش الأردني هو الأقرب إِلىٰ المواقع المصرية. وكان الملك فاروق كارهاً أن يعترف بضعفه وأن يطلب المساعدة من منافسه الملك عبد الله. ويقال إن رئيس الوزراء المصري النقراشي باشا صاح في وجه عبد الله خلال اجتماع عقداه في عمان بتاريخ 23 تشرين الأوَّل (أكتوبر) قائلاً: «إن الحكومة المصرية لا تحتاج مساعدة من أحد، ولكن أين القوات الملكية الأردنية والعراقية؟»[47].

تدهورت العلاقات بين مصر وشرق الأردن خلال الأزمة. وكما لاحظنا قبل قليل، اتهم الأردنيون مصر بالاستيلاء على شحنة سفينة من الذخائر التي أرسلتها بريطانيا إِلىٰ الجيش الأردني عند بداية الحرب. وكان المصريون قد رفضوا التعاون مع الملك عبد الله بصفته قائد القوات العربية المشتركة، بل

(47) الملك عبد الله «التكملة» ص24.

رفضوا السماح له بزيارة المواقع المصرية. وتدنَّت الاتصالات بين الجانبين إلىٰ مستوى تبادل الكلام العدائي، مع امتناع أي من الجانبين عن تقديم وصف كامل وصادق لمجرى المعركة. واتهم المصريون الأردنيين بالتراخي متيحين للإسرائيليين أن يحشدوا قوّاتهم على الجبهة المصرية. وهكذا، تناقلت الألسن أن الأردنيين سمحوا بسقوط اللد والرملة من أجل الضغط على ميمنة القوات المصرية[48]. أما الآن، وبعد سقوط بئر السَّبع، فقد حاول المصريون أن يحملوا الأردنيين والعراقيين على شنّ هجمات مشاغلة في اللطرون أَو القدس بغية سحب جنود إسرائيليين من القوات التي تحاصر المواقع المصرية.

إن كل ما كان غلوب مستعداً أن يفعله هو إرسال مفرزة صغيرة مؤلَّفة من 350 جندي من الجيش الأردني ووحدة سيارات مصفحة إِلىٰ الخليل لتعزيز الجنود المصريين هناك، المعزولين من قِبل الإسرائيليين عن خطوط تموينهم ومواصلاتهم. وكانت النظرة إِلىٰ الأردنيين أنهم يتوسّعون في الأرض التي تحت سيطرتهم وليس أنّهم قادمون لإغاثة القوات المصرية. لقد كانت العلاقات بين الجنود الأردنيين والمصريين متوترة ومطبوعة بالمهاترات التافهة حول أسبقية أعلام كل من الجانبين[49]. فالمساعدة الوحيدة التي عرضها غلوب على القوات المصرية المحاصَرة في الفالوجة هي أن يوفِّر لها طريقاً غير آمنة للتقهقر، وقد أرسل غلوب أحد ضبّاطه، الميجور (الرائد) جوفري لوكيت، لإيجاد طريق يمتد من مواقع الجيش الأردني في الخليل إِلىٰ الفالوجة عبر الخطوط اليهودية. وصل لوكيت إِلىٰ المصريين المحاصَرين وعرض عليهم خطة غلوب. كانت الخطة تقضي بأن يدمِّروا مدافعهم وأسلحتهم الثقيلة للحيلولة دون وقوعها في يد العدو. ثم يقوم الجيش الأردني والعراقيون بهجوم في منطقة بيت جبرين لمشاغلة العدو، وعندها يسلك المصريون الطريق التي اقترحها لوكيت متوجهين

(48) التل «كارثة فلسطين» ص 247 ـ 48.

(49) المصدر السابق ص 411 ـ 12.

عبر الخطوط اليهودية إِلىٰ الخليل. أثارت الخطة ارتياب الضبّاط المصريين بأن الأردنيين يعملون على تجريدهم من السِّلاح وتسليمهم إِلىٰ الإسرائيليين. وتجنباً لمواجهة إذلال وقوعهم في الأسر، رفضوا خطة غلوب وثبتوا في مواقعهم[50].

الهدنة في رودس: النقب والمثلَّث

على امتداد القتال في شهور فصل الصيف، كانت الاتصالات بين إسرائيل والعرب تجري في العواصم الأوروبية. عقد إلياس ساسون اجتماعات في لندن وباريس مع وزير شرق الأردن المفوض في لندن، عبد الحميد حيدر، خلال شهر آب (أغسطس) صار الإسرائيليون متطلبين أكثر فأكثر بفضل نجاحاتهم في ساحة المعركة[51]. وبعد أن سرّب الإسرائيليون إِلىٰ الصحافة كلاماً عن المفاوضات، سعى الملك عبد الله إِلىٰ جعل المحادثات تحت إشرافه بصورة أوثق، وإِلىٰ فتح قناة في القدس بواسطة الرجل الطموح الذي عيَّنه حاكماً عسكرياً في القدس، الكولونيل عبد الله التل[52].

ففي العاشر من كانون الأول (ديسمبر)، تلقَّى الكولونيل التل دعوة من رئيس قوة المراقبة الدولية في القدس إِلىٰ اجتماع عاجل مع نظيره الإسرائيلي، الكولونيل موشي دايان. عقدا اجتماعهما عند بوابة الخليل، وصحبهما في الاجتماع أحد المراقبين. قال دايان إنه يحمل رسالة بالغة الأهمية من مسؤول إسرائيلي رفيع لتسليمها إِلىٰ الملك عبد الله. أخذ التل الرسالة، وفكّ ختم

(50) خطة الجيش الأردني بشأن انسحاب القوة المصرية المرابطة في الفالوجة، 17 تشرين الثاني (نوفمبر) 1948 موجودة في «وثائق هاشمية» ص295، غلوب «جندي مع العرب» ص 214 ـ 15. التل «كارثة فلسطين» ص 420 ـ 21.

(51) بار ـ جوزيف «أفضل الأعداء» ص 104 ـ 112، شلايم «تواطؤ» ص 279 ـ 86.

(52) هنا فقط يعترف موسى بالاتصالات السرية بين شرق الأردن وإسرائيل. وفي حين أنه يعترف بتلك الاتصالات التي كانت على مستوى رئيس الوزراء أبو الهدى، فإنه لا يذكر إطلاقاً الاجتماعات المباشرة بين الملك عبد الله والإسرائيليين «أيام لا تُنسى» ص423.

الشمع عنها، ونسخ صورة عنها بآلة التصوير. لقد كانت رسالة بخط اليد من إلياس ساسون إلىٰ عبد الله يطلب فيها من الملك أن يعيِّن مندوباً عنه موثوقاً ليصحب الدكتور شوكت الساطي طبيب الملك الخاص وموضع ثقته، للدخول في مفاوضات نيابة عن الملك من أجل التوصّل إلىٰ حلّ سلمي للنزاع[53]. ودون علم الملك عبد الله بأن التل قد عبث برسالة ساسون، طلب الملك من التل أن يكون محاوره مع الإسرائيليين.

حدَّد الملك عبد الله خطياً موقفه للساطي والتل، لكي يبلغاه إلىٰ ساسون. كان يسعى إلىٰ الحصول على اعتراف إسرائيلي بقرارات اتخذها وجهاء فلسطينيون في مؤتمر أريحا لتوحيد ما تبقَّى من فلسطين العربية مع شرق الأردن[54]. وسعى إلىٰ إعادة اللد والرملة إلىٰ الإشراف الأردني، قائلاً: «أنتم تعرفون المتاعب التي واجهناها بعد الانسحاب». لقد أراد أن يبدأ مفاوضات بشأن وضع يافا، واقترح أن يبقى القطاع العربي في القدس، ومن ضمنه المدينة القديمة، للعرب. بينما يكون النصف اليهودي من المدينة لليهود. وقال إن مسائل النقب، والجليل، واللاجئين يجب أن تكون جميعها قابلة للتفاوض. ثم حذّر ساسون بقوله: «إن أية نتائج غير مقبولة تسفر عنها هذه المفاوضات ستجلب لنا متاعب من أعدائنا السياسيين في الجانب العربي تفوق في السُّوء ما يمكنك أن تتصوّره»[55].

اجتمع مبعوثا الملك عبد الله مع إلياس ساسون في اليوم التالي. كان التل

---

(53) بين أمور أخرى أكّدت الرسالة الاتصالات السابقة بين ساسون وحيدر في باريس. من ساسون إلىٰ الملك عبد الله، 10 كانون الأول (ديسمبر) 1948، نسخة مصورة أوردها التل في كتاب «كارثة فلسطين» ص439.

(54) حول مؤتمر أريحا راجع كتاب ويلسون «الملك عبد الله». ص 182 ـ 84.

(55) يدعي التل أنه قام بتحرير هذه التعليمات لتصليب موقف شرق الأردن قبل الاجتماع مع ساسون. «كارثة فلسطين» ص 440 ـ 42.

مأخوذاً بالصداقة الجلية بين الرجلين، اللذين تأسيا لتحول الأحداث التي جرّتهما إِلىٰ الحرب. ووجّه الساطي بعض اللوم إِلىٰ هزالة كفاءة غولدا مائير كمفاوضة في المدة التي سبقت الحرب. وقال: «كانت غولدا مائير جافة خلال لقائها مع جلالته قبل حدوث المتاعب. لو كنتم فخامتكم من قام بالزيارة، لكان بالإِمكان التوصل إِلىٰ تفاهم أفضل»[56]. إن هذا الاعتقاد بأنّه كان بالإِمكان تحقيق نتائج مُثلى بواسطة لقاءات مباشرة بين «رجال» ذوي إدراك جيد، كان الدافع إِلىٰ إعادة فتح المفاوضات. (كون غولدا مائير أنثى كان في نظر كثير من الأردنيين عقبة حقيقيَّة).

بدأت المفاوضات السرية بين شرق الأردن وإسرائيل في لحظة حسَّاسة، عندما كان الإسرائيليون يوجِّهون ضربة قاصمة إِلىٰ الجيش المصري. بتاريخ 22 كانون الأول (ديسمبر) شنّ الإسرائيليون هجوماً جديداً على المصريين أدَّى إِلىٰ إخراج الكتلة الرئيسة من القوات المصرية من فلسطين، وتجاوز الإسرائيليون الحدود إِلىٰ الأراضي المصرية، على غرار ما فعلوا في لبنان. مرة أخرى ناشدت مصر القوَّات العراقية والأردنية أن تضغط على الإسرائيليين لإشغالهم بغية انكفاء هجومهم على المواقع المصرية. ففي 30 كانون الأول (ديسمبر) اجتمع القادة العسكريون الأردنيون، والعراقيون والمصريون لبحث وسائل التخفيف عن القوات المصرية، ولكن دون جدوى[57]. اضطر الملك فاروق إِلىٰ التوجه إِلىٰ بريطانيا العظمى، مستجيراً بمعاهدة عام 1936 المعقودة بينهما، وطالباً المساعدة البريطانية للحفاظ على وحدة الأراضي المصرية ضد الهجوم الإسرائيلي. تدخّلت بريطانيا وأمريكا، وقبلت الحكومة المصرية بسرعة إعلان هدنة والدخول في مفاوضات ثنائية مع الإسرائيليين في 13 كانون الثاني (يناير)

---

(56) التل «كارثة فلسطين» ص 442.

(57) مذكرة من نائب رئيس أركان الجيش الأردني، تاريخ 30 كانون الأَول (ديسمبر) 1948 في «مذكرات هاشمية» ص 306 ـ 307.

وأدّى هذا إلىٰ توقيع اتفاقية هدنة في جزيرة رودس بتاريخ 24 شباط (فبراير)[58].

هيأ شرق الأردن نفسه للحصول على فوائد واضحة من هزيمة مصر. يحسن بنا، في هذا الصدد، أن نلاحظ الفرق بين كلام عبد الله التل البلاغي في أثناء تفاوضه نيابة عن شرق الأردن في سنة 1948، وكتاباته الموجهة إلىٰ مجتمع مصري بعد عشر سنوات. لقد سجّل إلياس ساسون محادثة مع التل في 14 كانون الأول (ديسمبر)، سأله خلالها ماذا سيكون موقف شرق الأردن إزاء تجدّد الأعمال الحربية بين إسرائيل ومصر، يقول ساسون إن التل أجاب: «اضربوا المصريين قدر ما تستطيعون، موقفنا سيكون الحياد التام»[59]. بهذا العمل، تم التخلّص من اثنين من منافسي الملك عبد الله، هما: الملك فاروق، والمفتي الحاج أمين الحسيني، إذ ذهبت حكومة عموم فلسطين التابعة له، والتي عاشت عمراً قصيراً، إلىٰ المنفى مع المصريين المتقهقرين. والأكثر من ذلك هو أن المصريين، بدخولهم مفاوضات مباشرة مع الإسرائيليين وتوقيعهم اتفاقية هدنة، قد تخلّوا عن المكانة المعنوية الرفيعة إلىٰ الملك عبد الله، الذي صار بإمكانه أن يدّعي أنّه لم يكن أول من توصّل إلىٰ اتفاق مع الإسرائيليين «علناً».

أما وراء الستار، فقد استمرت المفاوضات بين الإسرائيليين وشرق الأردن دون تقدّم كبير خلال الشهور الأولى من سنة 1949. إن هزيمة مصر، ولبنان، وسورية، عزّزت موقف إسرائيل استراتيجياً، ولم يعد بن غوريون مستعداً لربط حكومته بشروط معينة قبل أن يكون قد حقّق أهدافه الإقليمية. وقد انزعج الملك عبد الله من تبدّل الوضع منذ محادثاته قبل الحرب مع الوكالة اليهودية، فسعى إلىٰ تسريع المفاوضات بواسطة اجتماعه شخصياً مع الإسرائيليين في

(58) راجع الفصل الذي كتبه فواز جرجس في هذا الكتاب.
(59) بار ـ جوزيف «أفضل الأعداء» ص149 حاشية 119.

الشونة. إن التل، الذي كان حاضراً في اجتماع السادس عشر من كانون الثاني (يناير)، قد أرعبه سلوك الملك مع ساسون ودايان ومحاولة الملك أن يستغل الصداقة القديمة مع العدو واللجوء إلىٰ وسيلة الإقناع المعنوي لتحقيق غايات شرق الأردن. «توقعت أن يكون جلالته، ماهراً وحذراً، وأن يأخذ دون أن يعطي، وأن يخيف دون أن يشتهي. كدت أذوب خجلاً عندما بدأ جلالته يكشف أوراقه بطريقة مرعبة ويتكلّم بأسلوب الخنوع والمداهنة»[60]. وحقيقة الأمر هي أن الإسرائيليين لم يعودوا يعطون القيمة ذاتها لعلاقتهم مع شرق الأردن، التي كانوا يعطونها خلال الشهور التي سبقت نشوب الحرب. إن موشي شرتوك، حالياً شاريت، كتب بعد لقائه مع الملك عبد الله في 30 كانون الثاني (يناير) يقول: «نحن نميل إلىٰ اعتبار هذه الاتصالات مجرد علاقات عامة إذ إنه (يقصد الملك عبد الله) ليس سيد الموقف، لا في العلاقة مع بريطانيا، ولا مع حكومته». وكان بن غوريون أكثر رفضاً للملك، فقد قال «من الواضح أنه رجل لا قيمة له»[61].

كان الملك عبد الله يرمي إلىٰ تحقيق هدفين في هذه المرحلة الأخيرة من الحرب: أن يحتفظ بالأَراضي التي يسيطر عليها الجيش الأردني، وأن يوسِّع سيطرة شرق الأردن على «المثلَّث» الشمالي في الضفَّة الغربيّة الذي كان يحتلّه آنذاك الجيش العراقي. ولم يكن بالإمكان أن يكون الوضع أكثر دقَّة. كان عبد الله مهتماً بالحيلولة دون وقوع مجابهة بين الجنود العراقيين المحبطين والإسرائيليين من أجل إحباط التحركات الإسرائيلية ضد مناطق في الضفَّة الغربيّة. وقد اجتمع مع وفد عراقي برئاسة الوصي على عرش العراق، عبد الإله، في الثاني من شباط (فبراير) للتفاوض بشأن تسليم المواقع العراقية إلىٰ الجيش الأردني. وفي نهاية الأمر وافق العراقيُّون على الخطة، مؤثرين

(60) التل «كارثة فلسطين» ص460.

(61) كلا الاقتباسين هما من كتاب «أفضل الأعداء» لبار ـ جوزيف ص189.

الانسحاب من فلسطين دون التعرّض لهزيمة، ودون الاعتراف بإسرائيل، ودون الذهاب إِلىٰ رودس للتفاوض على اتفاق هدنة.

بدأت محادثات الهدنة بين شرق الأردن وإسرائيل في رودس في الرابع من آذار (مارس). لم يحرز أي تقدّم في أول أسبوعين من المحادثات لأن بن غوريون شرع في عملية الاستيلاء على صحراء النقب، المخصصة لإسرائيل بموجب قرار التقسيم الصادر في سنة 1947 ولكنها كانت لا تزال اسمياً تحت إشراف شرق الأردن. تقدَّمت حكومة شرق الأردن بشكوى رسمية إِلىٰ لجنة الهدنة في السابع من آذار (مارس) ادّعت فيها أن قوات إسرائيلية اقتحمت منطقة خاضعة لشرق الأردن. في التاسع من آذار (مارس) اشتبكت المفرزة الأردنية الصغيرة في النقب مع الرتل الإسرائيلي. لقد كان الإسرائيليون يحسبون أن يتدخّل البريطانيون نيابة عن حليفهم شرق الأردن للحيلولة دون احتلال إسرائيل للنقب. وفي ذلك الظرف، لم يكن لدى البريطانيين استعداد للتدخل خارج حدود الانتداب على شرق الأردن. وبدلاً من اتخاذ موقف عقيم ضد قوة إسرائيلية أكبر كثيراً، آثرت المفرزة الأردنية الانسحاب. أتم الإسرائيليون احتلالهم للنقب في العاشر من آذار (مارس)، ووقَّعوا اتفاق وقف لإطلاق النار مع شرق الأردن في الحادي عشر[62]. بعد اللد والرملة، كانت هذه المرة الثانية التي يخلي فيها الجيش الأردني أرضاً دون قتال. كان ردّ الفعل على ذلك أخف لأن النقب قليل السكان ولم يتسبَّب الاحتلال في هرب لاجئين.

حوّل المفاوضون الإسرائيليون الآن اهتمامهم إِلىٰ الجبهة العراقية. كان همّ الإسرائيليين تأمين السهل الساحلي إِلىٰ الشمال من تل أبيب. ذلك أن المنطقة الخاضعة للإشراف الإسرائيلي لم تكن ضيّقة جداً فحسب، بل كانت المواقع العراقية مسيطرة على المرتفعات المطلّة على السهل. وفي حين أن القادة

(62) غلوب «جندي مع العرب» ص 229 ـ 34، موسى «أيام لا تُنسى» ص 533 ـ 39، شلايم «تواطؤ» ص 400 ـ 405.

العسكريين الإسرائيليين كانوا يحاججون مطالبين بحل عسكري، آثرت القيادة المدنية تحقيق أهدافها الاستراتيجيَّة حول طاولة المفاوضات لكي تكتسب الشرعيَّة عبر اتفاقية الهدنة التي تتوسّط بها الأُمم المتّحدة. كانت القيادة المدنية مدركة أن الملك عبد الله كان في وضع بالغ الضعف في المساومة. كان الملك عبد الله قد حصل على تفويض عراقي بتسلّم الخطوط العراقية، ولكنه كان بحاجة إِلىٰ موافقة إسرائيلية لوضع هذا التسلّم موضع التنفيذ[63]. حدَّد الإسرائيليون الثمن الذي يريدونه في اجتماع عُقد بين الملك عبد الله وموشي دايان ويهوشافاط هاركابي: «تسليم إسرائيل وادي عارة وسلسلة الهضاب الواقعة جنوب شرقها، وكذلك السلسلة الأولى من التلال المنحدرة جنوباً من معانيت إِلىٰ بدرس»[64].

كان الإسرائيليون دقيقين في تحديد الحد الأدنى لما يريدونه من الأرض، والذي كان يريدونه هو قوس من الأرض يحاذي الخط العراقي تماماً حتى نهر الأردن. بصورة عامة، جرى حول طاولة المساومة التنازل عن نحو 300 كيلو متر مربع من الأرض الزراعيّة الجيِّدة وعن عدد يُقدَّر بخمسة وثلاثين ألفاً من السكَّان لضمان موافقة إسرائيل على إغاثة الجيش الأردني المواقع العراقية. وقد تضمّن الاتفاق عدداً من الوعود الجوفاء بشأن تعويض شرق الأردن عن الأرض التي يتنازل عنها في المثلَّث، ودفع تعويض للسكَّان الذين شُرِّدوا، مع أن الأردنيين والإسرائيليين على حد سواء كانوا يعلمون أن هذه الوعود لن تنفذ إطلاقاً. كان همّ الأردنيين خاصة أن يبقى الاتفاق سرياً أطول مدة ممكنة[65].

---

(63) رسالة الملك عبد الله إِلىٰ ولتر إيتان يؤكد، فيها سماح العراق للجيش الأردني بأن يحل محله في مواقعه، المؤرخة في 19 آذار (مارس) 1949، استشهد بها بار ـ جوزيف في «أفضل الأعداء» ص 216 ـ 17.

(64) بار ـ جوزيف «أفضل الأعداء» ص217.

(65) المصدر السابق ص 221 ـ 31، غلوب «جندي مع العرب» ص 233 ـ 37، موسى «أيام لا تُنسى» ص 540 ـ 53، التل «كارثة فلسطين» ص 529 ـ 30. شلايم «تواطؤ» ص 410 ـ 28، ويلسون «الملك عبد الله» ص 188 ـ 89.

وتبيّن لهم أن آمالهم في احتواء الغضب العربي بواسطة هذه الإجراءات هي آمال باطلة. فقد تم نقل الاتفاق إِلىٰ الوفود المفاوضة في رودس التي كانت قد تسرَّبت إليها المفاوضات الحقيقيَّة التي جرت في الشونة، وشكَّلت أساس اتفاقية الهدنة التي وقّعتها إسرائيل وشرق الأردن في الثالث من نيسان (أبريل) 1949. وما أن نُشر نص الاتفاق حتى أثار عاصفة من النقد في فلسطين والعالم العربي[66]. وسلَّم الجيش الأردني للمرّة الثالثة خلال الحرب أرضاً فلسطينيَّة دون قتال ووقف متفرّجاً على الفلاحين البائسين يتحوَّلون إِلىٰ لاجئين.

خلال المفاوضات المتوترة ربح الملك عبد الله الضفَّة الغربيّة ولكنه بذلك أبعد عنه جزءاً كبيراً من الفلسطينيين، الذين لم يكن أمامهم خيار سوى أن يطلبوا اللجوء إِلىٰ المملكة الهاشمية. ومنذ ذلك الحين لم يتوافق الأردنيون مع ماضيهم بعد أن اتّهموا بالسعي وراء مصالحهم الذاتية.

الخلاصة

إن مرور خمسين سنة لم يخفِّف الجدل الذي أحاط بأحداث حرب فلسطين. والمغزى السياسي لهذا التاريخ قد تضخم بسبب تحوّل شرق الأردن إِلىٰ دولة ثنائية السكَّان من الفلسطينيين والأردنيين. وكان ذلك، جغرافياً، نتيجة ضم الضفَّة الغربيّة، وسكانياً بسبب موجات اللاجئين الذين استقرّوا في شرق الأردن ومُنحوا مواطنيتها. لقد وقع على عاتق مؤرخي سنة 1948 عبء ثقيل هو أن يكتبوا قصة من شأنها أن تبني توافقاً بين الفلسطينيين والأردنيين على مشروع وطني مشترك هو المملكة الأردنية الهاشمية. وقد تفاقمت الأمور بعد خسارة القدس والضفَّة الغربيّة في حرب سنة 1967، إذ إن جهود النظام الملكي الهاشمي للحفاظ على سلطته على الفلسطينيين في الأراضي المحتلّة واجه تحدياً سببه تزايد نجاح منظمة التحرير الفلسطينيَّة. وحتى بعد أن تخلّى الملك حسين في 31 تموز (يوليو) 1988 عن حقوقه في الضفَّة الغربيّة، لم يبق

(66) غلوب «جندي مع العرب» ص241، شلايم «تواطؤ» ص 428 ـ 33.

سوى مجال ضئيل لتصحيح تاريخي داخل الأردن ذاته، إذ يسود الاعتقاد أن الأردنيين من أصل فلسطيني يمثّلون أكثرية هامة من السكّان (ولو أن الأرقام الحقيقية لإحصاء العقد الأخير من السنين بقيت محاطةً بالسرية). وفي أعقاب الصلح الذي عقده الأردن مع إسرائيل في سنة 1994، يظل مجال إعادة دراسة تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، رهينة علاقات إسرائيل مع السلطة الفلسطينيّة ومع جيران إسرائيل العرب. ويظل الرأي العام الأردني غير مرتاح إِلىٰ الصلح مع إسرائيل. ولا يزال الأردنيون بعد مضي خمسين سنة يرفضون مجابهة ماضيهم.

إن روايات التاريخ من قِبل الأردنيين الموالين والقوميين العرب لم يعد من العسير جداً التوفيق بينها بعد أن زالت منها حالات عدم الدقة أيديولوجياً، وهذا في الواقع ما حقّقه عدد من المؤرخين الإسرائيليين الجُدد. وفي حين أن المادّة التي تكشفت عنها وثائق المحفوظات الإسرائيلية قد أيَّدت إِلىٰ حدّ كبير رواية القوميين العرب للتعامل السرِّي بين الملك عبد الله والإسرائيليين، فإن التحليل الذي قدَّمه المؤرِّخون الجُدد كان أكثر ثناء على ذرائعية الملك عبد الله وواقعيته السياسية. إن شرق الأردن لم يلتزم قط بأهداف الحد الأقصى التي كان يطمح إِلىٰ بلوغها القوميون العرب في سنة 1948: إذ لم يسع إِلىٰ هزيمة الإسرائيليين، ولم يرغب في رؤية خلق دولة فلسطينيَّة مستقلّة. لمصر وسورية، لم يكن شرق الأردن يسترشد بالأولويات القوميّة العربية، بل بمصالحه المحلية الأضيق. وبدافع هذه المصالح، نجح شرق الأردن حيث أخفقت الدول العربية وحال دون استيلاء الإسرائيليين على الجزء الأكبر من فلسطين العربية. وفي هذا النطاق، تم إخضاع تقرير المصير الفلسطيني للمصالح الأردنية المحلية. وإذا أخذنا في الاعتبار حجم الأكثرية الفلسطينيَّة في الأردن، فمن المهم أن يحل تاريخ أردني صادق لسنة 1948، وتاريخ يرد على تحدي وثائق عبد الله التل ووثائق الأرشيف الإسرائيلي، محل التاريخ ذي الصبغة الرسمية.

6 العراق وحرب سنة 1948: مرآة العراق وفوضاه

تشارلز تريپ **Charles Tripp**

كان دور العراق في حرب سنة 1948 بين بين، أي جامعاً بين ضدّين، زعماؤه كانوا الأوائل في الدعوة إلىٰ تدخّل عسكري منسّق في فلسطين من قِبل جيوش الدول العربية، رغم جيشه، حين نجد أنّه أكبر قوة عربية مفردة في فلسطين عند انتهاء الحرب، لم يفعل سوى القليل إلىٰ جانب احتلاله مواقع دفاعية على التلال في الضفَّة الغربيّة. وبالمثل، دعا الوزراء العراقيون المرة تلو المرة إلىٰ فرض مقاطعة نفطية وتجارية عربية على الدول الغربية المسانِدة لتقسيم فلسطين، ومع ذلك لم يفعلوا شيئاً لتنفيذ ما دعوا إليه. وخلال الحرب ذاتها، رفض العراق من حيث المبدأ جميع دعوات وقف إطلاق النار، ولكنَّه أخفق في دعم هذا الرفض بمزيد من الاستراتيجيَّات العسكرية الفعَّالة. وبعد انتهاء القتال، رفضت الحكومة العراقية أن تُشارك في محادثات الهدنة، وبدت وكأنّها تحصر همّها فقط في سحب قواتها بأسرع ما يمكن.

إن التباين المفضوح بين الكلام البلاغي الذي يرفض المهاودة الصادر عن الحكومات العراقية المتعاقبة من جهة، وطبيعة أعمالها الأقرب إلىٰ الضعف، جعلت هذه الحكومات عرضة للاتهام بالنفاق والتعامل بوجهين. هكذا كان الأمر آنذاك في العراق وفي غيره من أجزاء الشرق الأوسط. وهذا ما حدا برئيس وزراء العراق في ذلك الحين، نوري السعيد، أن يشكّل لجنة برلمانية للتحقيق في الحرب، وذلك في شهر شباط (فبراير) 1949. إن هذه الوثيقة الفذّة

ـ تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين ـ نشرتها الحكومة العراقية في شهر أيلول (سبتمبر) 1949، وقد وفَّرت فرصة لاطّلاع الناس على مضمونها، وكذلك لتبرئة مواقف الحكومات العراقية المتعاقبة ومواقف القادة العسكريين في السنوات السابقة لسنة 1948 وخلال الحرب ذاتها.

إن هذه اللجنة، التي كانت برئاسة عبد الله الدملوجي، أعدّت تقريراً وملفاً للملاحق عن قضية فلسطين بدءاً من مؤتمر لندن في سنة 1939 إلىٰ ما بعده. وقد تناول التقرير الاجتماعات الرئيسة لمجلس جامعة الدول العربيَّة والتوصيات الصادرة عن لجنتيه السياسية والعسكرية. أضفى التقرير بشكل عام صورة حسنة على السياسيين العراقيين أمثال نوري السعيد نفسه، وصالح جبر، وفاضل الجمالي، وكذلك على الجيش العراقي، وقادته. ورسمت هذه الصورة على خلفية غدر بريطاني، وعداء أمريكي، وتفكُّك في الوحدة الفلسطينيَّة، وتذبذب وضعف الدول العربية الأخرى، وخاصة مصر ودول الخليج. وأية أخطاء عزيت إلىٰ العراقيين كانت في التقرير ثانوية جداً قياساً إلىٰ أخطاء اللاعبين الآخرين[1]. إن التقرير الذي لاذ بالصمت عن أمور عدة من جوانب الحرب وخلفيتها، شدَّد مع ذلك على اختلاف وجهات النظر، والمنافسات، وعدم وحدة الدول العربية. ظل هذا التقرير حتى ثورة سنة 1958 الرواية العراقية الرسمية لحرب سنة 1948، مخلفاً الانطباع بأن هذه المرحلة وإن لم تكن بأي حال مرحلة مجيدة في تاريخ العراق أو التاريخ العربي، فإن ما يدعو إلىٰ خجل العراقيين من هذه المرحلة أقل مما يدعو معظم الآخرين.

فبعد سنة 1958 ظهرت سير أخرى لهذه الأحداث، وهذه السِّير شكَّلت جزءاً من الإدانة العامة للنظام الملكي في العراق، وكانت صدى لاتهامات مماثلة وُجِّهت إلىٰ الحكومتين السورية والمصرية، من قِبل صغار الضبّاط الذين

(1) تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين (بغداد، 1949) ص 1 و2 و42 ـ 46.

استولوا على السلطة في هذه البلدان. وهكذا، فإن إخفاق حكومات العراق في ذلك الحين في العمل بصورة فعّالة أكثر للدفاع عن فلسطين العربية، وإخضاع القوة العسكرية العراقية التي أرسلت إِلىٰ فلسطين لخطط الضم التي وضعها الملك عبد الله ملك شرق الأردن، ورضوخ نظام الحكم الهاشمي لأولياء أمره البريطانيين، هذه الأمور برزت في الروايات العراقية عن تلك المدة، والتي نُشرت بعد سقوط النظام الملكي. مع ذلك، حتى في تلك الروايات، بقي شيء من روح التقرير البرلماني الصادر سنة 1949. فالجيش العراقي خاصة، وبعض رجال الدولة العراقيين عامة، ظلّت صورتهم مشرّفة، بعكس صور رجال الدولة في البلدان العربية الأخرى[2].

هذه كلها روايات في خدمة السلطة، ولما كانت السلطة متداولة من يد إِلىٰ يد أخرى، كذلك كانت الروايات تتبدل من عهد إِلىٰ عهد. بيد أن الهدف بقي إِلىٰ حد كبير هو ذاته: إنه توجيه اللوم بشأن نكبة فلسطين التي لا يمكن إنكارها. ومع أنّها تبعث على الرضا شأنها شأن ما قد تكونه المهاترات أحياناً، يبدو في نهاية الأمر أن رؤية حالات الإبهام التي اتصفت بها الحكومات العراقية المتعاقبة، هي أكثر تعبيراً عن الطبيعة المركبة للدولة العراقية بحد ذاتها، من مجرد كونها أمثلة على سوء النية. إن التوترات التي كانت حفلت بها مختلف جوانب تركيبة الدولة خرجت إِلىٰ العلن من أحداث سنة 1948. ولكن هذا لا يبرىء الأفراد المعنيين من مسؤوليتهم كلاعبين سياسيين. إِلاَّ أنه يتطلب أخذ سياق قراراتهم مأخذ الجد، والسياق الأساس، في هذا الصدد، هو الدولة العراقية التي كانوا يعملون باسمها.

إن ما يدعيه هذا الفصل من الكتاب هو أن مشاركة العراق في حرب

---

(2) راجع صالح صائب الجبوري: «محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية» (بيروت ـ 1970)، وخليل سعيد «تاريخ الجيش العراقي في فلسطين 1948 ـ 1949» (بغداد ـ 1989)، وفوزي أحمد «عبد السلام محمد عارف» (بغداد ـ 1989) ص 23 ـ 25.

1948، تخرج إِلىٰ العلن الطرق العديدة التي يمكن بواسطتها توصيف تلك الدولة. فقد تشكّلت دولة العراق من عدد من العناصر التي خلقت بيئة مؤسَّساتية وتصورية محدّدة المعالم تشكَّلت بنتيجتها سياسات الدولة العراقية. فما من دولة هي دولة وحيدة السياق، أي لا يتبدّل الفرد فيها، مهما كانت الصورة التي قد يعرضها حكّامها. ففي هذا الصدد، ليست الدولة العراقية استثناء، ذلك أنّها كانت ساحة منافسات بين قوى مختلفة تحاول أن تربح السيطرة عليها باعتبارها جهازاً للسلطة ولدمجها في رواية لا شك فيها من اختيار المتنافسين. إن هذه الحقائق عن الدولة العراقية مدينة في الكثير منها إِلىٰ تاريخ الدولة. وكذلك إِلىٰ القوى الاجتماعية التي مالأها ذلك التاريخ، وكذلك الساحات المتخيلة التي تغذّيها هذه القوى.

العراق هو دولة صنعتها الإمبريالية البريطانية في المقام **الأول**. وكان هذا أمراً ذا أهمية دائمة لأولئك الذين كانوا يرغبون في التمسّك بالسلطة ضمن الدولة ولا يمكن تجاهل هذا الأمر بأمان. **ثانياً**، العراق كان تكوينه أيضاً كدولة هاشمية تحكمها أسرة فرضتها في أول الأمر بريطانيا، ولكن لاهتماماتها الخاصّة، ضمن العراق وإِلىٰ ما هو أبعد من العراق. **ثالثاً**، كان العراق دولة عربية. وكان لهذا الواقع رنينه، إذ طرح السؤال عن ماهية نظرة العراقيين للدولة ولبعضهم بعضاً. وإقليمياً، طرح السؤال عن الدور المتوقع من العراق أن يؤديه كدولة عربية، وإِلىٰ أية درجة توجد فوارق رئيسية في الرأي بشأن مطالب العرب، كمقابل لمطالب الوطنية العراقية.

أخيراً، يمكن النظر إِلىٰ العراق كنظام حكم سلطوي، يمارس هيمنة معينة على مجتمع غير مستقرّ. والذين ينشدون إضفاء الشرعية على قيادتهم للدولة كانوا بحاجة إِلىٰ توجيه انتباه خاص إِلىٰ لغات السلطة. إن مجتمع العراق الذي يتّسم بعمق عدم المساواة سلك في سيره خطوطاً متعرجة رسمها الاختلاف الإثني، والطائفي والاقتصادي والاجتماعي، وكانت أحياناً تعزّز المجتمع

بصورة مشتركة، ولكنَّها في أحيان أخرى كانت تزيد من تفتت ذلك المجتمع. ومع حلول الأربعينيات من القرن العشرين، أدّى الاحتجاج الاجتماعي الواسع في الفضاءات الجديدة التي أوجدتها الدولة الآخذة بالمركزية والمدنية، ونشوء العمل السياسي الجماهيري، إلىٰ انشغال النخب الحاكمة بمسائل حفظ النظام واضطراب النظام. علاوة على ذلك، فإن هذا الانشغال أثار مسألة دور القوّات المسلَّحة، ليس كأداة للدولة في المنطقة فحسب، بل كضامنة لنوع معين من النظام السياسي ضمن العراق ذاته.

ففي سياق سنة 1948، كانت أهمية هذه الجوانب من الدولة العراقية تكمن في أن قضية فلسطين كانت لها القدرة على التأثير في كل جانب منها بطُرق مختلفة. فمنذ زمن طويل كانت قضية فلسطين بؤرة جمع الشمل للشعور المعادي لبريطانيا وللإمبريالية في العراق، الأمر الذي وضع النخبة السياسية في وضع صعب نظراً لاستمرار سلطة بريطانيا العظمى في العراق. ثانياً، إن قضية فلسطين بمستواها الرمزي، كانت بالنسبة للهاشميين، مرتبطة بذكرى الثورة العربية والآمال الخائبة في تلك الحقبة من الزمن. ومن حيث السياسة في واقعها، كانت قضية فلسطين ذات صلة بطموحات الملك عبد الله، ملك شرق الأردن، حيث كان الوصي على عرش العراق عبد الإله يحاول أن يجيّرها لمصلحته.

ولم تكن فلسطين، بطبيعة الحال، مجرد قضية همّها محصور بالهاشميين. فهي كقضية ومثال، مسألة مركزية للعروبة في العراق. والموقف الذي يُتّخذ من قضية فلسطين إنما يساعد في تحديد وجهة نظر الكثيرين في هوية العراق العربية خلال الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين. وهذا ما طرح أسئلة عن ولاء المجموعات المختلفة من سكان العراق، عرباً وغير عرب، للدولة العراقية أَو لمفهوم معين للدولة. والمسألة لذلك يمكن أن تزيد حدة الخلافات بين الأكراد والعرب، وبين الشيعة

العرب والسنّة العرب الذين كانت وجهات نظرهم كثيراً ما تتعارض في موضوع مضامين العروبة في سياق سياسات الدولة. والأمر الأكثر حدّة، هو أن قضية فلسطين أثارت شكوكاً في مستقبل الجالية اليهودية الكبيرة في العراق التي مضى زمن طويل على وجودها.

وأخيراً، أوجدت قضية فلسطين أساساً للغة خاصة بإضفاء الشرعية في نطاق السياسة العراقية تجاهلها السياسيُّون وشكَّل تجاهلهم لها خطراً عليهم. لقد كانت لغةً تستخدم تكراراً وفي أكثر الأحيان كانت هناك مغالاة في استخدامها، وسبب ذلك بالضبط هو قدرتها على تحريك أقسام هامّة من المجتمع العراقي. وهي بذلك وفَّرت فرصة لأولئك الذين في قيادة الدولة لخلق أتباع لهم واستبعاد لغات الثورة الاجتماعية الأكثر تجذّراً. بيد أن استخدامها كان ينطوي بوضوح على عواقب حقيقيَّة لعمل الدولة. ثم إن السياسات الناجمة عن ذلك، على تواضعها مقارنة مع الكلام البلاغي، وسَّعت الهوّة المربكة بين ادعاءات الذين يحكمون الدولة العراقية من جهة وأعمال هذه الدولة من جهة أخرى، وهو الأمر الذي أسهم في خيبة أمل الكثيرين.

وخلال الثلاثينيات من القرن العشرين، ومع ما رافق تلك السنوات من توتر في فلسطين ذاتها، وما حدث في العراق من بروز ضبّاط في الجيش وسياسيين ألهبت حماستهم رؤية عروبية، أصبحت قضية فلسطين في المقدمة من الحياة العامّة العراقية. إن العمل السياسي الذي مارسه نادي المثنى، وعمل لجنة الدفاع عن فلسطين، وأنشطة أفراد من أمثال الضابط في الجيش العراقي فوزي القاوقجي (الذي صار لاحقاً قائد جيش الإنقاذ العربي في سنة 1948) وآخرين، وكذلك تأثير رجال من أمثال القومي العربي ساطع الحصري، ومجموعة كبيرة من المعلمين الفلسطينيين في قطاع التربية، كان لهؤلاء جميعاً تأثيرهم في حياة العراق. ومع وصول مفتي فلسطين المنفي، الحاج أمين الحسيني، إلىٰ بغداد في سنة 1939، وانضمامه إلىٰ الأوساط المحيطة برشيد

عالي الكيلاني، بدا أن الاهتمام بالمسائل الفلسطينية صار طاغياً[3]. بيد أن هذه التطورات أخرجت التوترات الموجودة ضمن الدولة العراقية إلى العلن، وأسهمت في اتخاذ القرار البريطاني بالتدخل في سنة 1941 أدَّى التدخّل البريطاني إِلىٰ تشتيت اللاعبين الرئيسيين، ولكنه لم يتمكّن من حل أسباب القلق التي أدَّت إِلىٰ انشغال العراق بالمسائل الفلسطينيَّة. هذه الملامح أعادت تأكيد نفسها في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وصاغت أعمال الدولة العراقية، كما أنَّها وضعت حدوداً لها خلال سنة 1948 إلى حدّ ما.

التمهيد للحرب: 1946 ـ 1947

خلال هذه المدة، ومع ترجيح تقسيم فلسطين، دأب رجال الدولة العراقيون على دعوة البلدان العربية إِلىٰ الإعداد لحملة عسكرية ووضع كبار الضبّاط العراقيين الخطط اللازمة. غير أن تشجيع الخيار العسكري، وإن بدا راديكالياً وغير مهاود، كان أيضاً طريقة للاحتفاظ بالسيطرة على الوضع. استهوت هذه الحالة الحكومات العراقية كثيراً. فقد سعت هذه الحكومات بهذه الطريقة إِلىٰ كبح أنشطة عبد الله ملك شرق الأردن والحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين وطموحاتهما، طوّرت موقفاً عراقياً هدفه عدم حصول أية دولة عربية أخرى على ميزة تنفرد بها في فلسطين. وفي الوقت ذاته، سعت إِلىٰ التأكّد من عدم استغلال المعارضة لقضية فلسطين كذريعة لخلق اضطراب في العراق. وفي كل هذه الحسابات، لم يكن لفكرة فلسطين مستقلة غير مكان صغير جداً.

ففي سنة 1946 شجعت الإجراءات الليبرالية التي أقدم عليها توفيق السويدي، عودة الحياة العامة إلى الظهور بما فيها من مماحكات، كما أن

---

(3) راجع مايكل إِيِّل «النزاع الفلسطيني في تاريخ العراق الحديث» «The Palestine Conflict in the History of Modern Iraq» (لندن ـ 1984) ص 30 ـ 106.

مشاعر الاستياء من انعدام المساواة الذي مضى عليه زمن طويل، والهموم الراهنة الناجمة عن البطالة والتَضَخُّم، كان لها صوت عال في هذه المماحكات. لقد نشط الحزب الشيوعي العراقي، وانتعشت النقابات، ونظّمت الإضرابات. أما في المناطق الكردية، فقد انبثقت حركة قومية كردية أكثر راديكالية، واحتجاجات اجتماعية[4]. وفي مواجهة تيار من اختلال النظام بدا أنَّه لن يهدأ، دقَّ الوصي على العرش وعدد من زملاء رئيس الوزراء ناقوس الخطر. أقيل السويدي وتبعت إقالته أعمال قمع، نظمها أولاً رئيس الوزراء الأخرق، أرشد العمري، ثم، بدءاً من تشرين الثاني (نوفمبر) 1946، نوري السعيد الأكثر مهارةً وفاعلية.

أوقع نوري السعيد المعارضة في حالة من الإرباك، وسدَّد ضربة قاسية إلىٰ الحزب الشيوعي العراقي باعتقاله عدداً من قادته، ومهَّد الطريق لانتخابات تعيد له تأكيد سلطته وسلطة حلفائه. لم تختف أسباب اضطراب الوضع، ولكن الإضرابات والمظاهرات التي انتشرت في العام السابق تلاشت في ظل مزيج من وصاية نوري السعيد وإجراءاته القمعيَّة. وهذا ما أتاح لنوري السعيد أن يرجع إلىٰ الظل وأن يضمن تعيين صنيعته صالح جبر رئيساً للوزراء في آذار (مارس) 1947. كان صالح جبر أول رئيس وزراء من الشيعة في العراق، وتسبَّب تعيينه في إزعاج بعض الذين كانوا يعتبرون سيطرة السُّنَّة على الدولة أمراً مسلَّماً به. غير أنَّ آخرين ارتاحوا لهذه البداية الجديدة في الظاهر ومنحوه فائدة الشك رغم ارتباطه المعروف بنوري السعيد.

على هذه الخلفية السياسية كان التتابع المعروف للأحداث المتعلّقة

---

(4) حنا بطاطو «الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق» «The Old Social Calsses and the Rveolutionary Movements of Iraq» (برنستون، نيوجرسي، 1982) ص 530 ـ 32، وديفيد ماكدوال «تاريخ حديث للأكراد» «A Modern History of the Kurds» (لندن ـ 1996) ص 293 ـ 98.

بفلسطين، والتي كانت تتطلَّب ردوداً من جميع الحكومات العربية، ومن ضمنها حكومة العراق. وفي مجرى تنظيم ردّ العراق كانت عيون صالح جبر، ونوري السعيد وآخرين تحدِّق في احتمال حدوث اضطراب داخلي. بيد أنَّهم كانوا مضطرّين أيضاً للتركيز على سلوك الدول العربية الأخرى، بعد أن تمّ تشكيل جامعة الدول العربية، وبذلك قلما كان بالإمكان التستر على غياب أي تنظيم متفق عليه للعلاقات بين البلدان العربية. إن هذا التركيز الثنائي أدَّى إِلىٰ ردود متنوعة. لقد حاولت الحكومات العراقية المتعاقبة أن تحتفظ بسيطرته على الوضع، وكانت قليلة المجازفة وعاملة على الحد من قدرة القضية الفلسطينيَّة على جعل الحكم في العراق في وضع حرج، وعاملة على عدم تعرّض مصالح العراق الإقليمية للخطر. وهذه الاهتمامات، التي لم يكن فيها مستقبل فلسطين سوى جزء ـ وفي الأغلب مجرد جزء صغير ـ من حسابات الحكومة، شكَّلت أساس سلوك العراق الدولة في سنة 1948 الحرجة.

كان ثمة نوعان من الكلام قيد التداول. على المستوى الرمزي، كان رجال الدولة في العراق يعبِّرون عن وجهات نظر راديكالية وغير متساهلة بالنسبة لمستقبل فلسطين. فخلال النصف الأول من سنة 1946، وبتشجيع من نوري السعيد، اتخذ البرلمان العراقي سلسلة من القرارات الشديدة اللهجة بشأن مسألة فلسطين، مستعيداً النقد الموجَّه إِلىٰ الكتاب الأبيض الصادر سنة 1939. في الواقع كان نوري السعيد معروفاً بتأييده الكتاب الأبيض. ومع ذلك، فإن تدخّله ضبط سير النقاش. إن فاضل الجمالي، (المدير العام لوزارة الخارجية العراقية حتى شهر أيار (مايو) 1946، عندما أصبح وزيراً للخارجية) تحوّل من موقفه السابق عندما كان مدافعاً عن مصلحة العراق في فلسطين أمام لجنة التحقيق الأنكلو ـ أمريكية لأسباب ذرائعية واستراتيجيَّة، إِلىٰ موقف أكثر راديكالية بشكل ملحوظ في اجتماع جامعة الدول العربيَّة الذي انعقد في بلودان في شهر حزيران (يونيو) 1946[5]. وهو دعا إِلىٰ فرض عقوبات ومقاطعة الولايات المتحدة

(5) كان الجمالي قد حاجج أمام لجنة التحقيق الإنكلو أمريكية بأن للعراق مصلحة مشروعة =

وبريطانيا العظمى نفطياً ـ وشجب موقف المملكة العربية السعودية ومصر عندما اختلف ممثلاهما معه في الرأي. إن قرارات بلودان السرِّيَّة التي هدَّدت بأعمال ثأر اقتصادية ضد المصالح التجارية الأمريكية والبريطانية إذا حاولت حكومتا الولايات المتحدة وبريطانيا تنفيذ توصيات لجنة التحقيق الأنكلو ـ أمريكية كانت مجرد لفتة في هذا الاتجاه[6].

وعلى غرار ذلك، أثار وفد العراق إِلىٰ اجتماع جامعة الدول العربيَّة المنعقد في كانون الأول (ديسمبر) 1946، وللمرّة الأولى، إمكانية إرسال قوة عربية مسلَّحة مشتركة إِلىٰ فلسطين. إلاَّ أنه أقر بأن اقتراحاً من هذا القبيل يتطلّب موافقة بريطانيا، ورأى أنَّه في حالة عدم إعطاء هذه الموافقة، يجب على الدول العربية أن تسلّح عرب فلسطين[7]. وعلى أثر انهيار محادثات لندن بشأن فلسطين وإحالة المسألة من قِبل بيفن إِلىٰ الأُمم المتّحدة في شهر شباط (فبراير) 1947، استخدم نوري السعيد البرلمان العراقي مرة أخرى لإقرار سلسلة من القرارات التي تحثّ الدول العربية على وحدة الكلمة في إعلان فلسطين دولة عربية مستقلَّة، وتهديد الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى بعقوبات اقتصادية وإعلان حظر على إرسال مواد أولية إِلىٰ المصانع الصهيونية في فلسطين. وبدا أن الحكومة العراقية قد تقطع النفط عن مصفاة حيفا، ولو أن ذلك لم يرد ذكره بشكل واضح[8].

= في فلسطين بسبب مركزية ميناء حيفا بالنسبة لأمنه الاقتصادي، سواء لكونه ميناء ولأنه مصب خط أنابيب النفط العراقي الرئيسي. انظر مؤيد إبراهيم الونداوي في كتابه «العلاقات الإنكليزية ـ العراقية 1945 ـ 1958» (أطروحة دكتوراه، جامعة ريدنغ، 1989) ص 112 ـ 12.

(6) «تقرير لجنة التحقيق» ص 14 و55 ـ 61، وونداوي «العلاقات الإنكليزية ـ العراقية» ص 113 ـ 14.

(7) ايبل «النزاع الفلسطيني» ص ص: 156 ـ 57.

(8) عبد الرزَّاق الحسني «تاريخ الوزارات العراقية» (بيروت ـ 1982) المجلد السابع ص 155 ـ 56.

في شهر أيلول (سبتمبر) 1947 حمل صالح جبر بشدة في صوفر على مقترحات التقسيم وأعلن التزام العراق بمقاطعة الدول الغربية نفطياً إذا فعلت المملكة العربية السعودية مثل ذلك. وهو دعا أيضاً إلىٰ استعداد الجيوش العربية للقيام بتدخّل عسكري منسّق. وقد كانت الدول العربية الأخرى مستعدة على الأقل للنظر في هذه الإمكانية، ولكنَّها رأت أن فرض العقوبات التجارية والنفطية كان أمراً بالغ الراديكالية. وهذا ما ساعد على تحديد شكل المباحثات التي جرت في اجتماع جامعة الدول العربيَّة في عاليه في تشرين الأول (أكتوبر) 1947. لقد أقنع الوفد العراقي جامعة الدول العربية بتشكيل لجنة عسكرية، برئاسة مساعد رئيس الأركان العراقي، الجنرال إسماعيل صفوت، للنظر في الوضع العسكري في فلسطين. وأول تقرير وضعه إسماعيل صفوت بتاريخ 9 تشرين الأَوَّل (أكتوبر) 1947 دعا إلىٰ تجنيد وتدريب متطوعين للقتال في فلسطين وإمداد الفلسطينيين بالسلاح. كما أنَّه أوصى بأن تحشد الدول العربية جيوشها على حدود فلسطين وأن تشكّل قيادة عسكرية عربية موحدة وأن تستعد أسلحة الجو العربية لمهاجمة خطوط الإمداد الصهيونية[9].

إن تصويت الأُمم المتّحدة بالموافقة على تقسيم فلسطين في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 1947، وإعلان بريطانيا أنها ستنسحب من فلسطين في شهر أيار (مايو) 1948 زاد الشعور بالأمة. فقد انطلقت مظاهرات الاحتجاج في العراق وأخذت حكومة العراق ومنتقدوها يتباريان من حيث ضمان أن تكون هذه المظاهرات لخدمة أعراض كل منهما. وقد أفلح صالح جبر، إلىٰ حد كبير، في ضمان ألا تكون حكومته الهدف الرئيسي ـ وهذا أمر كان يتسبَّب في منتهى القلق المسوغ، وهو ما أثبتته أحداث كانون الثاني (يناير) 1948. وبدافع الحرص

(9) «تقرير لجنة التحقيق» ص 20 ـ 21 (اجتماع عاليه) ص 123 ـ 25 (التوصيات الرئيسية في التقرير الأول للجنة العسكرية) ص 132 ـ 33، (نص التقرير الأول للجنة العسكرية).

على الظهور بأنه يقوم بعمل ما، طلب صالح جبر من الملك عبد الله ملك شرق الأردن أن يسمح بإرسال كتيبة من القوات العراقية إِلىٰ الحدود مع فلسطين. ولكن عبد الله رفض، فكان على صالح جبر أن يجد طرقاً رمزية أخرى لتأكيد التزامه العلني بمنع تقسيم فلسطين[10].

كان هذا جلياً في الاجتماع الذي عقدته جامعة الدول العربيَّة في القاهرة في كانون الأول (ديسمبر) 1947 عندما حمل صالح جبر على الدول العربية الأخرى لتقاعسها وأنّبها بسبب إخفاقها في تقبّل مختلف الاقتراحات العراقية. ومع ذلك أعلن أنه لم يفت أوان العمل وحثّ على التنفيذ الفوري لاتفاقات بلودان السرِّيَّة وتنفيذ التوصيات التي احتواها التقرير الثاني الذي أعدته اللجنة العسكرية برئاسة إسماعيل صفوت. إن هذه التوصيات أهابت بالدول العربية أن تلتزم بتشكيل قيادة مشتركة على الفور وتشكيل هيئة تخطيط لتنظيم أي عمل عسكري جماعي من المحتمل الإقدام عليه باسم عرب فلسطين[11]. وقال صالح جبر أن هذه الخطوة وحدها من شأنّها أن تحول دون إقامة دولة يهودية.

تم إرسال نوري السعيد إِلىٰ القاهرة بطلب من البريطانيين ليمارس تأثيراً على صالح جبر لتخفيف لهجته، ولكنه بدلاً من ذلك دعمه وانتقد الدول العربية الأخرى لعدم قيامها إِلاَّ بالقليل من العمل لمساعدة الفلسطينيين. كما أنّه اغتنم الفرصة لإحراج حكومة المملكة العربية السعودية بأن طلب منها أن تشارك في مقاطعة نفطية وأن تستخدم علاقتها الخاصة لممارسة ضغط على الولايات المتحدة. أما الدول العربية الأخرى، التي كانت أكثر حذراً في مقاربتها العلنية

---

(10) مكتب السلاج العامة، المملكة المتحدة، من كركبرايد (عمان) إِلىٰ باروز، 8 كانون الأَول (ديسمبر) 1947، متضمناً ترجمة رسالة من الملك عبد الله إِلىٰ الوصي على عرش العراق عبد الإله، وزارة الخارجية البريطانية رقم 371/ 61580، E12009.

(11) «تقرير لجنة التحقيق» ص 23 ـ 29 (الموقف الذي اتخذه جبر في اجتماع القاهرة) ص 125 ـ 28 (التوصيات الرئيسية في التقرير الثاني للجنة العسكرية) ص 140 ـ 45 (نص التقرير الثاني للجنة العسكرية).

للموضوع، وغير مستعدة لإلزام نفسها بعقوبات اقتصادية صارمة أَو بعمل عسكري، فقد وجدت نفسها وقد قام العراق بحركة التفاف حولها. ومع أنَّها أبدت استعداداً للموافقة على استمرار الجنرال صفوت في دراسة الوضع العسكري، إِلاَّ أنها رفضت توصياته الرئيسية. وبدلاً من ذلك، وافقت فقط على زيادة المساعدة المالية لعرب فلسطين وإمدادهم بكمية ضئيلة من السلاح، كما وافقت على قوة المتطوعين العرب التي كانت تتشكَّل بسرعة[12].

إن هذه الخطوات الرمزية الهادفة إِلىٰ تعزيز سمعة صالح جبر ونوري السعيد، بواسطة ما يبدو التزاماً عراقياً بتطبيق استراتيجيَّة نشطة تهدف إِلىٰ منع قيام حكومة يهودية في فلسطين، يمكن النظر إليها من منظار آخر. ذلك أنّه بالرغم من كلام حكومة العراق البلاغي وتكرارها تأكيد حق العراق بأن يعمل منفرداً للدفاع عن الفلسطينيين، لم يتخذ العراق أية مبادرة على الصعيد الاقتصادي ولا على الصعيد العسكري، يمكن أن تؤدي إِلىٰ عواقب لا يمكن انتكاسها. بل إن حكومة صالح جبر لم تكن توّاقة إطلاقاً لمجابهة مع بريطانيا العظمى في حين كانت تحاول التفاوض على تعديل المعاهدة الأنكلو ـ عراقية، لما فيه حسب اعتقاد صالح جبر مصلحة العراق ـ ومن شأن هذا التعديل في اعتقاده أن يعزِّز مكانته السياسية.

وترتب على ذلك، إنه بينما كان الوجه العلني والرمزي لدولة العراق متوافقاً مع أشد تفسير عربي جماعي لواجبات الدولة العراقية، كانت الجوانب الهامة الأخرى لهذة الدولة تفرض نفسها على الشعور العربي بوزن أكبر. إن نوري السعيد وصالح جبر ربطا بين الصهيونية والشيوعية ليحولا دون استخدام منتقديهم الداخليين القضية الفلسطينيَّة بما تعنيه من مغالاة في العداء للإمبريالية،

(12) ونداوي «العلاقات الإنكليزية ـ العراقية» ص 120 ـ 22 وليد خالدي «المنظور العربي» بإشراف وليام روجر لويس وروبرت و. ستوكي «نهاية الانتداب على فلسطين» (لندن ـ 1986) ص 121 ـ 23.

من أجل تعبئة المعارضة ضد نظام الحكم. وترافق ذلك بحملة قمعية ترمي إِلىٰ زعزعة تنظيم الحزب الشيوعي العراقي وإرباك رفاق دربه العديدين. وفي هذا الصدد، حاولا حماية الدولة العراقية كنظام ملكي كعدم مساواة في هيكليتها، من تأثير حملات دعم فلسطين المسبّبة للراديكالية(13).

أصبح هذا التحديد للهوية أسهل بمجرد ظهور الاتحاد السوفييتي مؤيداً لتقسيم فلسطين وقيام دولة يهودية. علاوة على ذلك، كان بروز مسألة التقسيم مجدداً في سنة 1947 هاماً بدوره بالنسبة لجانبين آخرين من جوانب الدولة العراقية: كونها دولة هاشمية وحليفة لبريطانيا العظمى. ومن حيث الجانب الهاشمي كان شرق الأردن والعراق قد وقّعا معاهدة صداقة وتحالف عامة في شهر نيسان (أبريل) 1947. وكان الملك إيشتاين يضغط على الحكومة العراقية لجعل هذه المعاهدة اتفاقاً ثنائياً فعَّالاً يمكن أن يؤدي إِلىٰ قيام دولة فدرالية، بما يؤدي من حيث الواقع إِلىٰ توحيد البلدين. لكن الحكومة العراقية والوصي على العرش كانا أكثر احتراساً ولم يرغبا في الانجرار وراء مشاريع عبد الله. بيد أنّهما مع حلول سنة 1947 كانا قد أبديا استعدادهما لتأييد فكرة احتلال عسكري عراقي ـ شرق أردني مشترك لفلسطين. وبينما كان صالح جبر ينادي بتدخّل جميع الجيوش العربية، في حالة تنفيذ خطة التقسيم، كان في الوقت ذاته يقول للمسؤولين البريطانيين إنه يحبِّذ التعاون مع عبد الله في الاستيلاء على فلسطين(14).

قد يأتي من يحاجج بالقول إن ذلك عائد إِلىٰ افتراض واقعي إِلىٰ حد ما، من جانب القيادة العراقية، بأن الجيشين العربيين المرجح قيام تعاون جيد بينهما هما جيشا العراق وشرق الأردن. ولكن كانت هناك اعتبارات أخرى تفعل فعلها. أهم هذه الاعتبارات ليس عداء الهاشميين في البلدين فحسب، بل عداء

---

(13) بطاطو «الطبقات الاجتماعية القديمة» ص 597 ـ 603.

(14) ايبل «النزاع الفلسطيني» ص165.

معظم المؤسَّسات السياسية في العراق وشرق الأردن أيضاً للحاج أمين الحسيني، الذي كان البعض يقترحه زعيماً مفترضاً لدولة فلسطينية مستقبلية. كانت حكومتا شرق الأردن والعراق صوتاً واحداً في رفضهما السماح للحسيني أن يقوم بأي دور في مداولات جامعة الدول العربية، وبسبب ذلك جزئياً، فشلت الجامعة في اتخاذ قرار بشأن تشكيل حكومة عربية مستقبلية في فلسطين عندما عقدت اجتماعها في القاهرة في شهر كانون الأول (ديسمبر) 1947[15] حرب فلسطين. وفي الوقت ذاته وضعت قوات المتطوعين العرب تحت إمرة اثنين من العراقيين، أحدهما فوزي القاوقجي بصفة قائد لجيش التحرير العراقي في الميدان، والفريق طه الهاشمي بصفة مفتش عام مسؤول عن التجنيد. ومع أن ذلك كان في معظمه من تدبير الرئيس السوري، شكري القوتلي، ولم تكن الغاية منه تعزيز النفوذ الهاشمي ـ بل كانت عكس ذلك ـ فإن تأثير هذا العمل كان مؤذياً لمصالح الحاج أمين الحسيني[16].

كان نوري السعيد في هذه المرحلة قد توصّل إِلىٰ قناعة بأن البريطانيين غر مستعدين للتسامح في استيلاء قوات مسلَّحة من العراق وشرق الأردن على كامل فلسطين. وهو ما كان يأمله نوري السعيد. علاوة على ذلك، لم ير إِلاَّ فرصة ضئيلة لاستطاعة الدول العربية، منفردة ومجتمعة، أن تثني الولايات المتحدة عن المسار الذي اختارته، أي مسار تأييد تقسيم فلسطين وإقامة دولة يهودية. ولذلك بدا أن نوري السعيد يقبل بحدوث التقسيم، ويضع كل طاقاته في سبيل إقناع البريطانيين بالانسحاب من فلسطين بأسرع مما تقضي خطتهم، وذلك من أجل حرمان القوات الصهيونية الميزات التي كانت تتمتع بها في الحرب الأهلية

---

(15) مكتب السجلات العامة، المملكة المتحدة، من كبركبرايد (عمان) إِلىٰ وزارة الخارجية البريطانية، 20 كانون الأَول (ديسمبر) 1947، وزارة الخارجية البريطانية 371/ 61583، E12130.

(16) خالدي «المنظور العربي» ص122.

التي نشبت. وهو حاول أيضاً إقناع البريطانيين بالحاجة إلىٰ إرسال مزيد من الإمدادات العسكرية إلىٰ العراق، في سياق المعاهدة الأنكلو ـ عراقية التي أُعيد التفاوض عليها[17].

لم تفلح جهود نوري السعيد، ولكن مسألة المعاهدة، التي جسَّدت علاقة بريطانيا بالدولة العراقية، هي التي كانت الشاغل الأكبر لحكومة صالح جبر، وطغت على قضية فلسطين. جرت المفاوضات سرّاً خلال سنة 1947، وفي تلك الأثناء أصبح جلياً أن صالح جبر كان يقف عند عتبة التفاوض على انسحاب القوات البريطانية نهائياً من الأرض العراقية. وكانت العملية تعني أن الحكومة العراقية غير مستعدة لفعل أي شيء من شأنه إغضاب بريطانيا العظمى. غير أنه كان هناك تلاق بين التفكيرين البريطاني والعراقي بشأن فلسطين. في شهر كانون الأول (ديسمبر) 1947، زار صالح جبر ونوري السعيد عمان في طريق عودتهما من لندن وأبلغا الملك عبد الله أن بريطانيا العظمى ليست فقط محبّذة للتقسيم، وإنما هي أيضاً تحبّذ استيلاء شرق الأردن على المناطق العربية من فلسطين. وقد تعهدا بأن يؤيد العراق هذه الخطوة. وبدافع خشيتهما من رد فعل العالم العربي على ضم هذه المناطق ضماً دائماً إلىٰ شرق الأردن، قابلا اقتراح الملك عبد الله الداعي إلىٰ دخول العراق وشرق الأردن على الفور في اتحاد فدرالي، بمزيد من البرودة، كان جلياً أن الملك يأمل في أن يوفر هذا الاتحاد الدعم العسكري والسياسي الذي يحتاجه لتنفيذ خططه في فلسطين[18].

بيد أن محاولة الحكومة العراقية لإعادة التفاوض على علاقات العراق مع بريطانيا العظمى وصلت عند هذا الحد إلىٰ نهاية عنيفة ومفاجئة خلال الأحداث

---

(17) نداوي «العلاقات الإنكليزية ـ العراقية» ص122.

(18) مكتب السجلات العامة، المملكة المتحدة، كيركبرايد (عمان) إلىٰ وزارة الخارجية البريطانية، 20 كانون الأول (ديسمبر) 947، وزارة الخارجية البريطانية 371/ 61583/ E12130.

التي عُرفت باسم «الوثبة» والتي أطاحت بحكومة صالح جبر. وقد علم معظم العراقيين في كانون الثاني (يناير) 1948، لدهشتهم، أن حكومتهم كانت تفاوض سراً لعقد معاهدة أنكلو ـ عراقية جديدة، لم تعرف أحكامها علناً إلاّ عند توقيعها في مدينة بورتسماوث في كانون الثاني (يناير) 1948. كانت المعاهدة الجديدة تقضي بسحب بريطانيا العظمى جميع قواتها من العراق، وتسليم القاعدتين الجويتين اللتين يستخدمهما سلاح الجو البريطاني إلىٰ إشراف عراقي. غير أن مجلس الدفاع المشترك المؤلَّف من مسؤولين بريطانيين وعراقيين سيشرف على التخطيط العسكري في العراق، وستظل بريطانيا العظمى المورد الرئيسي لإمدادات العراق العسكرية، ويسمح لها باستعادة القاعدتين الجويتين في حالة الحرب. علاوة على ذلك، تستمر المعاهدة حتى سنة 1973، أي بعد موعد انتهاء فاعلية المعاهدة التي سبقتها بخمس عشرة سنة.

كان رد الفعل في العراق غضباً مختلطاً بالانتهازية السياسية إذ إن معظم أعضاء الحكومة كانوا في بريطانيا العظمى لحضور حفل التوقيع. تفجّرت مسيرات الاحتجاج والمظاهرات في شوارع بغداد وما لبثت أن امتدت إلىٰ مدن العراق الأخرى. ومع أنّها في أول الأمر كانت منظمة ضد معاهدة بورتسماوث، فإن المسيرات والمظاهرات استخدمت للاحتجاج على العديد من جوانب المؤسَّسة السياسية العراقية. رفعت شعارات ضد النظام الملكي، وضد شخصيات سياسية مرتبطة بالأمر الواقع، وضد كبار مالكي الأرض وغيرهم من ممثلي النظام الاقتصادي المجحف في العراق، وكذلك ضد أهداف واضحة هي بريطانيا العظمى وقوى الإمبريالية. إن المشاعر التي انطلقت من عقالها أكَّدت للكثيرين من أعضاء المؤسَّسة السياسية أسوأ مخاوفهم بشأن الاحتمالات الكامنة لحدوث اضطراب سياسي خطير، وتدخلت الشرطة بعنف شديد. إن الوصي على العرش، الذي كان في أول الأمر مؤيداً لمعاهدة بورتسماوث، دق ناقوس الخطر وأعلن أنه سيرفض التصديق عليها. كان ذلك نذيراً بنهاية حكومة صالح

جبر. لقد حل محله محمَّد الصدر الذي ترأس حكومة مؤلَّفة من منافسي صالح جبر السياسيين ولكن هَمْ هؤلاء الأكبر كان إعادة النظام إِلىٰ الحياة السياسية المضطربة في العراق[19].

كان التأثير الذي أحدثته «الوثبة» هو أنّها جعلت الحكومتين البريطانية والعراقية تتواجهان عن قرب[20]. فبينما كان تركيز الحكومة العراقية على المشاكل الداخلية، وبصورة رئيسة الاقتصاد، والنظام السياسي، والانتخابات المقبلة، كانت ارتباطات الحكومة البريطانية مع العراق، في أهمها، مع الوصي على العرش عبد الإله. وهذا ما كان بصورة خاصة في الأمور المتعلِّقة بقضية فلسطين. ولذلك كانت المبادرات السياسية العراقية بشأن فلسطين خلال تلك الشهور الحرجة من سنة 1948، في أيدي الوصي على العرش والمحيطين به. وهو شرع في أداء دور أنشط، مجسِّداً في ذاته من حيث جوانب عديدة، الجانب الهاشمي للدولة العراقية مع ما ترتب على ذلك من عواقب بينة بالنسبة لسياسات الدولة العراقية في حرب سنة 1948.

سنة الحرب: 1948

في النصف الأول من سنة 1948، وبينما كانت محنة السكَّان العرب في فلسطين تزداد بؤساً باستمرار، وإذ برهنت القوات العربية غير النظاميَّة، أنها ليست نداً للهاغانا، صار أصعب على حكومات الدول العربية أن تقاوم الدعوة المتنامية ضمن بلدانها لتدخل عسكري في فلسطين. بدا ذلك وكأنه تبرئة لموقف الحكومات العراقية المتعاقبة خلال السنتين السابقتين، والتي كانت تحظى دائماً بموافقة اللجنة العسكرية التي يرأسها الجنرال صفوت. بيد أن السياق الذي حدث فيه ذلك والشكل الذي اتخذه في العراق، عكسا مرة أخرى الطبيعة التعددية للدولة العراقية.

---

(19) بطاطو «الطبقات الاجتماعية القديمة» ص 545 ـ 66.

(20) ونداوي «العلاقات الإنكليزية ـ العراقية» ص 127 ـ 29.

شارك حمدي الباججي، وزير الخارجية العراقي الجديد في اجتماع جامعة الدول العربيَّة الذي عقدته في القاهرة في مطلع شهر شباط (فبراير) 1948. ومع أن الباججي كان وطنياً عروبياً، إلاَّ أنه كان مدركاً لحساسيات الوصي على العرش، وخاصة بالنسبة للعلاقات مع شرق الأردن ودور الحاج أمين الحسيني. وهو كأسلافه في وزارة الخارجية، أيَّد محاولة الجنرال صفوت لإقناع الدول العربية بتشكيل قيادة عسكرية مشتركة فعَّالة من أجل الإعداد لاحتمال التدخّل عند انتهاء الانتداب البريطاني. بيد أنَّه، كغيره من العراقيين العروبيين، كان مدركاً لحقيقة أن العراق لا يستطيع أن يشارك عسكرياً في فلسطين إلاَّ وفق شروط يحدّدها إلىٰ حد كبير الملك عبد الله ملك شرق الأردن. والمفارقة هنا هي أن ذلك خفَّف حماسة كثيرين من أعضاء الحكومة العراقية للتدخّل العسكري العراقي، خشية منهم أن يستخدم ذلك إلىٰ حد كبير لخدمة أغراض الملك عبد الله، وفي بعض النواحي جاءت الأحداث مسوغة لهذا الخوف.

إن الوصي على العرش عبد الإله الذي واجه حذر الدول العربية الأخرى، والذي كان يعلم أن الملك عبد الله يستعد للتدخّل، شرع ينادي بصورة نشطة بتدخّل العراق العسكري وبمشاركة الدول العربية الأخرى في التدخّل. وهو بذلك اقترب من موقف الجنرال صفوت وكبار قادة الجيش، فزاد من شعبيته في أوساط كبار الضبَّاط. وقد كان الوصي على العرش يرى الحاجة إلىٰ أداء دور بارز في موضوع القضية الفلسطينيَّة وكذلك الحاجة إلىٰ تعزيز مريديه ضمن القوات المسلَّحة العراقية، التي كانت أحداث الأشهر القليلة السابقة قد أكَّدت دورها المركزي كضامنة للنظام السياسي في العراق. وهو كان يعتمد أيضاً على تدخّل نشط من قبل جيوش الدول العربية لاستبعاد إسناد أي دور حاسم إلىٰ قوات الحاج أمين الحسيني المستنزفة. إضافة إلىٰ ذلك كان من شأن تدخّل من هذا القبيل أن تكون له فائدة توريط كل الدول العربية في النتيجة التي سيتمخض عنها العمل العسكري في فلسطين. وبما أنّه بدا مرجحاً بصورة

متزايدة في نظر الوصي على العرش والمقرّبين منه جداً أن التقسيم لا بد آت، رأوا أنه من الأفضل ألا يبدو التقسيم مسؤولية الهاشميين وحدهم[21].

بناء على ذلك حثّ الوصي على العرش في مطلع شهر نيسان (أبريل) 1948، الملك عبد الله على أن يستولي على المناطق المخصَّصة للعرب في فلسطين ووعده بأن تقوم القوات العراقية بدور الحاميات العسكرية في شرق الأردن. ولكن الملك عبد الله لم يظهر حماسة لذلك لأسباب مفهومة. فاجتماع رئيس الوزراء الأردني توفيق أبو الهدى مع أرنيست بيفن في لندن في الشهر السابق كان قد ثقبت الموافقة البريطانية على خططه لاحتلال المناطق المخصّصة للدولة العربية عند تقسيم فلسطين. ولذلك كان إپشتاين أكثر قلقاً من أن تنتهز الجيوش العربية الأخرى تلك اللحظة لتقوم بعمل ضد شرق الأردن. وفي هذا الصدد لم يكن بإمكانه أن يستبعد انتهازية العراق ذاته، فحاول أن يحمي الحدود الشرقية والجنوبية لبلده بواسطة تحريض الوصي على العرش على حشد الجيش العراقي حول مدينة البصرة لكي يردع المملكة العربية السعودية[22].

غير أن الوضع العسكري في هذه المرحلة كان يتطور بسرعة في فلسطين ذاتها مع استعداد الهاغانا وقوة البالماخ للهجوم الذي كان سيؤدي إلىٰ احتلال طبريا، ويافا، وصفد، وحيفا مع حلول نهاية شهر نيسان (أبريل) 1948، وكذلك فتح الممر الذي يربط القدس الغربية بحشود القوات المحيطة بتل أبيب. لقد أدَّت هذه الأحداث في نهاية الأمر إلىٰ أن تنظر جامعة الدول العربية جدياً في إمكانية التدخّل العسكري. وقد أعلن شرق الأردن أن الجيش الأردني

---

(21) ايبل «النزاع الفلسطيني» ص 181 ـ 88.

(22) مكتب السجلات العامة، المملكة المتحدة، كيركبرايد (عمان) إلىٰ وزارة الخارجية البريطانية، 5 نيسان (أبريل) 1948، وزارة الخارجية البريطانية 371/ 68448/ E 4324، افي شليم «سياسة التقسيم» (أكسفورد، 1998) ص 112 ـ 13.

سيدخل فلسطين عند انتهاء الانتداب وحصل شرق الأردن على موافقة جامعة الدول العربيَّة بشرط ألاّ يؤدي دخول الجيوش العربية إِلىٰ ضمّ كامل للأراضي. قدم الملك فاروق تعهداً مماثلاً باسم مصر، مع أن الحكومة المصرية كانت أقل التزاماً بذلك. وبما أن الحرب كانت آنذاك أمراً محتوماً، فقد اتفق الملك عبد الله مع الوصي على العرش على دخول القوات العراقية أراضي شرق الأردن[23]. غادر الوصي على العرش مسرعاً إِلىٰ القاهرة حيث أقنع السلطات المصرية بأن تزجّ قوات مصر النظامية في عملية التدخّل عند انتهاء الانتداب. إن المبادرات التي قام بها لم تكن تحظى بموافقة صريحة من الحكومة العراقية، ولكن ما إن نجح في كسب كل من الملك عبد الله والملك فاروق إِلىٰ فكرة المشاركة العسكرية العراقية حتى صار من الصعب بمكان على الحكومة العراقية أن تمتنع عن الموافقة على إرسال مساهمة عراقية أولية مؤلَّفة من 3000 جندي إِلىٰ شرق الأردن[24].

إن هذه التحرّكات أدَّت إِلىٰ موافقة جامعة الدول العربيَّة في مطلع شهر أيار (مايو) على تشكيل قيادة مشتركة لجميع القوات العربية برئاسة الجنرال العراقي نور الدين محمود على أن يكون الجنرال إسماعيل صفوت رئيس أركانه. بيد أن الملك عبد الله أقنع جامعة الدول العربيَّة بتعيينه قائداً أعلى للقوات العربية على أن يكون الجنرال نور الدين نائبه. وهكذا أصبح الملك عبد الله قائداً اسمياً للقوات العربية الوحيدة التي بينها تنسيق والمشاركة في الحرب. غير أن هذه القوات أصبحت قوات تخدم بصورة رئيسية مصالح الملك عبد الله، وبذلك خلقت الانطباع الذي كان الوصي على عرش العراق قد حاول تجنّبه: أي التعاون بين فرعي الأسرة الهاشمية لضم المناطق العربية في فلسطين. كان ذلك هو الواقع العسكري والسياسي ـ وهو واقع بعد أن أرسيت

(23) ايبل «النزاع الفلسطيني» ص 184.

(24) ونداوي «العلاقات الإنكليزية ـ العراقية» ص 127 ـ 29.

أُسسه قد صار يحدِّد إلىٰ حد كبير دور القوّات المسلَّحة العراقية خلال القتال في سنة 1948. بقي على الوصي على العرش والسياسيين الآخرين أن يحاولوا فيما بعد توفيق ذلك مع الجوانب الرمزية للمشاركة العراقية التي سبق لهم أن أبدوا حرصاً كبيراً على تنميتها في السنوات السابقة.

حدث التدخّل العسكري العراقي على مرحلتين. في المرحلة الأولى القصيرة، في 15 تشرين الأَوَّل أيار (مايو)، حاول نصف عدد جنود القوَّة العسكرية العراقية الأولية، على تواضعها، الاستيلاء على كيبوتسن غيشر لتأمين عبر نهر الأردن من أمام مدينة بيسان. إن هذا الهجوم الذي نُفِّذ على مرأى كامل من الوصي على العرش الذي كان يزور الجبهة بدا أنّه كان سيء التدبير[25]. وليس من المؤكّد هل كان بإمكانه أن يحقِّق الكثير بالمعنى العسكري حتى لو نجح في تأمين عبور النهر، إذ إن القوَّات العراقية التي بقيت في الاحتياط كانت أقل كثيراً مما يجب لاستغلال أية ثغرة تفتحها. ولعلّه كان هجوماً أقرب في صفته إلىٰ الرمزية ـ أي كان مقصوداً به من قبل الوصي على العرش والضبّاط الذين يحابونه التأثير على سكان شرق الأردن وغيرهم بإعطائهم انطباعاً جيداً عن شجاعة القوات العراقية ولتحقيق نصر عسكري سريع في بداية الحملة لاستخدامه في الدعاية داخل العراق.

الذي حدث، هو أن الهجوم قد صُدّ، وهكذا لم تكن هناك أخبار جيدة لإرسالها إلىٰ بغداد. ولم يكن هذا الإخفاق مهماً في الجانب العسكري. ولكنّه أكّد وضع القوَّات العراقية باعتبارها مرؤوسة لقيادة الملك عبد الله العليا ومستشاريه العسكريين وفي مقدمتهم البر غادير غلوب. ومع أن غلوب كان منشغلاً في المعركة الرئيسية من أجل القدس، فقد أوصى بأن تحلّ القوَّات العراقية محل حاميات الجيش الأردني في نابلس وجنين. كانت لذلك، من

(25) جبوري «محنة فلسطين» ص 173 ـ 82، وايبل «القضية الفلسطينية» ص190.

منظوره، فائدة مزدوجة: إعفاء المزيد من جنود الجيش الأردني من مهامهم، لكي يدافعوا عن القدس ويحموا الجناح الشمالي ضد أي هجوم إسرائيلي[26].

بتاريخ 22 أيار (مايو) 1948، تسلّمت قوة الحملة العراقية بقيادة الجنرال نور الدين محمود، من الجيش الأردني مواقعه في نابلس ثم احتلت كامل القطاع الشمالي للضفّة الغربية، بعد أن عزّزتها قوات جديدة جاءت من العراق. وصلت هذه القوّات في الوقت المناسب لتنظيم دفاع ناجح عن جنين في الأسبوع الأول من شهر حزيران (يونيو) ومن ثم لتعزيز مواقعها. نظرياً كان يفترض في قوة الحملة العراقية أن تؤدي القسط المخصّص لها في الحملة المشتركة. تلك الحملة التي كانت خططها قد رُسمت بصورة أولية في أواخر سنة 1947 تحت رعاية اللجنة العسكرية التي يرأسها الجنرال صفوت. من الناحية الجوهرية كان الخطة ترمي إِلىٰ الاستيلاء على حيفا وفصل القوّات اليهودية في الجليل عن القوّات الموجودة على السهل الساحلي. وفقاً لتقديرات صفوت لقوة الهاغانا كان مطلوباً من الدول العربية أن تُسهم بقوة عسكرية كبيرة جداً. وكان ذلك يعني ضمناً أنّه إذا كانت الحكومات العربية جادّة في سعيها لتحقيق حل عسكري لمشكلة فلسطين فإنّه يجب عليها أن تأخذ التزاماتها العسكرية مأخذ الجد[27].

إن ما حدث في الواقع، هو أن الدول العربية قدّمت فقط نحو نصف القوّات التي اعتبرها الجنرال صفوت ضرورية. ولم يكن هناك سوى القليل من التنسيق أَو غاب التنسيق كلياً، ولم تكن هناك أية إشارة إِلىٰ الأخذ بالخطة التي وضعها الجنرال صفوت. لقد ادعى الجنرال الجبوري (الذي كان رئيس أركان

---

(26) جون باغوت غلوب «جندي مع العرب» «A Soldier with the Arabs» (لندن ـ 1957) ص130، وايبل «النزاع الفلسطيني» ص 187 ـ 91.

(27) تقرير لجنة التحقيق، ص 128 ـ 31 و151 ـ 158، شليم «سياسة التقسيم» ص ص: 154 ـ 56، جبوري «محنة فلسطين» ص 169 ـ 93.

الجيش العراقي في ذلك الحين) أنّه عندما جابه الملك عبد الله بارتيابه في أن الخطّة كان مصيرها سلّة المهملات، نفى الملك ذلك، ولكنّه ما لبث أن خصّص القوّات الأردنية لاحتلال القدس والدفاع عنها. لقد كان الدور المسند إلىٰ القوة العراقية دوراً دفاعياً محضاً ولم يكن مسموحاً لها بشنّ هجمات على المواقع الإسرائيلية في السهل الساحلي أو في الجليل (وهذه مناطق خصّصتها الأُمم المتّحدة للدولة اليهودية)[28]. إن هذا الدور كان منسجماً مع خطة الملك عبد الله الكبرى لحرب سنة 1948 ومن المستبعد أن تكون القيادة العراقية العليا غير عالمة بذلك. هذه الحقائق الواقعية كان يصعب على بعض صغار الضبّاط قبولها. ولعلّهم كانوا يؤمنون بالشعارات التي أرسلت بموجبها قوة الحملة العراقية وبالأهداف المعلنة من قبل الدول العربية لحملة سنة 1948. هؤلاء الضبّاط الصغار خاب أملهم سريعاً وما لبثوا أن وجَّهوا اللوم إلىٰ القيادة السياسية وبصورة خاصة إلىٰ فرعي الأسرة الهاشمية في الخسائر العربية التي وقعت في فلسطين[29].

بعد إخفاق الهجوم الإسرائيلي على جنين في شهر حزيران (يونيو) 1948، ظلّت القوّات العراقية سليمة. كانت لدى الإسرائيليين أهداف استراتيجيَّة أكثر إلحاحاً ولم تكن لهم مصلحة في استفزاز العراقيين. وبما أن العراقيين لم تصدر إليهم أوامر بالانتقال إلىٰ الهجوم، فقد حافظوا على احتلال مواقعهم الدفاعية الثابتة منتظرين نتيجة الحرب. هذه المدة اتصفت بعبارة «ماكو أوامر» التي كان يردّدها الجنود العائدون الحانقون، ومنتقدو سياسة الحكومة العراقية. وبدا الأمر محيراً للكثيرين، إذ إنه مع نمو عدد قوة الحملة العراقية (بلغ عديدها

---

(28) جبوري «محنة فلسطين» ص 169 ـ 93.

(29) مكتب السجلات العامة، بيري ـ غوردون (عمان) إلىٰ وزارة الخارجية البريطانية 29 تموز (يوليو 1948) وزارة الخارجية البريطانية 371/ 68471/ 10179 E، وريتشموند (بغداد) إلىٰ ووكر، 24 آب (أغسطس 1948)، وزارة الخارجية البريطانية 371/ 68451/ E11431.

نحو 18,000 رجل مع حلول خريف سنة 1948) توقفت عملياتها فعلياً. هذا ما حدث، فالوقت الذي أتاحت هدنتا حزيران (يونيو) وتموز (يوليو) للقوات الإسرائيلية أن تعيد تجمّعها وتعيد تسلّحها، الأمر الذي سهل لها القيام بحملاتها الناجحة لاحتلال اللد والرملة في تموز (يوليو) واختراق الخط المصري في النقب في تشرين الأوَّل (أكتوبر). ولم تتحرّك القوَّات العراقية في أيّة من الحالتين لتخفيف الضغط عن الجيوش العربية الأُخرى.

هذه التطورات والدور الضئيل الذي أدّاه الجيش العراقي لم تكن معروفة بصورة عامة في العراق ذاته. فمنذ شهر نيسان (أبريل) 1948، عندما بدت الحرب أمراً لا مفر منه في فلسطين، عمدت الحكومة العراقية إِلىٰ إعلان الأحكام العرفية. وهذا ما سمح لها بفرض رقابة على كل الأخبار المتعلِّقة بالوضع في فلسطين، وبكل ما يتعلَّق بانتقاد السياسة العراقية. وكانت لإعلان الأحكام العرفية فائدة إضافية هي تمكين حكومة الصدر من وضع حد سريع للإضرابات والمظاهرات التي كانت مستمرّة خلال فصل الربيع من سنة 1948. وفي ظل هذه الظروف جرت الانتخابات العامة الموعود بها، معيدة إِلىٰ الوجود برلماناً كانت السيطرة فيه، كالعادة، لأنصار الوصي على العرش، ونوري السعيد، والمؤسَّسة السياسية. وفي شهر حزيران (يونيو) شكّلت حكومة جديدة برئاسة السياسي المحافظ، والأقرب إِلىٰ الضعف، مزاحم الباجحي.

إن الباجحي، الذي كان يعرف مطالب الوصي على العرش وحساسيات البريطانيين، لجأ إِلىٰ سياسة الجمع بين راديكالية الكلام البلاغي عن فلسطين والخمول في ما يتعلَّق بتقسيم فلسطين الذي كان أمراً واقعاً. وهكذا، فإن الوفد العراقي اتخذ في شهري حزيران (يونيو) وتموز (يوليو) موقفاً متبايناً عن مواقف المندوبين العرب الآخرين برفضه اتفاقي وقف إطلاق النار اللذين نظمتهما الأُمم المتّحدة ـ ولكنّه ما لبث أن أعلن اضطراره لقبولهما لأن العراق لا يملك القوة الكافية لاتخاذ موقف منفرد. وفي الوقت ذاته حرص الباجحي على طمأنة

البريطانيين إِلىٰ أن العراق مستعد لقبول الوضع الذي سينشأ. وقد حاول، هو ونوري السعيد، خلال المناقشات البرلمانية، إقناع الآخرين بقبول هذه الحالة بتأكيدهما أنّه بسبب محاباة الرأي العام العالمي والدول الكبرى للتقسيم وإقامة دولة يهودية، فليس ثمة إِلاَّ القليل مما تستطيع أن تفعله الدول العربية، دعم العراق وحده. وهكذا كان الباجچي يحاول أن يبرىء نفسه من المسؤولية عن وضع يقتضي الإنصاف القول أنه ورثه[30].

إن دوافع مماثلة لعبت دوراً في اعتراف الحكومة العراقية بحكومة الحاج أمين الحسيني، حكومة عموم فلسطين التي أُنشئت في غزّة آنذاك تحت رعاية مصرية، وكان هذا اعترافاً مفاجئاً ومتأخراً عن أوانه. ولم يكن هذا الاعتراف مؤشراً إِلىٰ تبدّل أساسي في الموقف العراقي، لأنه لم يؤد إِلىٰ اختلاف مادي في دور قوة الحملة العراقية من حيث إتاحة الفرصة بصورة فعَّالة أمام الملك عبد الله للسير قُدماً في توطيد سيطرته على الضفَّة الغربيّة. غير أن هذا الاعتراف، من الناحية الرمزية، كان خطوة انطوت على الإقرار بالمهاترات التي قد تنساب من الاطلاع العام على أن معظم طاقات العراق الدبلوماسيَّة كانت موجهة نحو الحيلولة دون قيام دولة فلسطينية مستقلّة، بأي شكل كانت مقطّعة الأوصال، تحت حكم الحاج أمين الحسيني. إن الحكومة العراقية، باعترافها بحكومة عموم فلسطين المضعضعة، كانت تحاول بعودة إِلىٰ الماضي لتغيّر السجل التاريخي، ما دام واضحاً أن هذا الاعتراف سيكون ضئيل الأثر[31].

الشيء ذاته يمكن أن يقال عن النقاش البرلماني الواسع في موضوع فلسطين الذي جرى في تشرين الثاني (نوفمبر) 1948، بعد هزيمة الجيش

---

(30) مكتب السجلات العامة المملكة المتحدة، السفارة (بغداد) إِلىٰ القسم الشرقي، 27 تموز (يوليو 1948) وزارة الخارجية البريطانية 371/ 68451/ E10024.

(31) ونداوي «العلاقات الإنكليزية ـ العراقية» ص 135 ـ 37، آڤي شلايم «صعود وسقوط حكومة عموم فلسطين في غزة» مجلة دراسات فلسطينية 20/ 1 (1990) 45 ـ 50.

المصري في النقب ومحاولة الحكومة المصرية توجيه بعض اللوم إلىٰ التقاعس العراقي. كانت حجة الباججي، وصالح جبر، ونوري السعيد أن العراق هو الوحيد الذي نادى بحملة عسكرية عربية جدية، والعراق هو الوحيد الذي دعا إلىٰ فرض حظر نفطي على الدول الغربية. واعترف صالح جبر بأن شرق الأردن أخذ خطة العراق العسكرية مأخذ الجد، ولكنه اتهم الدول العربية الأخرى برفضها استراتيجيّات العراق العسكرية والاقتصادية. وفي سياق رد الباجچي على اتهام مصر للعراق بأنّه لم يكن مستعداً للمساعدة، كال اللوم إلىٰ مصر ليس فقط لما حلّ بها من مصائب، بل أيضاً لأنّها عملت لتخريب خطة العراق للقيام بعمل عربي منسّق. بعد ذلك اتخذت سلسلة قرارات ليست لها إلاّ علاقة واهية بما يجري على أرض فلسطين إلىٰ حد أنها كانت أقرب إلىٰ الخيالية. كذلك فإنّها لم تفعل شيئاً لإعداد الرأي العام العراقي وقواته المسلّحة لتقبل الحجم الحقيقي للكارثة التي حلّت بسكان فلسطين العرب[32].

وقد أظهر النقاش البرلماني أن نوري السعيد، وصالح جبر، وغيرهم كثيرون من النخبة السياسية، ومن ضمنهم الوصي على العرش، شعروا بالارتياح لعدم خروج أية دولة عربية أخرى من المشكلة بنتيجة حسنة. فأعداء الهاشميين لم يكن أداؤهم يستحق ثناء خاصاً ولذلك لم يكن هناك منطق لاستفراد العراق باعتباره دولة هاشمية، لملامة خاصة. ولم تكن قد ظهرت دولة فلسطينيّة يمكنها أن تمثّل منبراً للشقاق وللتأنيب بسبب إخفاقات الدول العربية. كان شرق الأردن في وضع قوي على الأرض في فلسطين وفي العالم

---

(32) مكتب السجلات العامة، المملكة المتحدة، ماك (بغداد) إلىٰ بيفن، 6 كانون الأول (ديسمبر) 1948، وزارة الخارجية البريطانية، 371/ 68453. دعا البرلمان العراقي جامعة الدول العربيّة إلىٰ وضع خطة عسكريلاً موحدة للدفاع عن فلسطين ورسم سياسة من شأنها أن تهزم محاولة خلق دولة يهودية في فلسطين. وقال إنه يجب أن يبدأ فوراً عمل سريع لإعداد الخطتين من أجل «تطهير فلسطين من العصابات اليهودية وخاصة مدينة القدس بكاملها».

العربي، الأمر الذي يضمن له ضمّ تلك الأجزاء من فلسطين التي احتلّها الجيش الأردني. كذلك، لم يكن لدى الوصي على العرش، ولا نوري السعيد، ولا العديد من أفراد المؤسَّسة السياسية في العراق أي اعتراض ذي شأن على ذلك. والحقيقة بدا ذلك في نظر الوصي على العرش وأعوانه ذا فائدة إيجابية من حيث انشغال الملك عبد الله بفلسطين لأن انشغاله فيها قد يثنيه عن خطته الخاصة بسورية ـ التي كان الوصي على العرش يركِّز عليها في طموحاته المتنامية[33].

الجالية اليهودية في العراق وسنة 1948

كان تقاعس العراق نسبياً خلال سنة 1948 مناسباً للعديد من أفراد النخبة السياسية، ولكن من الواضح أنّه لم يكن مناسباً للجميع. وعلى وجه الخصوص، تبين لصادق البسام، وزير الدفاع في حكومة الباججي، أنه لم يعد له سوى القليل من العمل، باستثناء إدارته للأحكام العرفية. ولذلك، فقد انتهز هذه الفرصة لتنفيذ الاستراتيجيَّة التي رسمها هو لزمن الحرب، مستهدفاً مجموعة السكَّان اليهود في العراق ذاته. ولعل ذلك كان عائداً من أحد النواحي إِلىٰ تكوينه القومي العربي في الثلاثينيات من القرن العشرين، عندما كانت القوميّة العربية تصور يهود العراق بأنهم طابور خامس كامن، غير أن البسام كان لمدة من الزمن مجرّد الممثِّل الأقوى للتيار الموجود ضمن العراق والذي جعل وضع العراقيين اليهود لا يُحتمل على نحو متزايد. بهذا المعنى، كان البسام يمثِّل الجانب العراقي في معادلة ضاق فيها أكثر فأكثر المجال لوجود هوية يهودية عربية عراقية. أما الجانب الآخر من المعادلة، والذي مارس ضغطاً قوياً مقابلاً على اليهود العراقيين، فهو الحركة الصهيونية ذاتها التي انطلقت ليس لحمايتهم، بل أيضاً «لإنقاذهم» بتشجيعها الهجرة الكثيفة إِلىٰ إسرائيل. إن خروج اليهود العراقيين الكثيف لم يقدَّر له أن يحدث قبل سنتي 1950 ـ 51،

(33) جبوري «محنة فلسطين» ص 356 ـ 80.

عندما وصل نحو 120,000 منهم إلىٰ إسرائيل، غير أنّه صار واضحاً في سنة 1948 أن وضعهم كجالية صار حرجاً[34].

كانت الحكومة العراقية مطّلعة على الأخطار التي يواجهها أمن الجالية اليهودية وبذلت كل الجهود للحيلولة دون ذلك النوع من العنف ضد اليهود الذي ارتبط «بالفرهود» في سنة 1941[35]. إن الأحكام العرفية جعلت ذلك سهلاً. غير أن الحكومات العراقية منذ عام 1947 كانت هي ذاتها قد اقترحت تشريعات تمييزية ضد يهود العراق، مقيدة حرية تنقّلهم وفارضة عليهم أن يقدِّموا كفالة إذا رغب أحدهم في مغادرة البلد. ومع تنفيذ الأحكام العرقية، جرى التشدد في تطبيق هذه القيود، وصار واضحاً أن القوانين تستخدم بأشكال مختلفة لاعتقال أفراد الجالية اليهودية وفرض الغرامات عليهم، ظاهرياً بسبب الشبهة في ارتباطهم بالصهيونية، ولكن في أغلب الأحيان للابتزاز.

في ظل الحكومة التي تشكلت في شهر حزيران (يونيو) 1948، صار التمييز ضد اليهود أكثر منهجية وعلنية. وفي شهر تموز (يوليو) طلب من أعضاء البرلمان اليهود أن يتغيَّبوا عن الجلسة عند مناقشة القضية الفلسطينيَّة[36]. وفي وقت لاحق من الشهر ذاته أصدر البرلمان تشريعاً يقضي باعتبار الصهيونية جريمة وينص على أن شهادة شخصين مسلمين تحت القسم صارت كافية لتجريم أي يهودي. وأعقبت ذلك عدّة اعتقالات لليهود. في شهر آب

---

(34) موشي غات «الخروج اليهودي من العراق 1948 ـ 1951» «The Jewish Exodus from Iraq 1948-1951» (لندن ـ 1996) ص 1 ـ 35.

(35) الفرهود يشير إلىٰ العنف الذي استُخدم ضد اليهود في بغداد في شهر حزيران (يونيو) 1941 عقب انهيار حكومة رشيد عالي الكيلاني وقبل دخول القوّات البريطانية إلىٰ المدينة. انظر إيلي خدوري «نهب البصرة والفرهود في بغداد» في مجلة «مذكرات سياسية عربية ودراسات أخرى» (لندن ـ 1974) ص 283 ـ 91.

(36) مكتب السجلات العامة، السفارة (بغداد) إلىٰ القسم الشرقي، 27 تموز (يوليو) 1948، وزارة الخارجية البريطانية، 378/ 68451/ E10024.

(أغسطس) أعلنت الحكومة العراقية أن جميع اليهود الذين غادروا العراق إِلىٰ فلسطين يُعتبرون مجرمين، وفرضت قيوداً على ثلاثة من المصارف الكبرى التي يملكها يهود في العراق. وفي الوقت ذاته، أصدر وزير الدفاع تعليمات إِلىٰ سلطات مرفأ البصرة لطرد جميع الموظفين اليهود (وكان هؤلاء يشكّلون نسبة 5 بالمئة من الإداريين والعاملين في الوظائف الكتابية) وصدرت تعليمات مماثلة إِلىٰ مصالح أخرى في الدولة كالسكك الحديديَّة ومكاتب البرق(37).

بيد أن البسام تجاوز الحدود عندما سمح باعتقال ومحاكمة رجل أعمال يهودي مشهور، هو شفيق عدس، في شهر أيلول (سبتمبر)، بتهمة شراء معدات عسكرية فائضة عن الحاجة وإرسالها إِلىٰ إسرائيل. والواقع أن سماح الحكومة بمحاكمة شفيق عدس، وسماحها بإعدامه علناً في ظروف مريبة جداً، كان دليلاً إِلىٰ استعداد الباجحي لإقرار سياسة التمييز التي يتبعها وزير دفاعه. إن الاحتجاج الدولي الذي تبع ذلك، إضافة إِلىٰ الاحتجاجات داخل العراق نفسه، وليس فقط من الجالية اليهوديَّة، جعلت الباجحي يعزل البسام وأن يستغل المناسبة لينفي أن حكومته معادية لليهود، مصرّاً على التمييز بين الصهيونية واليهودية. وكرَّر الإدعاء أن اليهود العراقيين يعتبرون بموجب القانون العراقي وفي ظل الشريعة مواطنين عراقيين كاملي المواطنة، لهم ذات الحقوق كسائر العراقيين ـ ولكن السجل التشريعي لحكومته، وإجراءات أجهزة الأمن كانت تكذب بكل وضوح هذا الادعاء، الأمر الذي أظهرته الشهور اللاحقة(38).

خلال هذا الزمن، أصبحت الجالية اليهودية العراقية تشعر بخوف متزايد،

(37) مكتب السجلات العامة، المملكة المتحدة، ريتشموند (بغداد) إِلىٰ باروز، 1 أيلول (سبتمبر) 1948، وزارة الخارجية البريطانية، 371/ 68451/ E117008، غات «الخروج اليهودي» ص 38 ـ 45.

(38) مكتب السجلات العامة، المملكة المتحدة، ماك (بغداد) إِلىٰ وزارة الخارجية البريطانية، 30 أيلول (سبتمبر) 1948، وزارة الخارجية البريطانية 371/ 68452/ E13085، غات «الخروج اليهودي» ص 38 ـ 45.

واستغلّت المنظمة الصهيونية هذه المخاوف، وكانت هذه المنظمة أكثر اهتماماً بهجرة اليهود العراقيين إلىٰ إسرائيل، من اهتمامها باستمرار وجودهم كجزء من المجتمع العراقي منذ زمن طويل. هذا الوضع لم تخلقه حرب سنة 1948، بل إن القوى ذاتها التي أسهمت في نشوب هذه الحرب أسهمت في تدمير الجالية اليهودية العراقية. وساعد في هذا الأمر جزء من الجوقة الرمزية التابعة لأولئك الذين في موقع السلطة في العراق، والذين كانت الغاية منهم تهدئة المطالبة بعمل شيء ما للحد من قوة العدو الصهيوني، غير أن النتيجة كانت، من الناحية العملية، القضاء على عنصر رئيسي من المجتمع والثقافة المدنيين في العراق.

الانفكاك والانسحاب: 1949

الإبهام الذي شاب الحكومة العراقية بين ادعاءاتها الرمزيَّة وميولها الفعلية كان لا بد له من أن يؤدي إلىٰ عواقب خطيرة بالنسبة للدولة العراقية التي كان الاعتقاد أنّها أداة للسلطة. كان سلك الضبّاط مشاركاً على نحو وثيق في موضوع فلسطين، عاطفياً، بتأثير القدس العربية في أوساط الضبّاط، ومادياً أَو مهنياً كجنود في سنة 1948. إن تأثير هذا التنافر بين هذين الدورين لم يظهر على الفور. كانت هناك أخبار عن وجود حالة من السخط في ذلك الوقت، ولكن هذا السخط كان من حيث طبيعته يختلط باهتمامات مهنية أكثر تحديداً بشأن الترفيع والراتب والمعدات. وفي حدود ما يهم صغار الضبّاط، كان يبدو أن النقد الموجّه إلىٰ افتقار كبار الضبّاط للصفات المهنية، لا يقلّ عن النقد الموجَّه إلىٰ المؤسَّسة السياسية التي ورّطتهم في حرب لم يكونوا قادرين على ربحها ـ وربما لم يكن مفترضاً فيهم أن يربحوها[39].

---

(39) مكتب السجلات العامة، المملكة المتحدة، ريتشموند (بغداد) إلىٰ ووكر، 24 آب (أغسطس) 1948، وزارة الخارجية البريطانية 371/ 68451/ E11431، الملحق العسكري البريطاني (بغداد) إلىٰ ماك، تقرير عن الجيش العراقي للعام 1949، تاريخ 27 شباط (فبراير) 1950، وزارة الخارجية البريطانية 371/ 82450.

كانت محاولة التوفيق بين هذه المطالب المتباينة مرعبة جداً للباججي. ومع حلول شهر كانون الأَول (ديسمبر) أدرك أنّه لا يملك حلاً للمسألة الأكثر إلحاحاً، وهي كيف يمكن الانفكاك عسكرياً من الصراع والمحافظة في الوقت ذاته على التحكّم بالعواقب السياسية لخطوة من هذا القبيل. فالرأي العام العراقي لم يكن مهيأ لتحمّل خيبة أمل شديدة في توقعاته، وطبعت المظاهرات المتزايدة العنف بطابعها الجزء الأخير من سنة 1948. وادّعى الباججي أنّه أدرك الآن أن سياسته فاشلة، فقدّم استقالته من رئاسة الوزراء[40]. وبهذه الاستقالة تمكن الوصي على العرش من تعيين شخصية أمضى قوة وأكثر كفاءة لمعالجة مسألة الانفكاك العسكري العراقي، بكل ما يعنيه ذلك ضمناً بالنسبة لسلطة الحكومة والإِشراف عليها. ولم يكن أمراً مفاجئاً أن يتجه مرة أخرى إِلىٰ نوري السعيد. فقد كان يرى فيه الرجل القادر على معالجة أمرين هما، موضوع إحلال النظام داخل الدولة العراقية، وتوجيه دفّة العراق بأمن عبر المهاترات التي لا مفر منها التي ستلي الهزيمة. وكان مطلوباً من نوري السعيد بصورة خاصة أن يبدِّد المفهوم الخطر القائل أن الطرفين الوحيدين الرابحين من سنة 1948 هما الصهيونيون والهاشميُّون.

قَبِل نوري السعيد التكليف برئاسة الوزارة في كانون الثاني (يناير)، فبادر على الفور إِلىٰ معالجة الجانبين الرئيسيين لمهمته بما عُرِف عنه من قسوة وسرعة في الإنجاز. فعقب مظاهرات الاحتجاج التي انتشرت على نطاق واسع في الشهور الأخيرة من سنة 1948، استخدم نوري السعيد سلطته بموجب الأحكام العرفية لإصدار أوامر اعتقال المئات من الأشخاص. وكان تركيزه الأول على اليساريين، وخاصة الحزب الشيوعي العراقي. إذ أنّه رأى مشاركة القوميين العرب وتحالفهم معهم نذيراً بخطر شديد على النظام القائم. وهو سعى إِلىٰ بثّ

(40) مكتب السجلات العامة، المملكة المتحدة، ماك (بغداد) إِلىٰ وزارة الخارجية البريطانية، 8 كانون الأَول (ديسمبر) 1948، وزارة الخارجية البريطانية، 371/ 68453/ E15650.

انشقاق بين هاتين الفئتين بواسطة التهويل بتأييد الاتحاد السوفييتي لإسرائيل، متهماً الحزب الشيوعي العراقي بتأييد الصهيونية. مثل القادة الشيوعيُّون، ومن ضمنهم الرفيق فهد، الذين كانوا في السجن منذ سنة 1946، أمام محكمة عسكرية بتهمة تنظيم أعمال تخريبيَّة. وقد وجدتهم المحكمة مذنبين، وحكمت عليهم بالإعدام، ونُفِّذ الحكم فيهم خلال أيام. لم يكن لهذه الحملة تأثير كبير في تغيير موقف المعارضة تجاه الحكومة العراقية، ولكنها فعلياً أضعفت معنويات المعارضة وأرعبتها.

حوَّل نوري السعيد بعد ذلك اهتمامه إِلىٰ المسألة الملحّة، مسألة الانفكاك من فلسطين. وقد حاول في شهر كانون الثاني (يناير)، ولمدة قصيرة، أن يحصل على موافقة العرب والدول الكبرى على خطة من أربع نقاط، تبقى بموجبها القدس تحت الحكم العربي، وتكون إسرائيل منزوعة السلاح وحدودها بحراسة من الأُمم المتّحدة، ويعود جميع اللاجئين إِلىٰ ديارهم ويوضع ميناء حيفا تحت إدارة دولية. وإضافة إِلىٰ استحالة جعل هذه الخطة مقبولة حتى بالحد الأدنى لإسرائيل، فقد تأكّد رفضها من قبل الدول العربية من خلال ما بدا اعترافاً منها بتقسيم فلسطين بين إسرائيل وشرق الأردن. كما أن الدول الكبرى لم تظهر اهتماماً باقتراحات كان جلياً أنّها غير مقبولة من الأطراف الرئيسية المعنية بها[41].

من الصعب معرفة هل كان نوري السعيد يريد أن تحمل هذه المقترحات على محمل الجد. ونظراً لمحدودية الخيارات لانتهاج سياسة عملية في هذه المرحلة، كان الإغراء طاغياً بالعودة إِلىٰ ساحة السياسة الرمزية التي كانت الأهمية فيها للمظهر. وكان نوري السعيد وغيره قد عرفوا أنّه لا يوجد حل

(41) مكتب السجلات العامة، المملكة المتحدة، ماك (بغداد) إِلىٰ بيفن، 17 أيار (مايو) 1949، وزارة الخارجية البريطانية 371/ 75129/ E6601.

عسكري للمشكلة الفلسطينية. كما أنَّه لم يكن في مقدرة الدول العربية أن تحقِّق نجاحاً كبيراً ضد ذلك النوع من التأييد الدبلوماسي الذي تحظى به إسرائيل. كان نوري السعيد يتحدَّث من حين إِلىٰ آخر عن العقوبات الاقتصادية باعتبارها على أقل تقدير وسيلة للضغط على إسرائيل، إذا لم تكن وسيلة لتقويض وجودها ذاته ـ وكان الجانب الذي يجري التركيز عليه يتوقّف على نوع الجهة التي يخاطبها. وهو بصورة خاصة، قاوم الضغط البريطاني لإعادة فتح أنبوب النفط الذي يغذِّي مصفاة حيفا، والذي كانت الحكومة العراقية أقفلته في شهر نيسان (أبريل) 1948. لكن إِلىٰ جانب مقاطعة إسرائيل ذاتها تجارياً لم تكن الدول العربية تملك إلاَّ القليل من التأثير في هذا الشأن أيضاً[42].

اتّخذ نوري السعيد أيضاً عدداً من الإجراءات التي قُصد منها أن يوحي لجماهير العراق عامة، وللعالم العربي بأسره أن سلوك الحكومة العراقية طوال القضية الفلسطينيَّة كان يتصف بالصدقية. ففي شهر شباط (فبراير) 1948، وكما ذكرنا في مطلع هذا الفصل، شكّل نوري السعيد لجنة تحقيق برلمانية للنظر في مجرى الأحداث التي أدَّت إِلىٰ الحرب والهزيمة في فلسطين. وفي مواجهة ضم الضفَّة الغربيّة من قِبل الملك عبد الله على أساس الأمر الواقع، عقب مؤتمر أريحا الذي انعقد في كانون الأول (ديسمبر) 1948، ظلت الحكومة العراقية غير ملتزمة بموقف محدّد. كان اعترافها الرسمي بحكومة عموم فلسطين لا يزال قائماً، ولكن نوري السعيد كان يعلم أن هذه الحكومة لن تلبث أن تؤول إِلىٰ الزوال، وبالتالي يتبع زوالها الاعتراف بالمكاسب التي حقّقها الملك عبد الله. في تلك الأثناء حرص على إبقاء مسافة بين العراق وشرق الأردن، ونصح الوصي على العرش بأن يحافظ هو أيضاً على مسافة بينه وبين الهاشميين في شرق الأردن. وكان تحقيق هذا الأمر سهلاً نسبياً. فالوصي على العرش ذاته

---

(42) ونداوي «العلاقات الإنكليزية ـ العراقية» ص 141 ـ 47.

كان آنذاك أقل توقاً إِلىٰ أن يرتبط بمجرى الأحداث في فلسطين. كان أشد اهتماماً بالتطورات في سورية، وخاصة بعد الانقلاب الذي نفَّذه الزعيم حسني الزعيم في آذار (مارس) 1949[43].

استمر نوري السعيد في اتخاذ موقف علني لا يلين تجاه يهود العراق والحركة الصهيونية. وفي إحدى المراحل اقترح إمكانية إجراء تبادل بين سكّان العراق اليهود وعدد مماثل من اللاجئين العرب الفلسطينيين ـ مع استخدام ممتلكات اليهود لتعويض الفلسطينيين عما فقدوه في فلسطين. في تلك الأثناء اكتشفت أجهزة الأمن العراقية شبكة صهيونية في العراق كانت تساعد اليهود العراقيين على الهجرة إِلىٰ إسرائيل. وهذا الاكتشاف بدوره أدَّى إِلىٰ اعتقالات واسعة في أوساط الجالية اليهودية وإِلىٰ ازدياد الريبة بهم، وعملياً إِلىٰ حظر استخدام الشبان اليهود في الدولة وفي المهن، الأمر الذي عزّز لدى كثيرين الانطباع بأنّه لم يعد لهم مستقبل في العراق[44]. كان نوري السعيد بين الحين والآخر يؤكِّد أنه لا يرغب في التمييز ضد اليهود، ولكن أعمال حكومته كانت تكذب أقواله.

ويبدو أن السياسة الرمزية كانت في المقدمة عندما اتّخذ نوري السعيد قراراً بألاّ يكون للعراق أي دور في محادثات الهدنة في رودس. وبدا أن رفض الاعتراف بإسرائيل كجهة محاورة أَو التزام العراق بتوقيع هدنة مع إسرائيل قد وضع العراق في الصف الأكثر تعنتاً. وقد قال فاضل الجمالي، وزير الخارجية

---

(43) باتريك سيل، «الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب 1945 ـ 1958» «The Struggle for Syria: A Study of Post-War Arab Politics 1945-1958» (لندن ـ 1986) ص ص: 73 ـ 83. ماتيو اليوت «العراق المستقل: النظام الملكي والنفوذ البريطاني 1941 ـ 1958» «Independent Iraq: The Monarchy and British Influence 1941-1958» (لندن ـ 1996) ص 75 ـ 79.

(44) غات «الخروج اليهودي» ص ص: 51 ـ 67، إيلي كدوري «الانفصام بين المسلمين واليهود في العراق» في كتاب م. ر. كوهين وأ. ر. يودوفيتش «اليهود بين العرب: الاتصالات والحدود» (برنستون، نيوجيرسي 1989) ص 21 ـ 63.

في حكومة نوري السعيد، أن العراق سيقبل الاتفاقات التي تتوصّل إليها الدول العربية الأربع المجاورة لإسرائيل، ولكنه لن يكون طرفاً في هذه العملية بالرغم من أن قواته لا تزال تجاه قوَّات إسرائيل على امتداد جزء هام من حدود إسرائيل. وكان واضحاً أنّه لم تكن لدى العراق نيّة استخدام هذه القوَّات لشنّ أية مبادرة عسكرية ضد إسرائيل، ثم إن الحكومة العراقية أعلنت في شهر شباط (فبراير) أنّها عازمة على سحب قوَّة الحملة العراقيَّة.

عند بلوغ هذه المرحلة، كانت مصر، وسورية، ولبنان جميعها تفاوض لعقد اتفاقيات هدنة مع إسرائيل. كان الأردن أيضاً معنياً بمفاوضات الهدنة، ولكنه لم يكن يستطيع التفاوض نيابة عن العراق. وقد توصّل الأردن إلىٰ اتفاق مع الحكومة العراقية يقضي بأن يبدأ الجيش الأردني تسلّم المواقع التي تحتلّها قوة الحملة العراقية في شهر آذار (مارس). بيد أن امتناع العراق عن التفاوض مباشرة مع إسرائيل كان يعني أن بإمكان إسرائيل أن تمارس المزيد من الضغط بمجرد رفضها الاعتراف بأي اتفاق بين العراق والأردن، الأمر الذي يخلق احتمال أن تحتل إسرائيل الأراضي التي تخليها القوَّات العراقية. لقد استخدمت إسرائيل وسيلة الضغط هذه لغرض ما، وفي نهاية الأمر وافقت على قبول تسليم مواقع القوات العراقية إلىٰ الجيش الأردني إذا سمح لإسرائيل أن تحتل شريطاً بعمق 2 ـ 3 كيلومترات على امتداد كامل الجبهة التي بين إسرائيل والقوات العراقية والتي يبلغ طولها 180 كيلومتراً. ولم يكن الأردن في وضع يمكنه من الرفض، وكان واضحاً أن العراقيين لن يعقّدوا الأمر. ونتيجة لذلك، وقّع الأردن اتفاقية هدنة مع إسرائيل في الثالث من نيسان (أبريل)، وفي الثاني عشر من الشهر نفسه أكمل الجيش الأردني تسلّمه من قوة الحملة العراقية. إن تصميم العراق على عدم الظهور بمظهر المتعامل مباشرة مع العدو الصهيوني، أعطى بالنتيجة إسرائيل مساحة إضافية من الأرض تبلغ أربعمئة كيلومتر مربع أَو نحو ذلك[45].

---

(45) غلوب «جندي مع العرب» ص 227 ـ 37، شليم «سياسة التقسيم» ص 288 ـ 89، ايبل «النزاع الفلسطيني» ص192.

بالمعنى الرمزي، كان شعور الحكومة العراقية أن هذه الوقفة هامّة. غير أن هذه الوقفة لم تفعل سوى القليل لتقوية الوضع المادي للجيش الأردني، كما أنّها كانت بوضوح كارثية بالنسبة للقرويين الفلسطينيين الذين وجدوا فجأة أراضيهم محتلّة ليس من قِبل جنود عراقيين، بل من قِبل دولة إسرائيل. كان نوري السعيد يعرف الأخطار السياسية التي تنشأ عن عودة جيش قلّما شارك في عمل حربي، وبالتالي أسهم في الهزيمة الكبرى. وبناء على ذلك جرى سحب قوة الحملة العراقية من الضفّة الغربيّة بسرعة، ولكن لم يسمح لها بالعودة إلىٰ العراق ذاته إلاّ في مجموعات على مراحل وعلى مدى أربعة شهور. ومع حلول شهر آب (أغسطس) كان الجنود جميعهم قد عادوا إلىٰ العراق ونجح نوري السعيد في تحاشي وقوع اشتباكات خطيرة بين ضبّاط من قوة الحملة العراقية وجنود من الجيش الأردني كانوا في نظر كثيرين ليسوا سوى عملاء للبريطانيين. ونجح نوري السعيد ووزير دفاعه أيضاً في تجنّب أية مضاعفات مباشرة بشكل محاولة انقلاب أَو تمرّد من قِبل سلك الضبّاط، وجرى إعفاء رواتب عسكريي الجيش من الحسومات العامة من الرواتب التي كانت مفروضة آنذاك، كما أن الضبّاط الذين عُرف عنهم أنّهم معارضون جرى نقلهم إلىٰ مواقع في أنحاء البلد بعيداً عن قطعاتهم وأصدقائهم[46].

الخلاصة

إن الأحداث التي أحاطت بسنة 1948 توضح التباعد بين الجانب الكلامي والجانب المادي للعمل السياسي العراقي. فالأقوال الراديكالية قلما تتبعها أعمال في مثل دراماتيكية أَو قوة ما توحي به اللغة المستخدمة. وحتى نشر قوات عسكرية كبيرة من قِبل الدولة العراقية يمكن النظر إليه من ناحية على أنه

(46) مكتب السجلات العامة، المملكة المتحدة، الملحق العسكري البريطاني (بغداد) إلىٰ ماك، تقرير عن الجيش العراقي للعام 1949، تاريخ 27 شباط (فبراير) 1950، وزارة الخارجية البريطانية 371/ 82450.

استراتيجيَّة للسيطرة على الوضع، ومن ناحية أخرى كعرض مسرحي، أكثر من كونه محاولة ذات قوة مادية لمنع قيام دولة إسرائيل. والفكرة المثالية لقيام دولة فلسطينيَّة عربية مستقلّة التي كانت الحكومات العراقية المتعاقبة قد تعهدت بمساندتها، كان يطغى عليها في الواقع الخوف من النتائج المترتبة على قيام دولة فلسطينيَّة يسيطر عليها نظام حكم معاد للهاشميين. هذه الإمكانية كان لها تأثير قوي على الطُّرق التي اتُّبعت في الاستخدام الفعلي لموارد الدولة العراقية. ولم يكن هذا هو التأثير الوحيد الذي فعل فعله، ولكن كان ذا مفعول كبير لنشر وجهة النظر ضمن العراق وفي المنطقة عامة، بأن الأسرة الهاشمية، سواء في العراق وفي شرق الأردن، تتحمّل مسؤولية الإخفاق في قيام دولة فلسطينيَّة مستقلّة في سنة 1948.

بيد أن هذا التطور كان رجال الدولة العراقيون من أمثال نوري السعيد، يدركونه تمام الإدراك. وهؤلاء لم ينفِّذوا السياسات التي وَقَع عليها اختيارهم بسبب جهلهم للبدائل أَو بسبب استهانتهم بردود الفعل التي يمكن أن تثيرها سياساتهم. بل على العكس، كان ثمة دليل واضح طوال تلك المدة على أن العراقيين من الطراز القديم كانوا حسّاسين، أحياناً كانوا مبالغين في حساسيتهم، إزاء الأخطار التي يواجهونها، والتي كانت القضية الفلسطينيَّة وتأثيرها المهلك، مجرد عنصر واحد من عناصر هذه الحساسية. وتعاملهم مع هذه القضية، كما ظهر من خلال أحداث 1946 ـ 49، يجب أن يُنظر إليه في سياق انشغالهم بالمطالب المتناقضة للدولة التي كانوا يسعون إِلىٰ إدارتها والسيطرة عليها.

يمكن طرح الحجّة، في هذا الصدد، بالقول أنهم اجتازوا هيجان تلك السنوات بنجاح نسبي. إن أساليبهم في التحكّم بالأمور، وفي التعاون، وفي أعمال القمع الانتقائية، واستخدامهم أسلوب الوصاية على الغير، وفهمهم للقوى الإقليمية المحرّكة، إضافة إِلىٰ الأهمية التي أولوها «لقوة العراق منفرداً» الرمزية، قد خدمت أغراضهم بصورة جيدة. كانت هناك، بطبيعة الحال، بوادر

تمرّد في أواسط ضباط القوات المسلَّحة وكان هناك انتقاد أشد من قبل أوساط أخرى في المجتمع السياسي العراقي. غير أن هذه الأمور عزيت في أكثر الأحيان إِلىٰ النقد الاجتماعي الأعم وإِلىٰ المعارضة التي كانت تغذي قضايا أكبر شأناً من مجرد الاستياء من السياسات غير الثابتة التي كان يتبعها النظام الملكي تجاه فلسطين.

ولذلك، فإن الإطاحة بالنظام الملكي في سنة 1958 لم يكن نتيجة مباشرة وخالية من التعقيد لسنة 1948، رغم أن تلك النتيجة برزت بروزاً شديداً في محاولات تبرئة الذات من قبل بعض ضبّاط الجيش الذين كان لهم ضلع في تلك الأحداث. ومن الواضح أن نوري السعيد وزملاءه كانوا مدركين للخطر، إذ إن الأحداث التي أعقبت سنة 1948 والتي وقعت في سورية ومصر كان من شأنها أن تشكِّل تنبيهاً ذا أثر قوي. إن جزءاً من خطيئتهم قد يكون أنَّهم، بعد أن نجحوا في إجهاض العواقب قصيرة المدى للاشمئزاز من سلوك القيادة العراقية، استهانوا ربما ببعض المضاعفات ذات المدى الطويل. هذه المضاعفات لم تنبثق من الحرب ذاتها، بل من القوى المتعددة والمتنافرة العاملة في جهاز الحكم العراقي ـ والتي كانت قد كيّفت سياسات الحكومة العراقية تجاه فلسطين في سنة 1948، تماماً كما ستفعل بالنسبة لقضايا أخرى في الخمسينات من القرن العشرين.

ولذلك، فإن دور العراق في الأحداث التي أحاطت بسنة 1948، مثير للاهتمام لعدد من الأسباب. فهو يسلِّط ضوءاً خاصاً، تولّده التوترات في السياسة العراقية، على المسار التاريخي للأحداث. وهو إذ يفعل ذلك، فإنه يضع موضع التساؤل افتراضات عما كان يفعله العراق وما كان زعماؤه ينشدون تحقيقه في سنة 1948. وهذا الدور يمكن أن يخبرنا الكثير حول مركزية الروايات المتضاربة للعمل السياسي العراقي، ومنطق هذه الروايات، والقوى المتضاربة في أكثر الأحيان، والمرتبطة بها. ولذلك، فإن العراق باعتباره بلداً خلقته

بريطانيا، ولا يزال مرتبطاً بطُرق مختلفة بواقع القوة البريطانية، قد فرض قيوداً على الدولة كلاعب وساعد في تكييف العالم المتخيل الذي كانت تعمل فيه حكومات الدولة. وتساوياً مع ذلك، لم يكن الجانب الهاشمي والجانب العربي في تاريخ العراق السياسي، مجرد ركنين متخيلين متينين، بل كانت لهما تأثيراتهما المادية على أشكال التفاعل بين العراق والدول العربية الأخرى. وفي الوقت ذاته، كانت هاتان العلامتان المختلف عليهما إلىٰ الهوية. بما تنطويان عليه من قواعد اجتماعية وسياسية، تصبغان العلاقات الأهلية ضمن العراق وكان بإمكانهما أن يتسبَّبا بتفاقم هذه العلاقات، وأن تؤثِّرا على المراتب المتسلسلة للنظام السياسي العراقي.

في هذا الصدد بالذات اشتد وعي الأشخاص المسؤولين عن إدارة سياسة العراق الخارجية والسياسة الدفاعية، للمواقف المتبدلة من النظام الحاكم، بعد أن تجذّرت جمهرة السياسيين المتنامية بأفكار جديدة واحتمالات جديدة لإحداث اضطراب اجتماعي وإصلاح اجتماعي. إن الانشغال بمسائل النظام جعلت هؤلاء المسؤولين يشدِّدون على أشكال من التضامن الأهلي وإعطاء تعهدات تبين لهم فيما بعد أنّه يصعب عليهم الوفاء بها من الناحية العملية. وهذا أيضاً ما جعلهم يزيدون من اعتمادهم على القوات المسلحة كأداة من شأنها أن تضمن لهم مواقعهم بالرغم من الاضطرابات الاجتماعية وتدني الصدقية. في تلك الحالة، تأكد أن افتراضهم القدرة على الإمساك بالسيطرة الشاملة على الأمور، هو افتراض خاطىء إلىٰ حد مميت.

لم تكن أحداث سنة 1948 هي التي ولّدت هذا الضعف. بل كانت هذه الأحداث أعراض للطريقة التي فعلت فعلها في العمل السياسي العراقي. إن سنة 1948 اتخذ في نظر البعض في العراق أهمية القداسة ـ ولو أنه، نظراً لطابع الإبهام الذي ميّز هذه الأهمية، لا يعرف على وجه التأكيد هل كان السبب هو النكبة الفلسطينيَّة أم أحداث الوثبة. مع ذلك، عندما يقترن ذلك بإخفاقات

النظام القديم الملحوظة الأخرى، ينظر إِلىٰ الإخفاق المنظور في فلسطين باعتباره أحد عيوب نخبة تنازلت عن حقّها في السيطرة على الدولة العراقية. وهذا لم يغيّر الطبيعة التعددية للدولة العراقية، ولكنه أظهر أن ثمة حاجة لمزيد من البراعة والقسوة من أجل التعامل مع أوجهها القابلة مستقبلاً للتناقض ـ وهذا درس لم يفت حكّام العراق اللاحقين.

7 مصر وحرب 1948: الخلاف الداخلي والطموح الإقليمي

فواز أ. جرجس Fawaz A. Gerges

يبحث هذا الفصل كتابة التاريخ العربي عن دور مصر في حرب فلسطين سنة 1948 بغية الفرز بين الخرافات والحقائق. إن معظم الكتّاب العرب يوجّهون القسط الأكبر من اللوم في الهزيمة في فلسطين، إلىٰ الأنظمة القديمة ويسوقون الحجج والأدلة لإثبات عجزها وفسادها وخيانتها، وحججهم تقول إنّه لو كان العالم العربي محكوماً بقادة أشد عزماً وأكثر وطنية، لكان العرب انتصروا في الحرب ولما شهدنا ولادة دولة إسرائيل. إن كَتَبَة التاريخ العرب شكّكوا في شرعية النظام السياسي القديم في مدين، والعراق، وسورية، ولبنان، وشرق الأردن. ويرون أن هزيمة الدول العربية في سنة 1948 تمثّل أحد آخر المسامير في نعش الطبقات الاجتماعية والسياسيَّة القديمة الحاكمة. وسواء عن قصد أَو عن غير قصد، لعب الكتّاب العرب دوراً هامّاً في إضفاء صفة الشرعية على الرجال الجُدد الذين امتطوا صهوة الجواد وشرعوا في الاستيلاء على السلطة منذ أواخر الأربعينيات من القرن العشرين، والذين أطلقوا الوعود بالدفاع عن الشرق العربي والإعداد لجولة ثانية مع إسرائيل. والحقيقة هي إن إضفاء صفة المؤسَّسات على العسكرتاريا في العالم العربي يعود بقدر كبير إلىٰ الحظّ من قدر الأنظمة القديمة. ومصر حالة مثالية. والمجتمعات المصرية والعربية بشكل عام لا تزال تدفع ثمن هذا التحوّل الثوري في العمل السياسي العربي.

لقد كان قرار مصر بالتدخّل في حرب فلسطين متأثِّراً باعتبارات سياسية

وتكتيكيَّة. فقد قرَّر الملك فارق دخول حرب سنة 1948 مخالفاً نصيحة رئيس وزرائه، محمود النقراشي، والجيش، والأحزاب السياسية الرئيسية. وبالرغم من تشاؤم أعضاء البرلمان وتشكُّكهم في حكمة التدخّل، فإنَّهم، كالملك نفسه، كانوا متأثرين بمشاعر الجماهير وبمنطق العمل السياسي العربي، وبذلك فإنَّهم ساندوا قرار الملك فاروق بدخول الحرب.

إن المؤسَّسة السياسيَّة الحاكمة لم تأخذ الحرب في فلسطين مأخذ الجد، ولم تخطِّط، أَو تستعد، ولم تضع المجتمع المصري في مستوى حالة حرب، سواء قبل نشوب الأعمال الحربية أَو خلالها. إن الجهاز العسكري المصري كان يعاني من نواقص كبيرة في التدريب، والأسلحة، والذخائر، ووسائل النقل. ولم يكن لدى الجيش معلومات استخبارية عن القوّات المسلَّحة اليهودية، وكان الجيش المصري يعتمد بصورة غير مباشرة على بريطانيا في الأمور اللوجستية. ولذلك كان قرار التدخّل في فلسطين حالة نموذجية من انهيار عملية اتخاذ القرار، إذ إن حسابات سياسية ضيقة وطموحات إقليمية مضخمة تفوقت على التفكير الاستراتيجي.

إن موقف النخبة السياسيَّة الجامع بين الضدّين وأعمالها الارتجالية كان لها تأثير مدمِّر طويل الأجل على العلاقات بين العسكريين والمدنيين. فالحكّام المصريون تجاهلوا آراء القادة العسكريين وورّطوهم في مغامرة مسلَّحة مكلفة بدون إجراء مشاورات واستعدادات كافية. وقد كان ضبّاط الجيش ناقمين على عدم أخذ وجهات نظرهم بالحسبان ولأنّهم بالتالي تعرّضوا لهزيمة مذلّة. إن الجراح الغائرة التي تعرّض لها الجهاز العسكري المصري في سنة 1948 سمّمت العلاقة مع المؤسَّسة المدنية الحاكمة وزادت من شهية العسكريين السياسية. وهكذا فإن بذور الانقلابات العسكرية قد بُذرت في مصر والعديد من الدول العربية.

إن جمع النخبة الحاكمة بين الضدّين قد ظهر أيضاً في طريقة تفاعل مصر

مع الدول العربية الأخرى قبل الحرب وخلالها وبعدها مباشرة. إن الحكمة التقليديَّة تقضي بأن تكون الدول العربية موحّدة في كراهيتها للدولة اليهودية وفي أهدافها المشتركة الرامية إِلىٰ تدميرها. ولكن رواية الأحداث لا تأخذ في الحسبان التوترات التي كانت قائمة في العالم العربي. فانعدام الثقة والشك ميّزا تفاعلات مصر مع شركائها العرب خلال الأزمة الفلسطينيَّة. وقد كان القادة العرب منقسمين على أنفسهم انقساماً عميقاً في تقويمهم لقيام دولة إسرائيل وردّهم على ذلك كما أن أهدافهم السياسية كانت مختلفة. ولذلك تشرذم الائتلاف العربي. لقد كان لدى كل من مصر والدول العربية الأخرى مصالحها الخاصة التي وضعتها في المقدمة. ولم تكن هناك رؤية مشتركة لتوحيد الصفوف العربية في القتال ضد إسرائيل، وكان العرب يفتقرون إِلىٰ استراتيجيَّة سياسية واستراتيجيَّة عسكرية للتعامل مع إسرائيل. وكانت الخلافات بين الدول العربية تلعب دوراً حاسماً في حسابات القادة العرب من حيث التدخّل المباشر في فلسطين وأسلوب خوض الحرب.

كتابة التاريخ العربي ـ المصري وحرب سنة 1948

إن قصة مصر وحرب فلسطين لا يمكن فهمها إِلاَّ ضمن سياق كتابة التاريخ العربي وتفسيراتها المختلفة والمتناقضة. فالقصة تثير جدلاً شديداً في مصر وبقية العالم العربي. إن العديد من المصادر المصرية وغيرها من المصادر العربية تكشف عن شعور بالفوضى والتشرذم ضمن الصفوف العربية. فلم يكن هناك وحدة هدف بشأن أفضل السُّبل للتعامل مع الدولة اليهودية التي أُنشئت حديثاً. ومع أن كتابة التاريخ العربي يمكن تصنيفها في أسلوبين أساسيين ـ الأسلوب الاعتذاري والنقد الذاتي ـ إِلاَّ أنها تقدّم لنا ثلاثة تفسيرات عريضة لهزيمة العرب في سنة 1948. التفسير الأول يدعي أن الحرب ضد الدولة اليهودية التي أُنشئت حديثاً كان بالإِمكان أن يكون النصر فيها أسهل لولا الأنانية، والفساد، وخيانة القادة العرب. إن العرب، وفق هذا الرأي، كانوا

موحدين في تصميمهم على الحيلولة دون تمكين اليهود من إقامة وطن قومي سياسي في فلسطين. والكتَّاب العرب الذين يقبلون هذا الرأي يوجهون اللوم في الهزيمة كلياً إِلىٰ حكّامهم، وخاصة الملك عبد الله ملك شرق الأردن، والملك فاروق ملك مصر. اللذين يُقال أنهما باعا فلسطين من أجل مصالحهما الإِقليمية الضيِّقة[1].

ثمة تفسير ثان ينظر إِلىٰ الحرب على أنها تكتيك اتبعته النخبة الحاكمة القديمة لتحويل الانتباه وتهدئة التوقعات السياسية والاجتماعية المتزايدة ومن أجل المحافظة على السيطرة على الوضع الداخلي. والصورة التي رسمت للجيوش العربية المخلّصة لأهدافها هي صورة جيوش خذلها القادة السياسيُّون وأرسلوها إِلىٰ ساحة المعركة بدون استعداد وبدون تسلّح كاف وبنقص في التغذية، وكل ذلك من أجل تحويل الانتباه عن الأحوال السياسيَّة البائسة في الداخل. ولذلك لم تكن الغاية من التدخّل العسكري في فلسطين هي القتال وكسب الحرب وإنما كانت الغاية هي تخدير الجماهير واستيعاب صدمات إحباطها السياسي[2].

---

(1) جمال عبد الناصر في كتاب «فلسفة الثورة» (القاهرة ـ بدون تاريخ) ص12، وحكومة العراق في «تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين» (بغداد ـ 1949) ص18، ومحمد فيصل عبد المنعم في كتاب «أسرار سنة 1948» (القاهرة ـ 1968) ص 195 ـ 96 و669، وفالح خالد علي في كتاب «الحرب العربية ـ الإسرائيلية 1948 ـ 1949 وتأسيس إسرائيل» (بيروت ـ 1982) ص 65 و105 و248 ـ 50 و410 ـ 11، وإبراهيم عبد الستار في كتاب «كارثة العرب في فلسطين» (بدون اسم مطبعة وبدون تاريخ) ص 56 ـ 57، وعارف العارف في كتاب «النكبة» خمسة مجلدات (صيدا وبيروت، 1956 ـ 61) المجلد الرابع ص78 ـ 89.

(2) عبد الناصر «فلسفة الثورة»: ص 12 و14 و15، عبد المنعم في كتاب «أسرار 1948» ص194 ـ 95، «مذكرات عبد الناصر عن حرب فلسطين سنة 1948» (باريس ـ بدون تاريخ)، فالح خالد علي «الحرب العربية الإسرائيلية» ص 61 ـ 65 و414 ـ 15، عارف العارف «النكبة» المجلد الأول ص178.

وهنالك مدرسة ثالثة في كتابة التاريخ العربي تؤكد أن السبب الرئيسي لهزيمة العرب يكمن في التواطؤ بين الحكّام العرب والدول الأجنبية ـ بريطانيا والولايات المتحدة. ويشير الكتّاب العراق والمصريون، مع استثناءات قليلة، إلىٰ الدور الحاسم الذي لعبه الضبّاط البريطانيون الذين كانوا يقودون الجيش الأردني. فهؤلاء كانوا، حسب الزعم، يخضعون المصالح العربية لمصالح وطنهم الأم. ويتهم الكتّاب العرب الهاشميين، وملك مصر فاروقبأنَّهم كانوا مطواعين لبريطانيا ويخدمون خططها الإمبريالية في المنطقة. وكان الملك عبد الله على وجه الخصوص مذموماً باعتباره صنيعة للإمبرياليين ومتواطئاً مع الصهيونيين[3].

لماذا تدخّلت مصر في فلسطين؟

منذ البداية، عبَّر الجيش المصري، ورئيس الوزراء النقراشي، والأحزاب السياسية الكبرى، عن شكوكهم في حكمة إرسال الجيش النظامي للقتال في فلسطين. فإضافة إلىٰ أن مصر لم تكن مستعدة عسكرياً لخوض حرب، كانت منهمكة في تعديل معاهدتها مع بريطانيا[4]. وخلال اجتماع جامعة الدول العربيَّة

---

(3) راجع الشهادة المطولة في كتاب محمد حسنين هيكل «العروش والجيوش، كذلك، انفجر الصراع في فلسطين» (القاهرة ـ 1998) ص 440 ـ 46، وعبد المنعم في كتاب «أسرار 1948» ص 193 ـ 94، و196 ـ 97، و200 ـ 201 و249، فالح خالد علي في كتاب «الحرب» ص 92، 103، 195 ـ 96، 228، 410 ـ 11، 414 ـ 17، عبد الله التل «كارثة فلسطين» (القاهرة ـ 1959) ص 21، 27، 35 ـ 36، 65 ـ 73، 100، 232، 344 ـ 45، 432 ـ 42، 473 ـ 79، عارف العارف «النكبة» المجلد الأول، ص109، والمجلد الثاني ص 339 ـ 40، 653، صلاح العقاد «قضية فلسطين: المرحلة الحرجة، 1945 ـ 1956» (القاهرة ـ 1968) ص 61 ـ 62، عبد الستار «كارثة العرب» ص 56 ـ 57. وقد شارك الحاج أمين الحسيني في هذا الموقف، راجع كتابه «حقائق عن قضية فلسطين» (القاهرة ـ 1956).

(4) عبد المنعم «أسرار 1948» ص 190 ـ 96، 688، مجلة آخر ساعة القاهرية 20 أيار (مايو) 1952، وليد الخالدي في «المنظور العربي» نقله وليام روجر وروبرت ستوني =

في عاليه، لبنان، في شهر تشرين الأول (أكتوبر) 1947، قال النقراشي لزملائه بصراحة فجّة أن مصر لا تستطيع التدخّل المباشر في الحرب بسبب مشاكلها مع بريطانيا[5]. أما على المستوى الشعبي، فإن قرار الأُمم المتّحدة بتقسيم فلسطين أغضب الجماهير العربية. وهكذا فقد تفجّرت احتجاجات الطلبة في العديد من المدن المصرية، مطالبة الحكومة المصرية باتخاذ كل الإجراءات اللازمة لإنقاذ فلسطين. ولدى اتساع نطاق مظاهرات الطلبة، أصدرت وزارة الداخلية تعليماتها إلىٰ الشرطة بحظر المظاهرات. وتحدياً للقيود التي فرضتها الحكومة على التظاهر، تردّدت مدوية ومهدِّدة صرخة الطلاّب «أعطنا أسلحة يا نقراشي»[6].

ومع تصاعد القتال في فلسطين خلال سنة 1948 وتردي أوضاع الفلسطينيين، ازداد ضغط الرأي العام المصري على الحكومة من أجل التدخّل المباشر في الحرب. وتطوع مصريون من مختلف التوجهات السياسية للقتال في فلسطين. والأمر الذي زاد الضغط على الحكومة من أجل الإقدام على عمل، إرسال جماعة الإخوان المسلمين العديد من أتباعها لخوض القتال جنباً إلىٰ جنب مع الفلسطينيين[7]. ويبدو أن الغضب الشعبي والشعور بالإحباط كان لهما دور حاسم في حمل الملك على التدخّل في فلسطين. ومع أن رئيس الوزراء النقراشي كان ضد التدخّل، فقد قال أنه انساق مع الرأي العام الذي «كان بأجمعه يميل إلىٰ الحرب ويعتبر كل من يرفض القتال خائناً»[8].

= في كتاب «نهاية الانتداب على فلسطين» «The End of The Palestine Mandate» (لندن ـ 1986) ص109، هيكل «العروش» ص 48 ـ 49.

(5) خالدي «المنظور العربي» ص119.

(6) جريدة الأهرام القاهرية، 15 كانون الأَول (ديسمبر) 1947.

(7) كامل إسماعيل الشريف «الإخوان المسلمون في حرب فلسطين» (القاهرة 1951)، علي «الحرب» ص 142 ـ 43، عارف العارف «النكبة»، المجلد الثاني ص 398 ـ 99.

(8) محمد حسنين هيكل في الأهرام تاريخ 29 أيلول (سبتمبر) 1952، الأهرام 12 كانون =

كذلك فإن الدول العربية الأخرى أدركت الحاجة إِلىٰ المشاركة المباشرة في الحرب. وفي الحادي عشر من أيار (مايو) 1948، قال الأمين العام لجامعة الدول العربيَّة عبد الرحمن عزَّام، محذِّراً الحكومة المصرية، إن الحكام العرب سيجدون صعوبة في عدم التدخّل المباشر في حرب فلسطين، وإن مصر ستجد نفسها معزولة ما لم تحزم أمرها. وأضاف عبد الرحمن عزّام أن الملك عبد الله قرَّر تحريك قوّاته إِلىٰ فلسطين في 15 أيّار (مايو) بغضّ النظر عما قد تفعله الدول العربية الأُخرى، وأن الملك عبد الله، في حالة عدم اشتراك الجيوش العربية في الحرب، قد يحتل الجزء العربي من فلسطين ويوجّه اللوم إِلىٰ الدول العربية الأُخرى لإخفاقها. ونوّه عبد الرحمن عزّام بأن العراق، وسورية، ولبنان قرَّرت أن تتدخّل لأنها لا تتحمّل تبعة البقاء في حالة انفكاك، وأنه يأمل من مصر أن تنضم إِلىٰ شقيقاتها العربية. وعقب ذلك أكّد وزير الحربية المصري، محمد حيدر باشا، أن مصر غير راغبة في التدخّل في حرب فلسطين ولكنها ترضخ لرغبات جامعة الدول العربيَّة من باب التضامن[9].

بداية، استجابت الحكومة للضغط الشعبي عن طريق تشجيع الجنود والناشطين فردياً، ومن ضمنهم الإخوان المسلمون، على التطوع لخوض الحرب[10]. ولكن مع تصاعد القتال وتعمّق الغليان الشعبي، رأى الملك فاروق

= الثاني (يناير) 1948، وقد اطلع النقراشي أيضاً العام لجامعة الدول العربيَّة عبد الرحمن عزام على الموجبات الداخلية. راجع أقوال عزام إِلىٰ هيكل في كتاب «العروش» ص 450 ـ 51، عارف العارف «النكبة» المجلد الثاني الصفحتان 341 ـ 389، علي «الحرب» ص 32 و109، محمد حسنين هيكل «المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل» (القاهرة ـ 1996) ص248.

(9) إبراهيم شكيب «حرب فلسطين 1948، رؤية مصرية» (القاهرة ـ 1986) ص 123 ـ 24، عبد المنعم «أسرار 1948» ص190.

(10) شكيب «حرب فلسطين» ص116، علي «الحرب» ص90، عارف العارف «النكبة» المجلد الثاني ص341، عبد المنعم «أسرار 1948» ص190، الشريف «الإخوان» ص47، هيكل «العروش» ص 49 ـ 50 و53.

أنه يصعب عليه أن يظل غير مبال. كانت يدا الملك مغلولتين إلىٰ حد ما بالاعتبارات السياسية الداخلية[11]. في سنة 1948 لعب الرأي العام دوراً حاسماً في التأثير في سياسة مصر الخارجية. وقد كانت هذه حالة مثالية تظهر كيف أن قيادة تجمع بين الضدين، تجد نفسها مضطرّة إلىٰ اتخاذ إجراء بسبب القوى المحرّكة الداخلية.

ثمة اعتبار هام آخر بالنسبة إلىٰ الملك هو منطق العمل السياسي العربي. فقد كانت جامعة الدول العربيَّة منقسمة منذ إنشائها إلىٰ كتلتين، إحداهما مؤلّفة من مصر، والمملكة العربية السعودية، وسورية، ولبنان. أما الكتلة الثانية فهي الكتلة الهاشمية وتضم شرق الأردن والعراق. وقد كانت لملوك مصر، وشرق الأردن، والمملكة العربية السعودية طموحات أسرية.. فقد كان كل منهم يريد أن يقوم بدور قيادي. وكان فاروق يخشى طموحات عبد الله الإقليمية، ولا سيما خططه لقيام سورية الكبرى، التي تشمل لبنان وفلسطين العربية. والحقيقة هي أن أحد الأسباب الرئيسية لتدخّل فاروق في حرب سنة 1948 كان رغبته في احتواء عبد الله وحرمانه من اكتساب مزيد من النفوذ والقوة على الساحة العربية. كذلك فإن فاروق، الذي تبع خطا والده، أراد أن يصبح الزعيم غير المُنازَع للعالم الإسلامي وأن ينال التأييد الشعبي داخل مصر بعد أن تلوّثت سمعته بفضائحه الشخصية[12].

---

(11) العارف «النكبة» المجلد الثاني، ص 340 و382، العقاد «قضية فلسطين» ص60، هيكل «العروش» ص 47 و72.

(12) محمد حسنين هيكل «مذكرات في السياسة المصرية» (القاهرة ـ 1978) ص 30، العارف «النكبة» المجلد الثالث ص 663 ـ 64، خالدي «منظور عربي» ص 109، محمد حسنين هيكل يبسِّط الأمور كثيراً بتأكيده أن كلام فاروق البلاغي وأعماله تمثِّل نقلة أيديولوجية وطنية. إن هيكل، وهو كاتب قومي، يعزو الكثير جداً من العقلانية والقوة إلىٰ النخبة الحاكمة في القاهرة. ويؤكِّد هيكل أن مصر لم تكن تحارب من أجل فلسطين والفلسطينيين فقط بل كانت أيضاً تحارب من أجل أن تحول دون عزلها عن بيئتها العربية الطبيعية. وبأسلوب تبسيطي يصور هيكل فاروق وحاشيته في البلاد بأنّهم =

ومع تصاعد الانزلاق إلىٰ الحرب في أواخر نيسان (أبريل) عقدت جامعة الدول العربيَّة اجتماعاً في سورية بتاريخ 12 أيار (مايو) وقرَّرت إرسال الجيوش العربية إلىٰ فلسطين. وبتاريخ 11 أيار (مايو)، أي قبل نشوب الحرب بأربعة أيام، أصدر فاروق أمراً إلىٰ وزير حربيته، حيدر، بإعداد الجيوش للدخول إلىٰ فلسطين، دون إعلام النقراشي، الذي كان معارضاً بقوّة مشاركة مصر في الحرب[13]. ومع أن مصر كانت غير مستعدّة للحرب إلىٰ حد محزن، ولم يكن مجلس الوزراء، والبرلمان والجيش مطّلعين على الأوضاع البائسة للجهاز العسكري، فقد تغلّب رأي فاروق على آرائهم ودفع مصر إلىٰ الحرب[14].

أخفق كثيرون من السياسيين المصريين والعرب في تقدير قوة القوّات المسلَّحة اليهودية ـ التي كانوا، استهانة بها، يطلقون عليها اسم العصابات الصهيونية ـ بالرغم من وجود دليل قوي على قوتها. إن المفاهيم الثقافية الخاطئة والمواقف العرقية تجاه اليهود بصورة عامّة قد أعمت بصائر العرب وأوقعتهم في فخّها. . وقد وصف أحد كبار الضبّاط العراقيين هذا الوضع بقوله: «إن الدعاية العربية استهانت بقوة الصهيونيين واعتبرت قيادتهم عصابة إجرامية تحكم عن طريق الإرهاب. وقد آمن العرب بأن اليهود سيتمرّدون عند أول فرصة على قادتهم الذين يرغمونهم على القتال»[15].

= وطنيون مخلصون. راجع « كتابه «المفاوضات السرِّيَّة» ص 211 ـ 14 و272 ـ 73، هيكل «العروش» ص 25 ـ 30، 34 ـ 35، 45 ـ 47، 75 ـ 77، عبد المنعم «أسرار 1948» ص163، 169، 693، علي «الحرب» ص33.

(13) محمد نجيب في جريدة «المساء» القاهرية، 2 حزيران (يونيو) 1974.

(14) الأهرام، 3 حزيران (يونيو) 1951، مجلة المصور العدد 968، 13 أيار (مايو) 1953، هيثم الكيلاني «الاستراتيجيَّة العسكرية للحروب العربية ـ الإسرائيلية 1948 ـ 1988» (بيروت ـ 1999) ص127، شكيب «حرب فلسطين» ص127، عبد المنعم «أسرار 1948» ص 191 ـ 93، 345، 688، العارف «النكبة» المجلد الثاني ص382، العقاد «قضية فلسطين» ص59.

(15) خليل سعيد «تاريخ الجيش العراقي في فلسطين، 1948 ـ 1949» (بغداد، 1969)=

والحقيقة أن السياسيين العرب كانوا يصغون إِلىٰ الروايات المضلّلة التي يصدرها عزّام، الأَمين العام لجامعة الدول العربيَّة، والحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين الأكبر ورئيس الهيئة العربية العليا. وكلاهما كان خارج فلسطين وجاهلاً للأحوال الداخلية فيها، وكلاهما كان مبالغاً في تقديره لقوة العرب، ومدعياً أن كل «ما يحتاجه العرب هو ثلاثة أَو أربعة آلاف مقاتل لإلقاء اليهود في البحر»[16].

بعد تلقيه أوامر إرسال الجيش إِلىٰ فلسطين، قال وزير الحربية، حيدر، أمام مجلس الوزراء «إن العسكريين المصريين قادرون وحدهم على احتلال تل أبيب، عاصمة اليهود، في غضون خمسة عشر يوماً، بدون مساعدة من الدول العربية الأخرى»[17]. وفي جلستين مغلقتين لمجلسي النوّاب والشيوخ قبل بدء الأعمال الحربية بثلاثة أيام، بدل النقراشي موقفه فصار محبِّذاً للتدخّل وطمأن المتشكّكين من أعضاء المجلسين إِلىٰ أن «الجيش المصري لديه وفرة من الأسلحة والذخائر وأنّه على أتم استعداد»[18].

ولكن لا فاروق ولا النقراشي حمل موضوع الحرب محمل الجد. ففي

= عبد المنعم «أسرار 1948» ص 331 و671، العارف «النكبة» المجلد الثالث، ص 655 ـ 56.

(16) أحمد فرج «صفحات مطوية عن فلسطين» (القاهرة ـ 1967) ص5.

(17) شكيب «حرب فلسطين» ص127، هيكل «مذكرات» ص3، يجب عدم الخلط بين هيكل هذا ومحمَّد حسنين هيكل الصحفي ذي النزعة القومية العربية. أما الأول فقد كان رئيس مجلس الشيوخ المصري.

(18) للاطلاع على محاضر مجلسي النواب والشيوخ في اجتماعاتهما السرية، راجع كتاب هيكل «العروش» ص 78 ـ 85. كان بعض السياسيين العرب يعتقدون أن «العقابات الصهيونية» سوف تستسلم وتهرع للاختباء حالما تدخل الجيوش العربية فلسطين. كانت فلسطين في نظر الملك سعود «قرية صغيرة» غير جديرة بالكثير من الاستثمار فيها، كما أن نظيره الأردني الملك عبد الله أعلن أكثر من مرة أن «الجيش الأردني سيحتل القدس خلال 48 ساعة ويزحف متقدماً نحو رأس الأفعى ـ تل أبيب». عبد المنعم «أسرار سنة 1948» ص671.

اجتماع رؤساء القوّات المسلحة في العاشر من أيار (مايو)، أكّد النقراشي لبعض ضبّاط الجيش أن القتال في فلسطين سيكون «تظاهرة سياسية» وليس عملاً عسكرياً حقيقياً، وإن النزاع ستحلّه الأُمم المتّحدة حلاً سياسياً وسريعاً. قبل ذلك كان النقراشي قد قال لزملائه العرب بصراحة جافة في اجتماع عاليه، لبنان، خلال شهر تشرين الأَوَّل (أكتوبر) 1947، «أريد منكم أن تعلموا أن مصر إذا وافقت على المشاركة في هذه التظاهرة العسكرية فإنّها ليست مستعدة للذهاب إِلىٰ أبعد من ذلك»[19]. علاوة على ذلك، فإن فاروق قال للنقراشي عندما اعترض هذا على التدخّل المباشر، إن القوَّات البريطانية المرابطة في مصر، ستمنع القوَّات المصرية من اجتياز الحدود إِلىٰ فلسطين، الأمر الذي مكّنه من توجيه اللوم إِلىٰ البريطانيين في عدم مشاركة مصر في الحرب[20]. وقد أكّد الرئيس جمال عبد الناصر في مذكراته هذا الشعور بقوله: «عند سماع الضبّاط بيانات الحكومة شعروا أن الحرب هي حرب سياسية.. فكيف يمكن أن يسمى هذا الشيء حرباً بدون تعبئة الجنود، وبدون إعداد الأسلحة والذخائر، وبدون خطط ومعلومات للضبّاط في مسرح العمليات: لذلك كان الأمر لا يعدو كونه مجرد حرب سياسية ـ وهذا مأزق»[21].

المؤسَّسة السياسية الحاكمة لم تأخذ الحرب في فلسطين مأخذ الجد ولم تخطِّط ولم تعد للحرب عدّتها ولم تضع المجتمعات العربية في جو الحرب لا قبل العمليات الحربية ولا خلالها. وبين فترة التقسيم وقرار الانسحاب الذي اتخذته بريطانيا، لاحظت لجنة التحقيق النيابية العراقية أن الدول العربية لم تخطِّط استراتيجياً أَو تكتيكياً للأعمال الحربية المقبلة[22]. وفي ضوء هذه

(19) آخر ساعة 13 أيار (مايو) 1953، عبد المنعم «أسرار 1948» ص 193 و671 عارف العارف «النكبة» المجلد الرابع ص853.

(20) شكيب «حرب فلسطين» ص 124 ـ 25، هيكل «العروش» ص48.

(21) جمال عبد الناصر في آخر ساعة، 10 آذار (مارس) 1965.

(22) موسى العلمي «عبرة فلسطين» (بيروت ـ 1949) ص 24 ـ 25، خالدي «منظور عربي» ص108، كيلاني «الاستراتيجيّة» ص 121 ـ 23 و140.

المواقف المسترخية، لم يجر تقييم صحيح لقدرات الجيوش العربية. على سبيل المثال، الجهاز العسكري المصري كان يعاني من عيوب كبرى في التدريب، والأسلحة، والذخائر، ووسائل النقل. كذلك، لم تتوفّر للجيش معلومات استخبارية عن القوّات المسلَّحة اليهودية وكان يعتمد بصورة غير مباشرة على بريطانيا في الأمور اللوجستية. وكانت بريطانيا تمارس نفوذاً كبيراً على مصر وجيشها عبر بعثتها العسكرية. وخلال المدة من سنة 1931 وسنة 1947 لم يجر الجيش المصري تمريناً عسكرياً واحداً من شأنه إعداده لحرب كبيرة(23). وعلى حد قول قائد القوّات المصرية في فلسطين «كاد الجيش أن يفقد روحه العسكرية»(24). واعترف ضابط كبير آخر بقوله: «فوجئنا بالحملة على فلسطين لأننا لم نكن مستعدين لها. كنت معارضاً للحرب بسبب افتقارنا إلىٰ الإمدادات العسكرية ولكنهم (السياسيين) أرغمونا على القتال.. كدت أصاب بجلطة عندما تجاهلوا رأيي»(25). وقد قال عبد الناصر في مذكراته أنه عندما طلب منه أن يلتحق بوحدة تَقرَّر نشرها في فلسطين، توجّه إلىٰ مقر قيادة الحرب فوجده خالياً يخيم عليه السكون: «ولما وجدت كبير الضبّاط المسؤول عن المقر، كان يقوم بإعداد الطعام للعشاء»(26).

كانت مهمة الجيش المصري الرئيسية حتى نشوب الحرب في سنة 1948

---

(23) أنون «العمليات الحربية في فلسطين سنة 1948» (القاهرة ـ 1961) الجزء الأول، المصر العدد 968، 13 أيار (مايو) 1053، حسن البدري «الحرب في أرض السلام: الجولة العربية الإسرائيلية، 1947 ـ 1949» (بيروت ـ 1976) ص113، شكيب «حرب فلسطين» ص 126، 156 ـ 58، 170 ـ 186 و422، عبد المنعم «أسرار 1948» ص 235 ـ 39 و688 ـ 89، علي «الحرب» ص109، كيلاني «الاستراتيجيَّة» ص 108 ـ 109 و132، ستيفن غرين «الانحياز: علاقات أمريكا السرِّيَّة مع إسرائيل التي تنزع إلىٰ الحرب» (نيويورك ـ 1984) ص25، إدغار اوبالانس «الحرب العربية ـ الإسرائيلية، 1948» (لندن ـ 1956) ص36، عارف العارف «النكبة» المجلد الرابع ص 848 ـ 53.

(24) آخر ساعة، 13 أيار (مايو) 1953.

(25) الأهرام، 24 آذار (مارس) 1953.

(26) «مذكرات جمال عبد الناصر في فلسطين» آخر ساعة، 9 و10 آذار (مارس) 1955.

هي المحافظة على الاستقرار. وهذا يفسِّر إحجام السلطات المصرية عن إرسال أكثر من جزء ضئيل من الجيش ـ نحو 10,000 جندي ـ إلىٰ فلسطين[27]. كما أن الحكومة المصرية استخدمت ذريعة التدخّل في فلسطين لإعلان أحكام الطوارىء في مصر وللحد من الحريات الشخصية وقمع المعارضة[28].

وعلى الرغم من تشكّك أعضاء البرلمان وتساؤلهم عن الحكمة في التدخّل، فقد انجرفوا مع الشعور الشعبي ومنطق العمل السياسي بين العرب فأيَّدوا قرار الملك بدخول الحرب. في هذا السياق، كان قرار التدخّل في فلسطين مثالاً نموذجياً لعملية صنع القرار المليئة بالعيوب، إذ إن الحسابات السياسية الضيِّقة والطموحات الإقليمية المتضخمة تغلّبت على التفكير الاستراتيجي. إن الوثائق البريطانية تبيِّن بوضوح أن مصر والدول العربية الأخرى بدت أكثر اهتماماً بالسياسة الداخلية والتحايل فيما بينها لامتلاك السلطة والحصول على المنافع أكثر من اهتمامها بالحكومة اليهودية الجديدة المُزمع قيامها[29].

---

(27) شكيب «حرب فلسطين» ص 126، 156 ـ 58، 170 ـ 76، و422. كيلاني «الاستراتيجيَّة» ص108، العقاد «قضية فلسطين» ص 81 و85.

(28) شكيب «حرب فلسطين» ص 127 ـ 28 وص132 علي «الحرب» ص65.

(29) للاطلاع على نموذج من الوثائق البريطانية، راجع مكتب السجلات العامة، رسالة من كامبل إلىٰ مستر بيفن تاريخ 6 تموز (يوليو) 1948، وزارة الخارجية البريطانية رقم 371/ 68857، من القاهرة إلىٰ وزارة الخارجية البريطانية، 6 تشرين الأَوَّل (أكتوبر) 1948، وزارة الخارجية البريطانية 371/ 68642، من القاهرة إلىٰ بيفن، 16 تشرين الأَوَّل (أكتوبر)1948، وزارة الخارجية البريطانية، 371/ 68862، من القاهرة إلىٰ وزارة الخارجية البريطانية، 9 تشرين الثاني (نوفمبر) 1948، وزارة الخارجية البريطانية 371/ 68634، من عمان إلىٰ وزارة الخارجية البريطانية، 14 كانون الأَول (ديسمبر) 1948، وزارة الخارجية البريطانية 371/ 68862، القاهرة إلىٰ وزارة الخارجية 16 كانون الأَول (ديسمبر) 1948، وزارة الخارجية 371/ 68644، القاهرة إلىٰ وزارة الخارجية، 16 كانون الأَول (ديسمبر) 1948، وزارة الخارجية 371/ 68364.

العلاقات بين العسكر والمدنيين

منذ تشرين الأوَّل (أكتوبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) 1947 كان صفوت قد أعد تقريرين كانا صريحين صراحة تامّة في تحذيرهما القادة العرب من الكارثة العسكرية الوشيكة الحدوث ما لم يضمنوا التفوّق في الإعداد والمواد وما لم يعملوا بأقصى سرعة. وبوجه عام، بدا أن توصيات القادة العسكريين قبل التدخّل وخلال الحرب ذاتها، وقعت على آذان صماء. فبدلاً من التوافق بين الجسم العسكري والجسم السياسي بقيا متباعدين. إن الألاعيب السياسية ومصلحة كل دولة كان لها دور حاسم في حسابات ومداولات الحكّام العرب[30].

لنأخذ، على سبيل المثال، تعيين عبد الله قائداً لجميع القوّات العربية، فعلى حد قول أحد المؤرخين، وقوله مقنع. «صحيح أن الحكّام العرب عهدوا إلىٰ الملك عبد الله بقيادة العسكر، إلاّ أن تعيينه كان رمزياً. لم يكن أحد منهم يثق بالآخرين. وهم (القادة العرب) كانت لديهم شكوك في نيّاته وكانت شكوكهم أكبر في قائد جيشه، غلوب باشا»[31]. ولم يكتف القادة السياسيون العرب بتجاهل آراء القادة العسكريين لدولهم بل ورّطوهم في مغامرة مكلفة بدون استعداد كاف وبدون قيادة موحّدة. وكانت التوترات والخلافات بين القيادتين المدنية والعسكرية خلال حرب فلسطين مسؤولة

---

(30) راجع تقارير صفوت في «تقرير لجنة التحقيق» ص 30 ـ 33 و123 ـ 58. للاطلاع على النص باللغة الإنكليزية لتقارير صفوت، راجع وليد الخالدي «وثائق مختارة عن حرب فلسطين سنة 1948»، مجلة دراسات فلسطينية 27/ 3 (1998)، 118 ـ 22، خالدي «منظور عربي» ص 121 ـ 22، عارف العارف «النكبة» المجلد الأول ص 21، 100، 178، كيلاني «الاستراتيجيَّة» ص 112 ـ 13 و133، علي «الحرب» ص36، أوبالانس «الحرب العربية ـ الإسرائيلية» ص40.

(31) عارف العارف «النكبة» المجلد الثالث ص 664 ـ 65. راجع أيضاً هيكل «المفاوضات» ص249.

جزئياً عن الانقلابات العسكرية التي هزّت العالم العربي في الصميم عقب سنة / 1949/ .

هذا الواقع لا يبرّىء العسكريين من المسؤولية التاريخية عن أدائهم البائس في فلسطين. إن كتابة التاريخ العربي تفعل ذلك بالذات عندما تصبّ اللوم بالكامل على المسؤولية السياسية الحاكمة وتصور الجيوش العربية بأنَّها ضحايا مغلوبة على أمرها، في ذلك الخلاف المعقّد. وفي حين أن سلوك الأنظمة القديمة أخضع لنقد حاد، فإن مثل هذا النقد لم يطبّق على أداء العسكريين. مثلاً، شجب القادة العسكريون رؤساءهم المدنيين لإخفاقهم في توحيد بنية القيادة العربية، وردد معظم المؤرخين العرب هذا النقد. غير أن النقراشي يقول إن القادة العسكريين لم يقترحوا إطلاقاً أن توحد الدول العربية قيادتها، وهذا دحض واضح للنقد الصادر عن الجيش[32].

ثمة مثال واضح على ذلك هو الجنرال صفوت، رئيس الأركان العراقي السابق، الذي أشاد وليد خالدي «بكفاءته المهنية ونزاهته». إن صفوت كان ضابطاً عادياً لم يمتلك أية خبرة عملياتية، وكانت ترقيته بسبب الأقدمية وليس بسبب مؤهلاته، وهذه كانت حالة عامة في معظم الدول العربية[33]. كانت خسارة العديد من المعارك، وإبادة العديد من الوحدات نتيجة مباشرة لأغلاط وأخطاء في الحسابات ارتكبها ضبّاط الجيش. وقد فشل العسكريون فشلاً ذريعاً في جمع معلومات استخبارية عن العدو قبل بدء العمليات الحربية وخلالها. كما أن الضبّاط العسكريين، شأنهم شأن رؤسائهم المدنيين. أظهروا ميولاً مماثلة إِلىٰ التفاهة والغيرة من بعضهم بعضاً. إن هذا السلوك أثّر في قدرتهم على التعاون في ساحة المعركة. بل إن أحد الكتّاب ذهب إِلىٰ أبعد من ذلك

(32) شكيب «حرب فلسطين» ص 376 ـ 77.

(33) هيكل «المفاوضات» ص 249 ـ 50.

فقال إن بعض كبار الضبّاط العرب، خلافاً لما كان عليه نظراؤهم اليهود، لم يبالوا كثيراً بأرواح جنودهم[34].

إن أحمد علي المواوي، الذي كان قائداً في الميدان، وعبد الناصر، الذي كان آنذاك ضابطاً برتبة صغيرة، ذكرا في مذكراتهما أن بعض الضبّاط الذين تولوا قيادة القوّات المصرية كانوا عديمي الخبرة وتم تخريجهم بسرعة من الكلية الحربية لسوقهم إلىٰ فلسطين قبل أن يكملوا مدة تدريبهم. وكان عبد الناصر واحداً من هؤلاء الضبّاط[35]. ويقدم المواوي وصفاً مقلقاً عن ضبّاط عديمي الكفاءة بليدين، لم يحصلوا على تدريب جيد ولم تكن لديهم دوافع سليمة. ويقدم قائد الميدان المصري أيضاً صورة للجنود المشاة، الذين كان تدريبهم رديئاً، ولباسهم وغذائهم رديئين[36]. وجدير بالملاحظة أن فاروق، القائد الأعلى للقوات المصرية، ووزير الحرب، حيدر، لم تكن لهما معرفة بالاستراتيجيَّة أو التكتيك العسكري. كان حيدر قد أمضى معظم خدمته العسكرية مديراً للسجون في مصر. وكبار الضبّاط العرب الآخرون كانوا تقليديّين أكثر مما كانوا مبدعين في تفكيرهم العسكري[37].

يميل المؤرِّخون العرب إلىٰ الصمت عند تقييمهم دور العسكريين في

(34) علي «الحرب» ص224، عبد المنعم «أسرار 1948» ص674، كيلاني «الاستراتيجيَّة» ص117، عارف العارف «النكبة» المجلد الثالث، ص 719 ـ 20 و730، العقاد «قضية فلسطين» ص 64 ـ 72، عبد الستار «كارثة العرب» ص20. قال داڤيد بن غوريون ساخراً إن تكوين الجيوش العربية كان انعكاساً لتكوين مجتمعاتهم الاجتماعي. «إعادة ولادة إسرائيل ومصيرها» (نيويورك ـ 1994) ص244. راجع أيضاً عارف العارف «النكبة» المجلد الرابع ص 849 ـ 50.

(35) المصور العدد 986 تاريخ 13 أيار (مايو) 1953 وآخر ساعة العدد 1063، 9 نيسان (أبريل) 1955 وعارف العارف «النكبة» المجلد الرابع ص849.

(36) راجع شهادة مستفيضة لهيكل «العروش» ص 453 ـ 58.

(37) هيكل «العروش» ص 104 ـ 106.

فلسطين، بينما يتشدَّدون في نقد القيادة المدنية. إن هذه النظرة التفاضلية كانت لها مضامين دقيقة بالنسبة للعلاقات بين العسكريين والمدنيين في المجتمعات العربية. وإحدى النتائج الرئيسيَّة لحرب سنة 1948 هي الحط من قدر الطبقات الاجتماعية والسياسية القديمة وإضفاء الشرعية على الرجال راكبي صهوات الجياد باعتبارهم منقذين ومخلّصين. في هذا السياق أسهم المؤرخون العرب الذين كتبوا تاريخ سنة 1948 إسهاماً كبيراً في شيوع هذا التفريق التبسيطي بين الفئتين.

جولة القتال الأولى 15 أيار (مايو) ـ 10 حزيران (يونيو)

كان هدف الجيش المصري هو الزحف من رفح، على الحدود المصرية، شمالاً والوصول في النهاية إِلىٰ تل أبيب واحتلال جميع المستوطنات اليهودية الواقعة على طريق تقدّمه. وقبل بدء التدخّل بثلاثة أيام، عقد الملك فاروق اجتماعاً مع وزير حربية مصر ومجموعة من الضبّاط الذين أُعدوا للذهاب إِلىٰ فلسطين. قال فاروق في هذا الاجتماع «إن مصر كانت مضطرّة لدخول الحرب مع الدول العربية الأخرى مع أننا لسنا مستعدين استعداداً كاملاً». وأضاف فاروق: «إن الملك عبد الله وعبد الإله الوصي على عرش العراق وعداني بأن يحمل جيشاهما معظم عبء القتال.. إن القوّات المصرية ستزحف باتجاه تل أبيب، ولدى دخول الجيش الأردني المدينة، نتقدّم نحن لنساعد الجيش الأردني في احتلالها». وختم فاروق حديثه الفخم بتحذير ضبّاطه من خوض أية معركة تكون فيها قوّات العدو متفوقة عددياً. وبدا فاروق غير مدرك لخطورة قراره لأنه أعطى الانطباع بأن مشاركة مصر كانت مشاركة رمزية وليست مشاركة حقيقية[38]. وبعبارة أخرى، لم تحدد القيادة المصرية للقادة العسكريين الهدف الاستراتيجي للتدخّل[39].

---

(38) شكيب «حرب فلسطين» ص161.
(39) هيكل «المفاوضات» ص 273 ـ 74.

أما الملك عبد الله فكان عنده مفهوم مختلف عن مفهوم نظيره المصري. ففي الثالث عشر من أيار (مايو) سافرت المجموعة العسكرية مع الدول العربية الأربع الأخرى. أبدى الملك عبد الله ملاحظة ذات مغزى سمعها أعضاء الوفدين: «لقد عيَّنتني جامعة الدول العربيَّة قائداً أعلى للجيوش العربية. أما كان ينبغي أن تكتسب مصر هذا الشرف باعتبارها كبرى الدول العربية؟ أم أن الغاية الحقيقيَّة من هذا التعيين إلصاق اللؤم والمسؤولية بنا في حالة الفشل؟»[40]. منذ البداية تراكم الارتباك بشأن المهام العسكرية لكل بلد. فالحكّام العرب لم يكن أحد منهم يثق بالآخرين، ولا هم قاموا بتنسيق عقلاني لاستراتيجيتهم العسكرية. وكانت لمصر وشرق الأردن، على وجه الخصوص، أهدافاً مختلفة[41]. وتبسيطاً للأمور نقول إن الملك عبد الله كان هدفه هو ضم الجزء العربي من فلسطين إلىٰ مملكته، بينما كان هدف فاروق أن يحول دون تعاظم عبد الله إقليمياً.

إن هذا الافتقار إلىٰ التنسيق بين الدول العربية قد ضاعفه غياب التخطيط الاستراتيجي من قِبل كل دولة عربية على حدة.. بالنسبة لمصر، كانت الحسابات السياسية، وليس الاستراتيجيا أو التكتيك العسكريين، هي التي طبعت بطابعها الحملة العسكرية المصرية. فلم يكن لدى نظام الحكم المصري أي فهم لتعقيد وخطر مغامرته العسكرية، وكان يرى التدخّل عبارة عن «تظاهرة عسكرية» وعمل بوليسي لمعاقبة «العصابات الصهيونية». وكان بعض المسؤولين المصريين يعتقد أن العصابات الصهيونية ستعمد إلىٰ الهرب بمجرد اقتراب القوات المصرية منها. هذه كانت حالة نموذجية تبيّن كيف أن المفاهيم الثقافية الخاطئة أعمت المسؤولين وأفسدت تحليلهم للأمور.

كانت مفاجأة للعرب جميعاً أن الجيش المصري دخل فلسطين في 15 أيار

(40) شكيب «حرب فلسطين» ص163.

(41) «تقرير لجنة التحقيق» ص 42 و122 ـ 23 و192.

(مايو). وقد جاء في أول خبر رسمي أن «العمليات في فلسطين هدفها هو مجرد تأديب العصابات الصهيونية»[42]. إن الوحدات المصرية، التي كان عددها أقل من 10,000 جندي، ولم يكن لديها أية خطة استراتيجيَّة، اندفعت عبر سيناء لكي تحتل شريط غزّة الساحلي أولاً، لتتقدّم بعد ذلك شمالاً لكي تنضم إِلىٰ قوّات الجيش الأردني، وهذا ما فعلته في الرابع والعشرين من أيار (مايو). ولأن الجيش المصري لم يتمكّن من احتلال المستوطنات اليهودية المحصّنة، فإنه لم يجهد نفسه، بل آثر مواصلة الزحف مخلفاً هذه المستوطنات وراءه وقد أجهد الجنود المصريون أنفسهم في هذه العملية وأنشأوا مواقع ثابتة غير متحرِّكة بعكس مواقع القوات اليهودية المرنة والمتحرِّكة. وأصبحت خطوط التموين والنقل والمواصلات المصرية عرضة لهجمات الوحدات اليهودية[43]. يقول جمال عبد الناصر، الذي كان قائد لواء في حرب فلسطين «لم نحارب كجيش، بل كنا نتصرّف كوحدات منفصلة عن بعضها بعضاً ومنتشرة على مساحة واسعة من الأرض. فكانت النتيجة أن العدو نجح في تثبيتنا في مواقعنا محتفظاً لنفسه بحرية التحرّك»[44].

لقد لعبت الأمور السياسية والعلاقات العامة دوراً هاماً في تحديد طريقة تنفيذ الجيش المصري العمليات العسكرية، وفي بعض الأحيان عرقل تدخّل القيادة السياسية في القاهرة التخطيط العقلاني. لقد دأبت القيادة السياسية في القاهرة على الاتصال بالقادة في الميدان لإبلاغهم بواسطة الهاتف ما هي الأهداف التكتيكية. على سبيل المثال، في 21 أيار (مايو)، وفيما كانت وحدات مصرية منهمكة في التخطيط لإحدى العمليات، وجهت القاهرة إِلىٰ

---

(42) عارف العارف «النكبة» المجلد الثاني ص381 وعلي «الحرب» ص108.

(43) عبد المنعم «أسرار 1948» ص 685 ـ 86، عارف العارف «النكبة» المجلد الثاني ص386، كيلاني «الاستراتيجيَّة» ص 120 و143 ـ 44، العقاد «قضية فلسطين» ص 88 ـ 89، هيكل «المفاوضات» ص274.

(44) مذكرات عبد الناصر.

هؤلاء القادة رسالة عاجلة «نريد المجدل اليوم»[45]. كان يبدو أن ما يهم الزعماء المصريين هو تحقيق نصر عسكري رمزي لإحراز مكاسب سياسية في الداخل. وكانوا يتوهمون أنّه كلما تقدّم جيشهم في فلسطين، ضعفت المقاومة اليهودية. مرّة أخرى، إن هذا التفكير يكشف عمق الجهل الثقافي، والسياسي والاستراتيجي الذي اتصفت به إدارة العرب للحرب.

في 29 أيار (مايو) أصدرت الأُمم المتّحدة قراراً يدعو إِلىٰ هدنة.. وافقت إسرائيل وشرق الأردن على قرار الأُمم المتّحدة، وأمر شرق الأردن قوّاته العسكرية بوقف إطلاق النار في الثاني من حزيران (يونيو). ومصر بدورها قبلت بصورة ضمنية وقف إطلاق النار، في أول الأمر، لم يلتزم العراق، وسورية، ولبنان بالهدنة، فاستمر القتال حتى الحادي عشر من حزيران (يونيو). وعلى أثر نقاش حاد جداً في جامعة الدول العربيّة، أبلغت البلدان العربية الأربع، كل على حدة، الأُمم المتّحدة قبولها الهدنة. وهذا ما فعله أيضاً الأمين العام لجامعة الدول العربيّة. إن المشاحنات والخلافات بين الدول العربية بشأن قرار الأُمم المتّحدة هي أمر كاشف للأمور. ذلك أن شرق الأردن، وبقرار منفرد، ودون التشاور مسبقاً مع حلفائه، خرق وحدة الصف معهم. إن الائتلاف العربي، بدلاً من العمل بصورة متماسكة، وبسبب تباين أهدافه في الحرب، بدأ يتصدّع[46].

عند إعلان الهدنة الأولى في 11 حزيران (يونيو) كان الجيش المصري قد تمركز في مواقع على الشريط الساحلي حتى مسافة نحو 14 ميلاً شمالي غزّة.

---

(45) هيكل «العروش» ص156، . شكيب «حرب فلسطين» ص 223 و425، عبد المنعم «أسرار 1948» ص 350 و352 و677. كيلاني «الاستراتيجيّة» ص 143، 152 ـ 53.

(46) راجع رسالة رياض الصلح رئيس الوزراء اللبناني إِلىٰ نظيره العراقي مزاحم الباججي في شهر آب (أغسطس) 1948 في جريدة «النداء» القاهرية عدد 31 آب (أغسطس) 1948. «تقرير لجنة التحقيق» ص38، عبد المنعم «أسرار 1948» ص 179 ـ 89، العارف «النكبة» المجلد الثاني ص 550 ـ 51، العقاد «قضية فلسطين» ص 94 ـ 95.

غير أن وضعه كان أبعد ما يكون عن الأمان. وقد اشتكى قائد الميدان المصري شكوى مريرة إلىٰ رؤسائه في القاهرة من النقص في الرجال والعتاد وحذّر من خطر تمدّد الخطوط المصرية أكثر من اللازم. وأكّد في شكواه أن القوّات المصرية غير قادرة على التقدّم خطوة واحدة بدون أن تعرض للخطر وضعها الاستراتيجي بكامله، ولذلك فإنه لا يستطيع أن يتحمّل المسؤولية عن أية كارثة قد تحل بالجنود المصريين. وعمد القائد الميداني المصري إلىٰ تذكير رؤسائه بأن أهداف مصر السياسية يجب أن تنسجم مع إمكاناتها العسكرية(47).

كان الضبّاط المصريون معارضين منذ البداية للمشاركة في حرب فلسطين. وقد أعلن كل من وزير الحربية، حيدر، ورئيس الأركان، عثمان المهدي باشا، أنه ضد التدخّل. وعلى حد قول المهدي باشا «كنت معارضاً لدخول الحرب ولكنّهم أكرهوني على القتال»(48). لقد عزّزت جولة القتال الأولى اعتقادهما أن الجيش، بموارده الشحيحة، لم يكن مستعداً لخوض معركة كبيرة. وكان العديد من صغار الضبّاط الذين خاضوا الحرب يشعرون بأن أسيادهم السياسيين في القاهرة خذلوهم وأهملوهم. ومع استطالة الحرب، ومحاصرة بعض الوحدات المصرية اعتبر العديد من صغار ضبّاط هذه الوحدات، الذين انضم كثيرون منهم لاحقاً إلىٰ تنظيم الضبّاط الأحرار، نظام الحكم الملكي مسؤولاً عن إذلال الجيش وهزيمته. ووجهت إلىٰ الملك وحاشيته تهمة الفساد وطعن العسكريين في الظهر عن طريق ابتياع أسلحة وذخائر فاسدة(49). إن أقوال الضبّاط المصريين لم يكن القصد منها فضح القيادة

---

(47) شكيب «حرب فلسطين» ص 241 ـ 43، عبد المنعم «أسرار 1948» ص394، هيكل «العروش» ص 253 ـ 54.

(48) الأهرام، عدد 24 آذار (مارس) 1953، عبد المنعم «أسرار 1948» ص 190 ـ 93، علي «الحرب» ص108، العارف «النكبة» المجلد الثاني ص341.

(49) إن وجهات نظر جمال عبد الناصر الانتقادية لكيفية إدارة الحرب، بصفته ضابطاً ذا رتبة صغيرة في الجيش المصري، تعكس وجهات نظر معظم رفاقه. راجع كتاب «فلسفة الثورة» و«مذكرات عبد الناصر». راجع أيضاً علي «الحرب» ص110.

السياسية العاجزة فحسب، بل كانت ترمي أيضاً إلىٰ إظهار براءتهم مما حدث واحتجاجهم على هزيمتهم التي انتحل لها رؤساؤهم أسباباً باطلة[50]. كان هؤلاء الضبّاط يخشون أن تلصق القيادة السياسية بهم مسؤولية الهزيمة. وكانت ثمة مؤشرات في هذا الاتجاه بعد توقيف المواوي وغيره من كبار الضبّاط واستجوابهم عند انتهاء الحرب[51].

إن المؤرخين العرب يردِّدون ظلامات الضبّاط الأحرار ويبينون الفارق بين تضحياتهم النبيلة والسلوك الأناني للنخبة الحاكمة. ويدعي بعض مؤلفي الروايات التاريخية أن سبب هزيمة الجيش المصري يكمن في الأسلحة الفاسدة التي ابتاعها الملك فاروق وحاشيته الفاسدة[52]. بهذا المعنى أسهم المؤرخون العرب بصورة غير مباشرة في الحط من سمعة النظام القديم وإضفاء الشرعية على العسكرتاريا (الكولونيالية) في العالم العربي.

جولة القتال الثاني، 9 تموز (يوليو) ـ 18 تموز (يوليو)

استغلّت إسرائيل وقف إطلاق النار الأول استغلالاً كاملاً لإعادة تجميع قواتها واستيراد أسلحة ثقيلة من الخارج، وبذلك أمالت كفّة الميزان لمصلحتها بصورة حاسمة. لم تكن إسرائيل تملك أسلحة وتجهيزات ثقيلة في جولة القتال الأولى. وفي حين أن إسرائيل نجحت في الاستفادة من الهدنة للتعويض من تجار الأسلحة عن هذا النقص، واجهت الدول العربية صعوبات في الحصول على ذخائر وأسلحة ثقيلة كانت في أمسّ الحاجة إليها. ويبدو أيضاً أن القادة العرب لم يأخذوا الحرب مأخذ الجد ولم يخطِّطوا لمجابهة طويلة[53]. ويقول

---

(50) كيلاني «الاستراتيجيّة» ص154.

(51) العارف «النكبة» المجلد الثالث ص 718، 743.

(52) علي «الحرب» ص 249 ـ 50، العارف «النكبة» المجلد الرابع ص 850 ـ 51، لمزيد من التفاصيل عن النقاش الذي أحاط بهذه المزاعم، راجع مقالات إحسان عبد القدوس في مجلة «روز اليوسف» 13 و20 و27 حزيران (يونيو) 1950.

(53) محمد عزة دروزة «القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها» (بيروت ـ 1959) =

المؤرخون الإسرائيليون، أن الحظر الذي فرضته الأُمم المتّحدة على الأسلحة، ونتج عنه نقص شديد في الذخائر وقطع الغيار في الجانب العربي، قد ساعد المجهود الحربي الإسرائيلي مساعدة كبيرة[54].

عندما بدأت جولة القتال الثانية في التاسع من تموز (يوليو) كانت إسرائيل على أتم استعداد، فشنّت هجمات معاكسة مدمِّرة، وبالتالي كانت لها اليد العليا في ميدان المعركة. في الثاني عشر من تموز (يوليو) احتلّت إسرائيل اللد والرملة. البلدتين الفلسطينيتين الهامّتين الواقعتين على الطريق الرئيسيّة بين تل أبيب والقدس، وطردت عدداً كبيراً من سكانهما. كان لهذا الاختراق عواقب نفسية مدمّرة بالنسبة للفلسطينيين وبالنسبة لميزان القوى بين إسرائيل وجيرانها العرب. وقد أدَّى سقوط اللد والرملة إِلىٰ مشاحنات قاسية بين شرق الأردن ومصر. وقد اتهم الكتّاب العرب عبد الله وقائد جيشه البريطاني بالخيانة بسبب تقصيرهما في الدفاع عن المدينتين. مع أن غلوب كان قد حذَّر من عدم إمكانية الاحتفاظ بهاتين المدينتين في حال استئناف القتال[55].

أكثر من ذلك إن بعض الكتّاب اتّهموا عبد الله بالتواطؤ مع الصهيونيين وادعوا أن الضبّاط البريطانيين ولّوا وجوههم إِلىٰ الشطر الآخر عندما كانت

= ص175 ـ 77، التل «كارثة فلسطين» ص 203، 277 ـ 78، عبد المنعم «أسرار 1948» ص439، علي «الحرب» ص213، العارف «النكبة» المجلد الثالث ص 566 ـ 67.

(54) امينزور إيلان «أصول سباق التسلح العربي ـ الإسرائيلي: الأَسلحة، الحظر، القدرة العسكرية والقرار في حرب فلسطين سنة 1948» (لندن، 1996) ص 221 ـ 234، بني موريس «إعادة اختلاف 1948» مجلة دراسات فلسطينية 271/ 2 (شتاء سنة 1998) 92 ـ 93.

(55) آڤي شلايم «تواطؤ عبر نهر الأردن: الملك عبد الله، والحركة الصهيونية وتقسيم فلسطين» (أكسفورد، 1988) ص 262 ـ 63، عبد المنعم «أسرار 1948» ص 200 و443، 450 ـ 51، 453 ـ 54، علي «الحرب» ص 411، العقاد «قضية فلسطين» ص 96 ـ 97، هيكل «العروش» ص 257 و327. حتى لجنة التحقيق النيابية العراقية التي لم تكن غير ودية لشرق الأردن، ذكرت بصورة ضمنية أن المدينتين تم تسليمهما بدون قتال. راجع «تقرير لجنة التحقيق» ص 209 ـ 211.

القوّات الصهيونية تحتل المدينتين ولطرد سكانهما الفلسطينيين. أحد الكتّاب أكّد أن «الملك عبد الله وافق على الاجتماع والتفاوض مع العدو، وأنّه بذلك اعترف بوجود إسرائيل، وأنّه بصفته القائد الأعلى للقوّات العربية طعن جيشه وأمّته في الظهر، وغرس إسفيناً في الصفوف العربية استفاد منه العدو، الأمر الذي أدّى إلىٰ تدمير الائتلاف العربي[56].

إن الجيوش العربية، التي كانت أبعد ما تكون عن تنسيق عملياتها في جولة القتال الثانية، أخذت تتصرّف متفرّقة لأن شرق الأردن ومصر لم يكونا يثقان ببعضهما بعضاً[57]. وبعد سقوط اللد والرملة، اشتكى القائد الميداني المصري إلىٰ رؤسائه في القاهرة من فقدان التنسيق بين مختلف الجيوش العربية وطلب تحديداً واضحاً لخطوط عمليات قوّاته[58]. ونجحت إسرائيل في توجيه ضربات قاسية للجيوش العربية، وخاصة جيش مصر. وعلى حد قول «مؤرخ جديد» إسرائيلي «إن الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى تحولت بعد شهر تموز (يوليو) 1948 إلىٰ صراع مصري ـ إسرائيلي، بينما كان شرق الأردن و(العراق، ولبنان، وسورية) يقف موقف المتفرّج»[59].

في الثامن عشر من تموز (يوليو)، اليوم الذي تمّ فيه الاتفاق على الهدنة الثانية، أوجز القائد الميداني المصري الموقف العسكري بعبارات تبعث على الكآبة: فقد كان التقرير الجارح في صراحته الذي قدّمه المواوي، يعكس تدهور الوضع الاستراتيجي المصري منذ استئناف القتال في 9 تموز (يوليو). وكرّر

---

(56) علي «الحرب» ص416. بيد أن عبد الله وجّه اللوم إلىٰ مصر والحكومات العربية الأخرى في خسارة اللد والرملة. «عبد الله بن الحسين ـ التكملة» في كتاب عمر المدني «الآثار الكاملة للملك عبد الله بن الحسين» (عمان ـ 1979) ص261، هزاع المجالي «مذكراتي» (عمان 1960) ص 77 ـ 79.

(57) عبد المنعم «أسرار 1948» ص 404 ـ 405.

(58) شكيب «حرب فلسطين» ص 278 ـ 79.

(59) موريس «إعادة اختلاف 1948» 90.

التقرير الحديث عن نقص في عدد الدبابات والمعدات الثقيلة الأخرى لدى الجيش، وعن هبوط كميات الذخائر إلىٰ مستويات خطرة، وعن فقدان التنسيق بين الجيوش العربية. وتحدَّث التقرير متفجعاً عن فقدان التنظيم الداخلي، والاحتياطي الاستراتيجي، والتدريب الصحيح للجنود النظاميين، الأمر الذي أدَّى إلىٰ أخطاء فاضحة في ساحة المعركة. ومع أن التقرير أشار بصورة ضمنية إلىٰ تدني معنويات الجنود المصريين، فإن مصادر أخرى أعطت هذا العامل مزيداً من الأهمية[60]. وقد شدَّد القائد الميداني على أن قوَّاته أجهدت نفسها إلىٰ أبعد حد بدون أن تتوفر لها احتياطيات استراتيجيَّة تستطيع الاعتماد عليها. وأنذر التقرير أيضاً بأن الوضع الاستراتيجي للقوَّات المصرية قد ضعف لأنها لم تعد قادرة على الدفاع عن خطوط إمداداتها ومواصلاتها الطويلة، وقال التقرير في الختام إنه ما لم يكن القادة المصريّون مستعدين لإصلاح هذه المشاكل العسكرية الجسيمة فإنّه يدعو صراحة القيادة في القاهرة إلىٰ إيجاد حل سياسي للأزمة[61].

ولم يقف الأمر عند حد عدم تنسيق الاستراتيجيَّة العسكرية بين الدول العربية، بل إن هذه الدول تخاصمت حول كيفيَّة الردّ على قرار وقف إطلاق النار الذي أصدرته الأُمم المتّحدة في الخامس عشر من تموز (يوليو). ومع أن اللجنة السياسية لجامعة الدول العربيَّة وافقت في السادس عشر من تموز (يوليو) على وقف إطلاق النار في القدس فقط، فإن الأمين العام للجامعة عكس هذه الموافقة بعد يومين بموافقته على هدنة عامة. مرّة أخرى كان لهذا التبديل في موقف اللجنة السياسية علاقة بأن شرق الأردن ومصر كانا يفضلان الالتزام بالهدنة. وقد أبلغ الملك عبد الله رئيس وزراء لبنان رياض الصلح أن شرق الأردن لا يستطيع الاستمرار في القتال بسبب افتقاره إلىٰ الذخائر. وحذا العراق

(60) شكيب «حرب فلسطين» ص430.

(61) المصدر نفسه ص 291 ـ 94.

حذو شرق الأردن. وسواء أكان شرق الأردن يملك كمية كافية من الذخائر أم لا ـ كان اعتقاد الصلح أن حجّة نقص الذخائر هي قناع لنقص الإرادة السياسية للقتال ـ فإن قراره بقبول وقف إطلاق النار ترك مصر تحت رحمة هجوم إسرائيلي. ولم تكن لدى مصر ذاتها شهية لمزيد من القتال[62]. إن التوترات السياسية ضمن الائتلاف العراقي كانت تمزّق هذا الائتلاف إرباً إرباً[63] ومن الناحية النفسيَّة، فإنالاختلاف والمشاحنات حول وقف إطلاق النار أضعفت عزيمة الجنود العرب وجعلتهم يعزفون عن تعريض حياتهم للخطر[64].

الهدنة الثانية، 19 تموز (يوليو) ـ 14 تشرين الأوَّل (أكتوبر)

عندما تمّ الاتفاق نهائياً في 18 تموز (يوليو) على وقف إطلاق النار للمرة الثانية، كان الافتراض أن هذه الهدنة ستكون غير محدودة المدة. استفادت إسرائيل من هذه الهدنة لتوطد وضعها المتفوق بواسطة التحرّش بالقوّات المصرية ومهاجمتها. كانت القوّات الإسرائيلية تضرب على هواها المواقع المصرية المبعثرة وضعف وسائل الدفاع عن نفسها، والتي كانت قد اتخذت الوضع الجامد ولم تكن تمتلك موارد كافية ولا وحدات احتياطيّة.

وبدلاً من أن ينسّق القادة العرب استراتيجيتهم العسكرية، شرعوا يتخاصمون في جامعة الدول العربيَّة ويوجهون اللوم إِلىٰ بعضهم بعضاً عن الأداء

(62) مذكرة رياض الصلح السرِّيَّة نُشرت في جريدة «الحياة» البيروتية بتاريخ 16 آب (أغسطس) 1952. راجع أيضاف مكتب السجلات العامة البريطاني، القاهرة إِلىٰ وزارة الخارجية، 31 آب (أغسطس) 1948، وزارة الخارجية البريطانية 371/ 68376. ممدوح الروسان، «العراق وقضايا الشرق العربي القومية» (بيروت ـ 1979) ص 268 ـ 71. رسالة رئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح إِلىٰ رئيس الوزراء العراقي مزاحم الباججي بتاريخ 14 آب (أغسطس) 1948 استشهد بها القصري في كتاب «حرب فلسطين»، ص 205 ـ 206، كيلاني «الاستراتيجيَّة» ص128، شكيب «حرب فلسطين» ص291.

(63) «تقرير لجنة التحقيق» ص42.

(64) كيلاني «الاستراتيجيَّة» ص129

السقيم في ساحة المعركة. وفاقمت الهزيمة الانقسامات في صفوف العرب. وقد وصل انعدام الثقة بين مصر وشرق الأردن إلىٰ الأوج. وعندما زار الملك عبد الله مصر في شهر حزيران (يونيو) 1948 خلال الهدنة الأولى، بصفته القائد العام للقوّات العربية، طلب أن يزور مقر القيادة العسكرية المصرية للقوّات في فلسطين. رفضت مصر تلبية رغبته. وكتب الملك عبد الله أن الزيارة لم تحقّق أية نتيجة إيجابية لأن قيادته ظلّت مجرد قيادة رمزية[65].

استمرت المشاحنات، المرة تلو المرة، بين فاروق وعبد الله، حول حجم علم كل من البلدين في مناطق وجودهما في فلسطين. اشتكى فاروق شكوى مرة إلىٰ وسطاء للأمم المتحدة قائلاً إن العلم الأردني في إحدى المدن التي تحت سيطرة القاهرة أكبر حجماً ببضعة سنتيمترات من العلم المصري! إن التوترات والمناوشات طبعت بطابعها العلاقات بين الوحدات المصرية والأردنية في ساحة المعركة. علاوة على ذلك، قلما كتب أحد شيئاً عن الاحتكاك والخلاف بين القوّات العسكرية العربية والفلسطينيين. على سبيل المثال، أساءت القوات المصرية معاملة الفلسطينيين ولم تثق بهم واتهمتهم بالغدر. وازدادت الخلافات بين الوحدات العسكرية المصرية والسكّان المحليين بعد أن حاولت الوحدات المصرية نزع سلاح المقاتلين الفلسطينيين[66].

وقد بدا أن فاروق وعبد الله لم يدركا قط خطورة الحرب ضد إسرائيل. وكان الظاهر منهما أن اهتمامهما بوضع بلديهما الاستراتيجي أكثر من اهتمامهما بوضع إسرائيل الاستراتيجي. عندما اجتمعت جامعة الدول العربيّة في

(65) سليمان موسى «أيام لا تنسى» (عمان ـ 1982) ص313، كيلاني «الاستراتيجيَّة» ص134، العقاد «قضية فلسطين» ص96.

(66) عارف العارف «النكب» المجلد الثاني، ص 397 و400 و652 والمجلد الثالث ص728. مكتب السجلات العامة البريطاني، من سير ر. كامبل (القاهرة) إلىٰ مستر بيفن (وزارة الخارجية البريطانية 6 تموز (يوليو) 1948) وزارة الخارجية البريطانية 371/ 68857.

الإسكندرية في الثامن من أيلول (سبتمبر)، اقترحت مصر إنشاء «حكومة عموم فلسطين» في غزّة، وكان هذا الاقتراح ابتعاداً جذرياً عن الموقف السابق للجامعة. وبذلك اعترفت مصر نظرياً بحق الفلسطينيين في تقرير المصير. إن هزيمة مصر في ساحة المعركة كانت السبب في هذا التبديل في توجه سياستها. غير أن تبنيها لحكومة عموم فلسطين كان مردّه إِلىٰ الخلافات العربية والسياسات المحلية أكثر مما هو عائد إِلىٰ شدة المعارضة لإسرائيل[67]. لقد كانت الغاية المباشرة من حكومة عموم فلسطين المقترحة هي «إيجاد نقطة تركيز لمعارضة عبد الله واستخدام هذه الحكومة أداة لإحباط طموحه إِلىٰ توحيد الأجزاء العربية من فلسطين مع شرق الأردن»[68]. وفي هذا السياق، أوضح النقراشي لوسطاء الأُمم المتّحدة أن أية تسوية ناتجة عن ضم شرق الأردن لفلسطين العربية ستؤدي إِلىٰ تدمير ميزان القوى العربي[69]. استشاط عبد الله غضباً إذ إنه رأى أن هذه الحركة المصرية موجهة تحديداً ضد طموحه الإقليمي. انسحب الوفد الأردني من اجتماع الإسكندرية، وأعلن شرق الأردن بوضوح أنّه سوف «ينازع» شرعية هذه الحكومة[70]. إن إقامة حكومة عموم فلسطين في غزّة كانت بمثابة المغناطيس الجاذب للمنافسة بين مصر وشرق الأردن، كما أنّها عمقت الريبة وعدم الثقة في الصفوف العربية خلال الحرب وبعدها[71].

---

(67) علي «الحرب» ص 236 ـ 38، «أوراق حكومة عموم فلسطين» (بيروت، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بدون تاريخ). وقيل أيضاً إن مصر صادرت شحنة أسلحة أرسلتها بريطانيا إِلىٰ شرق الأردن. وقد زاد هذا العمل تسميم العلاقات المصرية ـ الأردنية. راجع عارف العارف في «النكبة» المجلد الثاني ص 452 و594، وآڤي شلايم في «صعود وسقوط حكومة عموم فلسطين في غزّة» مجلة دراسات فلسطينية 20/ 1 (1990) 39 ـ 40.

(68) شليم «حكومة عموم فلسطين» ص40.

(69) العارف «النكبة» المجلد الثالث ص675.

(70) مكتب السجلات العامة البريطاني E12817 وزارة الخارجية 371/ 68642 بدون تاريخ.

(71) «تقرير لجنة التحقيق» ص44، شكيب «حرب فلسطين» ص309، العقاد «قضية =

جولة القتال الثالثة: 15 تشرين الأوَّل (أكتوبر) 5 تشرين الثاني (نوفمبر)

بينما كانت مصر وشرق الأردن يتخاصمان، كانت إسرائيل توطد وضعها الاستراتيجي. في منتصف تشرين الأَوَّل (أكتوبر) خرقت إسرائيل الهدنة واستفردت القوَّات المصرية بهجوم كاسح في الجنوب. وقد حيدت القوَّات الإسرائيلية سلاح الجو المصري الصغير وطوّقت الوحدات البرِّيَّة المصرية في عدة مواقع. وشهدت هذه الجولة من القتال كثافة في الغارات الجويَّة الإسرائيلية على المواقع المصرية. كانت إسرائيل مسيطرة على الأجواء وكانت للقوَّات المصرية ضربات مؤلمة. إن هذا التطور الجديد بدّل تبديلاً دراماتيكياً التوزّع الاستراتيجي للقوَّات بين إسرائيل وجيرانها العرب، فكان ذلك شهادة لقدرة إسرائيل على الاستفادة من وقف إطلاق النار لبناء قدرة هجومية وللتخطيط استراتيجياً لكسب الحرب.

لقد وجد القائد الميداني للقوَّات المصرية قوّاته محاصرة ومعزولة في النقب فطلب إمداده بالذخائر بواسطة طائرات صغيرة. وطلب أيضاً التدخّل الفوري من قبل القوَّات الأردنية والعراقية لتخفيف الضغط عن جبهته. وعندما دعا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إِلىٰ وقف لإطلاق النار في الثاني والعشرين من تشرين الأَوَّل (أكتوبر)، كانت مصر قد خسرت سيطرتها على

= فلسطين» ص 104 ـ 105، هيكل «المفاوضات» ص 290 ـ 93، هيكل «العروش» ص328، شليم «حكومة عموم فلسطين» ص43. ظل موضوع إقامة حكومة فلسطينية مستقلة يسمِّم العلاقات بين الأردن ومصر مدة طويلة بعد سنة 1948. راجع «مضبطة الجلسة الأولى من دور الاجتماع العادي الثاني عشر» لمجلس جامعة الدول العربيَّة، 25 آذار (مارس 1950)، ومضبطة الجلسة الثانية لمجلس جامعة الدول العربيَّة، 27 آذار (مارس) 1950، ومضبطة الجلسة الثالثة لمجلس جامعة الدول العربيَّة، 29 آذار (مارس) 1950، ومضبطة الجلسة الرابعة لمجلس جامعة الدول العربيَّة، 8 نيسان (أبريل) 1950.

منطقة النقب بكاملها، وقوّاتها معزولة في ثلاثة مواقع متفرقة ليس بينها اتصال. وكانت مصر قد خسرت الحرب كلياً تقريباً. وما لم تقدم الجيوش العربية على عملية إنقاذ بالتنسيق مع مصر، تكون إسرائيل جاهزة لتوجيه ضربة ساحقة إِلىٰ مصر[72].

في ضوء اختلاف أهداف الدول العربية وعمق ارتيابها ببعضها بعضاً، لم يتوفَّر رد عربي جماعي. بعد يوم واحد من قرار مجلس الأمن الداعي إِلىٰ وقف إطلاق النار، زار النقراشي عمان لحضور اجتماع لرؤساء الوزراء العرب من أجل البحث في سُبُل ووسائل معالجة موضوع الهجوم الإسرائيلي على القوات المصرية في النقب. ولما استوضح الملك عبد الله الأوضاع الحقيقيَّة للجيش المصري، أجاب النقراشي بهدوء وبلهجة الدفاع عن النفس قائلاً إن «الجيش المصري في وضع جيد ولا حاجة لأخذ الدعاية الصهيونية مأخذ الجد». ثم، عندما عاد بعد ظهر اليوم ذاته أعضاء اللجنة السياسية للجامعة للاجتماع مع رؤساء الوزراء، استوضح عبد الله عما تستطيع الدول العربية أن تفعله لمساعدة الجيش المصري في النقب. فكان جواب النقراشي «إن الحكومة المصرية لا تطلب مساعدة من أحد وقد جئت إِلىٰ هنا لأعرف لماذا لم تقم الدول العربية الأخرى بشن هجوم لتخفيف الضغط عن الجيش المصري. أين الجيش العراقي وأين الجيش الأردني؟». عند هذا الحد انسحب الملك عبد الله من الاجتماع دون أن يرد على كلام النقراشي. عقد اجتماع ثالث في المساء، وتم فيه الاتفاق على أن تضع جيوش العراق وشرق الأردن وسورية خطة لمساعدة القوَّات المصرية المحاصَرة في الفالوجة. بيد أن هذه الخطة لم تخرج قط إِلىٰ حيِّز الوجود بسبب الرّيب المتبادل وعدم الثقة[73]. وقد عاد النقراشي إِلىٰ القاهرة

(72) شكيب «حرب فلسطين» ص322، كيلاني «الاستراتيجيَّة» ص137، علي «الحرب» ص 244 ـ 45.

(73) شكيب «حرب فلسطين» ص ضبّاط255 ـ 26، العارف «النكبة» المجلد الثالث=

خالي الوفاض. أصبحت الحرب في فلسطين حرباً خاصة أكثر مما هي حرب عربية ـ إسرائيلية.

في تلك الأثناء، أخذت تتدهور أوضاع القوَّات المصرية المحاصَرة في الفالوجة ـ والتي كانت تمثِّل ثلث الجيش المصري ـ حسب قول عبد الناصر ـ وكان التدهور سريعاً، لا سيما وأنه لم يظهر ما يشير إِلىٰ أيّة إغاثة. ومع أن مجموع عدد القوات المصرية ارتفع ارتفاعاً كبيراً بين 15 أيار (مايو) 1948 وشهر تشرين الأَوَّل (أكتوبر) من 10,000 إِلىٰ نحو 45,000 فإنّها لم تبلغ مبلغ الند لقوَّات الدفاع اليهودية التي كانت أفضل منها تسليحاً وتدريباً، والتي كانت متفوقة عددياً على أعدائها العرب. إن القائد الميداني المصري، الذي كان في حالة من القنوط واليأس، طلب من حكومته إيجاد حل سياسي للصراع[74].

أحد الأسئلة الذي يثير الفضول هو لماذا لم يتقدَّم شرق الأردن لمساعدة مصر؟ المصريون يعتقدون أنّهم طُعنوا في الظهر. وهم يوجهون اللوم إِلىٰ الملك عبد الله لأنه عرَّض أمن الجيش المصري للخطر بانسحاب قوّاته من اللد والرملة وبتقاعسه أمام الهجوم الإسرائيلي على القوّات المصرية المحاصَرة. وقد ادَّعى وزير الحربية المصري في جلسة مغلقة للبرلمان المصري بتاريخ 30 تشرين الثاني (نوفمبر) 1948 أنه «إذا كانت الجيوش العربية لا تقاتل، فيجب أن أعلن هنا أن مصر ستقاتل وحدها وبوسائلها»[75]. وبكلام مماثل، قال النقراشي أمام البرلمان أن مصر، خلافاً للدول العربية الأُخرى، استجابت فعلاً لطلبات المساعدة العسكرية التي قدّمها شرق الأردن. وقال أيضاً إن القوَّات اليهودية

= ص ص: 749 ـ 51، بدري «الحرب» ص 410 ـ 12، كيلاني «الاستراتيجيّة» ص137.

(74) شكيب «حرب فلسطين» ص 235 ـ 42، عبد المنعم «أسرار 1948» ص506، العارف «النكبة» المجلد الرابع ص801.

(75) شكيب «حرب فلسطين» الصفحتان 364 و374.

كانت ستحتل القدس لو لم تبادر مصر إِلىٰ مساندة الجيش الأردني[76].

إن ما توصّلت إليه لجنة التحقيق النيابية العراقية يدحض أقوال النقراشي. فقد أكّد العراقيون، المرة تلو المرة، أن مصر كانت تلجأ إِلىٰ التسويف ولم تستجب لطلباتهم الخاصة بالتعاون العسكري. وتقول لجنة التحقيق إن مصر، منذ البداية، رفضت توحيد الصف عسكرياً مع بقية الدول العربية[77]. ولكن النتيجة التي توصّلت إليها لجنة التحقيق يخالفها بعض الضبّاط العراقيين الذين خدموا في فلسطين، كما خالفها العديد من المؤرخين العرب الذين يؤكِّدون أن الأردنيين والعراقيين على حدّ سواء، لم يفعلوا الكثير للمساعدة في تخفيف الضغط عن القوّات المصرية المحاصَرة. وبدا أن شرق الأردن والعراق أدارا آذاناً صمّاء إِلىٰ نداءات القوّات المصرية. ويقال إن الملك عبد الله شعر بالسرور لأن إسرائيل أذلّت خصمه العربي الرئيسي ـ مصر. إن الكتّاب العرب يتهمون عبد الله وقائد جيشه البريطاني، غلوب باشا، بالتواطؤ مع القوّات اليهودية لطرد القوّات المصرية من فلسطين وتقاسم الأرض فيما بين الجانبين. إن كتابة التاريخ العربي بمجمله، لا يعطي الكثير من الصدقية إِلىٰ مزاعم عبد الله وغلوب بأن شرق الأردن كان منشغلاً انشغالاً كاملاً بالحرب ولم يكن بقدرته أن يخصِّص أَو يجنِّد قوات جديدة لمساعدة مصر بصورة فعَّالة. وكان الرأي أن إيشتاين وأسياده البريطانيين مذنبون بالتآمر ضد الأمة العربية[78].

---

(76) المصدر السابق ص378.

(77) «تقرير لجنة التحقيق» ص 213 ـ 15.

(78) التل «كارثة فلسطين» ص 243 ـ 67، العارف «النكبة» المجلد الثالث ص 611، 659 ـ 60، 744 ـ 45، المجلد الرابع ص 799، 820 ـ 22، 839 ـ 40، 890 ـ 96، عبد المنعم «أسرار 1948» ص 541 ـ 43، 686 ـ 87، العقاد «قضية فلسطين» ص102، عبد الساتر «كارثة فلسطين» ص56، هيكل «المفاوضات» ص306. قدمت لجنة التحقيق النيابية العراقية رواية تختلف عن الحديث العربي السائد. أكّدت اللجنة أنّه رغم محاولات العراق المتكررة لمساعدة القوّات المصرية المحاصَرة، لم تنسق القاهرة أنشطتها العسكرية مع بغداد بسبب الخلافات السياسية والشكوك مع الهاشميين. «تقرير لجنة التحقيق» ص 43 ـ 46.

الجولة الأخيرة: كانون الأَول (ديسمبر) 1948
كانون الثاني (يناير) 1949

كانت لإسرائيل اليد العليا خلال جولة الحرب الأخيرة. وقد واصلت ضغطها على القوّات المصرية المحاصَرة في الفالوجا لإرغامها على الاستسلام، لكي توجّه بذلك صدمة نفسية ساحقة إِلىٰ مصر وترغم القاهرة على السعي من أجل السَّلام. وعندما اشتكى مسؤولون عرب ومصريون إِلىٰ الجنرال رايلي Riley كبير مراقبي الأُمم المتّحدة في فلسطين، من انتهاكات إسرائيل لوقف إطلاق النار، قال لهم بصراحة جافّة إن الهدنة الحالية غير قابلة للاستمرار بسبب السيطرة الإسرائيلية العسكرية. وكانت نصيحة الجنرال ريالي للمسؤولين العرب أن يفاوضوا لعقد هدنة دائمة مع إسرائيل.

بين العاشر والثاني عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) اجتمع القادة العسكريون العرب في القاهرة لوضع تقييم للوضع العسكري. وقد رفعوا أحد أكثر التقارير شمولية، إِلىٰ اللجنة السياسية لجامعة الدول العربيَّة. لقد قارن التقرير بين كفتي ميزان القوى للقوّات الإسرائيلية والعربية واستنتج أن القوّات الإسرائيلية تتمتع بتفوّق استراتيجي على سائر الدول العربية. وحذّر القادة العسكريون في تقريرهم من أن الوضع الدفاعي الراهن للجيوش العربية مصيره أن يؤدي في نهاية الأمر إِلىٰ هزيمة في حرب فلسطين. وأورد التقرير أربعة أسباب للأداء الهزيل الذي اتصفت به الجيوش العربية: (1) لم تكن الجيوش العربية مستعدة للقتال في حرب طويلة، (2) أخفقت الدول العربية في تعبئة قوّات وموارد كافية واستخدامها بصورة فعّالة لكسب الحرب، (3) لم تكن هناك قيادة موحّدة لإدارة وتنسيق جهود الجيوش العربية المختلفة، (4) خلافاً لإسرائيل لم تستفد الدول العربية من الهدنتين للتعويض عن النواقص العسكرية[79].

(79) «تقرير لجنة التحقيق» ص 218 ـ 20، عبد المنعم «أسرار 1948» ص: =

ركَّزت توصيات القادة العسكريين في المقام الأول على الحاجة إلىٰ إتاحة الفرصة للجيوش لكي تخوض الحرب بطريقة مهنية وبدون أن تعرقل أعمالها اعتبارات سياسية. وقبل اتخاذ أي قرار عسكري، حثَّ التقرير السياسيين على إبقاء القادة العسكريين لبلدانهم على اطلاع بالأهداف السياسية. في نهاية التقرير دعا القادة العسكريون رؤساءهم المدنيين إلىٰ تعبئة كل موارد الدول العربية من أجل توفير ما يحتاج إليه الأمر من الرجال والعتاد لكسب هذه الحرب[80].

مرة أخرى، وعلى غرار ما حدث للتقارير السَّابقة، لم يُترجم هذا التقرير إلىٰ عمل. فلم يكن الحكام العرب قادرين على تنسيق استراتيجيتهم العسكرية والاتفاق على خطة مؤقتة لإغاثة الوحدات المصرية المحاصَرة في الفالوجا. كانت هناك انشقاقات عميقة ضمن الائتلاف العربي حالت دون قيام تعاون عسكري ذي معنى. ومع نهاية العام 1948، بدا أن المسؤولين المصريين قد أدركوا هذه الحقيقة وكان أملهم أن يوجد حل سياسي يمكنهم من سحب قوَّاتهم من الفالوجا بطريقة مشرفة[81]. وبالرغم من هذا الوعي المتأخر للأمور، لم يوافق القادة المصريون على القرار الذي تخذه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بوقف إطلاق النار بتاريخ 16 تشرين الثاني (نوفمبر) ما لم يوجد حل للّواء المحاصَر في الفالوجا.

= 374 ـ 75. شكيب «حرب فلسطين» ص348، علي «الحرب» ص 252 ـ 54، العارف «النكبة» المجلد الثالث، ص قوَّات 734 ـ 37.

(80) «تقرير لجنة التحقيق» ص 218 ـ 20، عبد المنعم «أسرار 1948» ص 374 ـ 75، شكيب «حرب فلسطين» ص348، علي «الحرب» ص 252 ـ 54، العارف «النكبة» المجلد الثالث، ص 754 ـ 57. بعض المؤرخين العرب يؤكد أن «القيادة اليهودية كانت على علم بالنتائج السرِّيَّة لهذا الاجتماع عن طريق القيادة الأردنية وعن طريق البريطانيين، الذين يقال إنهم كانوا متواطئين مع الوكالة اليهودية. العارف «النكبة» المجلد الثالث، ص 765، علي «الحرب» ص254، شكيب «حرب فلسطين» ص 249 ـ 53.

(81) شكيب «حرب فلسطين» ص 354 ـ 57، 382.

في 22 كانون الأَول (ديسمبر) اغتنم قادة إسرائيل الفرصة لعلمهم أن عبد الله لن يساند مصر عسكرياً، فشنّوا ثاني هجوم على مصر. ونجحوا في هذا الهجوم بإرغام القوَّات المصرية على التراجع عبر الحدود الدولية. ومرة أخرى ظلت جامعة الدول العربيَّة سلبية في موقفها ولم تقدم على عمل عربي مشترك للردّ على الهجوم الإسرائيلي الجديد. وبدافع الرغبة اليائسة في إيقاف اندفاع إسرائيل إِلىٰ الأراضي المصرية، ناشدت القاهرة كلاً من لندن وواشنطن أن تقدم مساعدة، وقد رأت بريطانيا في تهديد إسرائيل للسيادة المصرية فرصة لتطبيق أحكام معاهدة سنة 1936 والحصول على إعجاب حليفتهم المحاصرة عن طريق رسم خطوط حمر لتوسع إسرائيل[82]. إن المؤرخين العرب يلوذون بالصمت بشأن التدخل البريطاني لمصلحة مصر. إن إعطاء البريطانيين أي فضل في إيقاف الزحف الإسرائيلي إِلىٰ عمق الأرض المصرية، من شأنه أن يتعارض مع الصورة التي يرسمها المؤرخون العرب لبريطانيا كمؤيدة فاعلة للصهيونيين. لقد ادعى أحد الكتّاب «أن بريطانيا قد تكون شجعت العرب على الدخول في حرب لأنها كانت تعلم علم اليقين أنّهم لا يستطيعون ربح الحرب بسبب ضعف جيوشهم. وإن تدمير الجيوش العربية سيجعل العرب معتمدين على الغير وبذلك تتم المحافظة على النفوذ البريطاني في المنطقة»[83]. وكان كاتب عربي آخر أكثر صراحة إذ قال «في التحليل النهائي كان البريطانيون مصدر الشر»[84].

---

(82) مكتب السجلات العامة البريطاني، القاهرة إِلىٰ وزارة الخارجية البريطانية، 29 كانون الأَول (ديسمبر) 1948، وزارة الخارجية 371/ 69289، شكيب «حرب فلسطين» ص 400 و407. إن الملك فاروق بدافع سعيه اليائس لإيقاف الاندفاع الإسرائيلي إِلىٰ الأراضي المصرية، اجتمع مع سفير الولايات المتحدة ووجّه رسالة عاجلة إِلىٰ الرئيس هاري ترومان يلح عليه فيها لكي يتدخّل شخصياً لإيقاف تقدم القوَّات الإسرائيلية. هيكل «المفاوضات» ص300.

(83) عبد المنعم «أسرار 1948» ص 193 ـ 94، 196 ـ 97 و694. هيكل «المفاوضات» ص274.

(84) العارف «النكبة» المجلد الثالث، ص665.

لقد أرادت بريطانيا أيضاً، وفق أقوال اثنين من الكتّاب العرب، أن تبرهن للعالم أن مصر عاجزة عن الدفاع عن قناة السويس، الأمر الذي يتطلّب وجود القوّات البريطانية هناك(85). إن ما يبعث على السخرية أن كتابة التاريخ التقليدية الصهيونية والعربية تنظر من كلا الجانبين إلىٰ بريطانيا باعتبارها العدو. وسياسة بريطانيا تجاه فلسطين كانت عامل توازن صعب، إذ إنها كانت ممزّقة بين مصالحها الإمبريالية من جهة وما يفرضه عليها تحالفها مع الولايات المتحدة من جهة أخرى. مع حلول نهاية سنة 1948، كانت بريطانيا شديدة الحرص على شرذمة وإضعاف الوضع العربي وصولاً إلىٰ احتمال «سلم تفرضه إسرائيل»، وبلغ حرصها هذا حدّ المحاولة الفاشلة للتوسط بين مصر وشرق الأردن. وقد استغلّت إسرائيل ببراعة الشرخ بين البلدين لمصلحتها(86).

وما إن اجتازت القوّات الإسرائيلية الحدود الدولية بين فلسطين ومصر، حتى بادرت بريطانيا والولايات المتحدة إلىٰ العمل بصورة نشطة لوضع نهاية للأعمال الحربية. لقد اقترحت الأُمم المتّحدة وقفاً لإطلاق النار قبلته مصر وإسرائيل في مطلع كانون الثاني (يناير) 1949. قرَّر الملك فاروق الانفكاك من الورطة الفلسطينيَّة. بتاريخ 13 كانون الثاني (يناير) بدأت مفاوضات ثنائية بين مصر وإسرائيل بمساعدة القائم بأعمال وسيط الأُمم المتّحدة، رالف بانش Ralph Bunche في جزيرة رودس، وتم توقيع اتفاقية هدنة بعد ذلك بستة أسابيع، أي في 24 شباط (فبراير). وهذه الاتفاقية وضعت نهاية رسمية لحالة

---

(85) عبد المنعم «أسرار 1948» ص 694 ـ 95، هيكل «العروش» ص 103 ـ 104.

(86) مكتب السجلات العامة البريطاني، القاهرة إلىٰ وزارة الخارجية البريطانية، 20 كانون الأَول (ديسمبر) 1948 وزارة الخارجية 371/ 68644، وزارة الخارجية البريطانية إلىٰ واشنطن، 22 كانون الأَول (ديسمبر) 1948، وزارة الخارجية 371/ 75344، من سير ر. كامبل إلىٰ وزارة الخارجية البريطانية، 27 كانون الأَول (ديسمبر) 1948، وزارة الخارجية 371/ 68644، القاهرة إلىٰ وزارة الخارجية البريطانية، 31 كانون الأَول (ديسمبر) 1948، وزارة الخارجية 371/ 68603.

الحرب بين إسرائيل ومصر. وقد حذت الدول العربية الأخرى حذو مصر بتوقيع اتفاقيات ثنائية مع إسرائيل: لبنان بتاريخ 23 آذار (مارس)، شرق الأردن بتاريخ 3 نيسان (أبريل)، وسورية بتاريخ 20 تموز (يوليو).

ومع أن المفاوضين المصريين في رودس طلبوا تنازلات كبيرة على الأرض في منطقة النقب، إلاَّ أنهم كانوا يرغبون في الحد من خسائرهم وإيجاد طريقة مشرفة للخروج من الورطة الفلسطينيَّة. في أواخر الأربعينيات، كما في أواخر السبعينيات من القرن العشرين، شعرت مصر بالمرارة كما شعرت أنَّها لا تلقى التقدير من الدول العربية الأخرى بحجّة أنّها كانت الأولى في خرق وحدة الصفوف رسمياً مع هذه الدول. ولذلك آثرت مصر المفاوضات الثنائية مع إسرائيل لكي تحصل في رودس على صفقة أفضل مما تحصل عليه الأطراف العربية الأخرى. وقد وافقت إسرائيل على وجود مصري عسكري في قطاع غزّة لفكّ الحصار عن اللواء المصري في الفالوجا ولجعل العوجا منطقة منزوعة السلاح. لقد كان بوسع إسرائيل أن تحتل بسهولة قطاع غزّة وتقدّمه إِلىٰ الملك عبد الله. غير أن مصر أرادت أن تحتفظ بقطاع غزّة لأنّها لم تكن راغبة في حصول شرق الأردن على مكاسب إضافية على الأرض والحصول على حدود مشتركة مع مصر. إن الملك فاروق قدّم تنازلات سياسية وعسكرية لإسرائيل للحيلولة دون حدوث ذلك.

كتابة التاريخ العربي تلوذ بالصمت إزاء المباحثات غير الرسمية التي جرت في باريس في أواخر سنة 1948 بين كمال رياض، مبعوث الملك فاروق، ومسؤولين إسرائيليين، وبصورة خاصة إلياس ساسون، وقد تناولت هذه المباحثات مسائل سياسية أوسع. ومن بين هذه المسائل علاقات إسرائيل مع مصر والدول العربية الأخرى. لقد فعلت إسرائيل كل ما في وسعها لبذر بذور الشقاق في الصف العربي. وفي هذا السياق اعتبر دافيد بن غوريون توقيع اتفاقية الهدنة مع مصر، كبرى الدول العربية، أنه الحدث الأكبر في عام حافل

بالأحداث الهامّة أعقب تأسيس دولة إسرائيل وانتصاراتها اللاحقة في ساحة المعركة.

العواقب السياسيَّة

من حيث السياسة الداخلية عقَّدت الهزيمة العسكرية قدرة الحكومة المصرية على معالجة الوضع الداخلي السياسي ـ الاقتصادي غير المستقر. لقد كثَّفت الحكومة قمعها للإخوان المسلمين وفي نهاية الأمر حلّت تنظيم الإخوان المسلمين في شهر كانون الأول (ديسمبر) بعد أن قامت إحدى فرق هذا التنظيم بأعمال عنف سياسي وأعمال إرهابية[87]. بعد أقل من شهر اغتيل النقراشي. وعضو الإخوان المسلمين الذي نفّذ الاغتيال قال أمام إحدى المحاكم المصرية أنه قتل النقراشي بسبب تآمره مع اليهود[88]. وهكذا صار المسرح مهيئاً لخصومات دموية في المستقبل بين الدولة والإخوان المسلمين.

إن التوترات بين النظام الملكي والضبّاط العسكريين الذين شعروا بالاستياء وقد سبق لهم أن قاتلوا في فلسطين، هذه التوترات ازدادت حدّتها. وبدافع الخوف من احتمال لجوء الجيش المصري المهزوم إلىٰ التمرّد، لم تسمح الحكومة المصرية للوحدات التي قاتلت في فلسطين بالعودة إلىٰ قواعدها في القاهرة، بل أرغمتها على البقاء مدة من الزمن في الإسماعيلية. وقد جرى استجواب بعض الضبّاط الأحرار، بل إنهم اتهموا بالتواطؤ مع الإخوان المسلمين للتحريض على عدم الاستقرار[89]. كان نظام الحكم الملكي قد

(87) شكيب «حرب فلسطين» ص16، العقاد «قضية فلسطين» ص112. جورج كيرك «الشرق الأوسط 1945 ـ 1950» (لندن ـ 1954) ص291. يقول عارف العارف محاججاً أن الملك فاروق كان هو البادىء في قمع الإخوان المسلمين لأنه كان مستاء من أدائهم الرائع في فلسطين خوفاً من أن يتمكّنوا بعد الحرب من تحدي سلطته، العارف «النكبة» المجلد الرابع، ص 844 ـ 45.

(88) العارف «النكبة» المجلد الرابع، ص 845 و913.

(89) شكيب «حرب فلسطين» ص435.

أضعفته حرب فلسطين بحيث أصبح الأمر مسألة وقت قبل أن يقفز العسكريون ويستولوا على السلطة[90]. إن الأعمال العسكرية كانت، المرة تلو المرة، تؤدي إلىٰ عكس النتائج المتوقعة. فقد كان تدخّل فاروق في فلسطين يهدف جزئياً إلىٰ توطيد سلطته عن طريق استثارة عواطف الوطنيين المصريين. لكن النتيجة كانت أن التدخّل أضعف فاروق إضعافاً كبيراً وأدّى في نهاية الأمر إلىٰ سقوطه.

لم تكن مصر الدولة العربية الوحيدة التي تعرّضت لتحول دراماتيكي بعد الحرب. فقد كانت للهزيمة في سنة 1948 آثار مدمّرة في سائر الأراضي العربية وأصبحت أنظمة الحكم القديمة، بلداً بعد الآخر، عرضة لتيارات أيديولوجية كنست في نهاية الأمر هذه الأنظمة القديمة. لقد حدث انقلاب في سورية سنة 1949 فأطاح بالرئيس شكري القوتلي وأقام نمطاً من التدخّل العسكري في السياسة العربية. واغتيل الملك عبد الله في سنة 1951، ودخلت مصر فترة من عدم الاستقرار السياسي بلغت ذروتها في ثورة الضبّاط الأحرار التي حدثت في شهر تموز (يوليو) 1952. بعبارة أخرى، هزيمة سنة 1948 أدّت إلىٰ عسكرة السياسة العربية.

علاوة على ذلك، فاقمت الحرب وما تبعها الخصومات العربية، وتلاشت الآمال الكبيرة التي كانت معلقة على جامعة الدول العربيَّة. إن مصر، كبرى البلدان العربية وأقواها، أذلت بهزيمتها على يد الدولة اليهودية الناشئة. ولعبت حرب فلسطين دوراً هاماً في تسميم التفاعلات العربية. مع أن الأنظمة القديمة انهارت في نهاية الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، فإن أنظمة الحكم الجديدة الراديكالية التي استولت على السلطة واصلت التناحر والشجار على نحو أشد من السابق. لقد استمرت المصالح الفردية للدولة تطغى على المصلحة القومية بغضّ النظر عن شكل النظام الذي في السلطة.

أكثر من ذلك، إن الهزيمة العربية وكتابة تاريخها أثّرت تأثيراً حاسماً على

(90) العارف «النكبة» المجلد الرابع، ص 851 ـ 52.

العلاقات بين المجتمعات المدنية وحكوماتها. كما إن الكتّاب العرب، بتوجيههم اللوم إلىٰ فساد وخيانة المسؤولية السياسية الحاكمة، قد عزّزوا، دون قصد، وعمّقوا المقولة التآمرية في الثقافة السياسية العربية. وكانت لدى العرب قناعة بأن الحرب ضد الدولة اليهودية الصغيرة كان يمكن كسبها لولا تواطؤ القادة العرب مع الدول الأجنبية. وخسارة الحرب لم يكن سببها الوحيد الضعف المتأصّل في الائتلاف العربي، بل كان سببها أيضاً أن العمل السياسي العربي كان موبوءاً بالفساد. ولم يعد المواطنون يثقون إطلاقاً بحكوماتهم، ولم يكن بالإمكان توطيد المؤسَّسات السياسية في غياب الثقة والتعامل المهذب بين الدولة والمجتمع.

كان يأمل كثيرون من العرب أن تؤذن نهاية الاستعمار ببزوغ فجر جديد من السياسة الليبرالية ـ الديموقراطية في العالم العربي، ضمن علاقة جديدة بين الحكومات ومواطنيها. غير أن الهزيمة العربية وما تبعها من توزيع الملامة حطّم كل ذلك. وأصبح العمل السياسي العربي في أعقاب الهزيمة موبوءاً بالمؤامرات. . كان نشدان الإصلاح السياسي لا بدّ له من انتظار مجيء مخلّص جديد، يلغي كلياً السياسة القديمة. بعد سنة 1948، جاء الرجال الجُدد الذين امتطوا صهوات الجياد واستولوا على السلطة في مصر، والعراق، وسورية، فوعدوا بأن يفعلوا ذلك بالضبط. إن الفرسان الجُدد لم يفشلوا فقط في إنقاذ الشرف العربي، بل ضاعفوا بمغامراتهم العسكرية، المكلّفة خيبة الأمل العربية ووسعوا الهوة بين المحكومين والنخبة الحاكمة.

طرح فؤاد سراج الدين، وهو عضو في مجلس الشيوخ المصري معروف بصراحته، تساؤلات في جلسة مغلقة لمجلس الشيوخ بتاريخ 30 تشرين الثاني (نوفمبر) 1948، عن نيّات القادة العرب وإدارتهم للحرب. وهو اتهم الأنظمة العربية، ومن ضمنها نظام الحكم في مصر، بالنفاق السياسي والنفعية لأنهم لم يطلعوا مواطنيهم على الوضع الحقيقي في فلسطين. ونوّه سراج الدين بأن

الحكومات العربية التي هدرت الموارد البشرية والمادِّيَّة في الحرب، قبلت بصورة ضمنية قرار الأُمم المتّحدة بتقسيم فلسطين. وقد تحدّى الحكومات العربية بأن تسلك إحدى طريقين، فإما أن تقاتل وتكسب الحرب أَو أن توقف هذه الأحجية المكلفة وتقول للشعب إن إسرائيل وُجدت لتبقى[91]. إن مقاضاة سراج الدين للحكومات العربية هي مقاضاة لمواقف الدول العربية التي تجمع بين الضدين وتقلب مواقفها في حرب فلسطين. فلم يكن في العالم العربي إجماع على موقف من إسرائيل، وبدلاً من التدخّل للدفاع عن الفلسطينيين وتدمير إسرائيل، كان تدخّل مصر حالة نموذجية من الخلاف الداخلي والطموح الإقليمي.

---

(91) شكيب «حرب فلسطين» ص 375 ـ 76.

8 سورية وحرب فلسطين: الكفاح ضد «مشروع سورية الكبرى» الذي تبنّاه الملك عبد الله

جوشوا لانديس Joshua Landis

الأبحاث الأخيرة في موضوع حرب 1948 ركّزت على الاهتمامات الإسرائيلية. إن الدراسات الاجتهادية خلال العقدين الأخيرين ركّزت على أهمية التحالف بين الصهيونية وشرق الأردن الذي نشأ خلال الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين[1] وكان من شأن فتح محفوظات الوثائق (الأرشيف) الإسرائيلية للباحثين أنّه ثبّتَ هذا النهج من التمحيص، الذي يعرض ميزان القوى في المنطقة في ضوء جديد كلياً[2]. فاليشوف، أي السكّان اليهود في فلسطين، لم يكونوا داوود الذي يقاتل جوليات العربي، حسبما علمنا من هذا النهج. وهذا يعكس جزئياً ميزان القوى العسكرية، ولكنّه يعود أيضاً إلىٰ التفاهمات السياسية التي توصّل إليها الزعماء الصهيونيون، والملك عبد الله

من أجل التوسع في الحجج الواردة في هذا الفصل من الكتاب راجع كتاب جوشوا لانديس ومايكل دوران «الحرب العربية ـ الإسرائيلية سنة 1948. التنافس بين العرب وصنع نظام الدولة الإقليمية» «The Arab-Israeli War of 1948: Inter-Arab Rivalry and the Making of a Regional State system» (برنستون، نيوجيرسي، سيصدر قريباً).

(1) أشهر ما كُتب في هذا الموضوع هو كتاب آفي شلايم «تواطؤ عبر نهر الأردن: الملك عبد الله، والحركة الصهيونية، وتقسيم فلسطين» (أكسفورد ونيويورك، 1988).

(2) آفي شلايم «النقاش حول 1948» المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط IJMES عدد 27 (1995) ص 287 ـ 304.

والبريطانيون. لدينا الآن فهم أكثر وضوحاً لحالة تفكّك الوحدة التي كان عليها العرب، وفهم أكثر وضوحاً لسبب عدم وجود إِلاَّ القليل مما يجعل «اليشوف» يخشون الجيش الأردني، وإِلىٰ أي حد اقترب الصهيونيون من تجنّب الحرب مع الدول العربية كلياً[3]. لقد ركّز «المؤرخون الجدد» على إسرائيل والأردن على حساب الدول العربية الأخرى، التي لا نعرف عنها إِلاَّ القليل نسبياً، وليس بالأمر المفاجىء أن الدول العربية كانت هي أيضاً متأثِّرة بالحوار السرِّي بين عمان وتل أبيب، وبالخطر الذي يمثّله هذا الحوار.

بالنسبة إِلىٰ سورية، خطر حوار الملك عبد الله مع الوكالة اليهودية لم يكن كامناً في احتمال أن يساعد هذا الحوار «اليشوف» على أن يصبحوا دولة، وهو احتمال كان معظم الناس يعتقدون أنّه احتمال ضئيل. كان الخطر الحقيقي يكمن في إمكانية إتاحة الفرصة أمام الهاشميين ليكونوا القوة المسيطرة في المنطقة. ومنذ بداية الحرب كان الهمّ الأول للدول العربية هو النزاع بين الدول العربية نفسها[4]. كان جميع القادة العرب يتمنّون بالتأكيد أن يتمكّنوا من إلحاق الهزيمة بالصهيونيين والحفاظ على فلسطين عربية ـ وجميعهم أطلقوا أقوالاً ذات صبغة حربية وتظاهروا كأن في قدرتهم أن يهزموا اليهود ـ ولكنهم لم يمتلكوا خططاً لخوض المعارك ولا القدرة على خوضها. ومنذ البداية، كان الكفاح

(3) توماس ماير «وحدة العمل العربي وقضية فلسطين، 1945 ـ 48» مجلة دراسات الشرق الأوسط العدد 22 (1986) ص 331 ـ 49، ومقالة «غزو مصر لفلسطين 1948» مجلة دراسات الشرق الأوسط» العدد 22 (1986) ص 20 ـ 35.

(4) الأعمال التي تُبحث في موضوع الحرب من منظور المؤثرين من العرب والتي تشارك في بعض الاستنتاجات المعروضة هنا هي أعمال مايكل دوران «القومية العربية قبل عبد الناصر: سياسة صراع القوى في مصر والقضية الفلسطينية» (نيويورك، 1999)، تزفي إيلبيليغ «المفتي الأكبر» (تل أبيب، 1989) وكذلك تزفي إيلبيليغ «لماذا لم تنشأ فلسطين مستقلة في سنة 1948؟» مجلة جيروزاليم كوارتر لي العدد 50 (1989) ص 3 ـ 22، وموشي ماعوز «سورية وإسرائيل: من الحرب إِلىٰ صنع السلام» (نيويورك ـ 1995).

يدور حول ميزان القوى في المنطقة وحول مستقبل العالم العربي. تلك لم تكن حرباً خِيضت لتدمير الدولة اليهودية[5].

لقد كان جلياً في دمشق بصورة خاصة أن الصراع كان صراعاً بين العرب أنفسهم. وخلال حرب سنة 1948 في فلسطين، كافح الرئيس شكري القوتلي من أجل حماية استقلال بلده. وكان تقدير القوتلي للأمور أن سورية تواجه أكبر تهديد من ملك الأردن، الملك عبد الله، وليس من اليشوف. إن الملك عبد الله، بعد أن أصبح حاكم شرق الأردن، لم يكتم طموحه إِلىٰ توحيد الأراضي العربية المركزية في سورية الكبرى، التي تشمل فلسطين، وسورية، ولبنان، والأردن. كان هدفه النهائي أن يكون له عرش في دمشق. لقد كان الملك عبد الله مصمِّماً على تحويل مملكته الصحراوية الصغيرة إِلىٰ دولة لها السيطرة في المشرق. وقد خاضت سورية والأردن، منذ حصول كل منهما على الاستقلال، حرباً كلامية حول مسألة سورية الكبرى. وما إن تحقّق الجلاء الفرنسي عن سورية في سنة 1946، حتى شرع عبد الله يروِّج لمشروعه بإثارة فتنة في سورية، وبتشجيع التمرّد داخل الجيش السوري، وتشكيل تحالفات مع البلدان المجاورة لسورية. كان شكري القوتلي في خوف دائم من أن يستغل الملك عبد الله النِّزاع لتنفيذ مشروعه، أي مشروع سورية الكبرى، أولاً بتوسيع مملكته بواسطة ضمّ الأجزاء العربية من فلسطين ثم بتوجيه ضربة إِلىٰ دمشق ذاتها. وكان الرئيس القوتلي يرى أن الحرب في فلسطين وفَّرت للملك عبد الله فرصة مثالية لإسقاط نظام الحكم الجمهوري في سوريا وللاندفاع نحو تحقيق طموحه بإعادة تأسيس حكم هاشمي في دمشق. إن كل مرحلة من مراحل

---

(5) إن المفكرات اليومية، والمذكرات الشخصية، والمذكرات الرسمية المتزايدة العدد التي كتبها رجال دولة ينتمون إِلىٰ فترة 1948 قد أصبحت الآن منشورة وهي نادراً ما تأتي على ذكر الخطر الذي تمثّله إسرائيل. إن صفحاتهم حافلة بالحديث عن التناحر بين الدول العربية.

التخطيط السوري للحرب في فلسطين يكون لها معنى عندما نراها عبر نظارات خوف الرئيس القوتلي من عبد الله واحتمال أن يحصل عبد الله على مساندة بريطانية لمشروع سورية الكبرى.

بالنسبة لمصر والمملكة العربية السعودية، كان البلدان يشعران بقلق أكبر من القلق الذي يسبِّبه احتمال إنشاء دولة يهودية صغيرة على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وكان سبب هذا القلق هو الخوف من أن يقوم الأردن، متحالفاً مع إسرائيل، والعراق، وتركيا، ومدعوماً من بريطانيا العظمى بتوسيع حدوده. إن تجمعاً قوياً من هذا القبيل كان من شأنه أن يمثِّل نقطة انطلاق للطموحات الهاشمية في المنطقة وأن يغيِّر تغييراً جذرياً ميزان القوى في الشرق الأَوسط. كان هدف مصر الأول هو أن تتخلّص من النفوذ البريطاني. ولكن ما كان لهذا الطموح أن يتحقَّق إذا ما حالف النجاح الخطط الهاشمية التي من شأنها أن تعزّز النفوذ البريطاني في المنطقة. وكان الملك فاروق سيتعرّض لإدانة جماعية كرجل خانع لبريطانيا. أما بالنسبة للملك عبد العزيز بن سعود فإن إمكانية قيام دولة هاشمية أقوى في شمال شبه الجزيرة العربية كانت بدورها مرفوضة، لأن استقلال مملكته سيتعرّض للخطر بسبب الطموحات الهاشمية باستعادة الحجاز. وهذا كان سيرغمه على الاعتماد اعتماداً أشد على جامعة الدول العربيَّة الدونكيشوتية وعلى حماية من قبل بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكيّة.

أما سورية فإنّها كانت تواجه احتمال أن تتعرّض لأشد الخسارة بسبب التوسّع الهاشمي. فلم تكن سورية تحظى بحماية دولة كبرى، وما إن جلت فرنسا عن سورية في سنة 1946 حتى صارت دمشق في وضع اليتيم سياسياً. ومع أن الرئيس القوتلي كان فخوراً بالحصول على استقلال سورية من فرنسا بدون التوقيع على معاهدة عسكرية مذلَّة (على غرار ما فعل العراق، والأردن، ومصر، مع بريطانيا)، إلاَّ أن ثمن الاستقلال الحقيقي كان فادحاً. فقد كانت

سورية، المعرّضة للخطر من جارتيها الهاشميتين بسبب موقفها المستقل، مضطرّة للتشبث بالحماية التي توفرها لها جامعة الدول العربيَّة. وقد انضمت سورية إِلىٰ مصر والمملكة العربية السعودية لتشكِّل الدول الثلاث معاً كتلة مناوئة للهاشميين.

إن تصميم القوتلي على إيقاف عبد الله عند حدّه يفسِّر سبب حرارة عناقه لجامعة الدول العربيَّة وسبب إصراره على تحويلها من مجرد منظمة سياسية إِلىٰ تحالف عسكري يمكن استخدامه كسلاح ضد الهاشميين. وخوفه من المخططات الهاشمية في فلسطين يفسِّر لنا سبب تقدّمه الصفوف في العمل لتشكيل جيش الإنقاذ، الذي كثيراً ما يترجم إِلىٰ اللغة الإنكليزية بعبارة «جيش التحرير العربي»، وإصراره على وجود هذا الجيش على الأرض السورية، لأنه بوجود هذا الجيش سيتمكّن من تقديم مطلب له في فلسطين وسدّ الطريق على خطة عبد الله لابتلاع فلسطين. وهذا يفسِّر سبب دفعه مصر إِلىٰ زجّ جيشها في قتال مباشر في فلسطين. وهو يفسِّر أيضاً سبب توافقه مع الملك فاروق على رفض خطة برنادوت في صيف سنة 1948. لقد كان من شأن مشروع السلام هذا أن يحول دون حدوث هزيمة عربية كاملة، وأن يحدّ من هروب الفلسطينيين من منازلهم وأن يحدّ كثيراً من حجم الدولة اليهودية. بيد أن مشروع السلام هذا كان من شأنه أن يدخل السرور إِلىٰ نفس عبد الله وإِلىٰ نفوس البريطانيين بالسماح للأردن أن يضم إليه الأجزاء غير اليهودية من فلسطين، والاستنتاج الوحيد الذي يستطيع المرء أن يستخلصه من هذه المعلومات هو أن سياسة سورية كانت في كل مرحلة من مراحلها خلال الصراع على فلسطين موجهة نحو حماية الاستقلال السوري وإحباط مشروع الملك عبد الله أي مشروع سورية الكبرى. فلم يكن اليهود ولا الفلسطينيون في رأس قائمة ما يفكر به القوتلي. كان لسورية همّها الرئيسي وكانت رغبته الكبرى هي الحفاظ على استقلالها الذي ناضل من أجله طوال حياته.

عدم ولاء الجيش السوري وعدم كفاءَته

لا يمكن فهم هاجس الهاشميين ومشروع سورية الكبرى لدى الرئيس القوتلي إِلاَّ باعتباره نتاج ضعف سورية الداخلي. فلو كان القوتلي أَكثر وثوقاً بكفاءة جيشه وولائه لما كان قد شعر إِلاَّ بالقليل من الأسباب للخوف من عبد الله. كذلك، لو كان القوتلي يتمتع بسيطرة أكبر على البرلمان السوري أَو لو كان الشعب السوري أقل انقساماً، لكان بإمكان القوتلي أن يتجاهل التحدي الذي يمثِّله عبد الله.

إن الجيش الذي وَرِثَهُ الرئيس القوتلي من سلطة الانتداب لم يكن منضبطاً ولا موالياً. وبسبب عدم قدرة القوتلي على إصلاح الجيش وعلى الوثوق به، أبقاه صغير الحجم ومجزأً لكي يحمي حكومته من الانتفاضات أَو الانقلابات العسكرية. وعندما أنشأ الفرنسيون الجيش السوري كانت غايتهم في الأصل أن يقاتل الوطنيين السوريين. وكان كثيرون من عناصره قد تمّ تجنيدهم خلال حكم الانتداب من أبناء الأقليات في سورية ومن سكان الأرياف لأن هؤلاء هم الأقل احتمالاً أن تكون لهم ولاءات وطنية قوية[6]. وبالتالي كان قادة سورية الوطنيون، وهم من السنّة، يخشون هذا الجيش. في سنة 1946، اعترف الرئيس القوتلي لأحد المستشارين بأن «تسعين بالمئة» من ضبّاط الجيش الذين خلفهم الفرنسيون لم تكن عندهم «روح وطنية». ومع أنه طمأن الجنود عند نيل الاستقلال إِلىٰ أنّهم «أبناء هذا البلد» وأن الأمة «فخورة بهم ونسيت الماضي»، فإن القوتلي ألح على مستشاريه «بألا يثقوا بهم»[7]. في أول الأمر راودت

---

(6) ن. أ. بورنقلي، «القوّات الخاصة: التجنيد على أساس ديني أَو عرقي، 1916 ـ 1946» IJMES عدد 25 (1993) ص647.

(7) طه الهاشمي «مذكرات طه الهاشمي» حرّرها خلدون ساطع الحصري، المجلد الثاني (بيروت 1987) ص101. أود أن أشكر مايكل دوران لأن لفت انتباهي إِلىٰ هذه المذكرات القيّمة.

الرئيس القوتلي فكرة تشكيل جهاز عسكري إضافي يسمّى «الحرس الجمهوري» مؤلَّف من مجندين موالين لحمايته وحماية حكومته[8]. ولكن بعد أن رأى أن هذه الخطة ليست عملية، قرَّر أن من الحكمة تمزيق الجيش «الفرنسي»، وإنشاء قوة جديدة من وطنيين مخلصين مبتدئاً من الصفر. لقد كانت هذه مهمة كبيرة تتطلبّ تعاوناً من كادرات موالية ومدرّبة تدريباً جيداً من كبار الضبّاط العسكريين وهذا ما لم يتوفّر للرئيس القوتلي.

عند جلاء الفرنسيين عن سورية في سنة 1946، عيّن القوتلي رجلاً ذا شخصية قوية وحليفاً له منذ زمن طويل، هو نبيه العظمة، وزيراً للدفاع. وما إن بدأ نبيه العظمة بطرد الضبّاط وتنفيذ إصلاحاته حتى انفجرت عاصفة من الاحتجاج ضمن صفوف الضبّاط. وسرعان ما امتدت هذه العاصفة إلىٰ البرلمان، حيث استغلّت المعارضة قضية الضبّاط الغاضبين في مسعى لإسقاط الحكومة[9].

وفي محاولة من القوتلي لإخماد الاضطراب، عمد إلىٰ عزل العظمة قبل انقضاء شهور على تعيينه وأوقف إصلاحاته.

يستذكر ضابط درزي مستاء مما حدث كيف أن القوتلي قلّص حجم الجيش وخسر ما كان الضبّاط يكنّونه له ولحكومته من نيّة طيبة. يقول هذا الضابط:

«كان الجيش مؤلّفاً في زمن الفرنسيين من 30,000 مقاتل مدرّب، ولكنه

---

(8) المصدر السابق ص102.

(9) خيرية قاسمية «الرعيل الأول: حياة وأوراق نبيه وعادل العظمة» (لندن ـ 1991) ص118. كان نبيه العظمة وزير الدفاع الذي أُقيل من منصبه. المزيد من التفاصيل عن هذا الحدث توجد في مذكرات فرزت مملوك التي لم تُنشر بعنوان «أساء للجيش» ص17. أود أن أشكر أحمد مملوك الذي أتاح لي الاطلاع على مذكرات والده وأوراقه الشخصية، والتي تضمنت هذا المقال عن أسباب انقلاب الزعيم في آذار (مارس) 1949. كان فرزت مملوك نائباً في البرلمان طوال هذه المدة وكان صديقاً لحسني الزعيم.

الآن انخفض إلىٰ 6,000. لقد أصبح قزماً. وقد تحكمت قاعدة واحدة بعملية التسريح وهي: سياسة الانتهازية، والمصلحة الشخصية، والبقاء الفردي. كان ذلك هو السبب الأول والأكبر للاستياء الذي بدأ ينتشر ويتراكم في صفوف الجيش ضد السياسيين الذين أطلقت عليهم تسمية «رجال المرتبة الأولى»: والمقصود بذلك شكري القوتلي (رئيس الجمهورية) وجميل مردم (رئيس الوزراء)، وأحمد الشرباتي (وزير الدفاع بعد عزل العظمة)، وصبري العسلي (وزير الداخلية)، ونماذج أخرى من «العنصر البشري»[10].

قام القوتلي بمحاولات أخرى لإعادة تنظيم الجيش وتجهيزه بالمعدات. وقد توسّل إلىٰ الأمريكيين أن يُرسلوا فريقاً من الخبراء العسكريين للإشراف على إعادة بناء الجيش وتجهيزه بالمعدات والسلاح، ولكن دون جدوى[11]. عندئذ خاطب سويسرة والسويد طالباً منهما إرسال بعثة عسكرية، ومرّة أخرى كان مصير طلبه الرفض[12]. في مطلع سنة 1947 أبلغ الوزير الأمريكي المفوض في

---

(10) فضل الله أبو منصور «أعاصير دمشق» (بيروت ـ 1959) ص 38 ـ 39.

(11) أدركت أمريكا أنها «قد تجد نفسها في وضع محرج، إن لم يكن مستحيلاً، إذا أصبحت الولايات المتحدة متورطة في قضية فلسطين على نحو يزعج سورية». ولذلك أبلغ المسؤولون الأمريكيون الرئيس القوتلي أن ثمة «عدة عقبات خطيرة تمنع إرسال بعثة عسكرية أمريكية» واقترحوا عليه أن يطلب من السويد إرسال بعثة عسكرية، الأرشيف الوطني للولايات المتحدة، أتشيسون، وماتيوس وهندرسون «بعثة عسكرية أمريكية مطلوبة من سورية» (8 أيار ـ مايو 0 1946) 890 D 20/ 5 ـ 846. راجع أيضاً الأرشيف الوطني للولايات المتحدة، من لوي هندرسون إلىٰ مستر ماتيوز «مذكرة: طلب إرسال بعثة عسكرية أمريكية إلىٰ سورية ولبنان» (21 كانون الأول (ديسمبر) 1945) D890 20 بعثات/ 12 ـ 2145، من موز (دمشق) إلىٰ وزير الخارجية الأمريكية (8 أيار ـ مايو ـ 1947) D890 20 بعثات: 5 ـ 847 والأرشيف الوطني للولايات المتحدة، من جورج مارشال (وزير الخارجية الأمريكية) إلىٰ المفوضية الأمريكية (في دمشق) (14 أيار ـ مايو ـ 1947) 890/ 20 بعثات/ 5 ـ . 847

(12) للحصول على بحث واف لمحاولات سورية الحصول على مساعدة عسكرية قبل 1948، راجع جوشوا لانديس «القومية وسياسة الزعامة: انهيار سورية الجمهورية 1945 ـ 1949» (أطروحة دكتوراه، جامعة برنستون، 1997) ص 227 ـ 36.

دمشق حكومته أن المسؤولين السوريين لا يكفون عن سؤاله عن مجيء بعثة عسكرية لأن الحكومة لا تزال «غير مرتاحة لوضع جيشها الحالي المقترن بالقلق من جراء طموحات الملك عبد الله»[13].

لقد اتُّهم الرئيس القوتلي في أحيان كثيرة بأنَّه لم يبذل أي جهد لإمداد جيشه بالأسلحة والذخائر والتدريب. هذا الاتهام ليس صحيحاً بالكامل. فهو حاول فعلاً ولكنه حاول فقط في سياق مهمة تدريبية أكبر. ولما كان الجيش يفتقر إِلىٰ هيكلية قيادية تتصف بالكفاءة والولاء، فقد رفض القوتلي أَن يأتمن الجيش على كميات كبيرة من السلاح. إن خالد العظم. الذي كان سفير سورية لدى فرنسا من سنة 1947 وحتى نهاية سنة 1948 عندما استُدعي ليحل محل جميل مردم رئيساً للوزراء في كانون الأَول (ديسمبر) 1948 يصرّ على القول أنّه كان من الممكن شراء الأَسلحة من «الدول الكبرى أَو من دول أُخرى مثل سويسرا وبلجيكا خلال سنتي 1945 و1946 وبداية سنة 1947» أي قبل أن فرضت الدول الغربية حظر السلاح على فلسطين والدول العربية. ويقول خالد العظم إن الرئيس القوتلي بدلاً من بناء الجيش السوري «اكتفى بإلقاء خطب رنّانة واتخاذ مواقف شعبية رخيصة بينما بقي الجيش بدون أَسلحة أَو ذخائر، وبدون تدريب أَو تنظيم، وبدون قيادة موحّدة مؤلَّفة من ضبّاط مخلصين»[14].

---

(13) الأرشيف الوطني للولايات المتحدة، من جيمس موز (دمشق) إِلىٰ وزير الخارجية الأمريكية (8 أيار ـ مايو 1947)، 890، D20 بعثات 5 ـ 847.

(14) خالد العظم «مذكرات خالد العظم» 3 مجلدات (بيروت ـ 1972) المجلد الأول ص1/ 384. أوفد العظم إِلىٰ فرنسا في أيار (مايو) 1947 عندما أصبح جميل مردم رئيساً للوزراء. أمضى معظم وقته محاولاً شراء أسلحة من شركات خاصة. وصلت الشحنة الأولى من الأَسلحة الفرنسية إِلىٰ سورية خلال الشهر الأخير من سنة 1948، بعد ذلك أصبحت فرنسا المصدر الرئيس لتسلح سورية طوال الوقت حتى الصفقة السوفيتية التي توسط فيها العظم في سنة 1956. ويوضح العظم أن يهوديين فرنسيين عضوين في مجلس الوزراء عرقلا كل صفقة سلاح تفاوض عليها مع شركات فرنسية خلال الحرب. مع ذلك يؤكد أنه كان بإمكانه أن يشتري أَسلحة خلال شهوره الأولى في باريس، لو أن جميل مردم سهل له جهوده (ص: 343 ـ 47).

كان القوتلي قد تخلّى عن كل أمل في بناء جيش فعَّال ومخلص خلال الشهور الأولى من سنة 1947. وهو بدافع الخوف من الانقلاب، سعى إِلىٰ شلّ الجيش بإبقائه سيء التجهيز، وسيء التدريب، ومنقسماً على نفسه. لقد أرسل عناصر الجيش الأكثر إثارة للاضطراب إِلىٰ مواقع بعيدة عن العاصمة واحتفظ بالضبّاط الفاسدين والأقل كفاءة في المناصب العليا على أمل أن يؤدي جشعهم وتناحرهم إِلىٰ إحباط المحاولات الهادفة إِلىٰ القيام بانقلاب. وعندما طلب وزير الدفاع الجديد، أحمد الشرباتي، من الرئيس أن يأذن له بتسريح رئيس الأركان ومن يليه في القيادة، الأول لأنه كان فاسداً وغير فعَّال والثاني لأنّه كان كارهاً للأول وكثيراً ما يخالف الأوامر، رفض القوتلي هذا الطلب، وأجاب الشرباتي بإصرار «هذان أفضل من الآخرين»[15]. بوجه هذه القيادة للجيش أثبت القوتلي عدم قدرته على إيجاد حل لمشكلته العسكرية. فلم يكن بإمكانه لا تدمير الجيش ولا إصلاحه. كان يخشى تكبير الجيش ومع ذلك لم يجرؤ على تقليصه. وإذ يئس من إيجاد حل فقد ترك الجيش مجروحاً، وغاضباً وفاقداً للثقة.

وما زاد الأمور سوءاً هو أن عدداً كبيراً من كبار ضبّاط الجيش السوري أجروا اتصالاً مع الملك عبد الله وعملائه في سورية[16]. وقد كُتب الكثير عن

---

(15) الهاشمي «مذكرات» ص156.

(16) مكتب السجلات العامة البريطاني، من كيركبرايد (عمان) إِلىٰ هاو (14 آب ـ أغسطس 1946) وزارة الخارجية البريطانية 371/ 52902/ E9175، يقول في اتصاله «إن ثلاثة مبعوثين من القيادة العليا للجيش السوري. . ينتظرون فرصة لمقابلة غلوب بشأن فكرة قيام سورية الكبرى»، من فوهان ـ راسل (حلب) إِلىٰ سكرايفنر (19 أيار ـ مايو 1947) وزارة الخارجية البريطانية، 371/ 62125. الأرشيف الوطني للولايات المتحدة (سوتلاند) RG 48/ صندوق 16/ 1947، 120/ 7 ـ 800. يتضمن الصندوق عدة برقيات من موز (دمشق) إِلىٰ وزير الخارجية الأمريكية خلال شهري آذار (مارس) ونيسان (أبريل) 1947 وتدعي هذه البرقيات أن «محاولة ستجري في غضون شهر أو نحوه للإطاحة بالحكومة السورية الحالية. . وأن حركة الانشقاق مركزها الجيش السوري (12 آذار ـ مارس 1947)».

وقوع صغار الضبّاط في الجيش السوري تحت تأثير الأحزاب اليسارية الراديكالية، كحزب البعث والحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي، هذه الأحزاب التي كانت قد بدأت تلعب دوراً في السياسة السورية آنذاك(17). ومع أن هذا صحيح بدون ريب، فإن أياً من هذه الأَحزاب لم يكن يمثِّل قوة هامة في السياسة السورية قبل سنة 1948. وهي مجتمعة لم تتمكّن من تأمين انتخاب أكثر من نائب واحد في انتخابات سنة 1947، هو أكرم الحوراني زعيم الحزب الاشتراكي العربي. ومع إمكانية أن تصطاد الأحزاب اليسارية الراديكالية سمكاً في المياه العكرة ضمن أوساط صغار الضبّاط، فإنها لم تلق سوى القليل من الجاذبية لدى كبار ضبّاط الجيش. كان الهَمْ الأوّل لمعظم كبار الضبّاط تأمين مناصبهم ولم يكن من السهل أن تغريهم البلاغة الماركسية أَو القوميّة الرومانسية. فقد كانوا يتطلّعون إِلىٰ الملك عبد الله للدعم ولإعداد خطة من أجل وضع نهاية لما كانوا يعتبرونه إهمالاً إجرامياً لاحتياجات سورية العسكرية.

أسوأ ما كان يخشاه القوتلي أن يشكِّل ضبّاطه طابوراً خامساً للملك عبد الله. إن محفوظات الوثائق الدبلوماسية البريطانية والأميركية حافلة بالتحذيرات من وقوع انقلاب خلال تلك الفترة. وهذا يصدق أيضاً في مذكرات ومفكرات سياسيين سوريين(18). فقلّما كان يمر شهر في سنة 1947 دون تسليط الضوء على الإعداد لانقلاب، ودون تحذيرات من مشاكل وشيكة. معظم التحذيرات من الإعداد لانقلاب كانت تُنسب إِلىٰ الملك عبد الله وإِلىٰ ما يسميه البريطانيون «الحركة الملكية» في سورية وكان ضبّاط سوريون يقولون إن «ما بين

---

(17) باتريك سيل «الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ـ 1945 ـ 1958» «The Struggle for Syria: A Study of post-War Arab politics, 1945-1958» (لندن ـ 1965) ص45 راجع أيضاً الكولونيل (العقيد) محمد صفا «أسرار الانقلابات في سورية: تصحيح للزعيم العلي أكرم الحوراني وغير مطبوع، وبدون تاريخ» ص 52 ـ 55.

(18) للحصول على وصف كامل للتآمر راجع كتاب لانديس «القومية والسياسة» ص 222 ـ 44.

50 بالمئة و75 بالمئة من القوّات العسكرية في سورية ستؤيد انقلاباً عسكرياً وتشكيل سورية الكبرى»[19]. في شهر شباط (فبراير) 1947 أجرى عبد الله «مباحثات مع ممثلي مؤيديه السوريين، وفي تلك المباحثات جرى الحديث عن جدوى القيام بانقلاب مشترك»[20]. بعد ذلك بوقت قصير بدأ أنصار عبد الله في سورية يتّصلون بممثلي بريطانيا في سورية لكسب الموافقة البريطانية على خططهم. وقد رفع القنصل البريطاني في حلب تقريراً عن اجتماع من هذا القبيل على النحو التالي:

«إن توفيق بك غريب، الذي كان ذات يوم مديراً للشرطة في حلب، وهو الآن زعيم حركة سورية الكبرى الملكية في شمال سورية، زارني بتاريخ 14 أيار (مايو) 1947. إنه ليس سياسياً عديم الخبرة، ولكني فقط أعتبر وجهات نظره خطرة جداً بخصوص حتمية حدوث انقلاب عسكري. .

«أبدى توفيق بك رأيه قائلاً إن جبل الدروز، والعلويين، والقبائل، ومناطق الريف التابعة لحلب، مثل إدلب، وكفر تخاريم، وحارم، وعدداً من الوجهاء مثل مصطفى بك برمدا، والحاج فاتح مرعشي، مؤيدون بصلابة للحركة الملكية. أما بخصوص الجيش في الشمال، فمع أن عموم عناصره منقسمة على نفسها، إلاّ أنه يحظى بمساندة عدد من الضبّاط أصحاب النفوذ، وذكر في هذا الصدد اسم النقيب (الكابتن) سامي الحناوي (زعيم ثاني انقلاب عسكري في سورية)، وعلم الدين (رئيس مكتب العشائر). ثمة عدد آخر من

(19) مكتب السجلات العامة البريطانية، «حركة سورية الكبرى» (10 كانون الثاني (يناير) 1948)، وزارة الخارجية البريطانية، 371/ 61497/ E9137 ص13، من فوهام ـ راسل (حلب) إلىٰ سكرايفنر (19 أيار ـ مايو 1947) وزارة الخارجية البريطانية 371/ 62125، الأرشيف الوطني للولايات المتحدة، (سوتلاند) موز (دمشق) إلىٰ وزير الخارجية الأمريكية (15 آذار ـ مارس 1947) RG84/ صندوق 16/ 1947: 120,7 ـ 800.

(20) مكتب السجلات العامة البريطانية «حركة سورية الكبرى» (10 كانون الثاني (يناير) 1948)، وزارة الخارجية البريطانية 371/ 61497/ E9137.

الضبّاط الذين أعتبرهم متعاطفين سراً ولكنهم يخشون فقدان وظائفهم إذا أعلنوا موقفهم في هذه المرحلة.

«لا مفر من حدوث انتفاضة ملكية إن عاجلاً أو آجلاً وهو يرى أن أربعاً وعشرين ساعة ستكون كافية للقضاء على المقاومة المسلّحة الموالية للجمهورية»[21].

مثل هذه الخطط للقيام بتمرد كانت شائعة خلال السنوات الأولى من استقلال سورية. وكان الرئيس القوتلي مطلعاً تماماً على معظمها. فقد أنشأ شبكة كبيرة من الجواسيس لرصد الحركة الملكية في سورية والمتعاطفين معها من العسكريين. كان الكابتن (النقيب) حبة، رئيس المكتب الثاني السوري «يرى أن أية مشاكل (في سورية) ستكون برعاية بريطانية»، وبناء على ذلك أرسل عملاءه للاجتماع مع عبد الله للتأكّد من أسماء الضبّاط المتفاوضين معه[22]. أبلغه عملاؤه أن العديد من كبار الضبّاط كانوا متعاونين تعاوناً وثيقاً مع ملك الأردن، ومن ضمنهم رئيس الأركان، ونائبه، والزعيم حسني الزعيم، الذي سيحل لاحقاً محل اللواء عطفة في منصب رئيس الأركان وبالتالي يطيح بالقوتلي في آذار (مارس) 1949[23]. وعندما جابه القوتلي هؤلاء الضبّاط شخصياً في موضوع تآمرهم مع عبد الله في سنة 1949، أكّدوا له أنَّهم اجتمعوا

---

(21) مكتب السجلات العامة البريطانية، فوهام ـ راسل (حلب) إلىٰ دمشق، «محادثة مع توفيق بك غريب، زعيم حركة سورية الكبرى الملكية في شمال سورية» (19 أيار ـ مايو 1947) وزارة الخارجية البريطانية 371/ 62125.

(22) الأرشيف الوطني للولايات المتحدة (سوتلاند)، جيمس موز (دمشق) إلىٰ وزير الخارجية الأمريكية (15 آذار ـ مارس 1947) 84 ـ RG، صندوق 16، 1947.

(23) هذه القصة رواها منير الريس، الذي كان صديقاً حميماً لوزير الدفاع الشراباتي. كتاب منير الريس «الكتاب الذهبي للثورات الوطنية» (بيروت ـ 1977) ص 426 ـ 430. النقاط الأساسية في هذه القصة يؤكدها أحمد اللحام، الأمين العام لوزارة الدفاع الذي ادعى أن رئيس الأركان عطفة اجتمع شخصياً مع عبد الله وكان المنظم الرئيسي للتحريض على الفتنة بين كبار الضبّاط.

مع الملك أَو عملائه كمواطنين سوريين مخلصين لكي يحصلوا منهم على معلومات. ومع أنهم وعدوا بعدم إجراء أي اتصال في المستقبل مع عبد الله، لم يطمئن الرئيس القوتلي أبداً إِلىٰ ولائهم وظلّت المخاوف من المؤامرات الهاشمية تلازمه. أحد الذين كانوا موضع ثقة الرئيس كتب في مفكرته اليومية ما يلي:

«كل شخص مطلع يعرف كيف استحوذت الشكوك على القصر الرئاسي إِلىٰ درجة أن رئيس الجمهورية، استخدم جيشاً من الجواسيس الذين يرسمون له صورة العالم وهذه الصورة لا تؤدي إِلاَّ إِلىٰ تفاقم مشاعره بالقلق وتوهماته. إنه يرتجف عند ذكر اسم شرق الأردن وجيش شرق الأردن وملكه. وهو يتخيّل أن لعبد الله حزباً سرياً هنا»[24].

فعلت الحركة الملكية فعلها كمانعة صواعق للتذمّر المنتشر انتشاراً واسعاً بين العسكريين. أما في نطاق السكان السوريين على اتساعه، فإن حملة الدعاية الرهيبة التي شنّها عبد الله، عبر الصحافة المحلية، كان فعلها كفعل المطر المنهمر، مغذية بذور الانشقاق وعدم الثقة التي كانت مبذورة بوفرة في التربة السورية.

ميول الدروز الانفصالية

كان الدروز في رأس القائمة الطويلة لخصوم القوتلي المحليين، الذين كان يخشى أن يكونوا طليعة غزو عبد الله لسورية. خلال النصف الثاني من سنة 1947 قام الدروز بثورة ضد دمشق، وتوجّه زعماؤهم إِلىٰ الملك عبد الله والبريطانيين طلباً للمساعدة. إن جبال الدروز تقع عند الزاوية الجنوبية الشرقية من سورية بمحاذاة الحدود الأردنية وهي قريبة من فلسطين.. وكان الدروز

(24) عادل أرسلان «مذكرات الأمير عادل أرسلان: المستدرك 1948» تحرير يوسف الايبش (بيروت 1994) الفقرة المدونة بتاريخ 29 أيار (مايو) 1948 ص115، الهاشمي «مذكرات»، الفقرة المدونة بتاريخ 12 كانون الأول (ديسمبر) 1947، ص189.

تحت الحكم الفرنسي يتمتعون بقدر كبير من الحكم الذاتي، وهي ميزة أصرّ الرئيس القوتلي على وضع نهاية لها، وبعد الاستقلال أصبح دمج جبل الدروز ببقية سورية اختباراً حاسماً لقدرة القوتلي على توحيد سورية وإقامة سلطة مركزية فيها. وقد اعترف وزير الدفاع الشرباتي بأن أكبر «بؤرة مشاكل» في سورية هي جبل الدروز[25]. في الانتخابات النيابية سنة 1947 حصل مرشحو الأطرش على فوز كاسح في جبل الدروز ولكن الرئيس القوتلي ألغى نتائج الانتخابات في المناطق للحيلولة دون وصول الأطرش إلىٰ الحكم. إضافة إلىٰ ذلك، قام بتقليص المساعدات الحكومية للمنطقة، وأسوأ من ذلك، حاول إثارة حرب أهلية بين العشائر الدرزية بواسطة تقديم المساعدات والسلاح إلىٰ خصوم الأطرش، وهم عدد من العشائر التي تسمي نفسها «الشعبيين». وبسبب عجز القوتلي عن استخدام العسكريين لفرض الحكم المركزي على مناطق الدروز، لجأ إلىٰ تكتيكه المعتاد، أي محاولة شقّ صفوف خصومه.

كانت نتيجة استراتيجيَّة القوتلي إزاء الدروز فشلاً ذريعاً، فقد ثبت أن الزعماء من آل الأطرش كانوا الأقوى والأكثر شعبية مما كان يدرك القوتلي. وهم قضوا علاقات الشعبيين في الشهور الأخيرة من سنة 1947، وقطعوا الاتصالات الهاتفية والبرقية مع دمشق، وقطعوا الطرق المؤدية إلىٰ الجبل. أكثر من ذلك، أنهم هددوا بمنع سيارات الجيش من التحرّك إلىٰ الجبهة الفلسطينيَّة ووعدوا بمساعدة البريطانيين في فلسطين مقابل مساندتهم من البريطانيين ضد دمشق. وقد طلبوا من الملك عبد الله أن يضم المنطقة الدرزية إلىٰ الأردن. وحرضوه على الزحف نحو دمشق من أجل تنفيذ مشروع سورية الكبرى[26].

---

(25) الأرشيف الوطني للولايات المتحدة (سوتلاند) جيمس موز (دمشق) إلىٰ وزير الخارجية الأمريكية (15 آذار ـ مارس 1947) 84 ـ RG صندوق 16، 1947، 120,7 ـ 800.

(26) للحصول على رواية كاملة لمشاكل القوتلي مع جبل الدروز راجع جوشوا لانديس في كتاب «الشيشكلي والدروز: الدمج والعناد» محررة من ت. فيليب وب. شابلر =

وعندما شرعت سورية بالتوجه إلىٰ الحرب في فلسطين في مطلع سنة 1948، اضطر القوتلي إلىٰ التراجع عن سياسته الدرزية تماماً كتراجعه من قبل عن سياسته الخاصة بإصلاح الجيش. ولم تفلح محاولاته لإصلاح ذات البين مع الأطارشة خلال سنة 1948، في تهدئة خواطر زعماء الدروز. فقد ظلوا يشعرون بالمرارة، وظلوا مصمّمين على الإطاحة برئيس الجمهورية، ولهذه الغاية، كانوا مستعدين لأن يكونوا رأس جسر لضربة يوجهها عبد الله إلىٰ دمشق.

الأردن يطوِّق سورية

إن عادل أرسلان، أحد المستشارين المقرَّبين إلىٰ رئيس الجمهورية والذي مثَّل سورية لدى الأُمم المتّحدة خلال سنة 1948، وكان يسعى لأن يكون وزيراً للدفاع خلال الحرب، يصوِّر في مفكرته اليومية تقلّبات «هاجس» عبد الله لدى رئيس الجمهورية على النحو التالي:

«أصبح الخوف من سورية الكبرى تحت حكم عبد الله هاجساً للحكومة السورية.. والوضع الداخلي في سورية ضعيف إلىٰ حدّ أنه يعزز آمال أنصار الملكية بإقناع بريطانيا بوجهة نظر عبد الله القائلة أن الاستيلاء على العرش في سورية سيكون أمراً سهلاً.. شكري (القوتلي) يعرف أن العشائر العربية بدون استثناء هي مع الأمير، وأن جبل الدروز، بفضل الهدايا الوفيرة والألقاب التي أسبغها الأمير على الأطرش وأمثاله، يعارضه بحزم، وأن العلويين يعادون الحكومة، دعك عن سكان المدن والبلدات. ولذلك، إذا مال البريطانيون إلىٰ إدارة الظهر له، فإن حكومته لن تصمد يوماً واحداً إذا قامت ثورة»[27].

= «الأرض السورية: عميات الدمج والتفتيت في بلاد الشام من القرن الثامن عشر إلىٰ القرن العشرين» (شتوتغارت 1998)، ص 369 ـ 395، والفصل الثاني من كتاب لانديس «القومية والسياسة».

(27) عادل أرسلان «مذكرات الأمير عادل أرسلان» تحرير يوسف الايبش، المجلد الثاني (بيروت 1983) ص 578 و661. نشر الايبش مذكرات أرسلان على دفعتين. =

ظل القوتلي يخشى طوال الحرب أن ينفِّذ عبد الله مشروع سورية الكبرى بمساعدة الدروز وربما بتشجيع من ضبّاط جيشه. ومن الإنصاف القول إنه كان يخاف من الأردن أكثر مما يخاف من إسرائيل. وقد جسّ الملك عبد الله نبض الدروز في كل من سورية ولبنان بشأن توحيد مناطقهم ومنحهم قسطاً كبيراً من الحكم الذاتي ضمن سورية الكبرى مقابل أن يساعدوه في إقامة سورية الكبرى[28]. شعر عادل أرسلان بالرعب من جراء قلق القوتلي من الخطر الأردني أكثر من قلقه بسبب إسرائيل. وقد دوَّن في مفكرته اليومية، خلال شهر تموز (يوليو) 1948 ما يلي:

«أخونا شكري أرعبته سورية الكبرى منذ زمن طويل. كان دائم القلق وأصبح نومه متقطعاً بسبب ما انتابه من الكوابيس التي هيأت له الجيش الأردني مكتسحاً دمشق. ولكن عندما نشبت حرب فلسطين مؤكدة حاجة العرب إلىٰ الجيش الأردني وبيَّنت حسنات هذا الجيش، فجأة عمد صديقنا (القوتلي) إلىٰ تشجيع الحاج أمين الحسيني على إعلان وجود دولته في القدس، وسحب من ميدان المعركة كل سوري كال الثناء لجيش عبد الله. أما الآن، وقد بلغه أن سياسته في فلسطين ستجعل عبد الله يقوم بتحرّك في جبل الدروز، فقد عاودته الكوابيس»[29].

كان أرسلان، شأنه شأن كثيرين من السوريين، يعتقد أن موقف العداء للهاشميين يدل على قصر النظر والأنانية. ولم يكن رأيه أن الملك عبد الله بالسوء الذي يراه به القوتلي. وقد كتب في شهر أيار (مايو) 1948 ما يلي:

= ثلاثة مجلدات نُشرت في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين. وقد استبعدت منها كل الفقرات المدونة عن سنة 1948، والتي نشرت في عام 1994 لأنها تناولت حرب فلسطين ولعلها كانت شديدة الحساسية سياسياً بحيث استحال نشرها قبل ذلك.

(28) آلان پاپيه «سير الك كيركبرايد وصنع شرق الأردن الأكبر» دراسات سياسية وأفريقية العدد 23 (1989) ص 121 ـ 22.

(29) أرسلان «مذكرات 1948» ص 121 ـ 122.

«مخطئ شكري بك في نظرته إلىٰ مشكلة فلسطين لأن ما يريده عبد الله ليس فقط توسيع مملكته شرقاً أو غرباً. فهو إذا تمكّن من إنقاذ القدس بجيشه والمشاركة في تدمير تل أبيب فليكن وليأخذ فلسطين. . إن شرف الأمّة العربية أكبر من العروش ورئاسات الجمهورية»[30].

كان أرسلان مدركاً أن سورية غير قادرة وحدها على الدفاع عن فلسطين. وهو في مفكرته اليومية تأسّى مراراً على ضعف سورية ووبخ رئيس الجمهورية لعدم قيامه بأي عمل يعزّز الجيش. إحدى الفقرات كتبها في شهر أيلول (سبتمبر) 1947، وقال فيها:

«مسكينة فلسطين، ومهما قلت بشأن الدفاع عنها، يظل قلبي يجيش كالبركان لأني لا أستطيع إقناع أحد ذي مكانة هامّة في بلدي أو في بقية البلدان العربية بأنّها تحتاج أي شيء أكثر من الكلمات. . وبما أن جيشنا صغير وفقير في معداته، لا يمكننا أن نصمد في وجه القوّات الصهيونية إذا قرّرت فجأة أن توجّه ضربة إلىٰ دمشق. سيصل بي الأمر إلىٰ أن نستغيث بالقبائل البدوية للقتال ضد هذه القوّات»[31].

كان اعتقاد أرسلان أنه لما كان الجيش الأردني هو الأداة الوحيدة القادرة على إنقاذ فلسطين فينبغي لسورية أن ترضخ للملك عبد الله. ولكن القوتلي كان يعتقد عكس ذلك. بالنسبة له، استقلال سورية أهم من فلسطين وعبد الله هو الخطر الأكبر.

كانت لدى شكري القوتلي أسباب وجيهة للخوف من مشروع سورية الكبرى الذي يطرحه عبد الله. ليس فقط أن سورية ضعيفة، بل إن الجيش

---

(30) المصدر السابق ص 109 ـ 110.

(31) أرسلان «مذكرات» المجلد الثاني، الفقرة المدونة بتاريخ 10 أيلول (سبتمبر) 1947، ص 800 ـ 801.

الأردني كان أفضل جيش في المنطقة. وهذا الجيش بقيادة ضبّاط بريطانيين ومدرّب تدريباً جيداً ويمكن الاعتماد عليه. وقد اعترف رئيس وزراء مصر، النقراشي باشا، بأن الجيش الأردني متفوّق على كل من الجيش المصري والجيش السوري، عندم اقترح في شهر تشرين الأوَّل (أكتوبر) 1947 أن تشتري جامعة الدول العربيَّة الجيش الأردني من الأردن ليتولّى حماية فلسطين[32]. والأمر الذي أقلق القوتلي بالقدر ذاته أن الأردن كان يطوِّق سورية بسلسلة من الأحلاف. فقد وقّع عبد الله معاهدتين مع تركيا والعراق في سنة 1947. كان عبد الله ينشد من تركيا مساندتها لمشروع سورية الكبرى مقابل تنازل كل مطالب العرب في لواء إسكندرونة، الذي ضمته تركيا إليها بسلخه عن سورية في سنة 1939. وفي شهر نيسان (أبريل) أعلن عبد الله عن معاهدة «أخوة وتحالف» مع العراق. ومنذ زمن طويل سعت المملكتان الهاشميتان إِلىٰ تشكيل اتحاد فدرالي. وكان عبد الله مصمِّماً على متابعة السعي لقيام تعاون وثيق بين المملكتين الهاشميتين لضمان نجاح مشروع سورية الكبرى. لقد أوضح أحد المسؤولين الأمريكيين أن «ما يرمي إليه الملك عبد الله هو إعادة توحيد سورية في اتحاد فدرالي مع العراق». وكان الهدف أن يقام هذا الاتحاد «على أساس وحدة البيت الهاشمي والأحادية القوية والأساسيَّة للأماني القوميّة»[33]. ووقَّع العراق بدوره معاهدة رسمية مع تركيا. إن تعدد المعاهدات الهاشمية التي عقدت في سنة 1947 أقلق الرئيس القوتلي الذي رأى في هذه المعاهدات مخططاً شريراً يستهدف بلده. وهو لم يكن وحيداً في مخاوفه. فوزير خارجية الولايات المتحدة جورج مارشال ارتاب هو أيضاً بأن «المعاهدات هي انعكاس

---

(32) دوران «العروبة» ص 113 ـ 116.

(33) العلاقات الأجنبية للولايات المتحدة 1947 المجلد الخامس (واشنطن العاصمة 1971)، من السفير وادسورث (بغداد) إِلىٰ وزير الخارجية الأمريكية (11 حزيران ـ يونيو 1947) ص749.

لسياسة عليا للحكّام الهاشميين بمعزل عن جامعة الدول العربيَّة وبموافقة أَو عدم موافقة بريطانيا»[34]. وأبدى وزير الخارجية الأمريكي قلقه من عزم الهاشميين على السير قُدماً في مشروع سورية الكبرى.

بالنسبة للقوتلي، كانت مسألة سياسة بريطانيا تجاه مشروع سورية الكبرى أمراً بالغ الأهمية. وكان اعتقاده هو «أن عبد الله يمثِّل الخراف وبريطانيا تمثِّل الراعي» في أمور السياسة العليا. ومع أن القوتلي كان يشاكس المسؤولين البريطانيين في مسألة إسرائيل الكبرى، ملحّاً عليهم أن يشجبوا المشروع بوضوح وبأكمله، فقد رفض البريطانيون أن يخفِّفوا من القلق السوري، مردّدين عبارتهم القائلة: «إن موقف حكومة صاحبة الجلالة هي التزام الحياد التام»، وأن الأمر هو «حصراً يخص شعب ودول المنطقة». هذه الصِّيغ المبتذلة لم تفعل شيئاً سوى «تشجيع عبد الله على المناداة بسورية الكبرى» على حد قول وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال[35]. ثمة عامل آخر أوحى بأن عبد الله قد يكون الوسيلة التي اختارتها بريطانيا لإعادة تأكيد نفوذها في المشرق، هو أن العراق ومصر رفضا تجديد معاهدتيهما العسكريتين مع بريطانيا، بسبب الاحتجاج الشعبي على المعاهدتين. الأردن وحده كان مستعداً وتوّاقاً للتمسّك بترتيباته الدفاعيَّة مع لندن.

تحالف سورية مع المملكة العربية السعوديَّة ومصر

انبثقت سياسة سورية تجاه فلسطين مباشرة من سياستها الرامية إِلىٰ احتواء الأردن. في شهر آب (أغسطس) 1947 بدأ القوتلي محاولته لتشكيل حلف عسكري بين سورية، والمملكة العربية السعوديَّة ومصر. كان المحرِّك المباشر

---

(34) المصدر السابق. من وزير الخارجية الأمريكي مارشال إِلىٰ السفارة في بغداد (12 حزيران ـ يونيو 1947) ص 748 ـ 49.

(35) المصدر السابق، من وزير الخارجية الأمريكي مارشال إِلىٰ المفوضية الأمريكية في المملكة العربية السعودية (26 تموز ـ يوليو 1947) ص752.

لمسعى القوتلي الرامي إِلىٰ حلف عسكري ضد الهاشميين هو تحوّل في حملة عبد الله الرامية لتحقيق سورية الكبرى. . فبعد أن ظهر المرشحون المؤيّدون لمشروع سورية الكبرى في مظهر باهت عندما جرت الانتخابات النيابية السورية في صيف سنة 1947، قرَّر عبد الله أن يضاعف من تدخّله المباشر في سياسة سوريا الداخلية. ففي الرابع من شهر آب (أغسطس)، أذاع كلمة دعا فيها إِلىٰ إقامة «مجلس تأسيسي لتقرير الإجراءات اللازمة لتوحيد سورية الكبرى والعراق»[36]. وتأكيداً لاستعجال مطلبه، أوفد عبد الله رئيس ديوانه لنقل رسالة إِلىٰ القوتلي شخصياً طالب فيها بإقامة المجلس التأسيسي. وقد أرسل رسائل مماثلة إِلىٰ كل عضو من أعضاء البرلمان السوري.

شكّلت تصرفات عبد الله تهديداً مباشراً لسورية، فسارع القوتلي إِلىٰ إيفاد سكرتيره الشخصي الذي لن يلبث أن يصبح وزير خارجيته، محسن البرازي إِلىٰ المملكة العربية السعوديَّة ومصر لكسب تأييد ملكيهما لعقد تحالف مناوئ للهاشميين. سلّم البرازي رسالة القوتلي إِلىٰ الملك عبد العزيز بن سعود طالباً ردّاً جدياً على عبد الله، ذلك أن سورية لن تلبث أن تعلن أن الأردن جزء من سورية ويجب أن تضمه إليها كجمهورية بعيداً عن أي تحالف مع دولة أجنبية. وكان طلب القوتلي من الملك عبد العزيز هو أن يعلن نفس البيان بواسطة الإذاعة. وطلب أيضاً من السعودية أن تدفع العشائر الأردنية إِلىٰ الثورة. ولهذه الغاية طلب من السعودية أن تحرِّك قواتها نحو الحدود الأردنية وأن تعلن بالتضامن مع سورية، أن معان والعقبة هما أرض سعودية، بحيث يمكن التحريض على إعادتها فوراً[37]. وافق العاهل السعودي على إصدار بيان حول سورية الكبرى يكون بالتنسيق مع سورية. إضافة إِلىٰ ذلك ذكر أن جميع العشائر الأردنية تحتاج إِلىٰ المال لكي تتحرّك. غير أنَّه في موضوع معان والعقبة، ادّعى

---

(36) محسن البرازي «مذكرات محسن البرازي، 1947 ـ 1949» (بيروت 1994) ص15.

(37) المصدر السابق ص 18 ـ 19.

أن الخلاف حولهما تتوسّط فيه بريطانيا، مضيفاً أن البريطانيين هم أصدقاء المملكة العربية السعوديَّة. وأوضح أنه غير مستعد لتخريب علاقاته مع بريطانيا كرمى لسورية. وعندما ألح البرازي، اعترف عبد العزيز أنه يتفق مع القوتلي في أن بريطانيا هي وراء زيادة تحريض الملك عبد الله بشأن سورية الكبرى. وقال مفسِّراً هذا الموقف أنه يعتقد «أن البريطانيين يريدون الانتقام» من رفض مصر توقيع معاهدة معهم. وكانت وجهة نظره هي أنّه كلما رفضت مصر التعاون مع بريطانيا يعمد عبد الله والهاشميون إِلىٰ السير قُدماً في خططهم بشأن سورية الكبرى، هذه الخطط التي يعتقد السعوديون والسوريون أنها مرتبطة بالسياسة البريطانية العامة في المنطقة. وقد أصرّ العاهل السعودي على أن مشروع عبد الله هو في حقيقته مؤامرة صهيونية ـ إمبريالية وأن هذا الأمر يجب فضحه في الحملة الدعائية المشتركة ضد الهاشميين[38]. وعندما سُئل إن كان من الممكن فعلاً أن يستخدم الملك عبد الله الجيش الأردني للاستيلاء على سورية، وهل باستطاعته الاعتماد على قائد جيشه البريطاني، غلوب باشا، لتنفيذ أوامره وليس أوامر بريطانيا، رفض الملك عبد العزيز أن يجيب عن هذا السؤال. وبدلاً من الإجابة وجّه سؤالاً إِلىٰ البرازي عن مشاكل سورية الداخلية وبصورة خاصة هل بمقدور سورية أن تفرض سيطرتها على الدروز. وكانت نصيحته إِلىٰ الحكومة السورية أن تدفع مالاً إِلىٰ زعماء عائلة الأطرش على غرار ما فعلت في الماضي من أجل تهدئتهم. وعلى مدى بضعة أيام من المباحثات، كان الجانب السعودي لا يفتأ يعود إِلىٰ السؤال عن مشاكل سورية الداخلية، منوهاً للبرازي بأن على سورية أن ترتّب أمورها الداخلية قبل أن تطلب من حلفائها الإقدام على مجازفات.

في نهاية المحادثات أعلن البرازي أن القوتلي يرغب في توقيع معاهدة عسكرية للدفاع المشترك مع المملكة العربية السعوديَّة إذا وافق الملك. تمتم

(38) المصدر السابق ص21.

عبد العزيز قائلاً: إن معاهدة من هذا القبيل سابقة لأوانها. وقال إنه يجب أولاً أن توقّع مصر اتفاقيتها مع بريطانيا، وثانياً يجب التفاوض على الاتفاقية المطلوبة عبر جامعة الدول العربيَّة وليس كترتيب مستقل. وقال عبد العزيز «لا أريد أن أعطي أعداءنا عذراً للانسحاب من الجامعة». وعندما أصرّ البرازي على أن الحلف المطلوب ليس موجهاً ضد الجامعة، وإنما هو فقط للرد على المعاهدة العراقية ـ الأردنية ولإظهار وحدة الهدف بين العربية السعودية وسورية، ردّ العاهل السعودي قائلاً «التفاهم بيننا أقوى من أية معاهدة». إضافة إِلىٰ ذلك أوضح أن مصر ستغضب إذا لم تنضم إِلىٰ المعاهدة. أما إذا انضمت مصر ستعتقد بريطانيا أن التحالف موجّه ضدها ما دامت المشكلة المصرية بدون حل. هكذا أُفحم البرازي. فالملك عبد العزيز لن يعرِّض للخطر علاقاته مع بريطانيا كرمى لسورية بتوقيعه معاهدة ضد الهاشميين. واقترح الملك على البرازي أن يفاتح أولاً الملك فاروق في فكرة المعاهدة.

سافر البرازي إِلىٰ مصر، حيث قابل الملك فاروق في 25 آب (أغسطس) 1947. كتب البرازي محضراً لمحادثاته في مصر بتفصيل كبير[39]. وعلى غرار محادثاته مع الملك عبد العزيز لم يرد ذكر الصهيونيين أَو القضية الفلسطينيَّة إِلاَّ لماماً في مباحثاته مع الملك فاروق. بل دار الحديث كلياً حول نيّات الملك عبد الله وبريطانيا وحول ما يمكن للدول العربية الأخرى أن تفعله لإيقاف خططهما التوسعية. وقد رفض الملك فاروق، شأنه شأن ابن سعود، أن يوافق على عقد تحالف عسكري مع سورية بالرغم من أن البرازي بذل قصارى جهده لإقناع فاروق بأن عبد الله مستعد وقادر على استخدام القوة ضد سورية وأنه سيذهب إِلىٰ أبعد مدى من أجل تحقيق أهدافه التوسعية. وقد أبلغ البرازي الملك فاروق أن الملك عبد العزيز يشاطر سورية قلقها من الملك عبد الله وأنه «أمضى عدة ليال مؤرقاً بسبب هذه المشكلة». وقال إن العاهل السعودي «يعتبر

(39) المصدر السابق ص 44 ـ 53.

دخول آل الشريف إلىٰ سورية تهديداً مباشراً لبلده. . لأنهم عندئذ سيتحوّلون لمهاجمته»[40] . وبالرغم من توسلات البرازي إلىٰ الملك فاروق من أجل توقيع تحالف عسكري مع سورية والمملكة العربية السعوديَّة، قال الملك إنّه الآن في خضم مفاوضات دقيقة مع البريطانيين ولا يملك أن يستفزهم في هذا الوقت. وقال أيضاً إن توقيع معاهدة رسمية «أمر سابق لأوانه». ورأى أنه بدلاً من ذلك ينبغي لسورية، والمملكة العربية السعوديَّة، ومصر، ولبنان، إعداد اتفاق «شفهي» بشأن تحالف سياسي في الاجتماع القادم لجامعة الدول العربيَّة المقرّر عقده في بيروت في شهر تشرين الأوَّل (أكتوبر)[41] . وقال فاروق أنه يتّفق مع البرازي في «الملك عبد الله، وعبد الإله، ونوري السعيد هم أدوات طيّعة ينفِّذون أهداف بريطانيا في القضية المصرية وفي فلسطين وفي مسألة سورية الكبرى». وقال أيضاً إنه مقتنع بأن عبد الله يتعاون مع الصهيونيين ألد أعداء العرب. وقال فاروق بإصرار أنه بسبب خيانة عبد الله فأهم خطوة تتخذها سورية هي «أن تفضح في بياناتها العلنية الوجه الصهيوني ـ الإمبريالي لمشاريع عبد الله»[42] .

حقيقة إن سياسة الرئيس القوتلي الفلسطينيَّة كان دافعها الخوف من عبد الله قد بدت بوضوح تام خلال رحلة محسن البرازي الثانية إلىٰ المملكة العربية السعوديَّة ومصر في مطلع كانون الثاني (يناير) 1948. كان القوتلي يأمل أن يؤدي تزايد الخطر في فلسطين إلىٰ ضمان نجاح مهمة البرازي الرامية إلىٰ توقيع معاهدة عسكرية ضد الهاشميين في شهر كانون الثاني (يناير) بعد أن كانت المحاولة الأولى قد فشلت في شهر أيلول (سبتمبر). وقد أراد القوتلي أيضاً من البرازي أن يقنع كلا الملكين بالوفاء بالتزاماتهما نحو جامعة الدول

(40) المصدر السابق ص46.

(41) المصدر السابق ص 52 ـ 53.

(42) المصدر السابق ص48.

العربيَّة بتوفير الأَسلحة والدعم المالي لجيش التحرير العربي[43]. ولخيبة أمل القوتلي رفضت المملكة العربية السعوديَّة ومصر عن الوفاء بالتزاماتهما بتقديم المال والأَسلحة إِلىٰ جيش التحرير العربي. وكان إيفاد البرازي يهدف إِلىٰ طلب مساعدتهما.

ومن أجل استرضاء العاهل السعودي بدأ البرازي توسلاته بالقول إن شكري القوتلي هو رمز الصداقة للأسرة السعودية. وتابع كلامه قائلاً:

«شكري (القوتلي) هو رمز المعارضة للهاشميين ولطموحاتهم. وهو الضامن الوحيد لاستقرار النظام الجمهوري القائم حالياً في سورية وهو حامي البلد من مؤامرات الملك عبد الله والهاشميين. فإذا قُدِّر له أن يسقط من منصبه، قدّر الله، ستواجه سورية أشد خطر قاتل من المؤامرات الإِنكليزية ـ الهاشمية. ولا أحد غيره يستطيع الوقوف في وجههم»[44].

أصرّ البرازي على أن خطة عبد الله لتنفيذ مشروع سورية الكبرى «ستكون أقرب إِلىٰ التحقيق إذا ما نفّذ مشروع التقسيم، لأن الأردن سيحصل على الجزء العربي». وبمجرد أن ينجح في ذلك لن يتوقف عبد الله والبريطانيون عن الإطباق على سورية. تولى الأمير سعود نجل الملك عبد العزيز الردّ على تحذيرات البرازي بعد أن انسحب الملك بدون أن يُلزم بلده بأية خطة عمل واضحة، فقال الأمير سعود: «هذا بالضبط ما حدا بي إِلىٰ الإلحاح على الوفاء بواجبنا نحو فلسطين. كان سمو الأمير متردّداً خوفاً من أن يؤدي إرسال المساعدة المالية والأَسلحة إِلىٰ استفزاز عبد الله فيقدم على تنفيذ خططه»[45].

---

(43) توماس ماير «وحدة العمل العربي» ص341.

(44) البرازي «مذكرات» ص63.

(45) المصدر السابق ص 65 ـ 66. كان عبد العزيز غاضباً من القوتلي خلال هذا الاجتماع لأن البرلمان السوري رفض إقرار مشروع قانون يسمح ببناء خط أنابيب أمريكي ينقل النفط السعودي عبر سورية. وكان القوتلي قد وبخ علناً العاهل السعودي =

طمأن الأمير سعود البرازي إلىٰ أنّه آن الأوان لكي تشكّل المملكة العربية السعوديَّة، وسورية، ومصر حلفاً عسكرياً وأن شقيقه الأمير فيصل، سيسافر إلىٰ مصر لتمهيد الطريق لقيام تحالف مع الملك فاروق[46]. وحشدت السعودية أيضاً عدداً من الجنود على الحدود الأردنية لضمان وصول رسالتهما بوضوح إلىٰ عبد الله. ووافق الملك فاروق، من جانبه، على «أن تشكل مصر، والمملكة العربية السعوديَّة، وسورية، ولبنان، كتلة دفاع مشترك» وقال إنه سيحذر الملك عبد الله من توقيع أي شكل من أشكال المعاهدة مع البريطانيين قد تُلحق الضرر بموقفه». لدى سماع البرازي هذا الكلام، صار بإمكانه أخيراً أن تسترخي أعصابه وأن يطمئن إلىٰ أن سورية لم يعد هناك سبب لخوفها من الإنكليز والعراقيين، الذين كانوا لتوّهم قد اتفقوا على معاهدة جديدة[47]. ومع أن المعاهدة الإنكليزية ـ العراقية أعلنت، لكنها بقيت غير مبرمة في سنة 1948 بسبب المظاهرات الضخمة التي تفجّرت في بغداد وتسبَّبت في سقوط الحكومة.

مع نهاية شهر كانون الثاني (يناير) 1948، أخذت الكتلة الهاشمية و«الحلف الثلاثي»، وهو الاسم الذي أُطلق على الكتلة المؤلَّفة من مصر، والمملكة العربية السعوديَّة، وسورية، شكلهما الرسمي[48]. إن إقرار خطة التقسيم كان المحرِّك لإعطاء هذين التحالفين صفة رسمية. وقد عملت سورية عمل المحرِّض، فدفعت مصر والمملكة العربية السعوديَّة إلىٰ الالتزام بمعارضة

= بسبب استمراره في التعامل التجاري مع الولايات المتحدة. وقد قال الملك للبرازي إنه لا يحب المحاضرات التي يلقيها عليه القوتلي حول الوطنية وخاصة أن القوتلي كان يتوسل للحصول على مساعدة السعودية ضد عبد الله. وقد تركت مهمة طمأنة الجانب السوري إلىٰ أن المملكة العربية السعودية ستساعد سورية، إلىٰ الأميرين سعود وفيصل.

(46) المصدر السابق ص67.

(47) المصدر السابق ص70.

(48) راجع دوران «العروبة» ص6.

تقسيم فلسطين. أما خطة عبد الله التي كانت ترمي إِلىٰ تجنّب الحرب وضم الجزء العربي من فلسطين، حيث كانت ترابط قوّاته، برعاية بريطانية إِلىٰ الأردن، فإنَّها أرغمت القوتلي على أن يقود معارضة التقسيم باعتباره خطراً مباشراً على استقلال سورية. لقد حاجج المؤرخون العرب بأن سورية مارست هذا الدور القيادي بسبب تراثها الخاص كموطن العروبة وقلبها النابض[49]. لا شك في أن هذا صحيح. نظمت الأَحزاب السورية، اليسارية منها واليمينية تظاهرات متتالية للمطالبة بالحرب وزيادة العمل من جانب القوتلي والحكومة. وفي ربيع سنة 1948 شكَّلت الأَحزاب وحدات مستقلّة من المتطوعين وأرسلتها إِلىٰ فلسطين. وعلى حد قول محسن البرازي لدبلوماسي أمريكي في نيسان (أبريل) 1948: «الرغبة الشعبية في الحرب لا تُقاوَم»[50]. وما كان باستطاعة القوتلي أن يتجاهل الرأي العام إلاَّ على على حساب هلاكه. من السهل أن ننسى أن سورية كانت في ذلك الحين تطبق الديموقراطية وأن برلمانها، شأنه شأن الشعب، طالب الحكومة مطالبة صاخبة بخوض الحرب في فلسطين لإبقائها عربية.

نائب واحد في البرلمان السوري، هو فرزت المملوك، عارض الذهاب إِلىٰ الحرب في فلسطين، وهذا النائب أمضى في ما بعد سنوات في السجن بسبب تعاطفه مع العراق وبريطانيا. وقد وصف مملوك في مذكراته التي لم تُنشر، المزاج في البرلمان بتاريخ 27 نيسان (أبريل) 1948، عندما نُوقش لأول مرة اقتراح خوض الحرب. أمام البرلمان تجمعت جماهير المتظاهرين لتهتف داعية إِلىٰ الحرب. كتب مملوك في مذكراته ما يلي:

---

(49) راجع على سبيل المثال المقدمة التي كتبتها خيرية قاسمية لمذكرات البرازي.

(50) الأرشيف الوطني للولايات المتحدة، من مينجر (دمشق) إِلىٰ وزير الخارجية الأمريكي «المتظاهرون في دمشق يطالبون بتدخل الجيش السوري في فلسطين» (27 نيسان ـ أبريل 1948) 890 D.00/484912648.

«كان لصراخهم وهتافاتهم تأثير عميق في مناقشات مجلس النوّاب، لا سيما وأن النواب كانوا منقسمين إلىٰ ثلاث مجموعات: المجموعة الأولى، كانت مؤلّفة من النوّاب الذين تأججت مشاعرهم الوطنية بقدر تأجّج أصوات المتظاهرين التي كنا نسمعها من الخارج. وكانت المجموعة الثانية مؤلَّفة من (الأتباع) الذين يتبعون بصورة آلية الآخرين في كل الأمور.. وكيف سيصوّتون..؟. أما المجموعة الأخيرة، فكانت تضم النوّاب المخضرمين الذين لا يمكنهم معارضة الحكومة في مثل هذا الأمر الجلل خوفاً من الأصوات التي كانوا يسمعونها مجلجلة في الخارج. وبسبب ذلك اقتصر النقاش على المجموعة الأولى. وهؤلاء أفصحوا عن وجهات نظرهم بخطب عاطفية ناريَّة دون أي اعتبار للشر الذي كانوا يسوقون البلد إليه.

«أنا لم أكن منتمياً إلىٰ أيّة من هذه المجموعات، والحمد لله، بسبب قناعتي بأننا لم نكن مستعدين استعداداً كاملاً لإنقاذ فلسطين. كنت أحاول إنقاذ فلسطين بالأعمال، لا بالكلام، وليس بالشعارات، والخطب، والمظاهرات. وقناعتي كانت مبنية على دراسة متأنّية للحقائق التي جمعتها من إخواني، المتطوعين في جيش التحرير ومن أصدقائي في صفوف ضبّاط الجيش..»[51].

فرزت مملوك كان الصوت الوحيد الملتزم جانب الحذر في البرلمان السوري. وقد شرح لماذا يجب على سورية تأجيل خوض الحرب ريثما تكون قوّاتها العسكرية مستعدة وتتحسّن علاقاتها مع الدول العربية المجاورة ومع

(51) فرزت مملوك «الارتجال في إنقاذ فلسطين»، لم يُنشر وبدون تاريخ ص19. في سنة 1957 حوكم فرزت مملوك هو وحسن الأطرش وعدنان الأتاسي وكثيرون غيرهم من السياسيين السوريين الموالين ودينوا بالخيانة بتهمة التآمر مع العراق للإطاحة بالحكومة السورية الموالية لمصر وتوحيد البلدين في عام 1957. وقد هرب فرزت مملوك إلىٰ لبنان حيث بقي حتى مطلع الستينيات من القرن العشرين وعندها عاد إلىٰ سورية. وعقب انقلاب 1966 سجن في تدمر وبقي في السجن عدة سنوات قبل أن يوضع في الإقامة الجبرية في دوما حيث أمضى الخمسة عشر عاماً الأخيرة من حياته يكتب مذكراته.

بريطانيا، ووصف مدى ضعف الوضع العربي ومدى عدم استعداد الجيش السوري، وختم كلامه على النحو التالي:

«نحن والبلدان العربية الأُخرى يجب أن نتريث بانتظار جولة أُخرى ومناسبة أُخرى نكون عندها مستعدين لإنقاذ فلسطين الحبيبة. وإلاَّ فإن وضعنا الحقيقي سينكشف وستكون العواقب وخيمة.

«إذا كان لا بدّ من أن نخوض الحرب تنفيذاً لقرار اللجنة السياسية العربية، فإني أقترح وجوب توصلنا إلىٰ تفاهم مع بريطانيا بشأن دخولنا في الحرب لأن أقوى الجيوش العربية التي يجب أن نعتمد عليها في الحرب ـ أي جيوش مصر، والعراق، والأردن ـ خاضعة لأوامر بريطانيا ووجهات نظرها. إضافة إلىٰ ذلك يجب علينا أن نسوّي أمورنا مع الجارة تركيا للاستفادة من إسلامها ومن نفوذها الدولي المعروف جداً ومن قوّتها. وإذا فشلنا في كل ذلك، فلن تجلب لنا الحرب سوى الكارثة والشر المستطير لشعب فلسطين العربي ولسائر البلدان العربية»[52].

ما إن تفوّه مملوك بهذه الكلمات، حتى هتف شيوخ العشائر بصوت واحد: «نحن موافقون على كلام فرزت». عندئذ خيّم على القاعة صمت مطبق لم يقطعه سوى إعلان نائب رئيس المجلس، بإشارة من رئيس الوزراء، رفع الجلسة إلىٰ اليوم التالي. انتحى رئيس الوزراء مردم بالنائب مملوك جانباً وهو يغادر بناء البرلمان، وأصرّ على أن يكون التصويت في الغد بالإجماع على دخول الحرب قائلاً له: «لو كنت تعرف، يا أخي، الأبعاد التي لا تخطر في البال، التي اضطرنا شكري بك وأنا للذهاب إليها من أجل إقناع البلدان العربية بدخول الحرب، لما عارضت طلبي»، وقال رئيس الوزراء شارحاً «إن الصالح العام يتطلّب ذلك»[53].

---

(52) المصدر السابق ص21.

(53) المصدر السابق ص21.

إن التصويت بالإجماع على إرسال الجيش السوري إِلىٰ فلسطين لا يترك مجالاً للشك في أن الرأي العام أدَّى جانباً هامّاً من مهمة إقناع القوتلي بالذهاب إِلىٰ الحرب ولكنه لم يفعل إلاَّ القليل في محاولة تثقيف الجماهير وجعلها تتجه إِلىٰ الاعتدال وتفهم حقائق ضعف سورية وعدم استعدادها. مهما يكن من أمر، فإن المذكرات والمفكرات اليومية العديدة التي نُشرت حتى الآن، لا تترك مجالاً للشك في أن هدف القوتلي الرئيسي من الإصرار على جامعة الدول العربيَّة بالتدخّل في فلسطين كان حماية سورية من مشروع سورية الكبرى الذي يرعاه عبد الله.

سورية وجيش التحرير العربي

أسباب عديدة جعلت سورية تنشئ جيش التحرير. فقد كان الرئيس القوتلي يعرف أن الجيش السوري لم يكن مستعداً لحرب كبيرة، وأنّه من الأسلم كثيراً لسورية أن تحاول ممارسة تأثيرها على الوضع في فلسطين ببناء قوة تمولها وتسلّحها جميع البلدان الأعضاء في الجامعة العربية. وكان على مصر أن تدفع 42 بالمئة من التكاليف، وسورية ولبنان 23 بالمئة، والمملكة العربية السعوديَّة 20 بالمئة، والعراق 15 بالمئة المتبقية. كان من شأن ذلك أن ينقذ سورية من تعريض جنودها للهزيمة، لأن الهزيمة كانت ستجعل البلد عرضة لهجوم من قِبل قوات عبد الله وربما من قِبل القوّات اليهودية. وإذا ما قدّر لجيش المتطوعين أن يُهزم، فالخسارة سوف تتحمّلها جامعة الدول العربيَّة عامة والفلسطينيون على وجه الخصوص. كذلك، كان يمكن إرسال جيش التحرير العربي للقتال في فلسطين قبل انسحاب البريطانيين رسمياً من فلسطين الخاضعة لانتدابهم، بتاريخ 15 أيار (مايو) 1948 بدون أن تضطر سورية رسمياً إِلىٰ الدخول في عمليات قتالية ضد بريطانيا. وإذا ما فشلت البلدان العربية في إرسال جيوشها للقتال في فلسطين، وهذا احتمال بدا قائماً إذ أن مصر وافقت على المشاركة قبل أربعة أيام فقط من بدء الحرب في 15 أيار (مايو) 1948، فقد

كان على الحكومة السورية مع ذلك أن تظل فاعلة. فهي ستحتفظ بسند لها في فلسطين وتتمكّن من القول للرأي العام السوري أنها فعلت أكثر مما فعلته البلدان العربية الأُخرى لمساعدة الفلسطينيين. والأمر الأهم، على أي حال، هو أن جيش التحرير العربي سيستخدم أداة للقضاء على مشروع عبد الله، أي مشروع سورية الكبرى، في المهد، والحيلولة دون توسيع دولته في نصف مساحة فلسطين.

إن تطور أهداف الرئيس القوتلي العسكرية في فلسطين مسجل في المفكرة اليومية التي كان يكتبها طه الهاشمي. وقد كان الهاشمي قومياً عربياً عراقياً وصديقاً مقرّباً من القوتلي منذ زمن طويل وقد عيّن مفتشاً عاما لجيش التحرير العربي ومسؤولاً عن تجنيد وتدريب الجنود في مقر قيادته في قطنا. وكان مكتبه في وزارة الدفاع السورية فكان يلتقي يومياً بالقادة السياسيين والعسكريين السوريين. لقد سجل الهاشمي في مفكرته اليومية في تشرين الأوَّل (أكتوبر) 1947، أي بعيد أن أوصت لجنة الأُمم المتّحدة الخاصة بقضية فلسطين، بتقسيم فلسطين كحل للمشكلة، وبعد أن فشلت سورية في استمالة المملكة العربية السعوديَّة أو مصر إلىٰ فكرة إقامة تحالف عسكري ضد الهاشميين فكان رأي القوتلي في ذلك كما دوّنه الهاشمي ما يلي:

«سيبدأ مشروع سورية الكبرى من الجزء العربي في فلسطين، ولذلك أصدرت أمري إلىٰ الجيش السوري بالتحرك نحو الحدود السورية ـ الفلسطينيَّة، والقوة التي تمركزت هناك مؤلَّفة من 2500 رجل. وأرسل لبنان أيضاً 1000 رجل إلىٰ حدوده. وحالما تدخل قوّات العراق والأردن فلسطين سندخل نحن أيضاً ونحتل الناصرة وشمال فلسطين»[54].

إن ما كانت ترمي إليه استراتيجيَّة القوتلي في فلسطين دائماً هو منع تقدّم عبد الله في المنطقة وليس إيقاف القوّات اليهودية.

---

(54) الهاشمي «مذكرات» ص155.

لم يشك الرئيس القوتلي أبداً في أنه سيحتاج إِلىٰ ما هو أكثر من الجيش السوري للدفاع عن حدوده. وقد اعترف في شهر أيلول (سبتمبر) 1947 بأن «المشكلة الحقيقية هي إصلاح الجيش السوري وحل مشكلة قيادته»[55]. وإخفاق القوتلي في إصلاح الجيش السوري أثّر في قراراته طوال الحرب. وكان يأمل أن يبقي الجيش خارج القتال ريثما يتمكّن من تعزيزه. وبدلاً من تعزيز الجيش سيعزّز جيش التحرير العربي. وختم القوتلي كلامه بالقول: «لا بد لنا من أن نقصر جهودنا على الحركة الشعبية في فلسطين. وينبغي لنا أن نعزّزها وننظّم شؤونها بأسرع ما يمكن»[56]. لقد قدّم رئيس الوزراء جميل مردم تفسيراً أطول لعدم إمكان إرسال الجيش السوري إِلىٰ فلسطين وللحاجة إِلىٰ جيش من المتطوعين، فقال: «بما أن (الحكومات العربية لا يُعتمد عليها) فقد قرّرت أن من الضروري تقوية فلسطين بالأَسلحة والرجال وتنظيم شؤونها وتعيين قائد ليتولى الاهتمام بهذه الأمور. إن الحركة الشعبية في فلسطين مسؤولة عن إنقاذ الموقف بمساعدة الحكومات العربية. وذلك لأنني أشك في وحدة الجيوش العربية وقدرتها على القتال معاً. . وإذا ما تعرّضت الجيوش العربية، وبالأخص الجيش السوري، إِلىٰ هجوم مفاجئ ساحق من قِبل الهاغانا اليهودية، فإن ذلك سيؤدي إِلىٰ الحطّ من سمعتها بحيث لن تستطيع الحكومات العربية إطلاقاً أن تشفى من أثر الضربة. وأفضل ما يمكن عمله هو ترك العمل للفلسطينيين وإمدادهم بالمساعدة مع الحكومات العربية. إن ضمان وجود قيادة فعّالة في فلسطين هو أمر بالغ الأهمية ولا بدّ من القيام بذلك بأسرع مايمكن. وإذا كان مصير الحركة الفشل، لا سمح الله، عندها سيكون الفاشل هو شعب فلسطين وليست الحكومات العربية وجيوشها. وما دام موقف الملوك والأمراء هو موقف الحيطة والتآمر، تكون هذه السياسة هي السياسة الوحيدة الصائبة»[57].

---

(55) المصدر السابق الفقرة المدونة بتاريخ 22 أيلول (سبتمبر) 1947 ص150.
(56) المصدر السابق الفقرة المدونة بتاريخ 23 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947 ص171.
(57) المصدر السابق الفقرة المدونة بتاريخ 15 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947 ص167.

منذ بداية الصراع كان قادة سورية يخطّطون لمواجهة الهزيمة ويسعون لاحتواء الضرر الذي سيتعرّضون له من جراء موارد بلادهم الضئيلة واستعداداتهم القليلة. وقد كانت الغاية من جيش التحرير العربي استبعاد أسوأ عواقب الهزيمة وحماية سورية من عجز الحكومات العربية عن وضع خطة مشتركة للمعركة أو تحديد الأهداف في فلسطين. وعلى وجه الخصوص، كان القوتلي يعمل كي يكون بالإمكان استخدام جيش التحرير العربي لعرقلة مشروع سورية الكبرى.

يشرح فوزي القاوقجي القائد لعام لجيش التحرير العربي في فلسطين، في مذكراته، كيف سعى القوتلي إلىٰ استخدام جيش التحرير العربي كدرع ضد طموحات عبد الله وكيف أن المنافسات العربية جعلت أي تعاون في فلسطين أمراً مستحيلاً. فكتب ما يلي: «لعل الملك عبد الله كان مصمّماً على تحقيق مشروع سورية الكبرى عبر فلسطين. كان عليه إرسال جيشه إلىٰ ميدان المعركة في فلسطين ماراً عبر شرق الأردن، تُرى كيف كان يمكن أن يتصرّف؟ هل يساعد الأردن في تحقيق المشروع؟ ومن حيث موقف عبد العزيز بن سعود.. فقد كان عليه أن يكون مستعداً للعمل عندما تتوضح النيّات الحقيقيّة (للملك عبد الله).

«لقد سألني في أحد الأيام فخامة الرئيس القوتلي ما هي الخطوة التي يجب اتخاذها والتي يمكن اتخاذها لمنع حدوث هذا الخطر الجسيم؟ أجبته أن جيش التحرير في فلسطين يمكنه أن يمنع حدوث ذلك لأنه سيحول دون وقوع حرب بين الدول العربية. وهو سيمكنكم من اتخاذ الاحتياطات التي تعتبرونها ضرورية دون أن تؤثّر تلك الاحتياطات في مجرى الحرب بيننا وبين اليهود في فلسطين. وهكذا أصدر الرئيس القوتلي أمره بإرسال فرقة من الجيش السوري إلىٰ الحدود الفلسطينيّة ـ الأردنية، حيث بقيت مجمّدة في مكانها»[58].

(58) فوزي القاوقجي «فلسطين في ذكرات فوزي القاوقجي» المجلد الثاني تحرير خيرية =

لحظة الحقيقة أمام القوتلي

جرى تجميع جيش التحرير العربي بسرعة. والمتطوعون جاؤوا من خلفيات شديدة التنوُّع. ومع نهاية كانون الثاني (يناير) 1948، كان نحو 3,800 مجاهد يتلقّون تدريباً بدائياً في قاعدة الجيش في قطنا، وكان كثيرون قد تسلّلوا عبر الحدود إلىٰ فلسطين. وكان عديدهم يشتمل على 1,100 عراقي، و700 فلسطيني، و100 مصري، و40 أردنياً، و40 يوغسلافياً، و1,800 سوري، وكثيرون كانوا من الأقليات العرقية والدينية في المنطقة[59]، وجميعهم جاؤوا بدون أَسلحة وبدون تدريب. ومعظم ضبّاطهم كانوا سوريين، سُحبوا من بين الذين تطوّعوا من الجيش. قالت جامعة الدول العربيَّة إن جيش التحرير يجب أن يضم 16,000 رجل، لكن هذا العدد لم يتحقَّق إطلاقاً. ومن المشكوك فيه أن يكون عدد الجنود الأكفياء الذين قاتلوا بقيادة القاوقجي قد تجاوز 5,000 رجل، ولعل العدد كان أقل كثيراً. ادعى الجنرال صفوت، في منتصف نيسان (أبريل) أنه لا وجود لأكثر من 3,000 متطوع تحت قيادته في فلسطين[60]. وقد بدأت الوحدات الأولى من المتطوعين تعبر الحدود السورية إلىٰ فلسطين في أواخر كانون الثاني (يناير) 1948.

مع حلول شهر آذار (مارس)، كان القاوقجي قد أقام مقر قيادته في جبع بالقرب من نابلس وسعى لتمديد سيطرته إلىٰ شمال فلسطين والسامرة. ولم تكن مصادفة أن الأكثرية الكبرى من وحدات جيش التحرير العربي تركّزت في

= قاسمية (بيروت 1975) ص 135 ـ 36. أشكر مايكل دوران لأنه لفت انتباهي إلىٰ هذا المقطع.

(59) أرسلان «مذكرات 1948» ص111. يدعي أرسلان أن الأكثرية كانت من الدروز والشركس والإسماعيليين. أكثر من ألف آشوري بقيادة ملكهم تطوعوا أولاً وجاؤوا عبر منطقة الجزيرة.

(60) حاييم ليفنبرغ «الاستعدادات العسكرية من جانب عرب فلسطين 1945 ـ 48» (لندن 1993) ص232.

شمال فلسطين وفي الأقضية العربية التي كان يعتزم عبد الله أن يضمّها إلىٰ مملكته[61]. ويقول دوران مفسراً ذلك «مع وجود مقر قيادته في شمال الضفة الغربية، كان موقف القاوقجي هو موقف المراقب الحارس، ضد ضم المنطقة إلىٰ المملكة الأردنية»[62]. لم يتم إرسال سوى بضع مئات من جنود جيش التحرير العربي إلىٰ مناطق مثل حيفا، أَو القدس، أَو يافا ـ تل أبيب، هذه المناطق التي شهدت أعنف قتال، وفيها أكبر كثافة من السكّان الفلسطينيين الذين كانوا في أمسّ الحاجة إلىٰ المساعدة. وكان معنى ذلك أنّه وقع على عاتق الميليشيّات المحلية التي لم تحصل إلاّ على القليل من التدريب، والحد الأدنى من القيادة، أَو أنّها كادت تكون عاجزة عن تنسيق مقاومتها، معظم الأعمال القتالية وهي ما لبثت أن تعرّضت للهزيمة على يد القوّات الصهيونية.

كان شهر نيسان (أبريل) الشهر الحاسم في القتال. فقد كانت البداية في هذا الشهر بعملية ناخشون، التي طهّرت الهاغانا بواسطتها القرى الفلسطينيَّة على جانبي طريق يافا ـ القدس لكي تضمن وصول القوّات اليهودية إلىٰ القدس، وكانت النهاية في هذا الشهر بسقوط حيفا في 22 نيسان (أبريل)، وبدء انهيار الوجود السكاني العربي في فلسطين. وقد رفض القوتلي إصدار الأوامر إلىٰ جيش التحرير العربي بمساعدة المدن البائسة، والتي كانت تحت إشراف قادة غير خاضعين لسلطته. ورفض أيضاً أن يضحي بأَسلحة وذخائر ومدفعية سورية كانت هي كل ما تطلبه الميليشيات في فلسطين.

في الخامس من نيسان (أبريل) 1948 جاء عبد القادر الحسيني، قائد قوَّات «الجهاد المقدَّس» غير النظاميَّة، المدافعة عن منطقة القدس، إلىٰ دمشق طالباً المساعدة. استجدى القوتلي وأعضاء اللجنة العسكرية المسؤولين عن جيش التحرير العربي في طلب الأَسلحة، والمدافع، والدعم.. قُوبل طلبه

---

(61) المصدر السابق ص200.

(62) دوران «العروبة» ص120.

المساعدة بالرفض لأن عبد القادر تابع لقيادة الحاج أمين الحسيني، مفتي القدس، ورئيس الهيئة العربية العليا التي رفضت الاعتراف بسلطة جامعة الدول العربيَّة وسلطة القوتلي على فلسطين. وبينما كان عبد القادر ينسحب هائجاً من الاجتماع ليعود إلىٰ القتال في القسطل، حيث كان مقدّراً له أن يقتل في غضون أيام، صاح غاضباً في وجه القوتلي وأعضاء اللجنة «كلكم خونة، وسيسجِّل التاريخ أنكم أضعتم فلسطين»[63]. بالنسبة للقوتلي، كان الاحتفاظ بالسيطرة على شمال فلسطين وحماية حدود سورية أهم من التوجّه للدفاع عن القدس. لقد رأى ضابط فلسطيني مرموق، قاتل في قوّات المفتي «أن مهمة جيش التحرير العربي كانت تحطيم المقاومة المنظَّمة التي يقوم بها (الجهاد المقدَّس ـ قوّات المفتي) الذي كان يضم في صفوفه شباب فلسطين»[64].

طوال شهر نيسان (أبريل) انهالت على القوتلي والقيادة السورية توسلات المساعدة من المقاتلين المحاصَرين في فلسطين الذين نفدت ذخائرهم وكانت تكتسحهم القوَّات الصهيونية. بالنسبة للقوتلي، جاءت لحظة الحقيقة في نهاية شهر نيسان (أبريل)، عندما طلب ضبّاط سوريون، وبالأخص أديب الشيشكلي، الذين كانوا يقودون قوَّات جيش التحرير العربي في منطقة صفد، مساعدات وإمدادات فورية من الجيش السوري بالذات. . كان على القوتلي أن يقرِّر هل يخفض قوة الجيش السوري أم لا، وهذا هو الأسوأ، يزج الجيش في القتال لإنقاذ وضع جيش التحرير العربي في فلسطين. وقد أبرق طالباً المساعدة من لبنان، ومصر، والمملكة العربية السعوديَّة، ولكن هذه الدول لم يكن عندها ما

(63) بهجت أبو غريبة «في خدمة النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غريبة 1916 ـ 1949» (بيروت 1993)، هذه المذكرات كما استشهد بها في كتاب «وثائق مختارة عن حرب فلسطين سنة 1948» كما شرحها وليد الخالدي في مجلة دراسات فلسطينية 27/ 3 (1998) ص75.

(64) محمد فايز القصري «حرب فلسطين 1948» المجلد الثاني (دمشق 1962) ص258.

تستغني عنه. وتوجه مبعوث سوري إِلىٰ الأردن فعاد من عمان بخبر يقول إن غلوب باشا يصر على أن ترسل سورية جيشها إِلىٰ فلسطين لمساعدة جيش التحرير العربي وأن تقدم الذخائر والمدفعية. الملك عبد الله من جانبه، أجاب بالألغاز قائلاً: «ما هو مقدر سيحدث» و«لكل شيء أوانه» وهلم جرا[65]. في وقت لاحق من اليوم ذاته، عاد الجنرال إسماعيل صفوت، رئيس اللجنة العسكرية المشرفة على جيش التحرير العربي من عمان، بخبر مفاده أن عبد الله يريد تسميته قائداً أعلى لكل القوّات العربية. يقول طه الهاشمي أن الرئيس القوتلي استشاط غضباً عند هذا الحد بسبب الضغط الشديد الناجم عن طلبات جيش التحرير العربي، والملك عبد الله، وبسبب الوضع الداخلي المتهاوي، وقد كتب الهاشمي ما يلي:

«فحوى ما قاله هو أن الملك عبد الله يريد أن يلعب ألاعيب وأن الإنكليز يحضّونه على ذلك لكي يستغلوا الوضع من أجل فرض معاهدة على سورية. إن استقلالنا شوكة في جنبهم، وهم يريدون أن يكون جيشنا أول من يدخل المعركة من أجل تدميره. وعندئذ، سيتظاهرون بالتحرّك لمساعدتنا ومقابل ذلك سينتزعون الثمن استعبادنا. إن البريطانيين يمهّدون الطريق أمام عبد الله لكي ينشر نفوذه على فلسطين وسورية. وهم لا يتحمّلون رؤية سورية مستقلّة، ولذلك فإنهم يريدوننا أن نرسل جيشنا لتدميره. لقد كلفنا الاستقلال الكثير الكثير. لن أضحّي أبداً بجيشنا، الوحيد الذي يحمينا من نفوذ عبد الله، إلخ. هذا هو الفخ الذي أريد أن أتجنّب الوقوع فيه مهما كلّف الأمر. إن شرف بلدي غال جداً. لقد ضحّيت بكل ما أملك للحصول على الاستقلال. بذلنا جهداً كبيراً لمساعدة فلسطين. ولكني لا أريد أن أقامر بجيشي ما دام هو الشيء الوحيد الذي يحمينا من هذه الألاعيب والمؤامرات. إذا كان الملك عبد الله

---

(65) الهاشمي «مذكرات» الفقرة المدونة بتاريخ 25 نيسان (أبريل) 1948 ص215.

يريد إرسال جيشه فليرسله. سأرحب به. أما إذا كان يريد من سورية أن تحمل وحدها عبء المشكلة الفلسطينيَّة، فإن ذلك لن يحدث»[66].

كان هم الرئيس القوتلي الأول طوال فصلي الربيع والصيف من سنة 1948 هو تجنّب أي اشتباك جدي مع القوّات الصهيونية تفادياً لتدمير الدفاعات السورية وترك الطريق مفتوحة أمام الملك عبد الله لتنفيذ خطته واحتلال سورية.

سجل المفتش العام لجيش التحرير العربي، طه الهاشمي، أحد الأحاديث المبكرة حول خطة سورية العسكرية الكبرى، وهذا الحديث يوضح أن قادة سورية وجيش التحرير العربي خطّطوا لأهداف محدودة في فلسطين. فخلال الأيام الأولى من شهر كانون الأَول (ديسمبر) 1947، عندما كانت الوحدات الأولى من جيش التحرير العربي تستعد لدخول فلسطين، سأل الجنرال إسماعيل صفوت، رئيس اللجنة العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينيَّة، رئيس الوزراء السوري مردم (هو أيضاً رئيس لجنة فلسطين في جامعة الدول العربيَّة)، ما هي مهمة جيش التحرير العربي: «هل تتوقعون منه القضاء على الصهيونية في فلسطين أم مجرد الحفاظ على مواقع عربية لهدف سياسي ما؟». أجاب مردم إن كل ما ينبغي لجيش التحرير العربي أن يفعله هو الثبات في بعض المواقع الشمالية. غير أن الرئيس القوتلي الذي كان خلال الحرب عرضة لتقلّب مزاجه بصورة دراماتيكية ولنوبات من الكآبة، استشاط غضباً وناقض كلام رئيس وزرائه. «لقد قال إن الهدف هو تدمير الخطر الصهيوني تدميراً كلياً كما قالت الحكومات، وإلاَّ، فإنها ستكون موضوع سخرية الشعب وسخطه». ويوضح الهاشمي أن ذلك كان أول ما سمعه أحد من القادة العسكريين والسياسيين التابعين للقوتلي عن «هذه الخطة الجديدة للأهداف السياسية». وقد جلس الحضور وكأن على رؤوسهم الطير. منتظرين أن يقوم أحد بكسر جدار الصمت

(66) المصدر السابق ص217.

القلق، ومنتظرين أن يستعيد رئيس الجمهورية تمالك نفسه[67].

لم تخطط سورية إطلاقاً لأن تفعل في فلسطين أكثر من الاستيلاء على بضع بلدات شمالية. ولم يكن السبب أن جامعة الدول العربيَّة لم تطلب أكثر من ذلك[68]. بل إن سورية لم تكن تملك القوة العسكرية لأداء دور عسكري هام في فلسطين. ولم يكن قادتها يثقون بضبّاط جيشهم. ولم يصدقوا أن البلدان العربية الأخرى عازمة على القيام بقسطها من القتال، ولعل الأهم من ذلك أنّهم كانوا يخشون الخطط الأردنية للاستيلاء على سورية.

الجيش السوري في حرب فلسطين

قام الجيش السوري بدور محدود جداً في حرب فلسطين. لم يضع الرئيس القوتلي خطة لاحتلال فلسطين وكان يعرف تمام المعرفة محدودية جيشه. إن العدد القليل من الجنود الذين نشرهم على حدود فلسطين يكشف أهدافه المحدودة. في شهر أيار (مايو) 1948، قبيل إرسال سورية جنودها إِلىٰ فلسطين، قدّرت المخابرات البريطانية أنّه لم يكن في سورية أكثر من 4,500 رجل جاهزين للقتال في فلسطين[69]. وكان تقدير غلوب باشا أن عدد الجنود السوريين في فلسطين لم يتجاوز 3,000 رجل، أما وكالة المخابرات المركزية الأمريكية فكان تقديرها أن سورية لم تنشر في فلسطين سوى ألف رجل حتى أواخر حزيران (يونيو) وكان هناك 1,500 رجل آخرون قرب الحدود السورية

(67) الهاشمي «مذكرات» الفقرة المدونة بتاريخ 27 كانون الأَول (ديسمبر) 1947 ص183.

(68) الأدلة الوثائقية هنا تتناقض مع الاستنتاج الذي توصل إليه إيلان بابيه القائل إن سورية كانت مستعدة لإرسال قوة أكبر ولم يمنعها من ذلك إلاَّ تقصير اللجنة العسكرية لجامعة الدول العربيَّة في الطلب إِلىٰ سورية أن تسهم بعدد أكبر من القوَّات. «خلق الصراع العربي - الإسرائيلي 1947 - 1951 (لندن 1992) ص106.

(69) العلاقات الخارجية للولايات المتحدة، 1948 المجلد الخامس الجزء الثاني، تك Tuck (السفير في مصر) إِلىٰ وزير الخارجية الأمريكي (14 أيار - مايو 1948) ص991.

«فيكون المجموع 2,500 رجل مؤثّر»[70]. لقد تابع القوتلي سياسة حذرة في فلسطين.

ذاقت سورية الثمار المرة الأولى للهزيمة خلال أول اقتحام في فلسطين بعد ستة أيام من بداية الأعمال الحربية رسمياً في 15 أيار (مايو). لقد صدت قواتها عند بلدة سمخ ومستعمرتي دغانيا 1 ودغانيا 2، في منطقة الحدود جنوبي بحيرة طبريا مباشرة. إن ثلاثمئة جندي سوري قتلوا أَو جُرحوا، معظمهم بنيران الرشاشات الإسرائيلية[71]. كان ردّ فعل هذه الهزيمة فورياً في الصحف السورية والبرلمان السوري. لم يتردّد أحد في توجيه إصبع الاتهام إِلىٰ الحكومة لتقصيرها في التسلّح أَو الإعداد العسكري الكافي. وكان رد الرئيس القوتلي هو عزل رئيس الأركان اللواء عطفة ووزير الدفاع أحمد الشراباتي. تولى رئيس الوزراء مردهم مهام وزير الدفاع وقام القوتلي بترفيع الزعيم حسني الزعيم، قائد الدرك، إِلىٰ منصب رئيس الأركان.

وبالرغم من خسارة سورية الأولية، تمكّنت قوّاتها من احتلال شريط ضيق من أرض فلسطين خلال أول شهرين من الحرب. عندما رسمت حدود فلسطين من قِبل البريطانيين في سنة 1923، لم يكن ما يشغل البال الدفاع عن فلسطين، بل مياه فلسطين. لقد جرى تخطيط الحدود بحيث تكون بحيرة طبريا بكاملها، بما في ذلك شريط عرضه عشرة أمتار من شاطئ البحيرة الشمالي الشرقي، داخل فلسطين. ومن بحيرة طبريا شمالاً إِلىٰ بحيرة الحولة رسمت الحدود ما بين 50 و400 متر شرقي نهر الأردن، محتفظة بذلك النهر كاملاً ضمن فلسطين. وحصلت فلسطين أيضاً على نتوء من الأرض يمتد شرقاً بين

(70) جون باغوت غلوب «جندي مع العرب» (لندن 1957) ص94. العلاقات الخارجية للولايات المتحدة 1948 المجلد الخامس، الجزء الثاني، «تقرير أعدته وكالة المخابرات المركزية» واشنطن (27 تموز - يوليو 1948) ص1244.

(71) أرسلان «مذكرات 1948» الفقرة المدونة بتاريخ 23 أيار (مايو) 1948 ص111.

الحدود السورية ـ الأردنية على امتداد نهر اليرموك، أكبر روافد الأردن، بدءاً من بلدة الحمة ـ حالياً (حامات ـ غادير). هذه المنطقة كلها الواقعة إِلىٰ الشرق من نهر الأردن وبحيرة طبريا كانت منطقة لا يمكن الدفاع عنها واستولت عليها القوّات السورية بسهولة. وتمكن الجيش السوري من عبور النهر جنوبي بحيرة الحولة مباشرة لاحتلال كيبوتس مشمار هاياردن والدفاع عنها ضد العديد من الهجمات اليهودية المعاكسة[72]. كما احتلت القوّات السورية موطئ قدم في الزاوية الشمالية الشرقية القصوى من فلسطين، شرقي مستعمرة دان اليهودية مباشرة. وبذلك احتلت سورية ثلاثة جيوب واضحة ضمن فلسطين/ إسرائيل في شمال، ووسط، وجنوب مناطق حدود سنة 1923. هذه الجيوب الثلاثة بمجموعها، مضافاً إليها ذلك الشريط الضيق الممتد بمحاذاة المحيط الشرقي لنهر الأردن وبحيرة طبريا، بلغ 66,5 كيلومتراً مربعاً من الأرض. وأصبحت هذه الأرض جزءاً من القطاع المنزوع السلاح بعد هدنة سنة 1949[73]. وفيما عدا عمليتيه الصغيرتين للاستيلاء على قرى عبر نهر الأردن، ظل الجيش السوري بدون نشاط إِلىٰ حد كبير خلال حرب 1948.

بقي جيش التحرير العربي في الجليل حتى شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 1948، عندما دفعته إِلىٰ لبنان القوّات اليهودية التي انتقلت من الجنوب. ثابرت الحكومة السورية على عدم مساعدة جيش التحرير العربي خلال صيف 1948، عملياً «حاكمة عليه بالموت» حسب قول عادل أرسلان[74]. بذل طه الهاشمي الكثير من طاقته في أواخر صيف وخلال خريف 1948 محاولاً عزل فوزي القاوقجي من منصبه كقائد لجيش التحرير العربي. ولم يعد القاوقجي وكثيرون من ضبّاطه يثقون بالقادة العرب بعد أن رفض هؤلاء إمدادهم بالسلاح أَو نشر

---

(72) ماعوز «سورية وإسرائيل» ص19.

(73) فريدريك هوف «خط 4 حزيران ـ يونيو 1967» مجلة ميدل إيست إنسايت (عدد أيلول ـ سبتمبر 1999).

(74) أرسلان «مذكرات 1948» الفقرة المدونة بتاريخ 23 أيار (مايو) 1948 ص111.

جيوشهم لمساعدة جيش التحرير العربي. بدأ القاوقجي يعمل حسابه، ومع حلول شهر آب 1948 رفض إطاعة أوامر القادة السوريين أو طه الهاشمي. ويقول الهاشمي أن القاوقجي شرع يحيك المؤامرات مع ضباط سوريين ولبنانيين ينتمون إلىٰ حزب أنطون سعادة، الحزب السوري القومي الاجتماعي، وأحزاب أخرى، ومع ضبّاط موالين للهاشميين والملك عبد الله لإسقاط حكومة دمشق[75]. وكان جلياً أن القاوقجي خطط للإطاحة بالحكومة اللبنانية أولاً، ثم يستولي على سورية، وفي نهاية الأمر يوحدها مع الأردن والعراق. وحسب قول الهاشمي «كان القاوقجي يعتقد أنّه بهذه الطريقة ستؤدي حركته إلىٰ توحيد البلدان العربية وإقامة جمهورية. بعد ذلك يهاجم اليهود ويخرجهم من فلسطين»[76]. أصبح جيش التحرير العربي مصدر إزعاج شديد للرئيس القوتلي في نهاية الحرب. إضافة إلىٰ ذلك فإن تآمر القاوقجي أحيى مخاوف الرئيس القوتلي من مشروع سورية الكبرى ومن عدم ولاء ضبّاط جيشه.

الخلاصة

كان هدف الحكومة السورية الأعلى خلال حرب 1948 هو الحيلولة دون تنفيذ الملك عبد الله مخططه لإقامة سورية الكبرى. وكان اهتمام القوتلي بحماية بلده من احتمال غزوها من قِبل الأردن، أكبر من اهتمامه بمساعدة الفلسطينيين أو بمقاتلة الصهيونيين. ومن الأمور التي تساعد الباحث، من عدة جوانب، هو أن ينظر إلىٰ الصراع في فلسطين على أنه صراع بين العرب استغلته القوَّات الإسرائيلية باقتدار للاستيلاء على فلسطين. ومع أن الجيوش العربية لم تتقاتل علناً، فإن أعمالها كانت مدمّرة بصورة متبادلة لأنها رفضت أن تتعاون ووقفت عمداً وقفة متفرج بينما كانت القوات الصهيونية تجهز على الميليشيات الفلسطينيَّة والجيوش العربية الواحد بعد الآخر. ثم إن العداء المتبادل وانعدام

---

(75) الهاشمي «مذكرات» ص234. للمزيد من التثبت من أن القاوقجي كان يخطط لانقلاب راجع كتاب هاني الهندي «جيش الإنقاذ» (بيروت 1974) ص112.

(76) المصدر السابق الفقرة المدونة بتاريخ 21 تشرين الثاني (نوفمبر) 1948 ص246.

الثقة بين الكتلتين العربيتين ـ الكتلة الهاشمية وكتلة مصر، والسعودية، وسورية ـ دعك عن القوّات الفلسطينيَّة بقيادة الحاج أمين الحسيني، كانا أكبر من الرغبة في منع استيلاء اليهود على فلسطين. وكانت كل حكومة عربية تسعى وراء مصالحها المحلية وبذلك عجزت هذه الحكومات عن صياغة خطة مشتركة للمعركة ضد الصهيونيين.

لقد كانت سياسة سورية العسكرية خلال حرب 1948 نتاج ضعف سورية سياسياً وعسكرياً. وبدافع خوف سورية من الاضطراب الداخلي إذا لم تفعل شيئاً، وخوفها من هزيمة عسكرية واحتمال غزوها إذا قاتلت قتالاً جدياً، اكتفت بالاستيلاء على بضع بلدات صغيرة على الجانب الفلسطيني من الحدود لتأسيس موقف تفاوضي ولتقف في وجه تنفيذ خطة الملك عبد الله الفخمة لإقامة سورية الكبرى. ولما كان الرئيس القوتلي يعتقد أن تقسيم فلسطين سلمياً بين إسرائيل والأردن سيعزِّز قوة الملك عبد الله ويساعده في خطته لإقامة سورية الكبرى، فقد تبع سياسة الحرب ورفض أية خطة للسلام أَو أي حال يعود بالنفع على الأردن. وهذا يفسِّر السبب في أن سورية كانت أول الداخلين إِلىٰ الحرب وآخر الخارجين منها. لقد كان شكري القوتلي يؤمن أنه يجب على سورية والدول العربية الأخرى، من أجل وقف تكبير حجم الأردن، أن تأخذ بيدها زمام السيطرة على الوضع في فلسطين بواسطة قيادة حركة المقاومة الفلسطينيَّة والمناداة بدخول الجيوش العربية إِلىٰ ساحة القتال في فلسطين. وقد كتب فوزي القاوقجي أَن الرئيس القوتلي كان يخشى «تصميم الملك عبد الله على تحقيق مشروع سورية الكبرى بواسطة فلسطين. هذه الإمكانية أكثر من أي شيء آخر كانت تقض مضاجع الحكومة السورية.. وفقط بعد ذلك، وبعده بمسافة كبيرة جداً، تأتي قضية فلسطين ذاتها..»[77].

---

(77) القاوقجي «فلسطين» المجلد الثاني ص136.



9 ما بعد: عواقب 1948(*)

إدوارد سعيد Edward W. Said

يحسن بي أن أبدأ بما خبرته شخصياً في سنة 1948، وبما يعنيه لكثيرين من الأشخاص من حولي. لي حديث مستفيض إلىٰ حد ما في هذا الموضوع في مذكراتي «خارج المكان»[1]. لقد نجت أسرتي المباشرة من أسوأ صروف الكارثة: كان لنا منزل، وكان يملك والدي عملاً تجارياً في القاهرة، ومع أننا كنا في فلسطين خلال معظم سنة 1947، فعندما رحلنا في كانون الأول (ديسمبر) من تلك السنة، لم يكتب علينا اجتياز المعاناة الجماعية التي كانت لها طبيعة جائحة والتي اقتلعت الناس (عندما طردت القوّات الصهيونية بتدبير متعمد 780,000 فلسطيني، حرفياً ثلثي سكان البلد). في ذلك الحين كنت في الثانية عشرة من عمري، ولذلك لم يتوفّر لي سوى إدراك ضعيف إلىٰ حد ما، وبالتأكيد ناقص الوعي، لما كان يحدث. لم يتوفر لدي سوى هذا الإدراك الضيق. ولكني أتذكّر بوضوح خاص بعض الأشياء. أحد هذه الأشياء أن كل فرد من أسرتي، من جانبي الوالد والوالدة، صار لاجئاً خلال تلك المدة. لم يبق أحد منهم في فلسطيننا، أعني ذلك الجزء من الأرض (التي كانت تحت سيطرة الانتداب البريطاني) والذي لم يشمل الضفة الغربية التي ضمّها الأردن إليه. ولذلك، فإن أقربائي الذين كانوا يعيشون في يافا، وصفد، وحيفا والقدس الغربية، فجأةً فقدوا منازلهم، وفي أحيان كثيرة أصبحوا معدمين، وأصابتهم

---

(1) إدوار سعيد «خارج المكان» «Out of place» (لندن، 1999).

ندوب دائمة. رأيت معظمهم بعد سقوط فلسطين فكانوا جميعاً مقهورين جداً بفعل ظروفهم، ووجوههم تنم عن القلق، واعتلال الصحة والقنوط. أما أفراد أسرتي الأبعد قرابة فقد فقدوا كل ممتلكاتهم ومنازلهم، وشأنهم شأن الكثيرين من الفلسطينيين في ذلك الحين تحمّلوا العذاب ليس بقدر ما هو عذاب سياسي بل وكأنه مأساة من مآسي الطبيعة. هذا الأمر حفر نفسه في ذاكرتي مخلفاً نتائج لا تزول، وعلى الأرجح لأن الوجوه التي كنت ذات يوم أتذكرها هانئة وخالية من الهموم، صارت ترتسم عليها الآن شجون النفي والتشرّد. عائلات كثيرة وأفراد تعطلت حياتهم ونضبت الروح فيهم ودِّمّرت سكينتهم نهائياً في سياق ما بدا أنه اقتلاع متدرج ولكن لا نهاية له: هذا كان ولا يزال بالنسبة لي أمراً له أشد التأثير. أحد أعمامي انتقل من فلسطين إلىٰ الإسكندرية، فالقاهرة، فبغداد، فبيروت. وبلغ الآن الثمانينيات من عمره ويعيش في مدينة سياتل حزيناً، صامتاً مكتئباً، ولم يتعاف بالكامل لا هو ولا أحد من أفراد عائلته الأقربين. إن ما عرضته إنما هو أنموذج للقصة الكبرى، قصة الضياع والتشرد المستمرة حتى يومنا هذا.

الشيء الثاني الذي أستذكره هو أن فلسطين كانت بالنسبة إلىٰ الشخص الوحيد من عائلتي الذي أفلح إلىٰ حد ما في المحافظة على تماسكه في أعقاب النكبة، وأقصد عمتي، وهي أرملة في منتصف العمر لها مورد مالي على نحو ما، فلسطين كانت بالنسبة لها تعني خدمة اللاجئين البائسين، الذين أصبح عدة آلاف منهم معدمين، عاطلين عن العمل، يعانون من الفقر المدقع، لا يعرفون في أي اتجاه يسيرون في مصر. لقد نذرت حياتها لهم في مواجهة إثم الحكومة ولا مبالاتها التي تتصف بالسادية. وقد علمت منها أنه في حين كان كل شخص مستعداً لتقديم خدمة بالكلام فقط، كان عدد قليل جداً من الأشخاص مستعداً لعمل أي شيء حقيقي. ولذلك فإنها، كونها فلسطينية، أخذت على عاتقها أن يكون واجبها على مدى العمر أن تمضي في سبيل مساعدة اللاجئين ـ تأمين المدارس لأولادهم، والتودد إلىٰ الأطباء والصيادلة لتوفير المعالجة والدواء

لهم، إيجاد عمل للرجال، وفوق كل ذلك، أن تكون بالنسبة لهم حضوراً طيعاً عطوفاً وأهم من ذلك خالياً من الظهور الذاتي. وهي، بدون أية مساعدة إدارية أَو مالية من أي نوع، ظلت في نظري، منذ مطلع يفاعتي، شخصية مثالية وإنساناً أقارن به جهودي المتواضعة جداً، فكانت ويا للأسف، تبدو جهودي دون المستوى المطلوب. كان مطلوباً بالنسبة لنا خلال عمري أن تكون المهمة، بالمعنى الحرفي، دائمة ولا نهاية لها، ولأنها مشتقة من مأساة بشرية بهذا العمق، وهذه الاستثنائية من حيث إشباع الحياة الرسمية وغير الرسمية للناس الذين يعيشونها، وإِلىٰ أصغر التفاصيل، فقد كانت وستظل بحاجة إِلىٰ أن نستذكرها، ونقدم شهادتنا عنها، وإصلاحها. إن الشعور المشترك والواسع بالظلم، بالنسبة لنا نحن الفلسطينيين، يظل يثقل على حياتنا بوطأة لا تتناقص. وإنني أرى أنّه إذا كان ثمة شيء واحد، جنوح واحد معيّن ارتكبته المجموعة الحالية من الزعماء الفلسطينيين، فهذا الشيء هو القدرة الموهوبة من العلاء، على النسيان، وذلك عندما سُئل أحدهم مؤخراً عن شعوره بوصول أرييل شارون إِلىٰ منصب وزير الخارجية في إسرائيل، علماً أنّه كان مسؤولاً عن سفك دماء فلسطينيَّة كثيرة، فكان جواب هذا الزعيم الذي تفوّه به مبتهجاً، إننا مستعدون لنسيان التاريخ ـ وهذه عاطفة لا يمكنني أن أشارك فيها وأُسارع إِلىٰ القول إنني أيضاً لا أستطيع بسهولة الصفح عنها.

ولا بد للمرء أن يستذكر على سبيل المقارنة قول موشي دايان في سنة 1969:

«جئنا إِلىٰ هذا البلد الذي كان مأهولاً بالعرب، وها نحن نقيم هنا دولة عبرية، أي دولة يهودية. وفي مناطق ذات وزن من البلد (مجموع المساحة كان نحو 6 بالمئة EWS) اشترينا الأراضي من العرب. أُنشئت قرى يهودية مكان القرى العربية، حتى أنني لا أعرف أسماء تلك القرى العربية، ولا أوجّه اللوم إليكم، لأن كتب الجغرافيا هذه لم يعد لها وجود، وليست الكتب فقط التي لم تعد موجودة، بل القرى العربية أيضاً. قامت نهلال (قرية دايان) في مكان

محلول، وقامت غفعات في مكان جبته، و(كيبوتس) ساريد في مكان حنيفس، وكفار يهوشواع في مكان تل شامان. لا يوجد في هذا البلد مكان تم تشييده ولم يكن فيه سابقاً سكّان عرب[2].

إن ما يذهلني أيضاً من جراء ردود الفعل الفلسطينيَّة المبكرة هذه، هو أنّها كانت إِلىٰ حد كبير ردود فعل غير سياسية. فعلى مدى عشرين عاماً بعد سنة 1948 كان الفلسطينيون غارقين في مشاكل الحياة اليومية دون أن يبقى إِلاَّ القليل من الوقت للتنظيم، والتحليل، والتخطيط، ولو أن بعض المحاولات جرت للتسلل إِلىٰ إسرائيل، ومحاولة بعض العمل العسكري، وللكتابة وتهييج المشاعر. وباستثناء ذلك النوع من العمل الذي أنتجه معهد الأهرام للدراسات الاستراتيجيَّة برئاسة محمَّد حسنين هيكل، كانت إسرائيل بالنسبة لمعظم العرب وحتى للفلسطينيين، نوعاً من اللفظة الرمزية (شيفرة)، لغتها مجهولة لنا، ومجتمعها لم نسكتشفه، وشعبها وتاريخ حركتهم مقتصرين إِلىٰ حد كبير على الشعارات، وعلى عبارات مبتذلة وإنكار الوجود. لقد رأينا وخبرنا سلوكها نحونا ولكننا احتجنا إِلىٰ وقت طويل لفهم ما رأينا وما خبرنا.

كان التوجّه العام في سائر أنحاء العالم العربي إِلىٰ التفكير بحلول عسكرية لذلك البلد الذي قلما كنا نتخيله، فكانت النتيجة عسكرة واسعة استحوذت على كل مجتمع في العالم العربي بدون استثناء تقريباً: فالانقلابات تتابعت بدون انقطاع إِلىٰ حد ما، والأسوأ من ذلك، أنه مع كل توسّع في الفكرة العسكرية كانت النتيجة نقصاً مقابلاً ومعادلاً في الديموقراطية الاجتماعية، والسياسية والاقتصادية. وإذا استعدنا الآن ما حدث، نجد أن الصعود نحو هيمنة القومية العربية أفسح المجال للتقليل جداً من المؤسَّسات المدنية الديموقراطية، والسبب الرئيسي هو أن لغة تلك القومية ومفاهيمها أولت الديموقراطية القليل

(2) هآرتس (جريدة يومية تصدر في تل أبيب، عدد 4 نيسان ـ أبريل 1969).

من الاهتمام في تطور تلك المجتمعات. وحتى الآن، أدَّى وجود خطر مفترض يتهدد العالم العربي إِلىٰ نشوء تأجيل دائم لأشياء كالصحافة الحرّة، أَو الجامعات غير المسيسة، أَو حريات الأبحاث واستكشاف مجالات جديدة للمعرفة. ولم يحدث استثمار كثيف في مجال نوعية التعليم، بالرغم من المحاولات التي أحرزت نجاحاً كبيراً من جانب حكومة عبد الناصر في مصر وحكومات عربية أخرى لخفض مستوى الأمية. وكان الرأي أنّه بوجود حالة طوارئ دائمة سبّبتها إسرائيل، فإن أموراً من هذا القبيل التي لا يمكن إنجازها إِلاَّ نتيجة تخطيط طويل الأجل ونتيجة تفكير، تعتبر أنواعاً من البذخ من الخطأ الاتفاق عليها. بدلاً من ذلك احتل شراء الأَسلحة على نطاق ضخم مكان التنمية البشرية الأصيلة فكانت النتائج السلبية التي ما زلنا نعيشها حتى يومنا هذا. إن ثلاثين بالمئة من الأَسلحة في العالم ابتاعتها البلدان العربية في سنتي 1998 ـ 99. وجنباً إِلىٰ جنب مع العسكرة كان اضطهاد السكّان بالجملة، وفي الدرجة الأولى ولكن ليس حصراً، السكّان اليهود، الذين بدا فجأة أن وجودهم بين ظهرانينا على مدى أجيال من الزمن يشكِّل خطراً علينا. أنا أعلم أنّه كان ثمة دور صهيوني نشط في التحريض على اضطراب العلاقة بين يهود العراق، ومصر والبلدان الأخرى من جهة، وحكومات تلك البلدان العربية التي نادراً أن كانت ديموقراطية، من جهة أخرى، ولكن يبدو لي أنّه لا جدال في أنه كانت هناك حماسة للشعور بالخوف والكره تجاه الغير، الأمر الذي أدَّى رسمياً إِلىٰ قرار يقول إن هؤلاء وغيرهم من السكان «الغرباء» المحددة أوصافهم يجب اقتلاعهم بالقوة من وسطنا. ولم يقف الأمر عند هذا الحد. فباسم الأمن العسكري في بلدان مثل مصر، قامت حملة مسرفة لا توزن بميزان، مصدرها عقل دموي، ضد المنشقين، ومعظمهم من اليسار، ولكن بينهم أيضاً أشخاص مستقلو الفكر، انتهى بهم الأمر كنقّاد ورجال ونساء مهرة، في السجون بطريقة وحشية، عن طريق التعذيب حتى الموت. والإعدامات بدون محاكمة. وعندما يستعيد المرء النظر إِلىٰ هذه الأشياء في سياق سنة 1948 يجد أن المشهد الواسع للتبذير

والقسوة يبرز كنتيجة مباشرة للحرب ذاتها. ترافق ذلك بالمعاملة السيئة إلىٰ حد الفضيحة للاجئين أنفسهم. ولا تزال هذه، مثلاً، حال ما بين 40,000 ـ 50,000 لاجئ فلسطيني مقيمين في مصر، فرض عليهم أن يمثلوا أمام مركز الشرطة المحلي كل شهر، وتقلّصت أمامهم الفرص المهنية، والتعليمية والاجتماعية، ولصق بهم الشعور العام بأنَّهم لا ينتمون إلىٰ البلد بالرغم من قوميتهم العربية ولغتهم العربية. وفي لبنان لا يزال الوضع أشد بؤساً. إن نحو 400,000 لاجئ فلسطيني كان عليهم أن يتحمّلوا ليس فقط مجازر صبرا وشاتيلا، وتل الزعتر، وضبية وأماكن أخرى، بل كان عليهم البقاء في حالة حجر كريه طوال نحو جيلين من الزمن. وليس لهم بموجب القانون حق العمل في ما لا يقل عن ستين مجال عمل، وليسوا مشمولين بصورة كافية بالتأمين الطبي، ولا يستطيعون العودة إلىٰ لبنان إذا سافروا منه، وهم أهداف للريبة والكراهية. جزئياً ـ وسأعود إلىٰ ذلك لاحقاً ـ قد ورثوا عباءة الازدراء التي ألبسهم إياها وجود منظمة التحرير الفلسطينيَّة في لبنان (وغيابها منه غير المأسوف عليه منذ سنة 1982). وهكذا ظلوا في نظر الكثيرين من اللبنانيين العاديين أشبه بعدو البيت الذي يجب الحجر عليه و/أو معاقبته من حين إلىٰ آخر. وثمة وضع مماثل في النوعية، وليس بالدرجة ذاتها، في سورية. أما الأردن، فمع أنه كان (وهذا فضل يحسب له) البلد الوحيد الذي اكتسب فيه الفلسطينيون الجنسية، فإن فيه خط جزاء قائماً بين الأكثرية المحرومة من هذا العدد الكبير من الفلسطينيين من جهة والمؤسَّسة الأردنية من جهة أخرى، وهذا عائد إلىٰ أسباب لا تدعو الحاجة إلىٰ ذكرها في هذا الفصل. بيد أني أود أن أضيف أنه فيما يتعلَّق بمعظم هذه الأوضاع حيث يوجد لاجئون فلسطينيون بمجموعات كبيرة ضمن بلد أَو آخر من البلدان العربية ـ وجميع هذه الأوضاع هي نتيجة مباشرة لسنة 1948 ـ لا يوجد حل بسيط، وبالأحرى حل كريم أَو عادل، في المستقبل المنظور. ويجدر بنا أن نسأل لماذا يكون المصير المفروض على أناس تقاطروا بصورة طبيعية على البلدان المجاورة عندما طُرِدوا من بلدهم، هو مصير الضيق

والعزل، مع أن البلدان التي لجؤوا إليه كان الجميع يعتقد أنها سترحب بهم وتعينهم. على أي حال حدث العكس: فلا ترحيب بهم (ما عدا في الأردن) ـ وهذه نتيجة أخرى تعسة من نتائج التشريد الأصلي في سنة 1948.

هذا ينقلني إِلىٰ نقطة ذات أهمية خاصة، أعني ظهور لغة جديدة وثقافة جديدة منذ سنة 1948 في كل من إسرائيل والبلدان العربية. في الجانب العربي كانت تباشير ذلك في كتب مميزة ككتاب قسطنطين زريق «معنى النكبة»[3] والفكرة هي أنّه بسبب 1948 نشأ وضع غير مسبوق إطلاقاً تطلب هو أيضاً حالة غير مسبوقة من اليقظة والانبعاث. والأمر الذي أرى أنّه أكثر إثارة للاهتمام من الخطب أَو الأحاديث السياسية الجديدة ـ مع كل ما تتضمنه من صيغ مقررة، ومحظورات، ومداورة في الكلام، وكنايات، وهبات من الكلام جوفاء ـ هو كامل قدرتها على منع تسرب الماء (وهذه عبارة منحوتة) مقارنة بالكلام المقابل لها. ولعل من الصواب القول إن هذا الانقطاع في التواصل مع الآخر يمكن أصله في عدم التوافق بين غلبة الصهيونيين وتشريد الفلسطينيين، ولكن التطورات الناشئة عن هذا التناقض الأساس أدّت إِلىٰ فصل بين الجانبين على المستوى الرسمي، ولم يكن قط هذا الفصل حقيقياً بالمطلق مع أنه على المستوى الشعبي كان لقى حماسة شديدة له. وهكذا فإننا نعلم الآن أن عبد الناصر، الذي لم تكن تعلو على خطبه من حيث عدم التسامح والتصميم أية خطب أخرى، كان على اتصال مع إسرائيل عبر وسطاء متعددين، مثلما كان السادات، وبطبيعة الحال مبارك أيضاً. وهذا يصدق أكثر في حكام الأردن، وبقدر أقل إِلىٰ حد ما (ولكنه صحيح) في سورية. وأنا لا أحاول أن أقدِّم هنا أحكاماً مبسّطة لأن تباينات من هذا القبيل بين الكلام البلاغي والواقع شائعة في كل الأعمال السياسية. ولكن ما أود أن أقوله هو أن نوعاً من التصلّب في الرأي (الأرثوذكسية) والنفاق نشأ داخل المعسكرين العربي والإسرائيلي فهيّجا في

(3) قسطنطين زريق «معنى النكبة» (بيروت ـ 1948).

الواقع واستفادا من أسوأ وجه من وجوه كل من المجتمعين. إن الميل نحو الأرثوذكسية، وترداد الأفكار المستوردة بدون مناقشتها، والخوف من التجديد، ونوع أَو أكثر من الكلام بلسانين، إلخ، وجد تربة خصبة للغاية.

إن ما أقصده، في حالة العرب، هو أن العداء خطابياً وعسكرياً لإسرائيل أدَّى إِلىٰ مزيد، لا إِلىٰ نقص، من جهلها، وبالتالي إِلىٰ الأداء السياسي ـ العسكري الكارثي في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين. إن الإعجاب بالجيش إِلىٰ ما يشبه العبادة والذي كان يعني ضمناً أنّه لا وجود إِلاَّ لحلول عسكرية للمشاكل السياسية قد كان سائداً إِلىٰ حدّ أنه طغى على بدهية أن العمل العسكري الناجح لا بد أن يكون مستمداً من قوة لها دافع مبدئي وقيادة شجاعة، قوة متفقة وموحدة سياسياً، وهذا لا يمكن أن يصدر إِلاَّ عن مجتمع مدني. هذه الأمنية لم يكن لها وجود قط في العالم العربي، وقلما مورست أَو قال بها أحد. إضافة إِلىٰ ذلك توطدت الثقافة القومية فشجعت بدلاً من أن تخفف عزلة العرب عن بقية العالم العصري. وما لبثت إسرائيل أن صار النظر إليها على أنّها دولة غربية وليس فقط دولة يهودية، وهي بذلك كانت مرفوضة رفضاً تاماً حتى كمسعى فكري مناسب لأولئك الذين يهمهم أن يعرفوا شيئاً عن العدو.

من هذه المقدمة تدفق عدد من الأخطاء المريعة. من بين هذه الأخطاء الافتراض بأن إسرائيل ليست مجتمعاً حقيقياً بل هي شبه دولة زمنها محدود، ومواطنوها موجودون فيها إِلىٰ أن يصيبهم الذعر فيضطرّون لمغادرتها. كانت إسرائيل كائناً وهمياً لا سبيل لتحقيقه، وكياناً «مفترضاً» أَو «مزعوماً» وليس دولة حقيقية. والدعاية في هذا الاتجاه كانت ضحلة، عديمة المعرفة، وغير مؤثِّرة. إن الصراع الخطابي والثقافي ـ وهو صراع حقيقي ـ نقل من ميدانه إِلىٰ المسرح العالمي، إذا صح التعبير، وفي هذا المسرح أيضاً إذا استثنينا منه العالم الثالث، كان مقضياً علينا. نحن لم نكن حاذقين في فن عرض قضيتنا ضد إسرائيل بأسلوب إنساني، فلم نضع رواية مناسبة، ولم نجمع إحصاءات ونستخدمها،

ولم يوجد عندنا ناطقون مدرَّبون قادرون على إتقان عملهم. لم نتعلّم إطلاقاً أن نتكلّم بلسان واحد بدلاً من الكلام بعدة لغات متناقضة. علينا أن نفكر بالأيام المبكرة جداً التي سبقت فضيحة سنة 1948 وأعقبتها، أي عندما أخذ أشخاص من أمثال موسى العلمي، وشارل عيساوي، ووليد خالدي، وألبرت حوراني، على عاتقهم إطلاق حملة إعلامية عن القضية الفلسطينيَّة موجّهة إِلىٰ العالم الغربي، الذي تستمد منه إسرائيل الدعم الرئيسي. ولنقارن الآن تلك الجهود المبكرة، التي سرعان ما بدّدتها الخلافات العربية والتحاسد بين العرب، مع الكلام الرسمي الصادر عن جامعة الدول العربيَّة أَو أي بلد عربي بمفرده أَو مجموعة من البلدان العربية. إن هذا الكلام الرسمي كان (وللأسف لا يزال) بدائياً، سيء التنظيم والبث، يتصف بضحالة الفكر، خلاصة القول أنه كان كلاماً أخرق إِلىٰ حدّ الإحراج، وخاصة منذ أن صار المحتوى الإِنساني ذاته، أي المأساة الفلسطينيَّة، ذا قدرة على الإقناع، وصارت الحجة الصهيونية والخطة الصهيونية ضد الفلسطينيين شنيعتين إِلىٰ هذا الحد. والمفارقة المؤثِّرة هي أن أسلوب الإعلام الإسرائيلي كان في معظم الوقت ناجحاً، يستند إِلىٰ أسلوب مهني، وكان في الغرب، إِلىٰ حد كبير، مستحوذاً على الساحة. وقد جرى تعزيز هذا الأسلوب في بعض أجزاء العالم كأفريقيا وآسيا، بتصدير الخبرة الزراعية، والتكنولوجية والأكاديمية، وهذا مجال لم يطرقه العرب أبداً. وكون ما قدّمه الإسرائيليون هو عبارة عن نسيج من أنصاف الحقائق الأيديولوجية، يقل أهمية عن كونه حلوى غايتها الترويج لقضية، لصورة، ولفكرة عن إسرائيل من شأنها أن توصد الباب في وجه العرب وبطُرق عديدة تلحق العار بهم.

إذا نظرنا الآن إِلىٰ الماضي، نجد أن النزاع الكلامي الناجم عن سنة 1948 وكان إحدى نتائجه، قد تضخم على نحو فاق كل ما هو مثيل له في أي مكان آخر من العالم. ففي جزء من الوقت استعار هذا النزاع بعض حدة وبروز الحرب الباردة الذي أطره على امتداد نحو ثلاثين عاماً. والغريب في ذلك أنّه،

على غرار أحداث 1948 ذاتها لم يكن هنالك إطلاقاً أي تمثيل فلسطيني حتى سنة 1967 وبروز منظمة التحرير الفلسطينيَّة لاحقاً. فحتى ذلك الحين كنا معروفين بكل بساطة بصفتنا اللاجئين العرب الذين هربوا لأن زعماءهم طلبوا منهم أن يهربوا. وحتى بعد الأبحاث التي قام بها أرسكين تشايلدرز ووليد خالدي والتي نازعت صحة تلك الادعاءات وأثبتت وجود الخطة دالت منذ ثمانية وثلاثين عاماً، ما كان أحد يصدقنا[4]. أسوأ من ذلك، أن الفلسطينيين الذين ظلّوا في إسرائيل بعد سنة 1948 اكتسبوا صفة يتفرّدون بها هي صفة عرب إسرائيل، يتحاشاهم العرب الآخرون، ويعاملهم يهود إسرائيل بالقسوة من قِبل الإدارة العسكرية، وبقوانين الطوارئ الشديدة حتى سنة 1966 ـ تلك القوانين التي كانت تطبق عليهم وتختص بهم باعتبارهم غير يهود. والغرابة في هذا النزاع الخطابي مقارنة على سبيل المثال، مع الحرب التي نشبت بين أجهزة الدعاية الأمريكية واليابانية خلال الحرب العالمية الثانية كما أرّخ لها جون دووير[5]، هي أن التضليل الإعلامي الإسرائيلي، على غرار الحركة الصهيونية ذاتها، لم تترك فسحة لخصم من أهل البلاد الأصليين، أي لأحد ما على الساحة ممن سُلب أرضه ومجتمعه وتاريخه. لقد كنا مغيبين إلاَّ أحياناً كان ينظر إلينا «كفدائيين» وإرهابيين أَو كجزء من الجموع العربية الغفيرة المزعجة التي تريد خنق الدولة اليهودية الفتية، على حد التعبير الذي كان متداولاً.

إحدى النواحي الأشد سوءاً في هذه الحالة هو أن كلمة «سلام» بحد ذاتها اكتسبت معنى شريراً وغير مريح لدى العرب، في حين أن الكتّاب الإسرائيليين

---

(4) أرسكين تشايلدرز «الخروج الآخر» مجلة سبكتيتو (12 أيار ـ مايو ـ 1961)، وليد خالدي «الخطة دالت: الخطة الأساسية للاستيلاء على فلسطين» منتدى الشرق الأَوسط (تشرين الثاني (نوفمبر)، 1961) أعيدت طباعتها بتوسع في مجلة دراسات فلسطِينية العدد 18 (1988) ص 4 ـ 37.

(5) جون دواير «حرب لا رحمة فيها: السباق والقوة في حرب المحيط الهادي» «War Without Mercy: Race and power in the pacific War» (لندن ـ 1986).

كانوا يستخدمونها في كل فرصة، قائلين «إننا نريد السلام مع العرب، وحتماً كان صدى هذا الكلام يتردّد مبيناً أن إسرائيل صادقة في رغبتها في السَّلام، في حين أن العرب الشرسين، ناكري الجميل والحقودين المصرّين على العنف ـ لا يريدون السلام. والواقع هو أن الخلاف بين الإسرائيليين والفلسطينيين لم يكن إطلاقاً حول السلام وإنما حول إمكانية استعادة الممتلكات والهوية القومية ـ وهذه كلها طمستها الدولة اليهودية الجديدة. أكثر من ذلك، إنه بدا للفلسطينيين أن السلام مع إسرائيل هو شكل من الإلغاء الذي يحرمنا الوجود السياسي، وأنه يعني القبول الحتمي والذي لا رجعة فيه، لأحداث 1948، وفقدان مجتمعنا ووطننا. وهكذا، مع ازدياد الابتعاد عن إسرائيل وكل ما تمثِّله، اكتسبت فكرة الفصل بين الشعبين بكاملها حياة خاصة بها، مع أنّها كانت تعني لكل من الشعبين أشياء مختلفة. فالإسرائيليون أرادوا الفصل ليعيشوا في دولة يهودية لا يخالطها آخرون، خالية من سكّانها غير اليهود سواء في الذاكرة أَو في الواقع. أما الفلسطينيون فقد أرادوا الفصل كأسلوب لاستعادة وجودهم الأصلي باعتبارهم العرب مالكي فلسطين. إن منطق الفصل فعل فعله منذ سنة 1948 باعتباره موضوعاً مركزياً ملحّاً وصل الآن إلىٰ أوجه وإلىٰ خاتمته المنطقية في اتفاقات أوسلو المنحرفة عن المسار القويم ولا أمل فيها وغير قابلة للتنفيذ. وفي ما ندر جداً من اللحظات حاول الفلسطينيون أَو الإسرائيليون التفكير بتاريخهما وثقافتهما ـ المرتبطين ارتباطاً لا فكاك له سواء إلىٰ الأحسن أَو الأسوأ ـ بصورة مشتركة، بفهم وجهة النظر الأخرى أَو بالتعايش الودي، بدلاً من التفكير بهما بأحكام حصرية متبادلة. إن التشويه المحض لوجهات النظر في التاريخ أَو المستقبل الذي نشأ في هذه الأحوال يقطع الأنفاس ويتطلّب هنا أنموذجاً وتحليلاً.

لا أظن أن بإمكان أي إنسان أن يخالف صادقاً القول بأن الفلسطينيين هم الضحايا منذ سنة 1948، وأن الإسرائيليين هم المنتصرون. ومهما حاول المرء

تجميل هذه الصبغة القاتمة، فإن حقيقتها تظل متلألئة في العتمة رغم كل شيء.
والحجة العامة التي تطرحها إسرائيل ومناصروها هي أن الفلسطينيين هم الذين جلبوا المأساة لأنفسهم: ما الذي جعلهم يرحلون؟ ولماذا أعلن العرب الحرب؟ ولماذا لم يوافقوا على مشروع التقسيم سنة 1947؟ وهلم جراً. ويجب أن يكون واضحاً أن ما من حجة من هذه الحجج تسوغ سلوك إسرائيل الرسمي لاحقاً تجاه نفسها وتجاه ضحاياها الفلسطينيين، إذ ساد خلال كل السنوات الماضية سلوكها المتسم بأشد القسوة، وموقفها الخالي من الإنسانية، والشدة التي تكاد تبلغ السادية في قمع الفلسطينيين. إن الشعور الذي لا يفتأ يعبّر عنه الإسرائيليون واليهود عامة، من أن إسرائيل تواجه مهلكة خطرة وأن اليهود سيكونون دائماً أهدافاً لمعاداة السامية، هذا الشعور الذي تعزّزه الاستعانة بموضوع المحرقة (الهولوكوست)، وقرون من معاداة المسيحيين للسامية، المنفى اليهودي ـ هو شعور له وقته وله من وجوه عديدة ما يسوغه. وقد قلت صراحة أن ثمة مسوغاً لليهود ـ حتى اليهود الأمريكيين الذين لا تداني معاناتهم بأي شكل المعاناة الممضة لأمثالهم الأوروبيين ـ أن يشعروا بعذابات المحرقة كأمر خاص بهم، امتداداً إلىٰ الوقت الراهن، ولكني لا أفتأ أتساءل هل استخدام هذا الشعور من أجل إبقاء الفلسطينيين بشكل أَو بآخر في حالة إخضاع دائم، له ما يسوغه من منطلق هذه الأُسس؟ ثم هل ثمة مسوغ لعربدات الخطب الرسمية التي فيها شطط (إن لم نقل أكثر من ذلك) عن الأمن الإسرائيلي، آخذين في الاعتبار مصير الفلسطينيين البائس؟ وهل الأعداد الضخمة من الجنود، والإجراءت المفرطة التي تبلغ حد الهوس بشأن الإرهاب، والحصار الذي لا نهاية له، وإجراءات التحقيق والاستجواب، وإيجاد المبرّر القانوني للتعذيب على امتداد اثني عشر عاماً، والخيارات النووية، والبيولوجية، والكيميائية وإجراءات التمييز ضد فلسطينيي إسرائيل، والخوف والاحتقار، والروح العدائية ـ ويستطيع المرء أن يمضي بعيداً في سرد مثل هذه الإجراءات ـ أليست هذه الأشياء كلها نوعاً من التشويه الشديد في مفهوم الحياة ونمطها، وهي كلها يفترضها ويؤججها

الشعور الانفصالي، إن لم نقل شعور الكراهية تجاه الآخرين، الذي يعني أن إسرائيل يجب أن تكون، ويجب أن تبقى بأي ثمن، دولة يهودية معرّضة للخطر ومعزولة، ومكروهة؛ ألا يحصل لدى المرء انطباع بأن اللغة التي تتحدَّث بها إسرائيل وأسلوب مخاطبتها للآخرين ـ هناك استثناءات بطبيعة الحال ـ تمثِّل بشكل عام رفضاً للانخراط بتاريخ إقليمي مشترك إلاَّ على أساس هذه الشروط الانفصالية المتطرفة؟.

في ما يلي يبحث أدورنو Adorno تشويهات اللغة في من هو تحت السيطرة ومن المسيطر:

«لغة المسيطر تتحوّل ضد السادة الذين يسيئون استخدامها من أجل تولي القيادة، بالسعي لقيادتهم مع رفض خدمة مصالحهم. من ناحية أخرى، لغة الذين تحت سلطة الآخرين، قد سحقتهم السيطرة وحدها، وزادت حرمانهم من العدالة الموعودة من قِبل الكلمة المستقلة ذاتياً وغير المشوهة الموجهة إِلىٰ جميع الذين يملكون من الحرية ما يكفي للبوح بها بدون ضغينة. لغة البروليتاريا يمليها الجوع. الفقراء يمضغون الكلمات لكي يملأوا بطونهم. إنهم يتوقعون من روح اللغة الموضوعية الغذاء الذين حرمهم منه المجتمع. أولئك المملوءة أفواههم بالكلام لا يجدون شيئاً آخر بين فكيهم. ولذلك يصبون انتقامهم على اللغة. ولأنه محظور عليهم أن يحبوها، فإنّهم يعقرون جسم اللغة، وبالتالي يردِّدون بقوة عاجزة التشويه المفروض عليهم»[6].

إن النوعية التي تفرض نفسها في هذا المقطع هي تصوير التشويه الذي يفرض على اللغة، مكرراً، منقولاً، متحولاً إِلىٰ الداخل، عاجزاً عن توفير القوت. وهكذا يبدو لي التفاعل منذ سنة 1948 بين الكلام الرسمي للصهيونية وللوطنية الفلسطينيَّة، فالصهيونية تسيطر ولكنها في مجرى السيطرة تحرّف اللغة

(6) تيودور إدورنو، «مينيما موراليا» «Minima Moralia» (نيويورك ولندن ـ 1989) ص102.

تحقيقاً لسلسلة لا نهاية لها من التحريف، وهي سلسلة لا تخدم مصالحها (إسرائيل حالياً أقل أمناً، وأقل قبولاً لدى العرب، وازداد كرهها وازدراؤها)، وقد استخدم العرب اللغة كواسطة تعويضية لبلوغ تحقيق سياسي للذات ميئوس منه. وعلى مدى سنوات بعد سنة 1948 كان الفلسطينيون في الأحاديث الإسرائيلية مغيبين، عبارة عن كيان مرغوب فيه ولا وجود له، وانهالت عليهم صور من التغييب ـ البدو الرحّل، الإرهابيون، الفلاّحون، العرب، المتعصّبون، وهلم جراً. أما الفلسطينيون فقد كان حديثهم الرسمي مليئاً بتأكيد الحضور، ولو أنّه في معظمه حضور ملغى منطقياً بحسب سياسة القوة وبالتالي هو حضور تؤكده لغة كلغة محمود درويش في قصيدته «سجّل أنا عربي»[7] ـ أَو في زخارف من ضمنها حرس شرف وموسيقى قرب خاصة برئيس دولة وأباحها لنفسه ياسر عرفات. ومع مرور الزمن كانت التشويهات هي التي تزداد، وليس مقدار الواقع في اللغة.

هذه نقطة تصعب محاولة التعبير عنها، ولذلك أعطيها صيغة أخرى، إن التاريخ الحديث للصراع من أجل حق تقرير المصير الفلسطيني يمكن اعتباره محاولة لتصحيح التشويهات في الحياة واللغة، هذه التشويهات التي كتبت على نحو ممض جداً نتيجة 1948. لم تتوقف قط المقاومة الفلسطينيَّة، ومع صحة القول أنه حدثت بعض حالات النجاح هنا أَو هناك في النضال الفلسطيني ـ الانتفاضة والمنعشات التي وفّرتها منظمة التحرير الفلسطينيَّة قبل سنة 1991 هما حالتان من أشهر هذه الحالات ـ فإن التحرّك العام كان إما أبطأ كثيراً من تحرّك الصهيونية، أَو أنه كان متراجعاً. ومن حيث الصراع على الأرض النتيجة كانت خسارة كاملة، إذ إن إسرائيل ثبتت بالطرق الحربية كما بالوسائل السلمية حيازتها الفعلية لمزيد ومزيد من الأرض الفلسطينيَّة. وأنا هنا أتحدّث بطبيعة الحال عن السيادة، والقوة العسكرية والتوطن الفعلي. وإنني أبين الفارق بين

(7) محمود درويش «قصائد من فلسطين» (بدون تاريخ).

ذلك من جهة وما أسميه أعراض الرد الفلسطيني من جهة أخرى، من مثل كثرة المحاولات الخطابية لتأكيد وجود دولة فلسطينية، ومحاولات مساومة إسرائيل على شروط أمن إسرائيل (وليس أمن الفلسطينيين)، وعدم الترتيب، وانعدام المنهجية، والإهمال ـ أي عدم الإعداد للأمور، وغياب الخرائط، والملفّات، والحقائق، والأرقام لدى المفاوضين الفلسطينيين في عملية أوسلو ـ هذه الأمور التي طبعت بطابعها ما لا يمكن تسميته إلاَّ الافتقار إِلىٰ الجدية في التعامل مع واقع ظروف التشرّد كمقابل للخطابية. هذه الأشياء، كما قلت سابقاً، تضاعف التشوهات الناشئة من الوضع الأصلي للخسارة والتشرّد: وهي بدلاً من أن تقدّم تصحيحات، تقدّم تشوهات إضافية وتعيد توليد تشوهات آثارها الآخذة في الاتساع تشمل كامل السلسلة، من الحرب، إِلىٰ ازدياد عدد اللاجئين، وإِلىٰ المزيد من التخلي عن الممتلكات والاستيلاء عليها، ومزيد من الإحباط، ومزيد من الغضب، ومزيد من الإذلال، إلخ. من كل ذلك تنبثق قوة العبارة التي قالتها روزماري صايغ، وهي عبارة صحيحة إِلىٰ حد مذهل، بل هي عبارة ترهق الأعصاب، إذ تقول: «أعداء زاد عددهم عن الحد»[8] ـ وحدة هذه العبارة تتمثَّل في أن الفلسطينيين، بواسطة المزيد من التحوّل الجدلي، أصبحوا أعداء أنفسهم عن طريق العنف الخائب الذي ينزلونه بأنفسهم.

بالنسبة لإسرائيل ومناصريها ـ وخاصة مناصريها الغربيين الليبراليين ـ لا شيء من هذا يهم كثيراً، ولو أن عبارات المديح لإسرائيل و/أَو الصمت المعمم بسبب الإحراج، استمرت حتى في حالة إطلاق إسرائيل العنان لنفسها بطُرق لا يسمح بها عادة لأي بلد آخر. إحدى النتائج الرئيسية لسنة 1948 هي نتيجة تستدعي السخرية: مع تزايد آثار ذلك التشرّد الكثير التوالد، تزايد أيضاً الميل إِلىٰ غض الطرف عن مصادرها، وإِلىٰ التركيز على الحلول البراغماتية ـ الواقعية، التكتيكية «للمشكلة» في الوقت الحاضر. إن عملية السلام الحالية لا

(8) روز ماري صانع «أعداء زائدون عن الحد» (لندن ـ 1994).

يمكن أن تخطر في البال بدون إهمال القادة الفلسطينيين رسمياً بفعل فقدان الذاكرة، وهذا ما يؤسفني، لما حل بهم في سنة 1948 وما بعده. ومع ذلك، ما كان لهم أن يكونوا في الوضع الذي هم فيه لولا المعاناة التي عاشوها بكامل وجودها ووقائعها وكثافتها، من حيث الضياع والتشرّد، هذه المعاناة التي كان سنة 1948 أصلها ورمزها الدائم. ولذلك هناك آلية حركية مرعبة في غرابتها تعود بموجبها إلىٰ البروز جماعياً أخطاؤنا وكوارثنا التي نعيشها مجدداً بدون قوة أَو دروس ماضينا أَو حتى تذكره. إننا دائماً عند نقطة البداية، نبحث عن حل الآن، حتى وإن ذلك «الآن» بذاته يحمل كل علامات تقليصنا تاريخياً ومعاناتنا إنسانياً.

أرى أن ثمة، في الحالتين الإسرائيلية والفلسطينيَّة، انقساماً جوهرياً بين الفرد والمجموع، وهو أمر لافت للنظر، سيما وأن المجموع، على حد قول أدورنو، هو الزائف. لقد بيّن زئيف شتيرنهل في تحليله التاريخي لروايات تأسيس إسرائيل، أن فكرة المشترك التي تغلّبت على كل حالة من الخاص كانت في صميم ما سماه اشتراكية إسرائيل القومية[9]. وهو يقول إن المشروع الصهيوني هو مشروع فتح واستعادة شيء ما يشير إليه بطريقة تكاد تكون صوفية على أنّه «الأرض». من الناحية البشرية، كانت النتيجة إخضاع الفرد إخضاعاً كاملاً للذات الجماعية، التي يفترض أن تكون الجسم اليهودي الجديد، أي أنه نوع من المجموع المشترك السامي الذي لا أهمية للأجزاء المكونة له مقارنة بذلك المجموع. إن العديد من مؤسسات الدولة، وخاصة الهستادروت ودائرة الأراضي، لها الكلمة الأعلى إزاء ما قد تشتم منه رائحة الفردية أَو السلطة الفردية لأن ما كان دائماً بالغ الأهمية هو مصلحة المجموع المفترضة ولذلك، ووفقاً لقول بن غوريون، المواطنة أهم من أي شيء آخر؛ وينتج عن ذلك، أن التقشف في نمط العيش، والتضحية الذاتية، والقِيَم الريادية كانت جوهر الدعوة

(9) زئيف شتيرنهل «الأساطير المؤسِّسة لإسرائيل» (برنستون، نيوجيرسي، 1998).

الإسرائيلية. لقد تتبع شتيرنهل بتفصيل لم يبلغه أحد ممن أعرفهم، أنواع التعقيدات والتناقضات التي انطوت عليها هذه الرؤية ـ كيف، مثلاً، زعماء الهستادروت والعسكريون يحصلون على رواتب أعلى من العمال الذين، حسب المصطلح الدارج، يفتحون الأرض اليباب، بالرغم من أن عقيدة المساواة (تسمى في الخارج «اشتراكية») هي السائدة. غير أن ذلك ينشأ بمجرد أن صارت إسرائيل دولة مستقلة. «إن العقيدة الريادية، بمبادئها المركزية ـ الاستيلاء على الأرض، إصلاح الفرد، تحقيق الذات ـ لم تكن عقيدة تغيير اجتماعي، ولم تكن عقيدة يمكن أن تؤسس دولة علمانية ليبرالية وأن تضع نهاية للحرب مع العرب»[10]. ولا بد من أن نضيف أنّها لم تتمكن من تكوين مفهوم للمواطنية، لأن القصد منها كان مخاطبة دولة الشعب اليهودي وليس مواطنيها كأفراد. ولذلك لم يكن مشروع الصهيونية هو هذه الدولة الحديثة الجديدة كل الجدّة فحسب، بل كان، حسب تعبير تشيرنهل، إلغاء الشتات.

إنه لأمر بالغ الصعوبة أن نجد ضمن العقيدة أَو الممارسة العربية السائدة في فترة ما بعد 1948 ـ سواء أنظرنا إِلىٰ حوليات البعثية، أَو الناصرية، أَو القومية العربية عامة ـ أي شيء شبيه بالاهتمام المركز على فكرة المواطنية. الأمر على العكس تماماً، فإن كان هناك أي شيء فهو صورة تعكسها المرآة للتوحد الصهيوني سوى أن معظم القصر الإثني والديني في القومية اليهودية ليس موجوداً هناك. إن القومية العربية بشكلها الأساسي هي بصورة عامة قومية متضمنة للآخرين ومتعددة، ولو أنّها كالصهيونية فيها شبه نفحة خلاصية وشبه رؤيوية بشأن الأوصاف الواردة في أسفارها الرئيسية (الخاصة بالناصرية والبعثية) المتعلقة بالانبعاث، بالإِنسان العربي الجديد، نشوء وولادة نظام حكم جديد، إلخ. وقد لاحظت سابقاً، حتى عند التأكيد في الناصرية على الوحدة العربية. إن المرء يشعر بأن لب فردية الإنسان وإمكانيته مفقود، كما أنه في الممارسة لا

---

(10) المصدر السابق، ص 46.

يشكّل جزءاً من البرنامج الوطني في زمن الطوارئ. حالياً دولة الأمن العربية التي وصفها وصفاً كاملاً البحّاثة، وعلماء السياسة، وعلماء الاجتماع، والمفكرون، هي شيء بغيض يبعث على الأسى في مجملها، وهي قمعية، واحتكارية في مفاهيمها لسلطة الدولة، وتعمد إلىٰ القسر عندما يتعلّق الأمر بمسائل الرفاهية الجماعية، ولكن، مرة أخرى، صامتة إلىٰ حد مرعب عن كامل مسألة ما هو المواطن، وما هي المواطنة، فذلك ينطوي على ما هو أبدى من خدمة الوطن والاستعداد للتضحية في سبيل الصالح العام. وفي مسألة الأقليات القومية ثمة بعض تفاهات الفكر هنا وهناك، ولكنها غير موجودة في الممارسة، إذا أخذنا في الاعتبار الفسيفساء العجيبة من الهويات، والطوائف، والإثنيات في العالم العربي. إن معظم ما قرأته من الأعمال الأدبية لأساتذة وعلماء عن العالم العربي ـ وخيرة هذه الأعمال وأحدثها ناقد ومتقدم جداً ـ يتحدَّث عن التبعية، والبيروقراطية، والحكم الأبوي، والوجهاء، وهلم جرّاً، ولكنه لا يمضي إلاّ القليل من الوقت على نحو يبعث على الأسى، للحديث عن «المواطنة» كأساس لمستنقع الركود وتراجع التنمية اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، وهو ما يحدث حالياً. وبالتأكيد، المحاسبة غائبة كلياً عن الصورة النقدية.

ولست أنا الوحيد القائل إن أكثر نتائج 1948 إشراقاً هي نشوء أصوات جديدة ناقدة، هنا وهناك، في العالمين الإسرائيلي والعربي (بما في ذلك أهل الشتات)، وأصحاب هذه الأصوات لهم رؤية ناقدة وشمولية. وأعني بذلك تلك المدارس الفكرية على غرار «المؤرخين الجدد» الإسرائيليين، ونظرائهم العرب، وكذلك، ضمن العديد من الدراسات الأحدث حول المنطقة، فهناك اختصاصيون في الغرب، أعمالهم اجتهادية بصراحة وسياسية في توجهها. ولعله من الممكن الآن أن نتحدَّث عن دورة جديدة بدأت ووصلت ضمنها جدلية الانفصال والحركة الانفصالية إلىٰ نقطة إجهاد، وقد يكون بدأ نهج جديد تظهر ملامحه هنا وهناك ضمن المكونات الحزينة للأخذ بالتجمعات

التعاونية التي يشعر الآن بشكل ما كل عربي يعمل فكره وكل يهودي أنها مقر الملاذ الأخير. وأنه لصحيح القول بل هي الحقيقة أن نظام الدول في المنطقة قد فعل ما يستطيع فعله كنتيجة لسنة 1948، أي لتوفير ما ينبئ بأنه نوع من الفضاء السياسي المتجانس للناس المتماثلين، للسوريين، وللأردنيين، وللإسرائيليين، وللمصريين، إلخ. . كانت أمنية الفلسطينيين ولا تزال أن يكون لهم توطيد للكيان الذاتي مع الجغرافيا، شيء من وحدة الأمة، المشتتة حالياً، وعودة أرض الوطن. غير أن مشكلة الآخر باقية، بالنسبة للصهيونية، وبالنسبة للقومية الفلسطينية، وبالنسبة للقومية العربية و/أو الإسلامية. ولطرح الأمر بعبارات بسيطة، هناك دائماً وجود مغاير لا يقبل الانتقاص يجب أن يؤخذ بالحسبان والذي أصبح، منذ 1948 وبسببه غير قابل للمعالجة، وغير مرغوب فيه.

إذن، كيف يكون النظر إلىٰ المستقبل؟ كيف يجب أن نراه، كيف العمل في اتجاهه، إذا كانت كل الخطط إما خطط الفصل أو الإبادة، أو العودة إما إلىٰ العهد القديم من الكتاب المقدَّس أو إلىٰ عصر الإسلام الذهبي أو إلىٰ ما قبل فترة 1948، لا تنفع وغير قابلة للنجاح؟ إن ما أريد أن أقترحه هو محاولة انبثاق استراتيجيَّة سياسية وفكرية قائمة على أساس السلام العادل، وتعايش عادل قائم على أساس المساواة. هذه الاستراتيجيَّة أساسها هو الوعي التام لما كان يعني سنة 1948 بالنسبة للفلسطينيين وبالنسبة للإسرائيليين، والأمر الهام هو أن أي تخفيف من وطأة الماضي، وأي تخفيف من آثاره يستطيع أن يخدم أي نوع من المستقبل الكريم. أود أن أقترح هنا الحاجة إلىٰ نوع جديد من التجمع، نوع يوفر نقداً للروايات الأيديولوجية، وشكلاً ينسجم مع المواطنية الحقيقية والعمل السياسي الديموقراطي الحقيقي.

(1) نحن بحاجة إلىٰ أن نضع في البال تاريخين غير منفصلين أيديولوجياً، بل هما معاً يتفهمان وجهة نظر الآخر، فلا التاريخ الفلسطيني ولا

التاريخ الإسرائيلي في هذه المرحلة هو في حد ذاته أي بدون الآخر. عندما نفعل ذلك سنصل بالضرورة إلىٰ عدم التوفيق الأساسي بين الادعاء الصهيوني وانتزاع الأرض من الفلسطينيين. إن الظلم الذي حل بالفلسطينيين هو جوهري بالنسبة لهذين التاريخين، كما هو أيضاً أثر معاداة الغرب للسامية والهولوكوست.

(2) بناء ما سماه ريموند ويليامز هوية ناشئة مركبة تستند في أساسها إلىٰ ذلك التاريخ المشترك، من عدم التوفيق، والعداوات وما إلىٰ ذلك. إن ما سنحصل عليه عندئذ هو وعي متشابك وبالضرورة لم يجد حلاً لفلسطين/ إسرائيل بواسطة تاريخها، لا رغماً عنه.

(3) مطلب الحقوق ومؤسَّسات المواطنية المشتركة، وليس الحصرية الإثنية أَو الدينية، وذروة هذه المواطنية هي دولة أحادية وكذلك إعادة التفكير في قانون العودة وعودة الفلسطينيين في آن واحد. والمواطنية يجب ألا تقوم على أساس التضامنات العادلة المؤلفة التعايش والحل المتدرج للخطوط الإثنية.

(4) الدور الحاسم للتثقيف مع تركيز خاص على الآخر. إن هذا هو مشروع نموذجي طويل الأجل يجب أن يكون فيه دور مركزي للجماعات البحثية في الشتات/ المنفى. هنالك الآن ما لا يقل عن أنموذجين وربما أكثر للأبحاث المتخاصمة، ويعزى الفضل إلىٰ هذه السلسلة من المداخلات في أنها تقر بالحالة الانتقالية للأبحاث الخاصة بفلسطين/ إسرائيل، وتطورها الحذر والسريع، ذي الطبيعة المشرذمة وغير المتساوية.

الهدف المثالي، بطبيعة الحال، هو تحقيق توافق بالإجماع من قبل الأساتذة الباحثين والمفكرين النشطين، على انبثاق تدريجي لنموذج اصطناعي جديد يعيد توجيه الطاقة المتحاربة والانقسامية التي اضطررنا إلىٰ العمل بها،

نحو قنوات أكثر إنتاجية وأكثر تعاوناً. وفي اعتقادي أن هذا لا يمكن حدوثه بدون اتفاق أساسي، اتفاق مقتضب أَو تفاهم خطوطه العامة يجب أن تتضمن اعتبار تاريخ الآخر تاريخاً صحيحاً ولكنه ليس كاملاً بشكله الذي يعرض به عادة، وثانياً يجب أن يقر بأن هذين التاريخين لا يمكن إِلاَّ أن يستمرا، بالرغم من أن العداوة، في الانطلاق معاً، وليس متباعدي، ضمن إطار أوسع قائم على أساس المساواة بين الجميع، وهذا بطبيعة الحال هدف علماني، وليس دينياً، وفي اعتقادي أنّه بحاجة إِلىٰ أن يبدأ الحياة بسبب احتياجات علمانية كلياً، وليست دينية أَو استبعادية للآخرين. إن تصميم العلمانية يتطلب نبذ التعمية والغموض، ويتطلب الشجاعة، ويتطلب اتخاذ موقف لا رجعة عنه ناقد للذات، وللمجتمع، وللآخر. ولكنه يتطلب أيضاً كلاماً عن الخلاص والتنوير للجميع، وليس لمجموعة الناس التي ينتمي إليها الفرد.

ردي على الذين يواجهون كل ذلك بالتحدي ويعتبرونه طوباوياً وغير واقعي، هو رد بسيط: أروني ما هو خلاف ذلك الموجود حالياً. أظهروا لي خطة للفصل ليست قائمة على أساس ذاكرة منقوصة، وظلم مستمر، وصراع لا تخبو جذوته، وعلى فصل عنصري (أبارتيد)؟ لا وجود لخطة من هذا القبيل، ومن هنا تأتي قيمة ما حاولت أن أشرحه هنا!.

مسرد الكتب

- عبد المنعم، محمد فيصل «أسرار 1948» (القاهرة 1968).
- عبد الناصر، جمال «فلسفة الثورة» (القاهرة ـ بدون تاريخ).
- «فلسطين: من أقوال الرئيس جمال عبد الناصر» (القاهرة ـ بدون تاريخ).
- «مذكرات عبد الناصر عن حرب فلسطين سنة 1948» (باريس ـ بدون تاريخ).
- عبد الستار، إبراهيم «كارثة العرب في فلسطين» (بدون تاريخ).
- عبد الله، ملك الأردن «التكملة» (لندن ـ 1978).
- أبو غربية، بهجت «في خدام النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، 1916 ـ 49» (بيروت ـ 1993).
- أبو لغد، إبراهيم «تحول فلسطين» (إيفانستون، إيلينوي، 1971).
- أبو منصور، فضل الله «أعاصير دمشق» (بيروت ـ 1959).
- أبو نوار، معن «في سبيل القدس» (عمان ـ 1968).
- إدورنو تيودور «مينيما موراليا» (نيويورك ولندن ـ 1989).
- أحمد فوزي «عبد السلام محمد عارف» (بغداد ـ 1989).
- العلمي، موسى «عبرة فلسطين» (بيروت 1949).
- علي، فالح خالد «الحرب العربية ـ الإسرائيلية 1948 ـ 1949 وتأسيس إسرائيل» (بيروت ـ 1982).
- علوش، ناجي «العمليات الحربية في فلسطين» (بيروت ـ 1968).
- أنون «العمليات الحربية في فلسطين سنة 1948» (القاهرة، 1961).

- العقاد، صلاح «قضية فلسطين: المرحلة الحرجة، 1945 ـ 1956» (القاهرة ـ 1968).
- العارف، عارف «النكبة» 5 مجلدات (بيروت، 1956 ـ 61).
- أرسلان، عادل «مذكرات الأمير عادل أرسلان: المستدرك 1948» تحرير يوسف ايبش 3 مجلدات (بيروت ـ 1994).
- العظم، خالد «مذكرات خالد العظم» (بيروت ـ 1972).
- البدري، حسن «الحرب في أرض السلام: الجولة العربية ـ الإسرائيلية 1947 ـ 1949» (بيروت ـ 1976).
- «التعاون العسكري العربي» (الرياض ـ 1982).
- البخيت، محمّد عدنان، هند أبو شعر، ونواف رجا السوارية «الوثائق الهاشمية: أوراق عبد الله بن الحسين» المجلد الخامس، «فلسطين سنة 1948» (عمان 0 1995).
- البرازي، محسن «مذكرات محسن البرازي 1947 ـ 1949» تحرير خيرية قاسمية (بيروت ـ 1994).
- بار ـ جوزيف، أوري «أفضل الأعداء: إسرائيل وشرق الأردن في حرب 1948» (لندن ـ 1987).
- بشير، سليمان، «جذور الوصاية الأردنية» (القدس ـ 1980).
- بطاطو، حنا «الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق» (برنستون ـ نيوجيرسي ـ 1982).
- بووير، يهودا «تاريخ الهولوكوست» (نيويورك ـ 1982).
- بن غوريون، دافيد «مذكرات الحرب ـ حرب الاستقلال، 1948 ـ 1949» 3 مجلدات، تحرير غيرشون ريفين والحانان أوري، (تل أبيب ـ 1982).
- «إعادة ولادة إسرائيل ومصيرها» (نيويورك ـ 1954).
- بنيامين من توديلا «برنامج الرحلة» تحرير م. ن. ادلر (لندن ـ 1907).
- بن تزفي، إسحق «السكان الدروز في إسرائيل» مجلة الاستكشاف الإسرائيلية 4/ 2 (1954) 65 ـ 76.

- برنادوت، فولك «إِلىٰ القدس» ترجمة جوان بولمان (لندن ـ 1951).
- بلانك، حاييم «خصوصية الدروز: جوانب حديثة لمشكلة قديمة» شؤون الشرق الأَوسط 3/ 11 (1952) 315 ـ 21.
- بونقلة، ن. أن. «القوّات الخاصة: المجندين من الفئات الدينية والإثنية، 1916 ـ 1946» مجلة الشرق الأَوسط عدد 25 (رقم 1993) 654 ـ 60.
- البديري، هند أمين «أرض فلسطين: بين المزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ» (القاهرة ـ 1992).
- بيرك الثالث، إدموند «الصراع والبقاء في الشرق الأَوسط الحديث» (بيركلي، كاليفورنيا، 1993).
- كولينز، لاري ودومينيك لابيير «واقدساه» (نيويورك 1972).
- دباغ، مصطفى مراد «بلادنا فلسطين» 10 مجلدات (بيروت، 1965 ـ 1976).
- دانين روبرت «صعود وهبوط الإشراف على الأَسلحة في الشرق الأَوسط، 1947 ـ 1955: مشاورات الدول الكبرى، والتنسيق والتنافس» (أطروحة دكتوراه، جامعة أكسفورد، 1999).
- دروزة، محمد عزّت «القضية الفلسطينيَّة في مختلف مراحلها» (بيروت ـ 1959).
- دوران مايكل «القومية العربية قبل عبد الناصر: سياسة القوى المصرية والقضية الفلسطينيَّة» (نيويورك 1999).
- دوماني، بشارة «إعادة اكتشاف فلسطين: التجار والفلاحون في جبل نابلس، 170 ـ 1900» (بيركلي كاليفورنيا، 1995).
- دووير، جون «حرب بلا رحمة: السباق والقوة في حرب المحيط الهادي» (لندن 1986).
- دانكلمان، بن «الولاء المزدوج: سيرة حياة» (نيويورك 1976).
- أيزنبرغ، لورا «عدو عدوي: في بداية التصور الصهيوني 1900 ـ 1948» (ديترويت، ميتشغان، 1994).
- إيليوت، ماتيو «العراق المستقل: النظام الملكي والنفوذ البريطاني 1941 ـ 1958» (لندن 1996).

- البيليغ، تزفي «المفتي الأكبر» (تل أبيب 1989. المفتي الأكبر: الحاج أمين الحسيني، مؤسِّس الحركة الوطنية الفلسطينيَّة) (لندن ـ 1993).
- «لماذا لم تنشأ فلسطين المستقلة في سنة 1948؟». الدورية المقدسية عدد 50 (1989) 3 ـ 22.
- ايبل، مايكل «الصراع الفلسطيني في تاريخ العراق الحديث» (لندن ـ 1984).
- ايبشتين، الياهو «الشعب الدرزي ـ السكان الدروز في فلسطين ـ صداقة تقليدية مع اليهود» مجلة فلسطين والشرق الأَوسط الاقتصادية العدد 29 (1939) 162 ـ 67.
- ايشيل سادوك، «لواء كارميلي في حرب الاستقلال» (تل أبيب 1973).
- فلاح، سلمان «تاريخ المستوطنات الدرزية في فلسطين خلال العهد العثماني» تحرير موشي ماعوز في مجلة دراسات حول فلسطين خلال العهد العثماني (القدس 1975) الصفحات 31 ـ 48.
- فرج، رجا سعيد «دروز فلسطين في فترة الانتداب البريطاني» (داية الكرمل ـ 1991).
- فنكلشتاين، نورمان «الخيال والواقع في الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني» (لندن ـ 1995).
- «أساطير قديمة وجديدة» مجلة دراسات فلسطينيَّة 21/ 1 (1991) 66 ـ 89.
- فرو، قيس «تاريخ الدروز» (لايدن 1992). الدروز في الدولة اليهودية (لايدن 1999).
- فلابان، سمحا «ولادة إسرائيل: أساطير وحقائق» (نيويورك 1987).
- غات، موشيه «الخروج اليهودي من العراق 1948 ـ 1951» (لندن 1996).
- جلبير، يواف «الدروز واليهود في حرب 1948» دراسات الشرق الأَوسط العدد 31 (1995) الصفحات 464 ـ 460. العلاقات اليهودية ـ الشرق أردنية، 1921 ـ 1948 (لندن ـ 1997).
- الغوري، أمين «المؤامرة الكبرى واغتيال فلسطين» (القاهرة 1955).
- غلوب، جون باغوت «جندي مع العرب» (لندن 1957).

- غرين، ستيفن «الانحياز: علاقات أمريكا السرية مع إسرائيل التي تنزع إِلىٰ الحرب» (نيويورك 1984).
- حاييم، سلفيا «القومية العربية» (بيركلي كاليفورنيا ـ 1962).
- هاركابي، يهوشافات «المواقف العربية من إسرائيل» (القدس 1972).
- الحسني، عبد الرزَّاق «تاريخ الوزارات العراقية» (بيروت ـ 1982).
- الهاشمي، طه «مذكرات طه الهاشمي» حرّرها خلدون ساطع الحصري (بيروت 1978).
- هيكل، محمد حسنين «المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل» (القاهرة 1996).
«العروش والجيوش: كذلك انفجر الصراع في فلسطين» (القاهرة 1998).
- هيكل، محمد حسنين «مذكرات في السياسة المصرية» (القاهرة ـ 1978).
- الهندي، هاني «جيش الإنقاذ» (بيروت ـ 1974).
- حتي، فيليب «أصل الشعب والديانة الدرزيين، مع مقتطفات من كتابات مقدسة» (نيويورك، 1928).
- هوبسبوم، أ. ج. «الأمم القومية منذ عام 1780: برنامج، أسطورة وحقيقة» (كامبردج 1990).
- هوبسبوم، اريك وتيرنس رينجر «ابتكار التقليد» (كامبردج 1984).
- هوف، فريدرك «خط حزيران (يونيو) 4، 1967» مجلة ميدل إيست إنسايت (عدد أيلول ـ سبتمبر 1999).
- حوراني، ألبرت «الإصلاح العثماني وسياسة الوجهاء» في مقالة و. بولك ور. تشمبرز «بدايات التحديث في الشرق الأَوسط: القرن التاسع عشر» (شيكاغو الينوي، 1978) الصفحات 41 ـ 68.
- هوريفتش، ج. مقالة في مجلة الشرق الأَوسط وشمال أفريقيا في السياسة العالمية: سجل وثائقي، مجلدان (نيوهارفن، كونكتكت، 1975 ـ 1979).
- الحسيني ـ محمَّد أمين «حقائق عن قضية فلسطين» (القاهرة 1956).
- إلان، أميتسور «أصول سباق التسلّح العربي الإسرائيلي: الأَسلحة، الحظر، القوة

العسكرية والقرار في حرب فلسطين سنة 1948» (بيزينغتوك، 1996).
- حكومة العراق «تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين» (بغداد ـ 1949).
- دولة إسرائيل «وثائق سياسية ودبلوماسية، كانون الأَول (ديسمبر) 1947 ـ أيار (مايو) 1948» (القدس ـ 1979).
- الجبوري، صالح صائب «محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية» (بيروت ـ 1970).
- كنفاني، غسان «ثورة 1936 ـ 1939 في فلسطين: خلفيات وتفاصيل وتحليل» (بيروت ـ 1974).
- كارش، افرايم «اختلاق التاريخ الإسرائيلي: المؤرخون الجدد» (لندن ـ 1997).
- كيالي، أ. و. «فلسطين: تاريخ حديث» (لندن ـ 1978).
- كدوري، إيلي «المذكرات السياسية العربية ودراسات أخرى» (لندن ـ 1974).
«الخلاف بين المسلمين واليهود في العراق» في مقالة م. كوهين وأ. يوداوتش «اليهود بين العرب: اتصالات وحدود» (برينستون نيوجيرسي ـ 1989) الصفحات 21 ـ 63.
- خلف، عيسى «السياسة في فلسطين: الحقائق العربية والتفكُّك الاجتماعي 1939 ـ 1948» (الباني نيويورك ـ 1991).
- خالدي، رشيد «الهوية الفلسطينيَّة: تشكّل الوعي الوطني الحديث» (نيويورك ـ 1997).
- خالدي، وليد «كل ما بقي: القرى العربية التي احتلتها إسرائيل وأفرغتها من سكانها في سنة 1948» (مدينة واشنطن ـ 1992).
دير ياسين (بيروت ـ 1998).
«من الملاذ إِلىٰ الفتح: قراءات في الصهيونية مشكلة فلسطين حتى سنة 1948» (بيروت ـ 1971).
«خمسون عاماً على حرب 1948، أولى الحروب الصهيونية العربية» (بيروت ـ 1998).
«خمسون عاماً على تقسيم فلسطين 1947 ـ 1997» (بيروت 1998).

«الخطة دالت: الخطة الرئيسية للاستيلاء على فلسطين» مجلة دراسات فلسطينيَّة 18/ 1 (1988) 4 ـ 37.
«وثائق مختارة حول حرب فلسطين سنة 1948» مجلة دراسات فلسطينيَّة 27/ 3 (1998) 60 ـ 105 «الصهيونية في مئة عام، 1897 ـ 1997» (بيروت ـ 1998).
ـ خوري، يوسف «المشاريع المهداوية العربية 1913 ـ 1989» (بيروت ـ 1988).
ـ الكيلاني، هيثم «الاستراتيجيات العسكرية في الحروب العربية الإسرائيلية 1948 ـ 1988» (بيروت ـ 1999).
ـ كيرك، جورج «الشرق الأَوسط 1945 ـ 1950» (لندن 1954).
ـ كولبرغ، إيتان «بعض الآراء الشيعية الإمامية في التقية» مجلة الجمعية الأمريكية الشرقية، العدد 95 (1975) 395 ـ 402.
ـ كورين، داڤيد «التحالف الصامد» (تل أبيب ـ 1991).
ـ كبة، محمد مهدي «مذكراتي» (بيروت 1965).
ـ كورتزمان، دان «التكوين 1948: الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى» (لندن ـ 1972).
ـ لانديس، جوشوا «القومي وسياسة الزعامة: انهيار سورية الجمهورية، 1945 ـ 1949» (أطروحة دكتوراه، جامعة برنستون 1997).
«الشيشكلي والدروز: الدمج والعناد» في كتاب ت. فيليب وب. شابلر «الأرض السورية: عمليات التوحّد والتفتّت في بلاد الشام من القرن الثامن عشر إِلىٰ القرن العشرين» (شتوتغارت ـ 1998) الصفحات 369 ـ 95.
ـ لايش، هارون «التقية عند الدروز» دراسات آسيوية وأفريقية 19/ 13 (1985) 245 ـ 281.
ـ ليش، آن موزلي «السياسة العربية في فلسطين، 1917 ـ 1939: إحباط حركة وطنية» (إيتاكا، نيويورك ـ 1979).
ـ لينينبرغ، حاييم «استعدادات عرب فلسطين العسكرية 1945 ـ 1948» (بيركلي، كاليفورنيا، 1996).
ـ لورش، نيتانيل «تاريخ مقارن للصراع العربي ـ الإسرائيلي» مجلة «ريفو

إنترناسيونال ديستوار ميليتير ـ المجلة الدولية للتاريخ العسكري» العدد 42 (1979) 148 ـ 62.

- لوستيك، جان «التاريخ الإسرائيلي: من يختلق ماذا؟» في مجلة (سورفاينال) العدد 39 (1997) 136 ـ 66.
- مكارتي، جوستين «سكان فلسطين: إحصاء السكان في أواخر العهد العثماني وفي زمن الانتداب» (نيويورك ـ 1990).
- ماكدوال، ديڤيد «تاريخ حديث للأكراد» (لندن ـ 1998).
- الماضي، منيب وسليمان موسى «تاريخ الأردن في القرن العشرين» (عمان ـ 1959).
- المجالي، هزاع «مذكراتي» (عمان ـ 1960).
- ماعوز، موشي «سورية وإسرائيل: من الحرب إِلىٰ صنع السلام» (نيويورك ـ 1995).
- مارلو، جون «ثورة في فلسطين» (لندن ـ 1948).
- مصالحة، نور «نقد موجّه إِلىٰ بني موريس» مجلة دراسات فلسطينيَّة 21/ 1 (1991) 90 ـ 97.

«طرد الفلسطينيين: مفهوم الترانسفير في الفكر السياسي الصهيوني، 1882 ـ 1948» (مدينة واشنطن ـ 1992).

- مطر، فيليب «مفتي القدس: الحاج أمين الحسيني والحركة الوطنية النظاميَّة» (نيويورك ـ 1998).
- ماتيوز، ولدون «حزب الاستقلال العربي في فلسطين، 1927 ـ 1934» (أطروحة دكتوراه، جامعة شيكاغو، 1998).
- ماير، توماس «وحدة العمل العربي وقضية فلسطين، 1945 ـ 48» دراسات شرق أوسطية العدد 22 (1986) 331 ـ 49.

«غزو مصر لفلسطين 1948» دراسات شرق أوسطية العدد 22 (1986) 20 ـ 35.

- مائير، غولدا «حياتي» (لندن ـ 1975).
- موريس، بني «1948 وما بعد: إسرائيل والفلسطينيون» (أُكسفورد ـ 1994).

«نظرة جديدة على الوثائق الصهيونية المركزية» البايم 12 (1996) 93 ـ 103.

«عودة إلىٰ عملية حيرام: تصحيح» مجلة دراسات فلسطينية 28/ 2 (1999) 68 ـ 76.

«إعادة اختلاق 1948» مجلة دراسات فلسطينية 27/ 2 (شتاء 1998).

«رد على فنكلشتاين ومصالحة» مجلة دراسات فلسطينية، 1: 21 (1991) 98 ـ 114.

«ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين 1947 ـ 1949» (كامبردج ـ 1988).

ـ موسى، سليمان «أيام لا تُنسى» (عمان، 1982) وطبعة ثانية (1997).

ـ مصطفى، حسن «التعاون العسكري العربي» (بيروت 1964).

ـ نشاشيبي، ناصر الدين «صوت القدس الآخر: راغب نشاشيبي والاعتدال في السياسة الفلسطينيَّة، 1920 ـ 1948» (أكزيتر، 1990).

ـ ناتان، روبرت، أوسكار غاس ودانييل كريمر «فلسطين: مشكلة ووعد». دراسة اقتصادية (مدينة واشنطن 1946).

ـ نزال، نافذ «الخروج الفلسطيني من الجليل، 1948» (بيروت ـ 1978).

ـ نيفو، جوزيف «الملك عبد الله وفلسطين: طموح إقليمي» (لندن، 1996).

ـ أوبالانس، ادغار «الحرب العربية ـ الإسرائيلية 1948» (لندن ـ 1956).

ـ منظمة التحرير الفلسطينيَّة «أوراق حكومة عموم فلسطين» (بيروت ـ بدون تاريخ).

ـ بالومبو، مايكل «الكارثة الفلسطينيَّة» (لندن ـ 1987).

ـ بابيه إيلان «بريطانيا والنزاع العربي ـ الإسرائيلي 1948 ـ 1951» (لندن ـ 1988).

«صنع النزاع العربي ـ الإسرائيلي 1947 ـ 1951» (لندن ـ 1992).

«سير اليك كيركبرايد وصنع شرق الأردن الأكبر» دراسات آسيوية وأفريقية العدد 23 (1989) 43 ـ 70.

ـ پارسونز، ليلى «الدروز بين فلسطين وإسرائيل، 1947 ـ 1949» (لندن 2000).

«الدروز واليهود وخلق تاريخ مشترك» رون نتلر وسها تاجي الفاروقي «لقاءات إسلامية ـ يهودية: تقاليد فكرية وسياسة حديثة» (لندن ـ 1998) 131 ـ 48.

«دروز فلسطين في الحرب العربية ـ الإسرائيلية 1947 ـ 49» دراسات إسرائيلية 2/1 (1997) 72 ـ 93.

- قاسمية، خيرية «الرعيل العربي الأول: حياة وأوراق نبيه وعادل العظمة» (لندن ـ 1991).
- القصري، محمد فايز حرب فلسطين سنة 1948» المجلد الثاني (دمشق ـ 1962، والقاهرة 1971).
- القاوقجي، فوزي «فلسطين في مذكرات فوزي القاوقجي» المجلد الثاني، تحرير خيرية قاسمية (بيروت ـ 1975).
- الريس، منير «الكتاب الذهبي للثورة الوطنية» (بيروت ـ 1977).
- ريئلر، يتسحاق «الأوقاف الإسلامية في القدس في زمن الانتداب البريطاني» (لندن ـ 1996).
- روبيتشيك، مارسيل «صدى النفير» القوّات العسكري وقوّات الشرطة السابقة في فلسطين وشرق الأردن، 1915 ـ 1967» (القدس ـ 1974).
- الروسان، ممدوح «معارك باب الواد» (عمان ـ بدون تاريخ).
- «العراق وقضايا الشرق العربي القومية» (بيروت ـ 1979).
- صفا، محمد «أسرار الانقلابات في سورية: تصحيح للزعيم المعلى أكرم الحوراني» (غير مطبوعة، وبدون تاريخ).
- سعيد، إدوار «تاريخ حديث للأردن» (لندن ـ 1993).
- سعيد، خليل «تاريخ الجيش العراقي في فلسطين 1948 ـ 1949» (بغداد، 1969).
- صليبي، كمال «تاريخ حديث للأردن» (لندن ـ 1993).
- صايغ، أنيس «الهاشميون وقضية فلسطين» (بيروت ـ 1966).
- صايغ، روزماري «أعداء زيادة عن الحد» (لندن ـ 1994).
- صايغ، يزيد «الكفاح المسلّح والسعي لقيام دولة: الحركة الوطنية الفلسطينيَّة 1949 ـ 1993» (أُكسفورد، 1997).
- شيتمان، جوزف «المفتي والفوهرر: صعود وسقوط الحاج أمين الحسيني» (نيويورك، 1965).

- شلايفر، س. عبد الله «حياة وفكر عز الدين القسَّام» الدورية الإِسلامية 22 (1979) 61 ـ 81.
- شولتز، كيرستين «دبلوماسية إسرائيل السرية في لبنان» (لندن ـ 1998).
- سيل، باتريك «الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، 1945 ـ 1958» (لندن ـ 1965 وطبعة جديدة لندن 1986).
- سيلا، افراهام «كتابة التاريخ العربي لحرب 1948: السعي لاكتساب الشرعية» تحرير لورنس ج. سيلبرشتاين «منظورات جديدة في التاريخ الإسرائيلي: السنوات الأولى للدولة» (نيويورك، 1991) الصفحات 124 ـ 154.
- سيغيف، توم «1949: الإسرائيليون الأوائل» (نيويورك 1986).
- سيقلي، مي «حيفا: تحول المجتمع العربي 1918 ـ 1939» (لندن ـ 1995).
- شاهين، حنا «المواجهة الإسرائيلية ـ العربية الأولى، 1948 وأثرها على وضع الشعب الفلسطيني» شؤون فلسطينيَّة العدد 109 (كانون الأَول (ديسمبر) 1980).
- شكيب، إبراهيم «حرب فلسطين 1948، رؤية مصرية» (القاهرة، 1986).
- شاييرا، أنيتا «السياسة والذاكرة الجماعية: النقاش حول المؤرخين الجدد في إسرائيل» مجلة «تاريخ وذاكرة» العدد 7 (1995) 9 ـ 40.
- الشرع، صادق «حروبنا مع إسرائيل 1947 ـ 1973» (عمان ـ 1997).
- شاريت، موشي «بشعار هاأموت ـ عند بوابة الأمم 1946 ـ 1949» (تل أبيب ـ 1958).
- الشريف، كامل إسماعيل «الإخوان المسلمون في حرب فلسطين» (القاهرة ـ 1951).
- شلايم، آفي «تواطؤ عبر نهر الأردن: الملك عبد الله والحركة الصهيونية وتقسيم فلسطين» (أكسفورد ونيويورك، 1988).

«سياسة التقسيم» (أكسفورد 1998).

«نقاش حول 1948» العدد 27 (1995) 287 ـ 304.

«صعود وسقوط حكومة عموم فلسطين في غزّة» مجلة دراسات فلسطينيَّة 20/ 1 (1990) 37 ـ 53.

- سيفان، إيمانويل «أساطير سياسة عربية» (باريس 1995).
- سميث، بربارة «جذور الفصل في فلسطين: السياسة الاقتصادية البريطانية 1920 ـ 1929» (سيراكوز، نيويورك 1995).
- شتيرنهل، زئيف «الأساطير المؤسسة لإسرائيل: القومية، والاشتراكية وصنع الدولة اليهودية» (برنستون، نيوجيرسي، 1998).
- تادروس، نهى «من مذكرات الماضي، عيسى العيسى» (صحفي فلسطيني 1978 ـ 1950) أطروحة دكتوراه، (المعهد الوطني للغات والحضارات الشرقية، باريس، 1999).
- التل، عبد الله «كارثة فلسطين» (القاهرة 1958 وطبعة جديدة 1959).
- طايع، أحمد فرح «صفحات مطوية عن فلسطين» (القاهرة 1967).
- تيفيت، شابتاي «اتهام إسرائيل بالخطيئة الأصلية» تعليق، (أيلول ـ سبتمبر، 1989).
- تسور، جاكوب «الصهيونية: ملحمة حركة تحرير وطنية» (نيويورك ـ 1977).
- وايزمان، حاييم «التجربة والخطأ: سيرة ذاتية بقلم حايم وايزمان» (لندن ـ 1949).
- ويلون، ماري «الملك عبد الله وبريطانيا وصنع الأردن» (كامبريدج 1987).
- الونداوي، مؤيد إبراهيم «العلاقات الإنكليزية ـ العراقية 1945 ـ 1958» أطروحة دكتوراه (جامعة ردينغ 1989).
- يزبك، محمود «حيفا في أواخر العهد العثماني 1864 ـ 1914: مدينة إِسلامية في مرحلة تحوّل» (لايدن 1998).
- زعيتر، أكرم «الحركة الوطنية الفلسطينيَّة، 1935 ـ 1939: يوميات أكرم زعيتر» (بيروت ـ 1980).
- زريق، قسطنطين «معنى النكبة» (بيروت 1948) ترجمة ر. بيلي وايندر (بيروت ـ 1956).